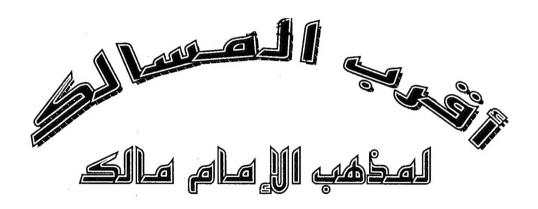


تأليف أحمل بن محمل بن أحمل اللردير المتوفي سنة ١٢٠١ هجرية رضى الله عنه ونفع بعلومه آمين

> مكتبة أيوب كانو – نيجيريا



تا ُلسف

أعبد بن معبد بن أعبد الدردير

المتوفى سنة ١٢٠١ هجرية

رضى الله عنه ونفع بعلومه آمين

مكتبة أيوب كانو ـ نيجيريا

رزوي بريال مالك الأوام والج

كافة حقوق الطبع محفوظة

151." 4...

يَقُولُ الْعَبْدُ الْفَقِيرُ، المُنْكَسِرُ الْفَوَادِ مِنَ التَّقْصِيرِ، أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ لَدَّرْدِير:

ٱلْحَمْدُ للهِ مُولِي النِّعَمِ، وَالشَّكْرُ لهُ عَلَى مَا خَصَّ مِنْهَا وَعَمَّ.

وَالصَّلاَّةُ وَالسَّلاَّمُ عَلَى النَّبِيِّ الأَعْظَمِ، وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ وَأُمَّتِهِ أَشْرَف

الأُمَم .

وَصَلِّ اللَّهُمَّ عَلَى جَمِيعِ الأنبياءِ وَالْمُرْسَلِينَ، وَعَلَى آلِهِمْ وَصَحْبِهِمْ أَجْمَعِينَ. وَبَعْدُ: فَهَذَا كِتَابٌ جِلِيلٌ، اقْتَطَفْتُهُ مِنْ ثَمَارِ مُخْتَصَرِ الْإِمَامِ خَلِيلٍ، في مَذْهَبِ إِمَامِ أَئِمَّةٍ دَارِ التَّنْزِيلِ، اقْتَصَرْتُ فِيهِ عَلَى أَرْجَحِ الأَقَاوِيلِ، مُبَدِّلاً غَيْرَ الْمُعْتَمَدِ مِنْهُ بِهِ مَعَ تَقْيِيدِ مَا أَطْلَقَهُ وَضِدِّهِ لِلتَّسْهِيلِ، وَسَمَّيْتُهُ:

«أَقْرَبُ الْمَسَالَك لمَذْهَب الإمام مَالك»

وأَسْأَلُ الله أَنْ يَنْفَعَ بِهِ كَمَا نَفَعَ بِأَصْله، إِنَّهُ عَلَيٌّ حَكِيمٌ، رَءُوفٌ رَحِيمٌ. لله بلا قَلْهِ الطَّهَارَةُ صِفَةٌ حَكْميةٌ يُسْتَبَاحُ بِها مَا مَنَعَهُ الحَدَثُ أَوْ حُكْمُ الخَبَثِ، وَيُرْفَعُ بِالمُطْلَقِ وَهُوَ مَا صَدَقَ عَلَيْهِ اسْمُ مَاء بِلا قَيْد وَإِنْ جُمعَ مِنْ نَدًى أَوْ ذَاب بَعْدَ جُمُودِه مَا لَمْ يَتَغَيَّرْ، لَوْنًا أَوْ طَعْمًا أَوْ ريحًا بِمَا يُقَارِفُهُ غَالبًا مِنْ طَاهِرٍ أَوْ نَجسٍ مُخَالَط أَوْ مُلاصِق لا مُجَاوِر، لا إِنْ تَغَيَّرَ بِمَقرِّ أَوْ مَمَرٍ مِنْ أَجْزَاء الأَرْضِ نَجسٍ مُخَالَط أَوْ مُلاصِق لا مُجَاوِر، لا إِنْ تَغَيَّرَ بِمَقرِّ أَوْ مَمَرٍ مِنْ أَجْزَاء الأَرْضِ كَمَغْرَة وَمَلْحٌ، أَوْ بِمُ وَلَا مِنْهُ، أَوْ بِمُولِ مُكْث، أَوْ بِمُولِ مُكْث، أَوْ بِمُ الله عَلَى الله عَلَى الله عَلَى النَّهُ مَلَ أَوْ وَرَقَ شَجَر، ولا إِنْ يَعْدَلُ فِي الْفَمِ هَلْ تَغَيَّر بِاللهِ عَلَى اللهُ عَلَى الْأَرْ بَحُور أَوْ قَطْرَان كَجْرِمِه إِنْ خَلُط بِمُوافِق، هَلْ يُغِيِّرُ لَوْ خَالَف كَتَحَقَّقه عَلَى الأَرْجَح، وحُكْمُهُ كَمُغَيِّرِه، وكُرِه مَاءً يَسْيرٌ اللهُ عَلَى الأَرْجَح، وحُكْمُهُ كَمُغَيِّره، وكُرِه مَاءً يَسْيرٌ الله عَلَى الأَرْجَح، وحُكْمُهُ كَمُغَيِّره، وكُرِه مَاءً يَسْيرٌ الله عَلَى الأَرْجَح، وحُكْمُهُ كَمُغَيِّره، وكُرِه مَاءً يَسْيرٌ اللهُ عَلَى الأَرْجَح، وحُكْمُهُ كَمُغَيِّره، وكُرِه مَاءً يَسْيرٌ اللهُ عَلَى الأَرْجَح، وحُكْمُهُ كَمُغَيِّره، وكُرِه مَاءً يَسْيرٌ اللهُ عَلَى الأَرْجَح، وحُكْمُهُ كَمُغَيِّره، وكُوه مَاءً يَسْيرٌ اللهُ عَلَى المَوْوِلِ مُكَانًا فَى حَدَث أَو حَلَّتُ بَهِ نَجَاسَةٌ لَمْ تُغَيِّرُهُ، أَوْ ولَعَ فِيهِ كَلْبٌ

وَمُشَمَّشٌ بِقُطْرٍ حَارٍّ كَاغْتِسَالِ بِرَاكِد، وَرَاكِدٌ مَاتَ فِيهِ بَرِّيٌّ ذُو نَفْسِ سَائِلَة وَلَوْ كَانَ لَهُ مَادَّةٌ وَنُدبَ نَزْحٌ لَظَنِّ زَوَالَ الْفَضلاَتِ، لاَ إِنْ أُخْرِجَ حَيَّا أَوْ وَقَعَ مَيِّـتًا، ولَوْ زَالَ تَغَيُّرُ مُتَنَجِّسِ بِغَيْرِ إِلْقَاءِ طَاهِرِ فِيهِ لَمْ يَطْهُرْ.

فحل: الطَّاهِرُ الحَىُّ وَعَرَقُهُ وَدَمَهُ وَمُخَاطُهُ وَلَعَابُهُ وَبَيْضُهُ إِلاَّ المَذرَ وَمَا خَرَجَ بَعْدَ مَوْتِه، وَبَلْغَمْ، وَصَفْراء، وَمَيْتُ الآدَمِيِّ، وَمَا لاَ دَمَ لَهُ، وَالْبَحْرِيُّ، وَمَا ذُكِّيَ مِنْ غَيْسِ مُحَرَّمِ الأَكْلِ، وَالشَّعَرُ وَزَغَبُ الرِّيشِ وَالْجَمَادُ إِلاَّ المُسْكر، وَلَبَنُ الرَّيشِ وَالْجَمَادُ إِلاَّ المُسْكر، وَلَبَنُ اَدَمِيٍّ وَغَيْرِ المُحَرَّمِ وَفَضْلَة الْمُبَاحِ إِنْ لَمْ يَسْتَعْمِلِ الْنَجَاسَةَ وَمَرَارَتُهُ والْقَلَسُ وَالْقَيْءُ إِنْ لَمْ يَسْتَعْمِلِ الْنَجَاسَةَ وَمَرَارَتُهُ والْقَلَسُ وَالْقَيْءُ إِنْ لَمْ يَسْتَعْمِلِ النَّجَاسَةَ وَمَرَارَتُهُ والْقَلَسُ وَالْقَيْءُ إِنْ لَمْ يَسْتَعْمِلِ الْنَجَاسَةَ وَمَرَارَتُهُ والْقَلَسُ وَالْقَيْءُ إِنْ لَمْ يَتَعْمِلُ الْنَجَاسَةَ وَمَرَارَتُهُ وَرَمَادُ وَالْقَلَسُ وَالْقَيْءُ إِنْ لَمْ يَتَغَيَّرُ عَنْ حَالَةِ الطَّعَامِ وَمُسْكُ وَفَارَتُهُ وَخَمْرٌ خُلِّلَ أَوْ حُجِّرً وَرَمَادُ نَجس وَدُخَانُهُ، وَدَمْ لَمْ يُسْفَحْ مِنْ مُذَكَى.

(والنَّجِسُ) مَيْتُ غَيْرِ مَا ذُكِرَ، وَمَـا خَرَجَ مِنْهُ وَمَا انْفُصَلَ مِنْهُ أَوْ مِنْ حَىٍّ مِمَّا تَحُلُّهُ الحَيَاةُ كَقَرْنِ وَعَظْمٍ وَظُفْرٍ وَظِلْفٍ وسِنِّ وَقَصَبِ رِيشٍ وجَلْدِ وَلَوْ دُبِغَ.

(وَجَاز) اسْتَعْمَالُهُ بَعْدَ الدَّبْغُ فَى يَابِسِ وَمَاءَ وَالدَّمُ الْمَسْفُ وحُ وَالسَّوْدَاءُ، وَفَضْلَةُ الآدَمِيِّ وَغَيْرِ الْمُبَاحِ، ومُسْتَعْمِلِ النَّجَاسَة، والْقَيْءُ المُتَعَيِّرُ، والمَنِيُّ وَالمَذَى وَالْوَدْى وَلَوْ مِنْ مُبَاحِ والْقَيْحُ والصَّديدُ وَمَا يَسِيلُ مِنَ الْجَسَد مِنْ نَحْوِ وَالمَذَى وَالْوَدْى وَلَوْ مِنْ مُبَاحِ والْقَيْحُ والصَّديدُ وَمَا يَسِيلُ مِنَ الْجَسَد مِنْ نَحْوِ وَالمَدْى وَالْوَدْى وَلَوْ مَنْ سَرَيَانُهَا فَيه وَإِلاَّ جَرَب، فإنْ حَلَّتْ فَي مَائِع تَنَجَّسَ، ولَوْ كَثُرَ كَنجَامِد إِنْ ظُنَّ سَرَيَانُهَا فَيه وَإِلاَّ فَقَدْرُ مَا ظُنَّ، ولا يَقْبَلُ التَّطْهِيرَ كَلَحْمٍ طُبِخَ، وزَيْتُونَ مُلِّحَ، وبَيْضٍ سلَقَ بِهَا، وفَخَار بغَواص.

(وَجَازَ) انْتِفَاعٌ بِمُتَنَجِّسِ في غَيْرِ مَسْجِدِ وَآدَمِيٍّ.

(وَحَرُمُ) عَلَى الذَّكَرِ المُكلَّف اسْتعْمَالُ حَرِيرٍ وَمُحَلِّى بِأَحَدِ النَّقْدَيْنِ وَلَوْ آلةَ حَرْبِ إِلاَّ السَّيْفَ وَالمُصْحَفَ وَالسِّنَّ وَالأَنْفَ، وَخَاتَمَ الْفَضَّة إِنْ كَانَ دَرْهَمَيْنِ وَاتَّحَدَّ، وَعَلَى المُكلَّفِ مُطْلَقًا اتِّخَاذُ إِنَاء مِنْهُمَا وَلَوْ لِلْقِنْيَةَ أَوْ غُشِّى وَتَضْبِيبُهُ، وَفَى المُمُوَّة قَوْلان لا جَوْهُرٌ.

(وَجَازَ) لِلْمَرْأَةِ المَلْبُوسُ وَنَحْوُهُ وَلَوْ نَعْلاً لاَ كَمِرْودِ وَسَرِيرٍ.

فصل: تَجِبُ إِزَالَةُ النَّجَاسَةِ عَنْ مَحْمُولِ المُصَلِّى وبَدَنَّهِ ومَكَانِهِ إِنْ ذَكرَ

وَقَدَرَ وَإِلاَّ أَعَادَ بِوَقْتَ فَسُـقُوطُهَا عَلَيْهِ فيهَا، أَوْ ذِكْرُهَا مُبْطِلٌ إِنَ اتَّسَعَ الْوَقْتُ وَوَجَدَ مَا تُزَالُ بِهِ لاَ إِنَّ تَعَـلَّقَتْ بِأَسْفَلِ نَعْلِ فَسَلَّ رَجْلَهُ إِلاَّ أَنْ يَرْفَعَهَا بِهَا، ولاَ يُصَلَّى بِمَا غَلَبَتَ عَلَيْهِ، كَثَوْبِ كَافِرٍ وَسِكِّيرٍ وَكَنَّافٍ وَغَـيْرِ مُصَلِّ وَمَا يَنَامُ فِيهِ غَيْرُهُ وَمَا حَاذَى فَرْجَ غَيْرٍ عَلَيْهِ، كَثُوبِ كَافِرٍ وَسِكِّيرٍ وَكَنَّافٍ وَغَـيْرٍ مُصَلِّ وَمَا يَنَامُ فِيهِ غَيْرُهُ وَمَا حَاذَى فَرْجَ غَيْرٍ عَالِم.

وما حاذَى فَرْجَ غَيْرِ عَالَم.
(وعَفَى) عَمَّا يَعْسُرُ كَسَلَسِ لازَمَ وَبَلَلِ باسُورِ وَتُوْبِ كَمُرْضِعِ تَجْتَهِدُ وَقَدْرِ دَهُم مِنْ دَم، وَقَيْحِ وَصَديد وَفَضْلة دَوَابَّ لَمَـنْ يُزَاوِلُهَا ، وَأَثَرِ ذَبَابِ مِنْ نَجَاسَة وَدَم حَجَامة مُسَحَ حَتَّى يَبْراً ، وَطين كَمَطَر وَمائه مُخْتَلِطًا بِنَجَاسَة مَا دَامَ طَرِيّا فَى وَدَم حَجَامة مُسحَ حَتَّى يَبْراً ، وَطين كَمَطَر وَمائه مُخْتَلِطًا بِنَجَاسَة مَا دَامَ طَرِيّا فَى الطُّرُق وَلَوْ بَعْدَ انْقَطَاعِ نُزُولِهِ إِلاَّ أَنْ تَعْلَبَ عَلَيْهِ أَوْ تُصِيبَ عِينُهَا ، وَأَثَرِ دُمَّلِ سَالَ بِنَفْسِه أَو احْتَاجَ لِعَصْرِهِ أَوْ كَثُرَتْ ، وَذَيْلِ امْرَأَة أَطيلَ لَسَتْر وَرَجْلٍ بُلَّتْ مَرّا بِنَجَس بِنَفْسِه ، وَخُفِّ وَنَعْلِ مَنْ رَوْث دَوَابَّ وَبُولِهَا إِنْ ذُلكا وَأُلْحَقَتْ بِهِـما رَجْلُ الْفَقيرِ وَمَا تَفَاحَشُ نُدِبَ غَسْلُهُ كَدَم الْبَرَاغِيث وَمَا سَقَطَ مَنَ المُسْلَمِينَ عَلَى مَارً حُمْلَ عَلَى الطَّهَاوَة وَإِنْ سَأَل صَدَّقَ الْعَدْلَ ، وَإِنَّها يَـجِبُ الْغَسْلُ إِنْ ظَنَ إِصَابَتَهَا فَإِنْ عَلَى الطَّهَا وَإِلاَ طَعْمُها عَلَى الطَّهَا وَإِلاَ فَجَمِيعُ المَسْكُوك ، وَيَطْهُرُ إِن انْفَصَلَ المَاء عَلَيْهِ الْمَاء وَيَاكَ طَعْمُها وَإِلاً فَوَالِها وَلا يَلْزَمُ عَصْرُه ، وَتَطْهُرُ الأَرْضُ بِكَثَرة وَالْمَاء وَالْمَاء عَلَيْها أَوْلُ المَاء عَلَيْها . ولا يَلْزَمُ عَصْرُه ، وَتَطْهُرُ الأَرْضُ بِكَثَرة إِلَا فَامَاء عَلَيْها .

وَإِنْ) شُكَّ فِي إِصَابَتِهَا لِبَدَن غُسِلَ، وَلَشُوْبِ أَوْ حَصِيرٍ وَجَبَ نَضْحُهُ بِلاَ نِيَّةً كَالْغَسْلِ لاَ إِنْ شُكَّ فَيَّ كَالْغَسْلِ لاَ إِنْ شُكَّ فَيَّ كَالْغَسْلِ لاَ إِنْ شُكَّ فَيَّ نَجَاسَة المُصِيبِ وَلَوْ زَالَ عَيْنُ النَّجَاسَة بغَيْر مُطْلَق لَمْ يَنْجُسْ مُلاقِي مَحَلِّهَا.

(وَنُدِبَ) إِرَاقَةُ مَاء وَغَسْلُ إِنَائِهِ سَبْعًا بِلاَ نِيَّةٍ وَلاَ تَرْتِيبٍ عِنْدَ اسْتِعْمَالِهِ بِولُوغِ كَلْبِ أَوْ أَكْثَرَ لاَ طَعَامٌ وَحَوْضٍ.

قُصل: آدَابُ قَضًاء الْحَاجَة: جُلُوسٌ بِطَاهِرٍ وَسَتْرٌ لَقُرْبِهِ، وَاعْتَمَادٌ عَلَى رِجْلِ يُسْرَى مَعَ رَفْعِ عَقَبِ الْيُمْنَى وَتَفْرِيجُ فَخذَيْهِ وَتَغْطِيةُ رَأْسِهِ وَعَدَمُ الْتِفَاتِهِ، وتَسْمِيَةٌ قَبْلَ الدُّخُولِ بِزِيَادَةَ: «اللَّهُمَّ إِنِّى أَعُوذُ بِكَ مِنْ الْخُبْثِ وَالْخَبَائِثِ» وَقُولُهُ بَعْدَ قَبْلَ الدُّخُوجِ: «الصَّمَدُ للهِ الَّذِي أَذْهَبَ عَنِّى الأَذَى وَعَافَانِيَ» وسُكُوتٌ إِلاَّ لِمهمِّ، الخُرُوج: «الصَّمَدُ للهِ الَّذِي أَذْهَبَ عَنِّى الأَذَى وَعَافَانِيَ» وسُكُوتٌ إِلاَّ لِمهمِّ،

وبالفضاء تستُّرٌ وبعدُ واتقاء حُـجْ وريح وموْرد وطَريق وظَـلٌ ومَجْلس وَمكان نَجِس وتَنْحِيةُ ذكْرِ الله لَفَظَا وحَطّا، وتَقْديمُ يُسْرَاهُ دُخُولاً، ويُمنْاهُ خُرُوجًا عكْسَ المَسْجِد والمنزل: يُمْنَاهُ فيهما، ومُنعَ بِفَضَاء اسْتَقْبالُ قبْلَة أو اسْتَدْبَارُهَا بلا سَاتر كالْوَطْء وإلاَّ فَلاَ، ووَجَبَ اسْتبْراء بسَلْت ذكر ونَتْ خَفَّا واسْتنْجاء ونُدبَ بيسْراه ويَكُلُها قَبْل لَقي الأذى واسترْحاؤها قليلاً وعَسَلْهُما بتُراب بَعْدَه، وإعْداد الْمُزيل ووَتْره وتقديم قبْل له وجَمع ماء وحجر، ثم مَاء، وتَعيّن في منى وحيض ونفاس وبوره وتوره وتقديم قبل كل ذكره بنيّة ولا وبول امْرأة، ومَاتَسْر عن مَخْرج كثيرًا ومَذى بلَدَّة مع غَسْل كل ذكره بنيّة ولا تُسْقُللُ الصَّلاة بَرْكها، وفي اقْتُـصاره على الْبُعض قولان، ووجب غَسْلُهُ لما يُستقبلُ وجاز الاسْتجْمار بيابس طاهر مُنْق غيْر مؤذ ولا مُحْتَرم لطعمه أوْ شَرَفه يُستَقْبلُ وَجَازَ الاسْتجْمار بيابس طاهر مُنْق غيْر مؤذ ولا مُحْتَرم لطعمه أوْ شَرَفه أوْ حَقّ الْغَيْرِ وإلا فَلا فَلاَ وَأَجْزاً إِنْ أَنْقى كَالْيَد ودُونَ النَّلاث.

فحل: فَرَائِضُ الْوُضُوءَ: غَسْلُ الْوَجُهِ مِنْ مَنَابِتَ شَعَرِ الرَّاسِ الْمُعْتَادِ إِلَى مُنْتَهَى الْذَقْنِ أَوِ اللَّحْيَةِ وَمَا بَيْنَ وَتَدَى الأَذْنَيْنِ فَي غُسلُ الْوَتَرةَ وَأَسَارِيرَ جَبْهَته وَظَاهِرَ شَفَتَيْهِ وَمَا غَارَ مِنْ جَفْنِ أَوْ غَيْرِهِ بِتَخْلِيلِ شَعَرِ تَظْهَرُ الْبَشْرَةُ تَحْتَهُ ، وَغَسْلُ الْيَكِيْنِ إِلَى الْمَرْفَقَيْنِ بِتَخْلِيلِ أَصَابِعِهِ لاَ تَحْريكُ خَاتَمِهِ المَاذُونِ فِيه ، وَمَسْحُ جَمِيعِ الْيَلَيْنِ إِلَى الْمَرْفَقَيْنِ بِتَخْلِيلِ أَصَابِعِهِ لاَ تَحْريكُ خَاتَمِهِ المَاذُونِ فِيه ، وَمَسْحُ جَمِيعِ الرَّأْسِ مَعَ شَعَرَ صُدُغَيْهِ وَمَا اسْتَرْجَى لاَ نَقْضِ ضَفْرَهِ ، وَأَدْخَلَ يَدَهُ فَى رَدِّ الرَّأْسِ مَع شَعَر صُدُغَيْهِ وَمَا اسْتَرْجَى لاَ نَقْضِ ضَفْرَهِ ، وَأَدْخَلَ يَدَهُ فَى رَدُّ الْمَسْحِ ، وَغَسْلُ الرِّجْلَيْنِ بِالْكَعْبَيْنِ النَّاتَيْنِ بِمُفْصَلَى السَّاقَيْنِ مَعَ تَعَهِّدُ مَا تَحْتُهُمَا كَأَخُمُ صَيْه ، وَنُدُبَ تَخْلِيلُ أَصَابِعِهِ مَا ، وَدَلْكٌ خَفِيفٌ بِيدَ وَمُوالاَةٌ إِنْ ذَكَرَ وَقَدَرَ وَقَدَرَ وَقَدَرَ النَّاسِي مُطْلَقًا بِنِيَّةَ الإِتْمَامِ كَالِعَاجِزِ إِنْ لَمْ يُفَرِّطُ وَإِلاَّ بَنِي مَا لَمْ يَطِلْ بِجَفَافَ وَيَنَى النَّاسِي مُطْلَقًا بِنِيَّةَ الإِتْمَامِ كَالِعَاجِزِ إِنْ لَمْ يُفَرِّطُ وَإِلاَّ بَنِي مَا لَمْ يَطُلْ بِجَفَاف عَضْد وزَمَنِ اعْتَدَلَا كَالِعامِد وَأَتَى بِالْمَنْسَى فَقَطْ إِنْ طَلَق الْوَلَونَ الْقَرْضِ وَإِنْ مَع عَضْد وزَمَنِ اعْتَدَلاً كَالْعَامِد وَأَتَى بِالْمُنْسَى فَقَطْ إِنْ طَلَا وَالْمَاءِ الْقَرْضِ وَإِنْ مَع عَلَيْ الْتَلْعِلُونَ الْعَلَاقِ الطَّهَارَة أَوْ إِخْرَاجٍ بَعْضَ مَا يَبْعُلُونَ الطَّالِقُ الطَّهَارَة أَوْ إِخْرَاجٍ بَعْضَ مَا يَشَعُمُ أَوْ الْحَرَاجِ بَعْضَ مَا يَشَعُدُ أَوْ الْخَرَاجِ الْخَرَاجُ الْعَلَافِ السَّوْمُ فَى الْأَنْاءِ لاَ يَضَوْرُ عَلَا يَعْرَا مَالَاقًا اللَّهُ وَلا يَضَرُ عُرُولُ عَلْولا الْمَعْدُ وَالْمَاءِ الْوَلِونُ فَي الْأَنْنَاء لاَ مَعْ الْمُعْرَاجِ الْمُعْرَاجُ الْعُرَاجِ الْمُعْرِقُ وَالْمَلُولُ الْمَاءِ الْمَاءِ الْفَلْ فَي الْمُعْرَاجِ الْمَاتِقُ الْمَاءِ الْمَلْوَ الْمُعْرِقُ فَلَا الْمَاءِ الْمُلْقِلُ الْمَاءِ الْمَاقِي الْمَاعُلُقِ الْمَاعُلَ

(وسُنَنُهُ) غَسْلُ الْيَدَيْنِ إِلَى الكُوعَيْنِ قَبْلَ إِدْخَالِهِمَا في الإِنَاءِ إِنْ أَمْكَنَ الإِفْرَاغُ

وَإِلاَّ أَدْخَلَهُمَا فِيهِ كَالْكَثْيرِ وَالجَارِى وَنُدبَ تَفْرِيقُهُمَا وَمَضْمَضَةٌ وَاسْتَنْشَاقٌ، وَنُدبَ فَعْلُ كُلِّ بِثَلاَثَ غَرَفَاتَ وَمُبَالَغَةً مُفْطِرَ وَاسْتَنْثَارٌ بِوَضْعِ أَصْبُعَيْهِ مِنَ الْيُسْرَى عَلَى أَنْفِه، وَمَسْحُ أُذُنَيْهِ ظَاهْرِهمَا وَبَاطِنِهِمَا وَتَجْدِيدُ مَائهِمًا وَرَدُّ مَسْحَ الرَّأْسِ إِنْ بقِي بَلَلٌ وَتَرْتِيبُ فَرَائِضِهِ فَإِنَّ نَكَسَ أَعَادَ المُنكَسَ وَحُدَهُ إِنْ بَعُدَ بِجَفَافٍ وَإِلاَّ فَمَعَ تَابِعِهِ.

وَفَضَائِلُهُ: مَوْضِعٌ طَاهِرٌ وَاسْتِقْبَالٌ وتَسْمِيَةٌ وَتَقْليلُ المَاء بلاَ حَدٍّ كالغُسْل وَتَقْدِيمُ الْيُمْنَى وَجَعْلُ الإِنَاءِ المَفْتُوحِ لِجهَتِهَا وَبَدْءٌ بِمُقَدَّمُ الأعْضَاء والغَسْلَةُ الثَّانيَةُ والثَّالِثَةُ حَـتَّى فَى الرِّجْلِ وتَرْتيبُ السُّنَنِ فَى أَنْفُسِهَا أَوْ مَعَ الْفَرَائِضِ وَاسْتِيَاكُ وإِنْ بأَصْبُعَ كَصَلاَة بَعُدَتْ مِنْهُ، وَقِرَاءَةِ قُرْآنِ، وانْتِبَاهِ مِنْ نَوْمٍ، وَتَغَيَّرُ فَمٍ، وَكُرِهَ مَوْضِعٌ نَجسٌ، وإكْثَارُ المَاء، والْكَلاَمُ بِغَيْرِ ذِكْرِ اللهِ، وَالْزَّائِدُ عَلَى الثَّلاَثِ، وَبَدْءٌ بِمُؤَخَّرِ الأَعْضَاءِ، وَكَشْفُ الْعَوْرَة وَمَسْحُ الرَّقَـبَةَ، وَكَثْرَةُ الزِّيَادَة عَلَى مَحَلِّ الْفَرْض وَتَرْكُ سُنَّة، وَنُدِبَ لِزِيَارَة صَالِح وسُلْطَان وَقَرَاءَة قُرْآن وَحَديث وَعَلْم وَذَكْر وَنَوْم وَدُخُول سُوق وَإِدَامَتُهُ وتَجْديدُهُ إِنْ صَلَّى بِهِ أَوْ طَافَ، وَشَرْطُ صِحَّتِه إِسْلاَمٌ وَعَدَمُ حَائِلِ وَمُنَاف، وَشَرْطُ وُجُوبِهِ دُخُولُ وَقْتِ وَبُلُوغٌ وَقُدْرَةٌ عَلَيْهِ وَحُصُولُ نَاقض، وَشَرَطُّهُمَا عَقُلٌ ونَقَاءٌ مِنْ حَيْضِ وِنفاسِ وَوُجُودُ مَا يَكْفي منَ المُطْلَق وَعَدَّمُ نَوْم وَغَفْلَةِ كَالْغُسْلِ وَكَالتُّيَمُّ مِ إِبْدَالِ الْمُطْلَقِ بَالصَّعِيدِ إِلاَّ أَنَّ الْوَقْتَ فِيهِ شَرْطٌ فِيهما. فصل: نَاقضُ الوُضُوء إمَّا حَدَثٌ وَهُوَ الخارِجُ المعْتَادُ مِنَ المَخْرَجِ المُعْتَادِ في الصِّحَّـةِ مِنْ رِيحٍ وَغَائِطٍ وَبَوْلِ ومَذْي وَوَدْي وَمَنِيٍّ بِغَـيْرِ لَذَّةٍ مُعْـتَادَةٍ وَهَادٍ لأ حَصَّى وَدُودِ وَلَوْ مَعَ أَدَّى ولا منْ ثُقْبَة إلاَّ تَـحْتَ المعدَّة وانْسَدًّا ولا سَلَسٌ لأزَمَ نصْفَ الزَّمَن فَبــأَكْثَرَ وَإِلاَّ نَقَضَ وَإِمَّــا سَبَبٌ وَهُوَ زَوَالُ عَقْــلِ وَإِنْ بِنَوْم ثَقِيلِ وَلَوْ قَصُرَ وَلَمْسُ بَالِغٍ مَنْ يُلْتَذُّ بِهِ عَادَةً وَلَوْ لِظُفْ رِ أَوْ شَعَرِ أَوْ بِحَاتِلِ إِنْ قَصَدَ اللَّذَّةَ أَوْ وَجَـدَهَا وَإِلاَّ فَلاَ إِلاَّ الْقُـبْلَةَ بِفَم فَـمُطْلَقًا لا بِلَـذَّة مِنْ نَظَر أَوْ فَكُر وَلَوْ أَنْعَظَ وَلا بِلَمْسِ صَغِيرَةِ لاَ تُشْتَهَى أَوْ بَهِيمَةِ وَمَسَّ ذَكَرِهِ المُتَّصِلِ مُطْلَقًا بِبَطْنِ كَفَّ أَوْ جَنْبِهِ أَوْ أُصْبُعَ كَذَلَكَ وَلَوْ زَائِدًا إِنْ أَحَسَّ وَتَصَرَّفَ لا بِـمَسِّ دُبُرِ أَوْ أُنْتَيْنِ وَلا بِمَسِّ امْرأَةٍ

فَرْجَهَا وَلَوْ أَلْطَفَتْ وَإِمَّا غَيْرِهِمَا وَهُوَ الرِّدَّةُ وَالشَّكُّ في النَّاقِضِ بَعْدَ طُهْرِ عُلْمَ وَعَكْسُهُ أَوْ في السَّابِقِ مِنْهُمَا وَلَوْ طَرَأَ في الصَّلاةِ اسْتَمَر ثُمَّ إِنْ بَانَ الطُّهْرُ لَمْ يُعِدْ، فَلَوْ شَكَّ هَلْ تَوَضَّا قَطَعَ، وَمَنَعَ الحَدَثُ صَلاَةً وطَوَافًا، وَمَسَّ مُصْحَف أَوْ يَعِدْ، فَلَوْ شَكَّ هَلْ تَوَضَّا وَمَنَعَ الحَدَثُ صَلاَةً وطَوَافًا، وَمَسَّ مُصْحَف أَوْ جَزْنُهِ وَكَتْبِهِ وَحَمْلِهِ وَإِنْ بِعِلاَقَة أَوْ تَوبِ إِلاَّ لِمُعَلِّمٍ أَوْ مُتَعَلِّمٍ وَإِنْ حَائِضًا لا جُنْبًا وَإِنْ حَائِضًا لا جُنْبًا وَإِنْ حَائِضًا لا جُنْبًا

فَصلَ: جَازً بَدُلاً عَنْ عُسْلِ الرِّجْلَيْنِ بِحَضِرِ أَوْ سَفَرِ وَلَوْ سَفَرَ مَعْصِية مَسْحُ خُفِّ أَوْ جَوْرَب بِللاَ حَدِّ بِشَرْط جِلْد طَاهِر خُرزَ وَسَتَرَ مَحَلَّ الْفَرَض وَّأَمْكَنَ المَشْيُ بِهِ عَادَةً بِلاَ حَائِلٍ وَلَبِس بَطَهَارَة مَاء كَمُلَت بِلاَ تَرَفَّه وَلاَ عَصْيَان بِلْبُسِه وَكُره غَسْلُهُ وَتَتَبُّعُ عُضُونه، وَبَطَلَ بِمُ وَجِبٌ غُسْلِ وبخَرْقه قَدْر ثُلُت الْقَدَّم وَإِنَ وَكُره غَسْلُهُ وَتَتَبُّعُ عُضُونه، وَبَطَلَ بِمُ وَجِبٌ غُسْلِ وبخَرْقه قَدْر ثُلُت الْقَدَّم وَإِنَ الْتُصَقَى كَدُونه إِنْ انْفَتَحَ إِلاَّ الْيسِيرَ جِدًّا وبَنَرْع أَكْثُر الرِّجْلِ لسَاقه فَإِنْ نَزَعَهُمَا أَوْ أَعْلَبَيْه أَوْ أَحَدَهُمَا وَكَانَ عَلَى طُهْرٍ بَادَرَ للأَسْفَلِ كَالْمُوالاَة وَنُدَبَ نَزْعُهُ كُلَّ جُمُعَة أَوْ أَسَبُوعٍ وَوَضْعُ يُمْنَاهُ عَلَى أَطْرَاف أَصَابِع رَجْله ويُسْرَاهُ تَحْتَهَا ويُمرَّهُمَا لَكَعْبَيه وَمُسْحُ أَعْلاه مَعَ أَسْفَلِه وبَطَلَت بَرْكِ الأَعْلَى لاَ الأَسْفَلِ فَيُعِيدُ بوقْت.

فَحل: يَجِبُ عَلَى المُكلَّفَ غَسْلُ جَمِيعِ الجَسَدِ بِخُرُوجٍ مَنِيٌّ بِنَوْمٍ مُطْلَقًا أَوْ يَعْلَ وَلَوْ بَعْدَ ذَهَابِهَا وَإِلاَّ أَوْجَبَ الْوُضُّوءَ فَقَطْ، كَمَنْ جَامَعً فَاغْتَسَلَ ثُمَّ أَمْنَى وَلَوْ شَكَّ أَمْنِيٌ أَمْ مَدَى وَجَبَ فَإِنْ لَوُضُّوءَ فَقَطْ، كَمَنْ جَامَعً فَاغْتَسَلَ ثُمَّ أَمْنَى وَلَوْ شَكَّ أَمْنِيٌ أَمْ مَدَى وَجَبَ فَإِنْ لَمْ يَدْرِ وَقْتَهُ أَعَادَ مِنْ آخِر نَوْمَة وَبَمَغِيبِ حَشْفَة أَوْ قَدْرِهَا في فَرْجِ مُطيق وَإِنْ بَهِيمَةً أَوْ مَيَّتًا وَعَلَى ذِي الْفَرْجِ إِنْ بَلَغَ وَنُدَبَ لِمَ الْمَاكُةِ وَطَعُهَا بَالِغٌ بَهِيمَةً أَوْ مَيَّتًا وَعَلَى ذِي الْفَرْجِ إِنْ بَلَغَ وَنُدَبَ لِمَ الْمَاكَةُ وَنُدَبَ لانْقطَاعه.

(وَفَرَائَضُهُ) نَيَّةُ فَرْضِ الْغُسْلَ أَوْ رَفْعِ الْحَدَثَ أَو اَسْتَبَاحَةً مَمْنُوعِ بِأُوَّلَ مَفْعُول، وَمُواَلاَةٌ كَالْوُضُوءَ وَتَعْمِيمُ ظَاهِرِ الْجَسَدِ بِالْمَاءَ وَدَلْكُ وَلَوْ بَعْدَ صَبَّهُ وَإِنْ بَعْرُقَةً فَإِنْ تَعَذَّرَ سَقَطَ وَلا اسْتَنَابَةَ وَتَخْلِيلُ شَعَرٍ وَأَصَابِع رِجْلَيْهِ لا نَقْضُ مَضْفُورِه إِلاَّ إِذَا اسْتَدَدَّ أَوْ بِخُيُوط كَثُرُنُ وَإِنْ شَكَّ غَيْرُ مُسْتَنْكَح فَى مَحَلِّ غَسَلَهُ وَوَجَبَ تَعَهُّدُ المَعَابِنِ مِنْ شُقُوقً وَأَسِرَةً وَسَرَّةً وَوَقْع وَإِبط.

(وَسُنَنُهُ) غَسْلُ يَدَيْهِ أَوَّلاً وَمَضْمَضَةٌ وَاسْتِنْشَاقٌ وَاسْتِنْثَارٌ وَمَسْح صُمَاخٍ.

(وَفَضَائِلُهُ) مَا مَرَّ فَى الوصُوء وَبَدْءٌ بِإِزَالَة الأَذَى فَمَذَاكِيرُهُ ثُمَّ أَعْضَاءُ وصُوئِهِ مَرَّةً وَتَخْلِيلُ أَصُولِ شَعَرِ رأسه وَتَثْلَيثُهُ يَعُمُّهُ بِكُلِّ غَرْفَة وَأَعْلاَهُ وَمَيَامِنُهُ وَيُجْزِئُ عَنِ الْوُضُوءِ وَإِنْ تَبَيَّنَ عَدَمُ جَنَابَتَهُ مَا لَمْ يَحْصُلُ نَاقضٌ بَعْدَهُ، وَقَبْلَ تَمَامِ الْغُسْلِ وَإِلاَّ الْوُضُوء وَإِنْ تَبَيَّنَ عَدَمُ جَنَابَتَهُ مَا لَمْ يَحْصُلُ نَاقضٌ بَعْدَهُ، وَقَبْلَ تَمَامِ الْغُسْلِ وَإِلاَّ أَعَادَهُ مَرَّةً بِنِيَّتِه وَالْوُضُوء عَنْ مَحَلِّه وَلَوْ نَاسِيًا لَجَنابَتِه وَلَوْ نَوَى الجَنَابَة وَنَفْلاً أَوْ نَيَابَةً عَنِ النَّفْلِ حَصَلاً، وَنَدَبَ لَجُنُبِ وَضُوءٌ لَنَوْمِ لاَ تَيَمَّمُ وَلاَ يَنتقضُ إلاَّ بِجماع وَلَوْ مُجْتَازًا وَلَمَنْ فَرْضُهُ النَّيَمُّ مُ دُخُولُهُ به .

فصل: إِنَّمَا يَتَيَمُّمُ لِفَقْد مَاء كَاف بِسَفَر أَوْ حَضَر أَو قُدْرَة عَلَى اسْتعْماله، أَوْ خَوْف حُدُوث مَرض أَوْ زِيَادَته أَوْ تَأْخُر بُرْء أَوْ عَطَش مُحْتَرَم وَلَو كَلُبًا أَوْ تَلَف مَالِ لَهُ بَالٌ بِطَلَبِه، أَوْ خُرُوج وَقْت بِاسْتعْماله، أَوْ فَقْد مَنَاوِل أَوْ آلة، وَلاَ يَتَيمَّم مَالِ لَهُ بَالٌ بِطَلَبِه، أَوْ خُرُوج وَقْت بِاسْتعْماله، أَوْ فَقْد مَنَاوِل أَوْ آلة، وَلاَ يَتَيمّم مَا لَوْ يَتَعَلَّ وَلاَ لَجَنَازَة إلا إِذَا تَعَيّنت وَطَوَافٌ وَرَكُعْتَاه بِيمَم فَرض أَوْ نَفْلٍ وَإِنْ اتصل بِه، وَجَازَ نَفْلٌ وَمَسُ مُصْحَف وقراءة وَطَوافٌ وَرَكُعْتَاه بِيمَم فَرض أَوْ نَفْلٍ وَإِنْ تَقَدّمَت، وصَح الْفَرْض إِنْ تَأْخَرَت، لاَ وَطَوافٌ وَرَكُعْتَاه بِيمَ مَوْض أَوْ نَفْلٍ وَإِنْ مُشْتَركة وَلَوْ مِنْ مَريض وَلَزِم شَراء فَرْض آخَر وَإِنْ قَصَدا بِه وَبَطَلَ الشَّانِي وَإِنْ مُشْتَركة وَلُو هِ مِنْ مَريض وَلَزِم شَراء فَرْض آخَر وَإِنْ بَدَمّته إِنْ لَم يَحْتَع لَه ، وَقَبُولُ هِبَته وَاقْتراضُه وَطَلَبُهُ لَكُل طَلْبَ لَكُل مَا لَا الله عَلَي الله عَلْ الله وَلَوْ وَالْ المُخْتَار بالمُقَلِّ وَلَوْ مَنْ مَريض عَلَى الله عَلَى الله وَلَوْ وَرَحْ الله عَلَى الله وَلَا إِنَا الله الله وَالله وَقَلْسُ أَوْلُ المُخْتَار بالمُقْتَ كُواجِده بَعْدَ طَلَبِه بَقُرْبِه أَوْ رَحْله ، وَخَائِف لِص أَوْ سَبْع فَسَبَن عَدَمُه وَالْ وَرَاج قَدَّم وَمُريض عَدَم مُنَاوِلاً وَرَاج قَدَّم وَمُتُردً في لُحُوق فَلَحِقَه كَناسٍ ذَكَرٌ بَعْدَها.

(وَقُرَائِضُهُ) نَيَّةُ اسْتِبَاحَةِ الصَّلاَةِ أَوْ فَرْضِ التَّيَمُّمِ عَنْدَ الضَّرْبَةِ الأُوْلَى وَلَزِمَ نِيَّةُ أَكْبَرَ إِنْ كَانَ، وَالضَرْبَةُ الأُولَى وَتَعْمِيمُ مَسْحِ وَجْهِهِ وَيَدَيْهِ لَكُوعَيْهِ مَعَ تَخْليلِ أَصَابِعِهِ وَيَدَيْهِ لَكُوعَيْهِ مَعَ تَخْليلِ أَصَابِعِهِ وَيَدَيْهِ لَكُوعَيْهِ وَصَيْدًا طَاهِرٌ كَتُرَابٍ وَهُوَ أَفْضَلُ وَرَمْلُ وَحَجَرٌ وَجِصٌ لَمْ

يُطْبَخْ وَمَعْدِنٌ غَيْـرُ نَقْد وَجَـوْهَرٍ وَمَنْقُولٍ كَـشَبٍّ وَمِلْحٍ وَحَدِيدٍ وَرُخَـامٍ كَثَلْجٍ لاَ خَشَبٍ وَحَشِيشٍ، وَالْمُوَّالاَةُ.

(وسُننُهُ) تَرْتَيِبٌ وَضَرْبَةٌ لِيَدَيْهِ وَإِلَى المرْفَقَيْنِ وَنَقْلُ مَا تَعَلَّقَ بِهِمَا مِنْ غُبَارٍ، وَنُدِبَ تَسْمِيَةٌ وَصَمْتٌ وَاسْتَقْبَالٌ وَتَقْدِيمُ الْيَدِ الْيُحمْنِي وَجَعْلُ ظَاهِرِهَا مِنْ طَرَفَ الْأَصَابِعِ بِبَاطِن يُسْرَاهُ فَيُمرُّهَا إلى المحرْفَقِ ثُمَّ بَاطِنهِمَا لآخِرِ الأَصَابِعِ ثُمَّ يُسْرَاهُ كَذَلكَ، وَيُبْطَلُهُ مُبْطِلُ الْوُضُوءِ وَوُجُودُ مَاء قَبْلَ الصَّلَاة لاَ فَيهَا إلا نَاسَيهُ، وكُرِهَ كَذَلكَ، ويُبْطَلُ أَوْضُوء أَوْ غُسْلٍ إلا لضرر، ولصحيح، تَيمَّمُ بحائط لَبنَ أَوْ حَجَرِ لَفَاقَده إِبْطَالُ وَضُوء أَوْ غُسْلٍ إلا لضرر، ولصحيح، تَيمَّمُ بحائط لَبنَ أَوْ حَجَرٍ كَمَريضَ، وتَسْقُطُ الصَّلَاة بفقد الطَّهُورَيْنَ أَو الْقُدْرَة عَلَى اسْتَعْمَالَهَا.

فَعَلَى الْجبيرة ثُمَّ عَلَى الْعصابة كَقَرْطَاسِ صُدْغ أَوْ عِمَامَة خِيفَ بِنَزْعهَا وَإِنْ لَمْ يَسْتَطَعْ فَعَلَى الْجبيرة ثُمَّ عَلَى الْعصابة كَقَرْطَاسِ صُدْغ أَوْ عِمَامَة خِيفَ بِنَزْعهَا وَإِنْ بِغُسْلِ أَوْ بِلاَ طُهُر أَو انْتَشَرَتْ إِنْ كَانَ غَسْلُ الصَّحِيح لاَ يَضُرُّ وَإِلا فَفَرْضُهُ التَّيَمُّمُ كَأَنَّ قَلْ جَدّا كَيد، وإِنْ نَزَعَهَا لدواء أَوْ سَقَطَتُ رَدَّهَا وَمَسَحَ إِنْ لَمْ يَطُلُ كَالمُوالاَة وَلَوْ كَانَ فَى صَلاَةً بَطَلَتْ كَأَنْ صَحَّ وَبَادَرَ لِغَسْلِ مَحَلِّهَا أَوْ مَسْحِه.

فحل: الحَيْضُ دَمَّ أَوْ صَفْرَةٌ أَوْ كُدْرَةٌ خَرَجَ بِنفْسه مِنْ قُبُلِ مَنْ تَحْمِلُ عَادَةً، وَأَقَلُهُ فِي الْعَبَادَة دَفْعَةٌ وَأَكْثَرُهُ لَمُبْتَدَأَة نصْفُ شَهْرٍ كَأَقَلَّ الطُّهْرِ، وَلَمُعْتَادَة ثَلاَثَة أَيَّام عَلَى أَكْثَر عَادَتِهَا اسْتَظْهَارًا مَا لَمْ تُجَاوِزْهُ، ثُمَّ هِي مُسْتَحَاضَةٌ تَصُومُ وتُصلِّي وَتُوطأً، وَلَحَاملَ فِيمَا بَعْدَ شَهْرِيْنِ عِشْرُونَ وَفِي سَتَّة فَأَكْثَرَ ثَلاَثُونَ، فَإِنْ تَقطَّعَت وَتُوطأً، ولَحَاملَ فيما بَعْدَ شَهْرِيْنِ عِشْرُونَ وَفِي سَتَّة فَأَكْثَرَ ثَلاَثُونَ، فَإِنْ تَقطَّعَت أَيَّامُهُ بِطُهْرِ لَفَقَط عَلَى تَفْصِيلها ثُمَّ هِي مُسْتَخَاضَةٌ وَتَغْتَسِلُ كُلَّمَا انْقَطَع وَتَصُومُ وَتُصلِّي وَتُوطأً، فَإِنْ مَيَّزَتُ بَعْدَ طُهْرِ تَمَّ فَحَيْضٌ، فَإِنْ دَامَ بِصفة التَّمْينِ اسْتَظْهَرَتُ وَإِلا فَلاَ، وَعَلاَمَةُ الْطُهْرِ جُفُوفٌ أَوْ قَصَّةٌ وَهِي أَبْلِغُ فَتَنْظُرُهَا مُعْتَادَتُهُمَا اسْتَظْهُرَتُ وَإِلا فَلا ، وَعَلاَمَةُ الْطُهْرِ جُفُوفٌ أَوْ قَصَّةٌ وَهَى أَبْلِغُ فَتَنْظُرُهَا مُعْتَادتُهُمَا لِالْمُورِ بَعْلَو مُعْوَلِ فَلا تَنْتَظُرُ مَا تَأْخَرَ مِنْهُمَا كَالْمُنْبَدَأَة، وَمَنَع السَّخُ مَوْكُونُ وَصَوْمٍ، وَوُجُوبَهُمَا، وقَضَاءُ الصَوم بأَمْ جَديد وَحَوْمُ بُولُكُ وَمَنْ وَلَوْ بَيْنَ اللهُ وَمَا وَالطُّهُرُ مِنْهُمَا عَلَامَاء، وَدُخُولُ مُ مَنْ مَوْدَ وَمَوْمُ مَنْ وَرَعُومُ مَا مَا تَأْخُرُهُ بِلْكَاءً وَلَوْ بَيْنَ وَمَا والطُّهُرُ مِنْهُ وَمَعْهُمَا ، وقَضَاء أَوْ بَعْدَهَا وَلُو بَيْنَ وَمَا والطُّهُرُ مِنْهُ وَمَنْعُهُ كَالحَيْضَ.

باب الصلاق: الوَقْتُ المُختَارُ للظُّهْر منَ الزواَل لآخر القَامَة بغَيْر ظلِّ الزَّوَال وَهُوَ أَوَّلُ وَقْت الْعَصْر للاصْفرَار وَاشْتَرَكَا فيه بقَدْرهَا، وَلَلْمَغْرِب غُرُوبُ الشَّمْس بِقَدْر فِعْلُهَا بَعِدَ شُرُوطِهَا، وَللْعِشَاءِ مِنْ غُرُوبِ الشُّفَقِ الأَحْمَرِ للثُّلُث الأَوَّلِ، وَلِلصُّبْحِ مِنْ طُلُوعِ الْفَحْرِ الصَّادقِ للإسْفَارِ الْبَـيِّنِ، وَأَفْضَلُ الْوَقْتَ أَوَّلُهُ مُطْلَقًا إِلا الظُّهْرَ لَجَمَاعَة فَلرُبُع الْقَامة، وَيُزَادُ لَشَدَّةَ الْحَرِّ لَنصْفهَا، وَالأَفْضَلُ لفَذِّ انْتظَارُ جَمَاعَة يَرْجُوهَا، وَمَنْ خَفَىَ عَلَيْـه الْوَقْتُ اجْتَهَدَ بِنَحْو ورْد وَكَـفَتْ غَلَبَةُ الظَّنِّ، فَإِنْ تَخَلَّفَ ظَنُّهُ وَتَبيَّنَ تَقْديمُ هَا أَعَادَ، وَمَنْ شَكَّ في دُخُوله لَمْ تُجْزه وإَنْ وَقَعَتْ فيه، وَالضَّرُورِيُّ تلْوَ المُخْتَارِ لطُلُوعِ الشَّمْسِ وَلَغُرُوبِهَا في الظُّهْرَيْنِ وَللْفَجْرِ فِي الْـعشَاءَيْنِ، وَتُدْرِكُ فِيهِ الصَّـلاَةُ بِرَكْعَة كالاخْـتيَارِيِّ وَالْكُلُّ أَدَاءٌ وَأَثْمَ المُ وَخُرُ لَهُ إِلاَّ لعُـذْر منْ كُفْر وَإِنْ طَراً وَصبًا وَإِغْ مَاء وَجُنُون وَفَقْد طَهُ ورَيْن وَحَيْض وَنَفَاس وَنَوْم وَغَفْلَة لاَ سُكْر، وَتُدْرَكُ المُشْتَرَكَتَان بزَوَاله بَفَضْل رَكْعَة عَن الأُولَى وَالْمَعْذُورُ غَيْرُ كَافِر يُقَدَّرُ لَهُ الطُّهْرُ فَإِنْ بَقِيَ بَعْدَهُ مَا يَسَعُ رَكْعَةً بسَجْدَتَيْهَا وَجَبَت الصُّبْحُ كَأْخيرَة المُشْتَركَتَيْن وَخَمْسًا حَضَرًا وَثَلاَئًا سَفرًا وَجَبَ الظُّهْرَان وَأَرْبَعًا مُطْلَقًا وَجَبَ الْعشَاءَان، وَطُرُوٌّ غَيْر النَّوْم وَالنِّسْيَان فيه لمَا ذُكرَ مُسْقطٌ لَهَا وَلاَ يُقَدَّرُ طُهِرٌ وَتَارِكُهَا إِلَيْهِ بِلاَ عُـذْرِ يُؤَخَّرُ لَمَا ذُكرَ، وَيُقْتَلُ بِالسَّيْف حَدًّا، وَالجَاحِدُ لَهَا كَافَرٌ كَكُلِّ مَنْ جَـحَدَ مَا عُلمَ مِنَ الدِّين ضَرُورَةً، وَحَرُمَ نَفْلٌ حَالَ طُلُوع شَمْسِ وَغُـرُوبِهَا وَخُطْبَة جُـمُعَة وَخُرُوجٍ لَهَـا، وَضِيقِ وَقْتِ، وَذِكْرِ فَـائِتَةِ وَإِقَامَةٍ لِحَـاضِرَةٍ، وكُرِهَ بعْدَ فَـجْرٍ وَفَرْضِ عَصْرِ إِلَى أَنْ تَرْتَفْعَ قِـيدَ رُمْح وَتُصَلَّى الْمَغْـرَبُ إِلَا رَكَعَتَى الْفَجْـرِ وَالْوِرْدَ قَبْلَ فَرْضِ صُـبْحِ وَإِسْفَارِ لِمَنْ اعْتَـادَهُ وَعَلَبَةُ النَّوْم ولَكُمْ يَخَفُ فَوَاتَ جَمَاعَة وَإِلا جَنَازَةً وَسُجُودَ تَلاَوَة قَبْلَ إِسْفَار وَاصْفرار، وَقَطَعَ إِنْ أَحْرَمَ بِوَقْت نَهْى

قُصَل: الْأَذَانُ سَنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ بِكُلِّ مَسْجِد وللجَمَاعَة طَلَبَتْ غَيْرَهَا لفَرْض وَقْتِيِّ اخْتِيَارِيٍّ أَوْ مَجْمُوعَة مَعَهُ، وَكُرِهَ لِغَيْرِهِمْ حَضَرًا، وَلَدبَ سَفَرًا ولَوْ دُونَ مَسَافَة قَصْرٍ وَلِفَائِتَة وَذَاتِ ضَرُورٍ وَجَنَارَة وَلَافِلَة ، وَهُوَ مَثْنًى وَلُو الصَّلاَةُ خَيْرٌ مِنَ النَّوْمِ

بِصَبْحِ إِلاَ الجُمْلَةَ الأَخِيْرِةَ وَخَفَّضَ الشَّهَادَتَيْنِ مُسْمِعًا ثُمَّ رَجَّعَهُمَا بِأَعْلَى صَوْتِهِ مُسَاوِيًّا بِهِمَا التَّكْبِيرَ مَجْزُومٌ بِلاَ فَصْلِ وَبَنَى إِنْ لَمْ يَطُلْ، وَحَرُمَ قَبْلَ الْوَقْتِ إِلاَ الصَّبْحَ فَيُنْدَبُ بِسِدُسِ اللَّيْلِ الأَخِيرِ ثُمَّ يُعَادُ عَنْدَ الْفَجْرِ، وَصِحَّتُهُ بِإِسْلاَمٍ وَعَقْلِ الصَّبْحَ فَيُنْدَبُ بِسُدُسِ اللَّيْلِ الأَخِيرِ ثُمَّ يُعَادُ عَنْدَ الْفَجْرِ، وَصِحَّتُهُ بِإِسْلاَمٍ وَعَقْلِ وَذَكُورَة وَدُخُورَة وَدُخُولَ وَقْتِ وَنُدبَ مُتَطَهِّرٌ صَيِّتٌ مُرْتَفِعٌ قَائِمٌ إِلاَ لَعُذْر مُسْتَقْبِلٌ إِلا لَهُ لَوْ وَوَلَى مَنْ اللهُ اللهَ اللهُ عَنْ لَا لَكُورِ الْبَالِغِينَ وَلَوْ بِنَفْلٍ، وَالإِقَامَةُ سَنَّةُ عَيْنِ لذَكَرِ بَالغِ فَذَّ أَوْ مَعَ نِسَاء، وَكَفَايَةٌ لِجَمَاعَةِ الذَّكُورِ الْبَالِغِينَ وَنُدْبَتُ لِمَرْأَةٍ وَصَبِيً سَرِّا، وَهَى مُفْرَدَةٌ إِلاَ التَّكْبِيرَ وَجَازَ قَيَامُهُ مَعَهَا أَوْ بَعْدَهَا.

فصل: تَجِبُ عَلَى مُكَلَّف مُتَّمَكِّن منْ طَهَارَة الحَدَث غَيْر نَاثم ولا غَافل، وَأُمْرَ صَبَى اللَّهِ السَّبْعِ، وَضُربَ عَلَيْهَا لعَشْر، وَفُرِّقَ بَيْنَهُمْ في المَضَاجِع، وَصحَّتُهَا بعَقْل وَقُدْرَة عَلَى طَهَارَة حَدث وَنَقَاء منْ حَيْضِ وَنَفَاسِ وَبِإِسْلاَم وَطَهَارَة حَدَث وَخَبَثِ عَلَى مَا مَـرَّ، وَجَازَتْ بِمَقْبَرة وَحَـمَّام وَمَزْبُلَة وَمَحَجَّـة طَريق ومَجْزَرَة إِنَّ أُمنَت النَّجَاسَةُ وَإِلا أَعَادَ بِوَقْتِ إِنْ شَكَّ، وَبِمَربَضِ غَنَم وَبَقَرٍ، وَكُرِهَتْ بِمَعْطِنِ إبل، وأَعَادَ بوَقْت وَإِنْ أَمنَ، وَبَكَنيسَة مُطْلَقًا إلا لضَرُورَة ولا إعَادَةَ إلا بعَامرَة نَزَلَهَا اِخْتَيَارًا وَصَلَّى بِمَشْكُوك فَفَى الوَقْت وَإِنْ رَعَفَ قَبْلَهَا وِدَامَ فَإِنْ ظَنَّ اسْتغْرَاقَهُ الوَقْتَ صَلَّى وَإِلاَّ أَخَّرَ للآخرَ الاخْ تيَارِيِّ أَوْ فيهَا فَإِنْ ظَنَّ دَوَامَـهُ لَهُ تمَادَى وأَوْمَأ إِنْ خَافَ ضَـرَرًا أَوْ تَلَطُّخَ ثَوبِ لاَ بَدَنِ وَإِنْ لَمْ يَظُنَّ فَإِنْ رَشَحَ فَـتَلَهُ بِأَنَامِل يُسْرَاهُ الْعُلْيَا، فَإِنْ لَمْ يَنْقَطَعْ فَبِالْوُسْطَى فَإِنْ زَادَ فِيهَا عَلَى دِرْهُم قَطَعَ كَأَنْ لَطَّخَهُ أَوْ خَافَ تَلَوَّثَ فَرْشِ مَسْجِد وَإِلا فَلَهُ الْبِنَاءُ فَيَـخْرُجُ لِغَسْلِهِ مُمْسِكٌ أَنْفَهُ إِنْ لَمْ يَتَلَطَّخْ وَلَمْ يُجَاوِزْ أَقْرَبَ مَكَانِ مُـمْكِنِ وَقَرُبَ وَلَمْ يَسْتَدْبَرْ بِلاَ عُـذْرِ وَلَمْ يَطَأ نَجسًا وَلَمْ يَتَكَلَّمْ وَلَوْ سَهُواً، وَلاَ يَعْتَدَّ بِرَكْعَة إلا إِذَا كَمُلَتْ بِالاعْتدال منْ سَجْدَتها الثَّانيَة وَأَتَمَّ بِمَوْضِعِهِ إِنْ أَمْكَنَ وَإِلَّا فَأَقْرَبَ مَكَانِ مُمْكِنِ إِنْ ظَنَّ فَرَاغَ إِمَامِهِ وَإِلّا رَجَعَ لَهُ ولو في السَّلاَم فَلَوْ أَدْرِكَ مَعَـهُ الأُولَى وَالأَخيرةَ مِنْ رُبَّاعِيَّةِ أَتَى بركْعَـة بسُورة وَجَلَسَ وَرَجَعَ فَى الجُـمُعَـة مُطْلَقًا لأَوَّل الجَـامِعِ وَإِلاَّ بَطَلَتْ، وَإِنْ لَمْ يُتمَّ مَـعَهُ رَكْعَةً فيها ابْتَدَأَ ظُهْرًا بإحْرَام، وإنْ رَعَفَ حَالَ سَلاَم إِمَامِهِ سَلَّمَ وَصَحَّتْ فَإِن

اجْتَمَعَ لَهُ قَضَاءٌ وَبِنَاءٌ قَدَّمَ الْبِنَاءَ وَجَلَسَ في أَخِيرَة الإِمَام وَلَوْ لَمْ تَكُنْ ثَانيَتَهُ وَفِي ثَانيَتِ هَ كَمَنْ أَدْرَكَ الْوُسَطَيَّ يْنِ أَوْ إِحْدَاهُمَا، وَسَتْـرِ الْعَوْرَةِ الْمُغَـلَّظَةِ إِنْ قَدَرَ وَإِنْ بإِعَارَةَ أَوْ نَجِس أَوْ حَرِير وَهُوَ مُقَدَّمٌ وَهِيَ مِنْ رَجُلِ السَّوْأَتَانِ وَمِنْ أَمَة وَإِنْ بشَائِبَة هُمَا مَعَ الأليَّتُيْن، وَمَنْ حُرَّة مَا عَـداً الصَّـدْرَ وَالأَطْرَافَ، وأَعَادَتْ لصَـدْرها وأَطْرَافِهَا بِوَقْت كَكَشْف أَمَة فَخذًا أَوْ رَجُلِ أَلْيَةً أَوْ بَعْضَ ذَلكَ وَنُدبَ سَتْرُهَا بِخَلْوَة وَلَأُمِّ وَلَد وَصَغَيرة سَتْرُ وَاجِب عَلَى الحُرَّة وَأَعَادَتَا لتَرْكه بِوَقْت كَـمُصَلِّ بُحَرِيرً وَعَاجِزٍ صَلَّى مَكْشُوفًا وَعَورَةُ الرَّجُلِ والأَمَة وَإِنْ بِشَائِبَة وَالحُرَّةُ مَعَ امْرأَةٍ مَا بَيْنَ سُرَّةٍ وَرُكْبَة وَمَعَ أَجْنَبِيٌّ غَيْرُ الْوَجْه وَالْكَفَّيْن وَيَجِبُ سَتْرُهَا بِالصَّلاَة أَيْضًا وَمَعَ مَحْرَم غَيْرُ الوَجْه وَالأَطْرَاف، وَتَرَى منْ أَجْنَبِيٍّ مَا يَرَاهُ منْ مَحْرَمه، وَمنَ المَحْرَم كَرَجُلَ مَعَ مـثْله، وَكُرهَ لرَجُل كَـشْفُ كَتف أَوْ جَنْب كَتَـشْمـير ذَيْل وَكَفٍّ كُمَّ أَوْ شَعَرِ لصَلاَةٍ، وَاسْتَقْبَالِ الْقَبْلَةِ مَعَ أَمْن وَقُدْرَة وَهِيَ عَيْنُ الْكَعْبَة لمَنْ بمكَّةَ وَجهَتُهَا لغَيْرُهُ اَجِتْهَادًا إِنْ أَمْكَنَ وَإِلا قَلَّدَ وَلاَّ يُقَلِّدُ مُجْتَهِدٌ وَإِنْ أَعْمَى إِلا مِحْرَابًا لَمَصْر وَقَلَّدَ غَيْرُهُ عَـدُلا عَارِفًا، أَوْ محْـرَابًا مُطْلَقًا فَإِنْ لَمْ يَجِدْ أَوْ تَخَـيَّرَ مُجْتَهـدُ تَخَيَّرَ وَبَطَلَتُ إِنْ خَالَفَ عَمْدًا وَلَوْ صَادَفَ وَإِنْ تَبَيَّنَ خَطَأ بِصَلاَة قَطَعَ الْبَصِيرُ المُنْحَرِفُ كَثيرًا واسْتَقْبِلَ غَيْرُهُ وَبَعْدَهَا أَعَادَ الأَوَّلُ بِوَقت كالنَّاسِي وَجَازَ نَفْلٌ غَيْرُ مُؤكَّد فيها وَفَى الحجْرِ لأَىِّ جهَة وَكُرهَ المُؤكَّدُ وَمُنعَ الْفَرْضُ وَأَعَادهُ بوَقْت وبَطَلَ عَلَى ظَهْرِهَا كَالْمُؤَكَّدِ وَلِمُسَافِرِ سَفَرَ قَصْر تَنَفُّلٌ وَإِنْ بِوَتْر صَوْبَ سَفَره إِنْ رَكبَ دَابَّةً وَإِنْ بِمَحْمَلِ يُومِيءُ بِسُجُودِهِ للأَرْضِ لا سَفَينَةً فَـيَسْتَقَبْلُ وَدَارَ مَـعَهَا إِنْ أَمْكَنَ لا فَرْضٌ وَإِنْ مُسْتَـقْبِ لاَّ إلا لالْتحَامِ أَوْ خَوْف سَبُع فَلَهَا إِنْ أَمْكَنَ وَإِنْ أَمِنَ أَعَادَ الخَائفُ بوَقْت وَإِلا لخَـضْخَاض لا يُطيقُ النَّزُولَ به وَخَـافَ خُرُوجَ الْوَقْت وَإِلا لمَرض وَيُؤَدِّيهَا عَلَيْهَا كالأرْض وَالَّذي يَنْبَغي في هذا الأرْضُ.

فَصل: فَرَائِضُ الصَّلاَةِ نَيَّتُهَا وَجَازَ التَّلفُّطُ بِهَا وعُزُوبُهَا مُغْتَفَرٌ كَعَدَمِ نَيَّةِ الأَدَاءِ أَوِ القَضَاءِ أَوْ عَدَدِ الرَّكَعَاتِ، وَتَكْبِيرَةُ الإِحْرَامِ، وَإِنَّمَا يُجْزِئُ اللهُ أَكْبَرُ وَالْقَيَامُ لَهَا فَى الْفَرْضِ إِلا لِمَسْبُوقٍ كَبَّرَ مُنْحَطّا، وفي الاعْتِدَادِ بِالرَّكْعَةِ إِنْ ابْتَدَأَهَا قَائِمًا في الْفَرْضِ إِلا لِمَسْبُوقٍ كَبَّرَ مُنْحَطّا، وفي الاعْتِدَادِ بِالرَّكْعَةِ إِنْ ابْتَدَأَهَا قَائِمًا

تأويلان وَفَاتَحَةٌ بِحَركة لسان لإِمَامٍ وَفَلًّ فَيَجِبُ تَعَلَّمُهَا إِنْ أَمْكَنَ وَإِلا اثْتَمَّ بِمَنْ يُحْسِنُهَا إِنْ وَجَدَهُ وَإِلاَ أَنْدَبَ فَصَلَّ بَيْنَ تَكْبِيرِهِ وَرُكُوعِهِ فَإِن سَهَا عَنْهَا أَوْ عَنْ بَعضِهَا فَى رَكْعة سَجَدَ كَركُعتَيْنِ وَأَعَادَهَا وَعَمْدًا بَطَلَتُ كَأَنْ لَمْ يَسْجُدُ، وَقِيَامٌ لَهَا بَعضِها فَى رَكْعة سَجَدَ كَركُعتَيْنِ وَأَعَادَهَا وَعَمْدًا بَطَلَتُ كَأَنْ لَمْ يَسْجُدُ، وَقِيَامٌ لَهَا بِعَضِها فَى رَكْعة سَجَد مَنْ قَيَامٍ تَقْرُبُ رَاحَتَاهُ فِيهِ مِنْ رُكْبَتَيْهِ وَرَفْعٌ مِنْهُ وَسَجُودٌ عَلَى أَيْسِ بِفَرْضٍ، وَركُوعٌ مِنْ قِيامٍ تَقْربُ رَاحَتَاهُ فِيهِ مِنْ رُكْبَتَيْهِ وَرَفْعٌ مِنْهُ وَسَجُودٌ عَلَى أَيْسِ جَرْء مِنْ جَبْهَتِه وَنُدَبَ عَلَى أَنْهُ وَ وَأَعَادَ لَتَرْكِه بِوَقْت وَجُلُوسٌ بَيْنَ السَّجَدَتِينِ وَسَلًامٌ وَإِنَّمَا يُجْزِئُ السَّلَامُ عَلَيكُمْ وَجُلُوسٌ لَهُ وَطُمَأْنِينَةٌ وَاعْتِدَالٌ وَتَرْتِيبُهَا.

وَسُنْنُهَا: قراءَةُ آيَة بَعدَ الْفَاتِحةِ الأُولَى والثَّانِيةِ وَقيامٌ لَهَا وَجهرٌ وسرٌ بِمَحلِّهِمَا بِفَرْضِ وَتَأَكَّدا بِالفَاتِحة، وأَقَلُّ جَهْرِ الرَّجُلِ إِسْمَاعُهَا نَفْسَهَا كَأَعْلَى السِّرِ، وكُلُّ تَكْبِيرة وَسَمِعَ اللهُ لَمَنْ حَمدَهُ لإِمامٍ وَفَدِّ حَالَ رَفْعِه، وَتشَهُدٌ وَجُلُوسٌ لَهُ والصَّلاةُ عَلَى النَّبِيِّ عَلَيْ اللهُ لَمَنْ عَمدَ التَّشَهُد الأَخيرِ والسَّجُودُ علَى صَدْرِ الْقَدَمَيْنِ والرُّكْبَتيْنِ وَالْكَفَّيْنِ وَرَدُّ المُقْتَدى السَّلامَ عَلَى إِمَامِهُ وَعَلَى مَنْ عَلَى عَلَى السَّلامُ عَلَى إِمَامِهُ وَعَلَى مَنْ عَلَى عَسَارِهِ إِنْ شَارِكَهُ فِي رَكْعَة وأَجْدزاً فِيهِ سَلامٌ عَلَى كُمْ وَعَلَيْكُمْ وَعَلَيْكُمْ وَعَلَيْكُمْ وَعَلَيْكُمُ السَّلامُ، وَجَهْرٌ بِتَسْلِيمَةَ التَّحْليلِ فَقَطْ، وَإِنْصاتُ مُقْتَد فَى الجَهْرِ وَإِنْ لَمْ يَسْمَعْ أَوْ سَكَتَ الإَمامُ وَالزَّائِدُ عَلَى الظُّمَانِينَة.

وَنُدُبَ: نَيَّةُ الأَدَاء وَضَدِّهُ وَعَدَدُ الرَّكَعَاتَ وَخُشُوعٌ وَاسْتحْضَارُ عَظَمَةَ الله تَعَالَى وَامْتَثَالُ أَمْرِه وَرَفْعُ الْيَدَيْنِ مَعَ الإحْرامِ حِينَ تَكْبِيرِه وَإِرْسَالُهُمَا بِوَقَارٍ، وَجَازَ الْقَبْضُ بِنَفْلِ وَكُرِهَ بِفَرْضِ لَلاَعْتِمَاد وَإِكْمَالُ سُورَة بَعْدَ الْفَاتِحَة، وَكُرِهَ تَكْرِيرُهَا بِفَرْضِ كَسُورَتَيْنِ وَتَطُويِلُ قَرَاءَة بِصَبْحٍ وَالظُّهْرُ تَلِيهَا لَفَنَّ وَإِمَامٍ بِمُعَيَّنِينَ طَلَبُوهُ وَتَقْصِيرُهَا بِمَغْرِبِ وَعَصْرُ وَتَوَسَّطٌ بِعِشَاء وَتَقْصِيرُ الثَّانِية عَنِ الأُولَى، وكُرِه تَطُويلُهَا عَنْهَا وَإِسْمَاعُ نَفْسِه فِي السِّرِّ وَقَوْسُ أَوْاءَةٌ بَعْشَاء وَتَقْصِيرُ الثَّانِية عَنِ الأُولَى، وكُرِه تَطُويلُهَا عَنْهَا وَإِسْمَاعُ نَفْسِه فِي السِّرِّ وَقَوْسُ وَقَوْلُ فَلْ إِمْامٍ فِيهِ وَتَأْمِينُ فَلَا مُطْلَقًا كَإِمَامٍ فِي السِّرِّ وَمَامُومٍ فِي الْجَهْرِ إِنْ سَمِعَ إِمَامَهُ، والإِسْرَارُ بِه وتَسُويَةُ ظَهْرِه بِرُكُوعٍ فِي السِّرِّ وَمَامُومٍ فِي الْجَهْرِ إِنْ سَمِعَ إِمَامَهُ، والإِسْرَارُ بِه وتَسُويةُ ظَهْرِه بِرُكُوعٍ وَوَضْعُ يَدَيهِ عَلَى رُكْبَيْهِ وَتَمْكِيهُمَا وَنَصْبُهُمَا وَتَصْبُهُمَا وَتَسْبِيحٌ بِهِ كَسُجُود وَمُجَافَاةً وَقَوْلُ فَذَّ وَمُقْتَدَ: رَبَّنَا ولَكَ الْحَمْدُ وَلَكُ الْحَمْدُ وَلَلْ الْقَيَامِ وَالتَّكْبِيرُ وَاللَّ مُؤْمَلُ وَاللَّهُ فِي الْقَيَامِ مِنَ التَسْهَةُ لَا فَكُرِيهُمَا وَلَوْمُ إِلا فِي الْقِيَامِ مِنَ التَسْهَةُ لِهِ فَلِلاسِتَقْلالِ حَالًا الْقَيَامِ وَالتَكْبِيرُ وَاللَّهُ الْخَفْضِ وَالرَّفْعِ إِلا فِي الْقِيَامِ مِنَ التَسْهَ لِ فَلِلاسْتِقْلالِ

وَتَمْكينُ جَبْهَته منَ الأرْضِ أَوْ مَا اتَّصَلَ بِهَـا مِنْ سَطْحٍ كَسَرِيرٍ بَسُجُـودِهِ وَتَقْديمُ الْيَدَيْنِ عَلَى الرُّكْبَتَيْنِ عِنْدَهُ وَتَأْخِيرُهُمَا عِنْدَ الْقِيَامِ ووضْعُهُمَا حَذْوَ أُذْنَيْهِ أَوْ قُرْبِهِمَا وَضَمُّ أَصَابِعِهِمَا رُءُوسُهَا للْقُبْلَة، وَمُجَافَاةُ رَجُلِ فِيهِ بَطْنَهُ فَخِذَيْهِ ومِرْفَقَيْهِ رُكْبَتَيْهِ وَضَبُّعَيْهِ جَنْبَيْهِ وَسَطًا وَرَفْعُ الْعَجْزَة وَدُعَاءٌ فيه بلا حَدٍّ كالتَّسْبِيح وَالإِفْضَاءُ في الجُلُوس بجَعْل الْيُسْرَى لـ الأرْض وَقَدَمهَا جِهَةَ الْيُمْنَى وَنَصْبُ قَـدَمِ الْيُمْنَى عَلَيهَا وَبَاطِنِ إِبْهَامِهَا لِلأَرْضِ وَوَضْعُ الْكَفَّيْنِ عَلَى رَأْسَ الْفَحْذَيْنِ وَتَفْرِيجُ الْفَخذَيْنِ وَعَقْدُ مَا عَدَا السَّبَّابَّةَ وَالإِبْهَامَ مِنَ الْيُمْنَى في تَشَهُّده بِجَعْلِ رُءُوسِهَا بِلَحْمَة الإِبْهَام مَادًا السَّبَّابةَ بِجَنْبِ الإِبْهَامِ وَتَحْرِيكِهَا دَائمًا يَمِينًا وَشَمَالاً تَحْرِيكًا وَسَطًا والقُنوتُ بِأَىِّ لَفُظ بِصُبْحٍ وَإِسْرَارُهُ وَقَبْلَ الرُّكُوعِ، ولَفْظُهُ وَهُوَ: «اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْتَعِينُكَ وَتَسْتَغْفُرُكَ . . » إلى آخره، وَدُعَاءٌ قَبْلَ السَّلاَم وَإِسْرَارُهُ كَالتَّشَهُّد وتَعْميمُهُ، ومنْهُ: «اللَّهُمَّ اغْفُـرْ لَنَا وَلَوَالدَينَا وَلاَئمَّتَنَا وَلَمَنْ سَـبَقَنَا بِالإِيمَانِ مَـغْفْرَةً وَعَـزْمًا، الـلَّهُمَّ اغْفِرْ لَنَا مَا قَدَّمْنَا وَمَا أَخَّـرْنَا وَمَا أَسْرَرْنَا وَمَا أَعْلَنَّا وَمَا أَنْتَّ أَعْلَمُ به منَّا، رَبَّنَا آتنَا في الدُّنْيَا حَسَنَةً وفي الآخرة حَسَنَةً وَقَنَا عَذَابَ النَّارِ» وتَيَامُنُ بتَسليمَة التَّحْليل وَسُتُرَةٌ لَإِمَام وَفَلَا خَشْيَا مُرُوراً بِمَحَلِّ سُجُودِهِمَا بِطاهِرِ ثَابِتٍ غَيْرِ مُشْغِلٍ فَي غِلْظ رُمْحٍ وَطُولٍ ۚ ذِرَاعٍ وَأَثِمَ مَارٌّ غَيْرُ طَائفٍ وَمُصَلِّ لَهُ مَنْدُوَّحَةٌ، وَمُصَلِّ تَعَرَّضَ وكُرهَ: تَعَوُّذُ وَبَسْمَلَةٌ بِفَرْضٍ وَدُعَاءٌ قَـبْلَ الْقرَاءَة وَأَثْنَاءَهَا وَفَى الرُّكُوعِ وَقَبْلَ التَّشَهَّدِ وَبَعْدَ غَـيْرِ الأخيرِ وَبَعْدَ سَلامِ الإِمَامِ وَالْجَهْرِ بِهِ وَبِالتَّـشَهُّدِ والسُّجُودُ عَلَى مَلْبُوسَهُ وَعَلَى كَوْرَ عَمَامَتُه أَوْ عَلَى ثَوْبِ أَوْ بِسَاطٍ أَوْ حَصِيرِ نَاعِمٍ وَالْقِرَاءَةُ بِرُكُوعٍ سُجُود وَتَخْصيصُ دُعَاء وَالْتَفَاتُ بِلاَ حَاجَة، وَتَشْسِيكُ أَصَابِعَ وَفَرْقَعَتُهَا وَإِقْعَاءٌ *خَصَّرٌ وَتَغْمِيضُ عَيْنَيْهِ وَرَفْعُـهُ رِجْلاً، وَوَضْعُ قَدَم عَلَى الأُخْرَى وَإِقْرَانُهُمَا دَائِمًا* وَتَفَكَّرٌ بِدُنْيُوِيٍّ، وَجَعْلُ شَيْءٍ بِكُمٍّ أَوْ فَمِ وَعَبَثٌ بِلِحْيَةٍ أَوْ غَيْرِهَا، وَحَمْدٌ لِعُطَاسِ أَوْ بِشَارَةٍ وَإِشَـارَةٌ للرَّدِّ عَلَى مُـشَمِّت، وَحَكُّ جَـسَد لغَـيْر ضَرُورَة، وَتَبَسُّمُ قَلُّ اخْتَيَارًا، ۚ وَتَرْكُ سُنَّةَ خَفَيْفَةَ وَسُورَة فَى أُخْرَيَيْهِ وَالتَّصْفِيقُ لِحَاجَةٍ وَالشَّأْنُ التَّسْبِيحُ.

وَبَطَلَتُ برَفْضِهَا وَبَتَعَمَّدُ تَرْكُ رُكُن وَزِيَادَة رُكُن فعْلَىٍّ وَأَكْلِ وَشُرْبٍ وَكَلاَمٍ لِغَيْرِ إصْلاحِهَا وَإِلا فَبِكَثِيرِهِ وَتَصْوِيتِ وَنَفْخِ وَقَيءٍ وَسَلاَمٍ حَالَ شَكِّهِ فَي الإِتْمَام وَإِنْ بَانَ الْكَمَالُ، وَبَطُرُوِّ نَاقض وَكَـشْف عَوْرَة مُغَلَّظَة وَنَجَاسَة، وَبَفَـتْح عَلَى غَيْر الإِمَام وَبِقَهْقَهَة وَتَمَادَى المَأْمُـومُ إِن اتَّسَعَ الوَقْتُ بِغَيْرٍ جُمُعَة إِنْ كَانَ كُلُّهُ غَلَبَةً أَوْ نِسْيَأْنًا وَإِلا قَطَعَ وَدَخَلَ مَعَهُ وَبَكَثير فَعْل وَلَوْ سَهْوًا، كَسَلاَم مَعَ أَكْل أَوْ شُرْب وَلَوْ قَلَّ، وَبِمُشْغِل عَـنْ فرْض وأَعَادَ في سُنَّة بوَقْت وَبِذَكْر أُولَى الحَاضرَتَيْن فَى الْأُخْرَى وَبَزِيَادَةَ أَرْبُعِ رَكْعَاتِ سَهُواً كَرَكْعَتَيْنِ فِي الثُّنَائِيَّةَ وَالْـوَتْرِ، وَبَسُجُود مَسْبُوقِ مَعَ إِمَامِهِ الْبَعْدِيِّ كَالْقَبْلِيِّ إِذَا لَمْ يُدْرِكْ مَعَهُ رَكْعَةً، وَبِسُجُود قَبْلَ السَّلاَم لِتَرْكِ سُنَّةِ خَفِيفَة، وَبِمَا يَأْتِي في السَّهْوِ لا بِإنْصَاتِ قَلَّ لِـمُخْبِرِ، وَقَتْـلِ عَقْرَب قَصَدَتُهُ، ولا بإشارة بعُضْو لحَاجَة، أَوْ رَدِّ سَلاَم ولا بأنينِ لوجع وَبُكَاءِ تَخَشُّع، وَإِلا فَكَالْكَلاَم ولا بتَنَحْنُح وَلَوْ لغَير حَاجَة وَلا بمَشْى كَـصَفَّيْن لسَتْره أَوْ دَفْع مَارٍّ أَوْ ذَهَابِ دَابِةِ وَإِنْ بِجَنْبِ أَوْ قَهْقَرَى وِلاَ بِإِصْلاحِ رِدَاءِ أَوْ سُتْرَةٍ سَقَطَتْ لِجَوَازِ مَا ذُكِرَ كَسَدِّ فِيهِ لِتَثَاوُبِ وَنَفْتِ بِثَوْبِ لِحَاجَةِ وَقَصْدِ التَّفْهِيمِ بِذِكْرِ فِي مَحَلِّهِ وَإِلا ىَطَلَتْ.

فحل: إِذَا لَمْ يَقْدُرْ عَلَى الْقَيَامِ اسْتَقْلُا فَى الفَرْضِ أَوْ خَافَ بِه ضَرَرًا كَالتَّيَمْمِ أَوْ خُرُوجَ حَدَث اسْتَنَدَ لَغَيْرِ جُنُب وَحَائِضِ وَلَهُمَا أَعَادَ بِوَقْت، فَإِنْ تَعَذَّرَ جَلَسَ كَذَلِكَ وَتَرَبَّعَ لَهُ كَالمُتَنَقِّلِ وَلَوِ اسْتَنَدَ القَادِرُ فَى غَيْرِ السُّورَة بِحَيْثُ لَوْ أُزيْلَ الْعَمَادُ لَسَقَطَ بَطَلَتْ وَإِلا كُرِهَ ثُمَّ عَلَى شَقِّ أَيْمِنَ فَأَيْسَرَ فَعَلَى ظَهْرٍ، وَالْقَادِرُ عَلَى الْعَمَادُ لَسَقَطَ بَطَلَتْ وَإِلا كُرِه ثُمَّ عَلَى شَقِّ أَيْمِنَ فَأَيْسَرَ فَعَلَى ظَهْرٍ، وَالْقَادِرُ عَلَى الْعَمَادُ لَسَقَطُ أَوْمًا لِلرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ مِنْهُ وَمَعَ الْجَلُوسِ أَوْمَا للسُّجُودِ مِنْهُ وَحَسَرَ عَلَى الْجِمِيعَ إِلا أَنَّهُ إِنْ سَجَدَ لا عَمَامَتَهُ، فَإِنْ سَجَدَ عَلَى أَنْفِهِ صَحَّتُ وَإِنْ قَدَرَ عَلَى الْجِمِيعَ إِلا أَنَّهُ إِنْ سَجَدَ لا عَمَامَتَهُ، فَإِنْ سَجَدَ عَلَى أَنْفِهِ صَحَّتُ وَإِنْ قَدَرَ عَلَى الْجِمِيعَ إِلا أَنَّهُ إِنْ سَجَدَ لا يَنْهَضَ صَلَّى رَكْعَةً وَتَمَّمَ مِنْ جُلُوسٍ وَإِنْ لَمْ يَقْدُرْ إِلا عَلَى نَيَّةً أَوْ مَعَ إِيماء بِطَرْف وَجَبَتْ وَلا يُؤَدِّرَهُ مَا عَلْهُ وَيَجِبُ قَضَاءُ مَا فَاتَهُ مَّنْهَا وَلُو شَكَا فَوْرًا مَا مَا مَا مَا مَا مَا مَا عَامُ وَيَجِبُ قَضَاءُ مَا فَاتَهُ مَّا وَلَوْ وَقْتَ نَهُى فَى غَيْرِ مَشْكُوكَةً إِلا وَقْتَ الضَّرُورَة، وَلاَ يَجُوزُ لَهُ النَّقُلُ مُعَالًا وَلُو وَقْتَ نَهُى فَى غَيْرِ مَشْكُوكَةً إِلا وَقْتَ الضَّرَتَيْنِ شَرْطَا، والْفُوائِتِ فَى إِلا السَّنَنَ وَشَفْعًا وَقُحُرًا، وَمَعَ ذِكْرٍ تُرْتِيبُ حَاضَرِتَيْنِ شَوْطَا، والْفُوائِتِ فَى

نَفْسُهَا وَيَسْيُـرُهَا مَعَ حَاضَرَة وَإِنْ خَـرَجَ وَقْتُهَـا وَهِيَ خَمْسٌ وَأَعَادَ الحَـاضرَةَ إِنْ خَالَفَ بِوَقْتِ ضَرُورِيٌّ لاَ مَأْمُـومُهُ، وَإِنْ ذَكَرَ الْـيَسيـرَ في فَرْضِ قَطَعَ فَــٰذٌّ وَإِمَامٌ وَمَأْمُــُوْمُهُ وَشَفْعٍ نَدْبًا إِنْ رَكَعَ وَلَوْ صُبْحًا وَجُــمُعَة وَكَــمَّلَ الْمَغْرِبَ إِنْ ذَكــرَ بَعْدَ رَكْعَـتَيْنِ كَغَيْـرِهَا بَعْدَ ثَلاَثِ وَأَعَادَ كَمَـأُمُومِ مُطْلَقًا، وفي نَفْلِ أَتَمَّـهُ إلا إذَا خَافَ خُرُوجَ الْوَقْت وَلَمْ يَعْقَدْ رُكُوعًا وَإِنْ جَهِلَ عَيْنَ مَنْسَيَّة مُطْلَقًا صَلَّى خَمْسًا وَنَهَاريَّة ثَلاثًا وَلَيْلِيَّةِ اثْنَتَيْنِ وفي صَلاَة وَثَانيَتِهَا أَوْ ثَالنَتِهَا أَوْ وَرَابِعَتِهَا أَوْ وَخَامسَتِهَا خَمْسًا يُثَنِّي بِباقِي المَنْسِيِّ وَالْخُمسِ مَرَّتَيْنِ فِي سَادِسَتِهَا أَوْ حَادِيَة عَشْرَتِهَا وَخَمْسًا في ثَلاَثِ أَوْ أَرْبَعِ أَوْ خَمْسِ مُرَتَّبَةً منْ يَوْم ولَيْلَة لا يَعْلَمُ الأُولَى وَنُدبَ تَقْديمُ الظُّهْر. فَصل: يُسَنُّ لسَاه عَنْ سُنَّةَ مُؤكَّدَة أَوْ سُنَّتَيْن خَفيفَتْينِ أَوْ مَعَ زَيَادَة ولَوْ شَكَّا سَجْدَتَان قَبْلَ السَّـلامَ وَلَوْ تَكَرَّرَ وَأَعَادَ تَشَهُّدَهُ بِلاَ دُعَاء كَثْرَك تَكْبيـرَة عَيد وَجَهْر بِفَرْضٍ، وَاقْتُصَارِ عَلَى حَرَكَةِ اللِّسَانِ وَتَشَهُّد، ولمَحْضَ الزِّيَادَةَ بَعْدَهُ كَمُتُّمُّ لشكُّ وكمُ قُتُصِرِ عَلَى صَلاَة كَشَفْعِ إِنْ شَكَّ أَهُو بِهَا أَوْ بِأَخْرَى كُوتْرِ وَإِبْدَال السِّرِّ بالفَرْضِ بِمَا زَادَ عَلَى أَدْنَى الجَهْرِ، وَمَن اسْتَنْكَحَهُ الشَّكُّ فَلا إصْلاحَ عَلَيْه، وَمَن اسْتَنْكَحَهُ السَّـهُو أَصْلَحَ ولا سُجُودَ كَمَنْ شَـكَّ هَلْ سَلَّمَ أَوْ هَلْ سَجَدَ مِنْهُ وَاحِدَةً أَوْ هَلْ سَجَدَهُ وَبَنَى عَلَى الْيَقْـينِ، أَوْ زَادَ سُورَةً فِي أُخْرِيَيْهِ، أَوْ خَرَجَ إِلَى أُخْرَى أَوْ قَاءَ أَوْ قَلَسَ غَلَبَةً إِنْ قَلَّ وَطَهُرَ وَلَمْ يَزْدَرِدْ مِنْهُ شَـيْئًا عَمْدًا وَإِلا بَطَلَتْ أَوْ أَعْلَنَ أَوْ أَسَرَّ بِكَآيَة أَوْ أَعَادَ السُّورَةَ لَهُمَا بِخِلاَفِ الْفَاتِحَةِ، أَوْ اقْتَصَرَ عَلَى إِسْمَاع نَفْسِه فِي جَهْرِيَّة، أَوْ عَلَى إِسْمَاع منْ يَليه في سرِّيَّة، أَوْ أَدَارَ مَأْمُومَهُ ليَمينه وَسَجَدَ الْبَعْدِيُّ بِنِيَّةٍ وَتَكْبِيرٍ فِي خَـفْضِهِ وَرَفْعِهِ وَتَـشَهَّد وَسَلاَمٍ، وَصَحَتْ إِنْ قَـدَمَهُ عَلَى السَّلاَم، وَأَثْمَ وَكُرُهَ تَأْخيرُ الْقُبْلَيِّ، وَسَجَدَ مَسْبُوَّقٌ أَدْرَكَ رَكْعَةَ الْقَبْلَيِّ مَعَ إمَامه إنْ سَجَدَ وَإِلا فَعَلَهُ لِنَفْسِهِ وَإِنْ لَمْ يُدْرِكْ مُوجِبَهُ وَأَخَّرَ البَعْديَّ، فَإِنْ سَهَا بنَقْص قَدَّمَهُ، ولا سُجُودَ عَلَى مُؤْتَمٌّ سَهَا حَالَةَ الْقُدُوة ولا لتَرْك فَـضيلَة أَوْ سُنَّة خَفيـفَة، ولا تَبْطُلُ بِتَرْكِ بَعْدِي وَسَـجَدَهُ مَتَى ذَكَرَهُ وَلاَ بِتَرْكِ قَبْلَى عَنْ سُنُتَـيْنِ وَسَجَدَهُ إِنْ قَرُبَ وَإِلَّا سَقَطَ، وَبَطَلَتْ إِنْ كَانَ عَنْ ثَلَاثِ وَطَالَ كَتَرْكِ رُكْنِ وَتَدَارَكَهُ إِنْ لَمْ يُسَلِّمْ مِنَ

الأخيرة أوْ لَمْ يَعْقَدْ رَكُوعًا مِنْ غَيْرِهَا، فَتَارِكُ رَكُوعِ يَرْجِعُ قَائِمًا وِنُدِبَ أَنْ يَقْرَأَ، وَالرَّفْعِ مَنهُ يَرْجِعُ مُحْدَوْدِبًا وَسَجْدَة يَجْلسُ لا سَجْدَتَان، فَإِنْ رَكَعَ رَجَعَت الثَّانيَةُ أُولِى لِبُطَلانها وَهُو رَفْعُ رَأْسِ مُعْتَدلًا إِلاَ لِتَرْكُ رَكُوعٍ أَوْ سِرِّ أَوْ جَهْرٍ أَوْ تَكْبِرِ عِيد أُو سُورَة أَوْ سَجْدَة تلاوة أَوْ ذَكْرِ بَعْضَ فَبِالانْحَنَاء وَإِنْ سَلَمَ بَنَى إِنْ قَرْبَ بِنَيّةً وَسُجْدَة تلاوة أَوْ ذَكْرِ بَعْضَ فَبِالانْحَنَاء وَإِنْ سَلَمَ بَنَى إِنْ قَرْبَ بِنَيّة وَكَبْيِرٍ وَلا تَبْعَلُ وَالْمَا لَا شَكْمَ التَّشْهَدُ إِنْ فَارَقَ مَكَانَهُ أَوْ كَثِيرًا بِلا طُول وَرَجَعَ تَارِكُ الجُلُوسِ الأَوَّل مَكَانَهُ أَوَّ لَا جَدًا وَسَجَدَ فَقَطْ إِن انْحَرفَ كَثِيرًا بِلا طُول وَرَجَعَ تَارِكُ الجُلُوسِ الأَوَّل مَكَانَهُ أَوْ اللهُ لَوْلَ وَرَجَعَ لَمْ تَبْطُلُ وَلَوَ الْنَحْرَقِ الأَرْضَ بِيكَيْهِ وَرَكُبَتَيْهِ وَلا شَجُودَ وَإِلا فَلاَ، فَإِنْ رَجَعَ لَمْ تَبْطُلُ وَلَوَ اسْتَقَلَ وَبَعِثُهُ مَامُومُهُ وَسَجَدَ بَعْدَهُ، وَإِنْ شَكَ فَى سَجَدَة لَمْ يَدْرِ مَحَلَّهَا سَجَدَها، وَلَو فَى المُدَوقَ الأَرْضَ بَيكَيْهِ وَكُوبَتَيْهِ وَلَا شَكَ فَى سَجَدَة لَمْ يَدُر مَحَلَها سَجَدَها، وَلَوَ فَى الْعُدُر وَسَجْدَة لَمْ يَرُفعُ مِنْ سُجُودِهَا، وَفَى فَا اللهُ يُرفعُ مِنْ سُجُودِهَا، وَفَى فَا اللهُ يَرُفعُ مِنْ سَجُودِهَا، وَقَضَاهَا بَعْدَ اللهُ اللهُ يَرفعُ مِنْ طَمِع فِيهَا قَبْلَ عَقْد إلَا فَاللهُ مِنْ وَسَجْدَةً فَإِنْ طَمِع فِيهَا قَبْلَ عَقْد إِمَامِهُ سَجَدَهًا وَلِلا تَمَادَى وَقَضَاهَا بَعْدَهُ.

فعل: نُدبَ نَفُلٌ وَتَأَكَّد قَبْلَ ظُهْ و وَبَعْدَهَا وَقَبْلَ عَصْر وبَعْدَ مَغْرِب وعشاء بلا حَدٍّ والضَّحَى والتَّهَ جُدُ والتَّراويحُ وهي عشرُونَ ركْعة والخَثْمُ فيها والانْفُرادُ إِنْ لَمْ تُعطَّلِ المَساجِدُ، وتَحيَّةُ المَسْجِد لداخِل يُريدُ الْجُلُوس به في وقْت جَوار وتَادَّتْ بِفَرْض، وتَحيَّةُ مكَّة الطَّوافُ وَنُدب بَدْءٌ بها السَّلام عَلَى النَّبِي عَلَيْكُم وتَادَّتُ بِفَرْض، وتَحيَّةُ مكَّة الطَّوافُ وَنُدب بَدْءٌ بها السَّلام عَلَى النَّبِي عَلَيْكُم بَمَسْجِده وقراءة شفع بسَبِّح والكافرُونَ ووَثْر بإخْلاص ومُعُوذَتَيْنِ وفَصْلهُ منه بسلام، وكُره وصله والاقتصار على الوَثْر، والفَّجْر رغيبة تفدت الصَّبْح ولا يُقْضَى نَفْلُ سواها فللزَّوال، وإنْ أقيمَت الصَّبُح وهُو بمَسْجِد وَوَتْ مِكَا وَالله وَالله والمَّد والله والمَسْجِد والله والمَّوافِ والله والمَسْجِد والله والمَسْجِد والله والمَسْجِد والله والمَسْجِد والله والله والمَسْجِد والله والمَسْبِع والله والمَسْبِع والله والمَسْبِع والتَعْمِيدُ والتَّكْبِيرُ وَالمَّا والمَسْعِ والله والمَسْعِد والمَسْبِع والتَّكْبِيرُ والتَّكْبِيرُ وَالله والمَسْبِع والله والتَعْمِيدُ والتَّكْبِيرُ والتَّكْبِيرُ والاَثِين واللهُ والتَعْمَيدُ والتَّكْبِيرُ والتَّكْبِيرُ واللهُ والله والمَسْعِد والتَعْمِيدُ والتَّكْبِيرُ والتَكْبِيرُ والاَثِينَ والمَسْعِد والتَعْمَدِهُ والتَعْمَدِيدُ والتَعْمِيدُ والتَعْمَدِيدُ والتَعْمَدِيدُ والتَعْمَدِي والمَلْدُورِ والمَالمُونُ والمَنْ والمَنْ والمَنْ والمَنْ والمَالمُور والمَنْ والمَالمُ والمَنْ والمَن

وخَتْمُ المَائَة بِلاَ إِلهَ إِلاَ اللهُ وَحُدَهُ لاَ شَرِيكَ لَهُ، لَهُ المُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءَ قَدَيرٌ، وَاسْتَغْفَارٌ وَصَلاةٌ عَلَى النَّبِيِّ عَلَيْكُمْ وَدُعَاءٌ عَقِبَ كُلِّ صَلاةً، وَالْوِتْرُ سُنَّةٌ آكِدُ فالعيدُ، فَالْكُسُوفُ فَالاسْتَسْقَاءُ، وَوَقْتُهُ بَعْدَ عَشَاء صَحِيَحَة وَشَفَّق وَاللهَ عُرْ وَضَرُوريَّهُ للصَّبْح، وَنُدبَ لفَذِّ قَطْعُهَا لَهُ، وَجَازَ لمُؤتم كَإِمَامٍ وَتَأْخِيره للفَخْرِ وَضَرُوريَّهُ للصَّبْح، وَنُدبَ لفَذِّ قَطْعُهَا لَهُ، وَجَازَ لمُؤتم كَإِمَامٍ وَتَأْخِيره وَلَا لللهَ اللهَ اللهُ اللهُ عَلْمَ اللهَ اللهُ اللهُ اللهُ وَعَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَدْر، وكَلامً بَعْدَ وَاللهُ فَلا اللهُ وَلِحَمْسُ زَادَ اللهَ فَلا اللهُ اللهُ وَلِنَا اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ ولِخَمْسُ زَادَ اللهَ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ ولِحَمْسُ زَادَ اللهَ عَلَى اللهُ ولِكُمْسُ وَادَ اللهَ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ ال

فصل: سُنَّ لِقَارِئِ وَمُستَمِعِ إِنْ جَلَسَ لِيَتَّعَلَّمَ وَصلَحَ الْقَارِئُ للإِمَامَة بشَرْط الصَّلاَةِ سَجِدَةٌ وَاحِدَةٌ بِلاَ تَكْبِيرِ إِحْرَامِ وَسَلاَمٍ فَي أَحَدِ عَشَرَ مَـوْضِعًا: آخِرَ الأَعْرَاف، وَالآصَال في الرَّعْد، وَيُؤْمَرُونَ في النَّحْل، وخُشُوعًا في الإسْرَاء، وبُكِيّا في مَرْيَمَ، وَمَا يَشَاءُ في الحَجِّ، وَنُفُورًا في الْفُرْقَان، وَالْعَظيم في النَّمْل، ولا يَسْتَكْبِرُونَ في السَجْدَةِ، وأَنَابَ في ص، وتَعْبُدُونَ في فُصِّلَتْ، وَكُرهَ لِمُحَصِّلِ الشَّرُوطِ وَقْتَ الجَوَازِ تَرْكُهَا وَإِلا تَرَكَ الآيَةَ وَالاقْتصَارُ عَلَى الآيةَ لِلسُّجُودِ وَتَعَمُّـدُهَا بِفَرْضِ وَلَوْ صُبْحَ جُمُعَةِ لا نَفْلِ فَإِنْ قَـرَأُهَا بِفَرْضِ سَجَدَ وَلَوْ بِوَقْت نَهْى لا خُطْبَةِ وَجَهَرَ بِهَـا إِمَامُ السِّرِّيَّةِ وَإِلا اتُّبِعَ وَمُـجَاوِزُهَا بِكَآيَةٍ يَسْجُدُ وبكَشير يُعيدُهَا وَلَوْ بِالْفَرضِ مَا لَمْ يَنْحَنِ وَأَعَادَهَا بِالنَّفْلِ فَي ثَانِيَتِهِ، وَنُدِبَ لسَاجِدِهَا بِصَـلاَة قراءَةٌ قَبْلَ رُكُوعِه وَلَوْ قَـصَدَهَا فَرَكَعَ سَاهيًا اعْـتَدُّ بِه عنْدَ مَالك لابْنِ الْقَاسِم فَيخرُّ سَاجِدًا وَلَوْ بَعْدَ رَفْعِه وَسَجَدَ بَعدَ السَّلاَم إِن اطْمَأَنَّ بِه وَكَرَّرَهَا إِنْ كَرَّرَ حزْبًا إِلا المُعَلِّمَ وَالمُتَعَلِّمَ فَــأَوَّلَ مَرَة وَكُرهَ سُجُودُ شُكْرٍ أَوْ زَلْزَلَة، وَقرَاءَةٌ بتَلْحين، وَقَـرَاءَةُ جَمَاعَة إِذَا لَمْ تَخْـرُجْ عَنْ حَدِّهَا، وَجَهْـرٌ بِهَا بِمَسْجِـد، وَأُقِيمَ الْقَارِئُ بِهِ إِنْ قَصِدَ الدَّوامَ. فصل: الْجَمَاعَةُ بِفَرْضِ غَيْرِ الْجُمُعَةِ سُنَّةٌ وَلا تَتَفَاضَلُ، وَإِنَّمَا يَحْصُلُ فَضْلُهَا بِرَكْعَةً، وَإِنَّمَا تُدْرَكَ بِانْحِنَائِهِ فِي أُولاهُ مَعَ الإِمَامِ قَبْلَ اعْتِـدَالِهِ وَإِنْ لَمْ يَطْمَئِنَّ إِلا بَعدَهُ، فَإِنْ سَهَا أَوْ زُوحمَ عَنْهُ حَتَّى رَفَعَ تَركَهُ وَسَجَدَ مَعَهُ وَقَضَاهَا بَعْدَ السَّلام، وَنُدِبَ لِمَنْ لَمْ يُحَصِّلْهُ كَمُصلِّ بِصبِّيِّ لاَ امْراَّة أَنْ يُعَيدَ مَا مُومًا مُفَوِّضًا مَعَ جَمَاعَة لا وَاحِد إلا إذَا كَانَ رَاتبًا غَيْرَ مَغْرِب كَعْشَاء بَعْدُ وَتْر فَإِنْ أَعَادَ قَطَعَ إِنْ لَمْ يَعْقَدْ رَكْعَةً وَإِلاَّ شَـفَعَ نَدْبًا وَسَلَّمَ، وإنْ أَتَمَّ أَتَى بِرَابِعَة وَلَوْ سَلَّمَ مَعَهُ إِنْ قَـرُبَ وَسَجَدَ بَعْدَ السَّلاَم فَإِنْ تَبَيَّنَ عَدَمُ الأُولَى أَوْ فَسَادُهَا أَجْزَاتُهُ، وَمَنِ اثْتَمَّ بَمُ عيد أُعَادَ أَبَدا وَلَوْ فَى جَمَاعَةً، وَالإِمَامُ الرَّاتِبُ كَجَمَاعَةً، وَحَرُمُ ابْتَدَاءُ صَلاَةً بَعْدُ الإِقَامَة، وَإِنْ أُقيمَتْ بمَسْجِد وَهُوَ بهَا قَطَعَ بَسَلام أَوْ مُنَافِ إِنْ خَشَىَ فَوَاتَ رَكْعَة وَإِلا أَتَمَّ النَّافلَةَ أَوْ فَريضةً غَيْرَ المُقَامَة عَقَدَ رَكْعَةً أَمْ لاَ، فَإِنْ كَانَتِ المُقَامَةَ انْصَرَفَ عَنْ شَفْع إِنْ عَـ قَدَ رَكْعَةً بِغَـيْرِ صُبْحِ وَمَـغْرِبِ وَإِلا قَطَعَ، فَـإِنْ عَقَـدَ ثَانِيَةَ المَـغْرِبِ بسُجُودهَا وَثَالثَـةَ غَيْرِهَا كمَّلَهَا فَرْضًا وَدَخَلَ مَعَهُ في غَيْرِ المَغْـرِب، وَإِنْ أُقيمَتْ بمَسْجِد عَلَى مُحَصِّلُ الْفَصْلُ وَهُوَ بِهِ خَرَجَ وَإِلا لَـزِمَتْهُ كَمَنْ لَـمْ يُصلِّهَا وَعَلَى مُصَلِّ بِغَيْرِهِ أَتَمَّهَا، وكُرِهَ لإِمَامٍ إِطَالَةُ رُكُوعِ لِدَاخِلِ، وَشَرْطُهُ إِسْلاَمٌ وَتَحَقُّقُ ذْكُورَة وَعَقْلٌ وَكُونْهُ غَيْرَ مَأْمُـوم ولا مُتَعَمِّـد حَدَث، فَإِنْ نَسيَهُ أَوْ غَلَـبَهُ صَحَّتْ لِلْمَأْمُومِ إِنْ لَمْ يَعْلَمْ بِهِ قَبْلَهَا أَوْ عَلَمَهُ فِيهَا وَلَمْ يَسْتَمرَّ، وَقُدْرَةٌ عَلَى الأَرْكَان لا إِنْ عَجَزَ إِلاَّ أَنْ يُسَاوِيَهُ المَأْمُومُ فَـيَصحُّ إِلاَّ المُومى بمثله وَعَلْمٌ بِمَا تَصحُّ به، وَقراءَةٌ غَيْرُ شَاذَّةً وَصَحَّتْ بِهَا إِنْ وَافَـقَتْ رَسْمَ المُصْحَف وَبَلَحْنِ وَلَوْ بِالْفَاتِحَة وَأَثْمَ إِنْ وَجَدَ غَيْرَهُ وَبِغَيْرِ مُمَيِّزِ بَيْنَ كَضَادِ وطَاءِ لا إِنْ تَعَمَّدَ وَبُلُوغٌ فَى فَرْضِ وبجُمعَة حُرِّيَّةٌ وَإِقَامَـةٌ وَأَعَادَ بِوَقْت في بَدْعيِّ وكُـرهَ فَاسقٌ بجَارِحَـه وَأَعْرَابِيٌّ لغَـيْره وَذُو سَلَس وَقَرْحِ لِصَحِيحِ وَأَغْلَفُ ومَجْهُــولُ حَال، وَتَرَتُّبُ خَصَّىٌّ، وَمَاْبُونَ وَوَلَد زِنًا وَعَبْدُ فَى فَرْضٍ أَوْ سُنَّةٍ، وصلاَّةٌ بَيْنَ الأَسَاطِينِ، وَأَمَــامَ الإِمَامِ بلاَ ضَرُورَة، وَٱقْتدَاءُ مَنْ بِأَسْفَلِ السَّفِينَـةِ بِمَنْ بِأَعْلاَهَا كَأْبِى قُبَيْسٍ وصَلاةٌ رَجُلٍ بَيْنَ نِسَـاءٍ وَعَكْسُهُ، وإِمَامَةٌ بمَسْجِد بلاَ ردَاء وَتَنَفَّلُهُ بالْمحْرَابِ، وصلاَةُ جَـمَاعَةِ قَـبْلَ الرَّاتِبِ أَوْ بعْدَهُ وَإِنْ

أَذِنَ، وَلَهُ الجَمْعُ إِنْ جَمَعَ غَيْرُهُ بِلا إِذْن إِنْ لَمْ يُؤْخِّرْ كَثِيرًا وَإِلا كُرِهَ، وَخَرَجُوا لَيَجْمَعُوا خَارِجَهُ إِلا بِالمَسَاجِد الثَّلاثَة فَيُصَلُّونَ أَفْ ذَاذًا إِنْ دَخَلُوهَا، وَجَازَ إِمَامَةُ لَيَجْمَعُوا خَارِجَهُ إِلا بِالمَسَاجِد الثَّلاثَة فَيُصَلُّونَ أَفْ ذَاذًا إِنْ دَخَلُوهَا، وَجَازَ إِمَامَةُ أَعْمَى وَمُخَالَف في الفُرُوعِ وَأَلْكَنَ وَمَحْدُود وعنينٍ وَأَقْطَعَ وَأَشَلَّ وَمُجَذَّمٍ إِلا أَنْ يَشْتَدَّ فَلْيُنحَ وَصَبَّى بِمثْله، وَإِسْرَاعٌ لَهَا بِلاَ خَبِّبِ.

وَبِمَسْجِد قَتْلُ عَقْرَب وَفَارَة، وَإِحْضَارُ صَبَى لاَ يَعْبَثُ أَوْ يَنْكَفُّ إِذَا نُهِيَ وَبَصْقٌ قَل إِنْ حُصِّبَ فَوْقَ الحَصْبَاء أَوْ تَحْتَ حَصيره وَإِلاّ مُنعَ كَبِحَائِطِه وَقَدَّمَ المُصَلِّي تُوبَهُ ثُمَّ جِهَةً يَسَارِهِ أَوْ تَحْتَ قَدَمه ثُمَّ جَهَةَ يَمينه فَأَمَامَهُ وَخُرُوجُ مُتَجَالَّة لمَسْجد وَلَكَعِيد وَشَابَّة غَيْر مُ فْتَنَة لَمَسْجِد وَجَنَازَة قَرِيب، وَلاَ يُقضى عَلَى زَوْجِهَا بِهِ، وَفَصْلُ مَـامُومٍ بِنَهْرِ صَغـير أَوْ طَرِيقٍ وعُلُوٌّ مَامُومٍ وَلَوْ بِسَطْحٍ لاَ إِمَـامٍ، فَيُكْرَهُ إِلا بِكَشِبْرٍ أَوْ ضَـرُورَةٍ أَوْ قَصْـدِ تَعْلِيمٍ، وبَطَلَتْ إِنْ قَصَـدَ إِمَامٌ أَوْ مَـأَمُومٌ به الْكـبْرَ ومُسَمِّعٌ وَاقْتَكَاءٌ بِهِ وَبِرُؤْيَةٍ وَإِنْ بِدَارٍ، وشَرْطُ الاقْتِدَاء نيَّتُهُ أَوَّلاً وَلَزمَ فَلاَ يَنْتَقَلُ مُنْفَردٌ لِجَمَاعَة كَعَكْسِه بِخَلاف الإِمَام ولَوْ بجَنَازَة إلا جمعة وجمعًا لمطر وَخُوفًا وَمُسْـتَخْلَفًا ومُسـَـاوَاةٌ في ذَات الصَّلاَة وَصَفَتــهَا وَزَمَنهَا إِلا نَفْلاً خَلْفَ فَــرْض فَلاَ يَصحُّ صُبْحٌ بَعْدَ شَمْس بِمَنْ أَدْرَكَ رَكْعَةً قَبْلَهَا وَمُتَابِعَةٌ في إحْرَام وسَلام، فالمُسَاوَاةُ مُبْطِلَةٌ وَحَرُمَ سَبْقُهُ فَي غَيْرِهما، وكُرهَ مُسَاوَاتُهُ وَأُمرَ بِعَوْدِه لَهُ إِنْ عَلَم إِدْرَاكَـهُ، وَنَدْبَ تَقْدِيمُ سُلُطَانَ فَرَبِّ مَنْزِل، والمُسْتَأْجِر عَلَى المَالِكُ وَإِنْ عَبْدًا كَامْرَأَةِ وَاسْتَخْلَفَتْ كَمَنْ قَامَ بِهِ مَانعٌ مِنْهُمَا فَأَبِ فَعَمٌّ فَزَائِد فَقْهِ فَحَديث فَقراءَة فَعِبَادَة فَمُسِنِّ فِي الإِسْلاَم فَقُرَشِيٍّ فَمَعْلُوم نَسَبُهُ فَحَسَن خُلُق فَخَلْق فَلبَاس وَالأورَع وَالزَّاهِدِ والحُرِّ عَلَى غَيْرِهِمْ وَوُقُوفُ ذَكَرِ وَلَوْ صَبِـيًّا عَقَلَ القُرْبَة عنْ يَمِينِهِ وَتَأَخُّرُهُ عَنْهُ قَلِيلًا واثْنَيْنِ فَأَكْثَرَ خَلْفَهُ ونِسَاءً خَلْفَ الْجَميع، وَكَبَّرَ الْمَسْبُوقُ بَعْدَ الإِحْرام لرُكُوع أَوْ سُجُود لا لجُلُوس وَلاَ يُؤَخَّرُ، وقَام للْقَضَاء بتكْبير إنْ جَلَسَ في ثَانيَته وَإِلاَّ فَلاَ إِلاَّ مُــدْرِكٌ دُونَ رَكْعَــة وَقَضَى الْقَوْلَ وبَــنَى الْفعْلَ وَهُوَ مَا عَـــدَا الْقرَاءَةَ فَمُدْرِكُ ثَانِيَة الصُّبْحِ يَقْنُتُ في رَكْعَة الْقَضَاءِ وَأَحْرَمَ مَنْ خَـشِيَ فَوَاتَ رَكْعَةٍ دُونَ

الصَّفِّ إِنْ ظَنَّ إِدْرَاكِهُ قَبْلَ الرَّفْعِ وَإِلا تَمَادَى إِلَيْهِ إِلا أَنْ تَكُونَ الأَخيرَةَ وَدَبَّ كالصَّفَيْنِ لآخرِ فُرْجَة رَاكِعًا أَوْ قَائِمًا في ثانيته لا جالسًا أَوْ سَاجِدًا، وَإِنْ شَكَّ في الإِدْرَاكِ أَلْغَاهَا وَقَصْمًاهَا بَعَدَ سَلَامِهِ كَأَنْ أَدْرَكَهُ في الرُّكُوعِ وَكَبَّرَ للإِحْرَامِ في انْحطاطه.

فصل: نُدبَ للإمام اسْتخْلافُ غَيْره إنْ خَشي تَكَفَ مَال أَوْ نَفْس أَوْ مُنعَ الإِمَامَةَ لِعَجْـزِ أَوْ رُعَاف بنَاءً وَرَجَعَ مَأْمُومًا أَوْ الصلاَّةَ بـسَبْق حَدَث أَوْ ذكْره وَإِنْ بِرُكُوعِ أَوْ سُجُودٍ، وَلاَ تَبْطُلُ إِنْ رَفَعُوا بِرَفْعِه قَبْلَهُ وَعَادُوا مَعَهُ، وَنُدَبَ لَهُمْ إَنْ لَمْ يَسْتَخْلَفْ، وَاسْتــخْلاَفُ الأَقْرَبِ وَتَقْديمُهُ إِنْ قَرُبَ وَإِنْ بِجُلُوســه، وَإِنْ تَقَدَّمَ غَيْرُهُ صَحَّتُ كَأَنْ أَتَمُّوا أَفْذَادًا أَوْ بَعْضُهُمْ أَوْ بِإِمَامَيْنِ إِلا الْجُمعَةَ، وَقَرَّأَ في انْتِهَاءِ الأوَّل إِنْ عَلَمَ وَإِلاَ ابْتَدَأَ وَصَحَّتُهُ بإِدْرَاكَ جُزْء يُعْتَـدُّ به مِنَ الرَّكْعَة قَبْلَ عَقْد الرُّكُوع، وَإِنْ جَاءَ بَعْدَ الْعُلْدُر فَكَأَجْنَبِيٍّ، فَإِنْ صَلَّى لنَفْسه أَوْ بَنَى بِالأُولَى أَو الْثَالِثَة منْ رُبَاعَيَّة صَحَّتْ وَإِلا فَلاَ، وَجَلَسَ المَسْبُوقُ لِسَلامَه كَأَن اسْتَخْلَفَ مُسَافَرٌ مُقيمًا أَوْ سُبِقَ هُوَ. فصل: سُنَّ لمُسافر سَفَرًا جَائزًا أَرْبَعَةً بُرد ذَهَابًا وَلَوْ ببَحْر، أَوْ نُوتيًّا بأَهْله قَصْرُ رُبَّاعِيَّة سَافَرَ بِوَقْتِهَا أَوْ فَاتَتُهُ فِيهِ إِنْ عَدَّى الْبَلَدِيُّ الْبَسَاتِينَ المَسْكُونَةَ وَلَوْ بِقَرْيَة جُمْعَةً وَالْعَمُودِيُّ حِلَّتَهُ وَانْفَصِلَ غَيْرُهُمَا إلى مَحَلِّ الْبَدْءِ لا أَقَلَّ، وَبَطَلَتْ فَى ثَلاَثَةَ بُرُدُ لاَ أَكْشَرَ وَإِنْ مُنعَ كالعَاصِي بِسَفَرِهِ وَكُرِهَ لِلاَهِ بِهِ، ولا يَقْـصُرُ رَاجعٌ لدُونها وَلَوْ لشَيْء نَسيَهُ إلا أَنْ يَخْرُجَ رَافضًا سُكْنَاهَا وَلَمْ يَنُو برُجُوعه الإِقَامَةَ ولا عَادِلٌ عَنْ قَصِيرٍ بِلا عُذْرِ وَلَوْ كَهَائِمِ إِلاَّ أَنْ يَعْلَمَ قَطْعَ المَسَافَةِ قَبْلَ مَرَامِه، ولا مُنْفَصِلٌ يَنْتَظِرُ رُفْقَةً إِلا أَنْ يَجْـزِمَ بِالسَّيْرِ دُونَهَا أَوْ بِمَجِيئـهَا قَبْلَ أَرْبَعَة أَيَّام وَلاَ نَاو إِقَامَةً بِمَكَانَ تَقْطَعُهُ أَوْ دُخُولُ وَطَنه أَوْ مَحَلَّ زَوْجَة دَخَلَ بِهَا وَهُوَ دُونَ المَسَافَة وَقَطَعَهُ دُخُولُهُ بَعْدَهَا ثُمَّ اعتُبرَ ما بَقي وَدُخُولُ بَلَده وَإِنْ رُدَّ غَلَبَةً بكريح وَنيَّةُ إقَامَة أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ صِحَاحَ أَوْ الْعِلْمِ بِهَا عَـادَةً لا الإِقَامَةِ ولَوْ طَالَتْ وَإِنْ نَوَاهَا بِصَلاَة قَطَعَ وَشَفَعَ إِنْ رَكَعَ وَلَمْ تُجْـزِ حَضَرِيةً وَلاَ سَفَـرِيَّةً وَبَعْدَهَا أَعَادَ بِوَقْت، وَكُرهَ اقْـتدَاءُ

مُقيم بِمُسَافِرِ كَعَكْسِهِ وَتَأَكَّدَ وَتَبَعَهُ وَأَعَادَ بِوَقْتِ كَأَنْ نَوَى الْإِتْمَامَ وَلَوْ سَهُوا وَأَتَمَّ، فَإِنْ قَصَرَ عَمْدًا أَوْ تَأْوِيلاً بَطَلَتْ، وَسَهْوًا، فكأحْكَام السَّهْو وَإِنْ نَوَى الْقَصْرَ فأتَمَّ عَمدًا بَطَلَتْ عَلَيْه وَعَلَى مأمُومه وَسَهُوا أَوْ تَأويلاً أَوْ جَهْلاً فَفَى الوَقْت وَصَحَّت لِمَا مُومِهِ بِلاَ إِعَادَةِ إَنْ لَمْ يَـتْبَعْهُ وَسَبَّحَ لَهُ وَسَلَّمَ المُسَافِرُ بِسَـلاًمه وأَتَمَّ غَيْرُهُ بَعْدَهُ وَإِنْ ظَنَّ الإِمَامَ مُسَافِرًا فَظَهَرَ خلاَفُهُ أَعَـادَ أَبَدًا كَعَكْسه إِنْ كَانَ مُسَافِرًا وَإِنْ لَم يَنْو قَصْرًا ولا إِتْمَامًا فَفِي صحَّتَهَـا قَوْلاَن، وَعَلَى الصِّحَّة فَهَلْ يَلْزَمُهُ الإِتْمَامُ أَوْ يُخَيَّرُ قَوْلان، وَلا تَجِبُ نَيَّةُ القَصْر عِنْدَ السَّفَرِ، وَنُدِبَ تَعْجِيلُ الأوْبَة وَالدُّخُولُ نَهَارًا وَاسِتَصْحَابُ هَدِيَّةٍ وَرُخِّصَ لَهُ فِي جَمْعِ الطُّهْرَيْنِ بَبَرٍّ وَإِنْ قَصُـرَ أَوْ لَمْ يَجدَّ إِنْ زَالت الشَّـمْسُ نَازِلاً وَنَوَى النُّزُولَ بَعْـدَ الغُرُوبِ فَـإِنْ نَوَاهُ قَبْلَ الاصْـفرَارِ أَخَّـرَ الْعَصْرَ وَبَعْدَهُ خُيِّرَ فيهَا، وإنْ زَالَتْ سَائرًا أَخَّرَهُمَا إنْ نَوَى الاصْفْرَارَ أَوْ قَبْلَهُ وإلا فَفِي وَقْتَيْهِمَا كَمَنْ لا يَضْبُطُ نُزُولَهُ وكالمَريض وَللصَّحيح فعْلُهُ والْعشاءَان كَالظُّهْرَيْن، وَمَنْ خَافَ إغْمَاءً أَوْ نَافضًا أَوْ مَيْدَا عِنْدَ دُخُول وَقْت الثَّانيَة قَدَّمَهَا فَإِنْ سَلِمَ أَعَادَ الثَّانِيَةَ بِوَقْتِ وَفِي جَمْعِ الْعِشَاءَيْنِ بِكُلِّ مَسْجِدِ لِمَطَرِ أَوْ طِينِ مَعَ ظُلْمَةِ يُؤذَّنُ لِلْمَغْرِبِ كَالْعَادَةِ، وَتُؤخَّرُ قَلِيلاً ثُمَّ صُلِّيا بِلا فَصْلِ إِلا بِأَذَانِ لِلْعِشَاءِ مُنْخَفِضٍ في المَسْجِدِ، ثُمَّ يَنْصَرِفُونَ مِنْ غَيْرِ تَنَفُّل، وَجَازَ لِمُنْفَرِد بِالْمَغْرِب يَجِدُهُمْ بِالعِشَاءِ، وَلِمُقِيم بِمَسْجِد تَبَعًا لا اسْتَقْلاَلاً، وَلا لَجَارِ مَسْجِد وَلَوْ مَريَضًا أُو امرأَة.

فصل: الْجُمعةُ فَرْضُ عَيْنِ عَلَى الذَّكْرِ الحُرِّ غَيْرِ المَعْدُورِ المُقيمِ بِبَلَدها أَوْ بِقَرْيَة نَائِيةٍ عِنْهَا بِكَفَرْسَخِ مِنَ الْمَنَارَ وَإِنْ غَيْرَ مُسْتَوْطِنِ وَصِحَّتُهَا بِاسْتِيطَانِ بَلَد أَوْ أَخْصَاصُ لاَ خِيمٍ بِجَمَّاعَة تَتَقَرَّى بِهِمُ الْقَرْيَةُ وَحُضُورُ اثْنَى عَشَرَ مِنْهُمْ بَاقِينَ السَلاَمِها وَإِنْ فَي أُول جُمُعة وَإِمَامٍ مُقيمٍ، وكونِه الخاطب إلا لعندر وبِخُطْبَيْنِ مِنْ قَيامٍ بَعدَ الزَّوَالِ مِمَّا تُسَمِّيهِ العَرَبُ خُطْبَةً دَاخِلَ المَسْجِدِ قَبْلُ الصلاةِ، فَإِنْ أَخَرَهُمُما الْجَمَاعَةُ وبِجَامِعٍ مَبْنِيٍّ عَلَى عَاداتِهِمْ مُتَّحِدٍ،

فَإِنْ تَعَدَّدَ فالعَتيقُ وَإِنْ تَأْخَرَ أَدَاءً، مُتَّصِل بِبَلَدِهَا لا إِنْ انْفَصَلَ كَثِيرًا أَوْ خَفَّ بِنَاوَّهُ وَلا يُشْتَرَطُ سَقَفُهُ وَلا قَصْدُ تَأْبِيدِهَا بِهِ أَوْ إَقَامَةُ الْخَمْسِ وَصَحَّتْ بِرَحَبَتِهِ وَطُرُقِهِ المُتَّصِلةِ مُطْلَقًا وَمُنعَتْ بِهِمَا إِنَ انْتَفَى الضِّيقُ واتِّصَالُ الصَّفُوفِ لا بِسَطْحِهِ ولا بِمَا حُجرَ كَبَيْت قَنَاديله وَدَار وَجَانُوت.

وَسُنَّ اَسْتَقْبَالُ الْخَطِّيبِ وجُلُّوسُهُ أَوَّلَ كُلِّ خُطْبَة وَغُسْلِ لِكُلِّ مُصَلِّ وَلَوْ لَمْ تَلْزَمْهُ وَصِحَّتُهُ بِطُلُوعِ الْفَجْرِ وَاتِّصَالُهُ بِالرَّوَاحِ، فَإِنْ فَصَلَ كَـ ثِيرًا أَوْ تَغَذَّى أَوْ نَامَ خَارِجَهُ اخْتِيَارًا أَعَادَهُ.

وَنُدُبَ تَحْسِينُ هَيْئَة وَجَمِيلُ ثِيَابِ وتَطِيبٌ لِغَيْرِ نَسَاء وَمَشْيٌ وتَهْجِيرٌ وتَقْصِيرُ الخُطْبَتَيْنِ وَالثَّانِيَةُ أَقْصَرُ وَرَفْعُ صَوْتِه بِهِما وَبَدُوهُمَا بِالحَمْدِ وَالصَلاةِ عَلَى النَّبَيِّ وَخَتْمُ الثَّانِيَة بِيَغْفِرُ اللهُ لَنَا وَلَكُمْ وَأَجْزَا اذْكُرُوا الله يَذْكُرْكُمْ وَقَرَاءَةٌ فِيها وَتَوكَّوُ عَلَى عَصَا وَقَرَاءَةُ الْجُمْعَة وَهَلْ أَتَاكَ أَوْ سَبِّعْ وَحُصُورُ صَبِيٍّ وَمُتَجَالَة وَمَكَاتِب وَقِنِ أَذِنَ سَيِّدُهُ وَتَأْخِيرُ مَعْذُورِ الظُّهْرَ إِنْ ظَنَ زَوَالَ عُذْرِهِ وَإِلاَ فَلَهُ التَّقْدِيمُ وَعَيْرُ المَّعْذُورِ إِنْ صَلاَّهُ مُدْرِكًا لرَكْعَة لَوْ سَعَى لَمْ يُجْزِه كَمَعْذُورِ زَالَ عُذْرُهُ، أَوْ صَبِي بَعْنَ وَحَمْدُ عَاطِس سِرّا حَالَ الخُطْبَةِ كَتَأْمِينٍ وَتَعَوَّذُ وَاسْتِغْ فَارٍ عِنْدَ ذِكْرِ صَبِي بَلَغَ، وَحَمْدُ عَاطِس سِرّا حَالَ الخُطْبَةِ كَتَأْمِينٍ وَتَعَوَّذُ وَاسْتِغْ فَارٍ عِنْدَ ذِكْرِ السَّبَ

وَجَازَ تَخَطِّ قَبْلَ جُلُوسِ الْخَطِيبِ لِفُرْجَة وَبَعْدَهَا قَبْلَ الصَّلاَة مُطْلَقًا كَمَشْيِ بَيْنَ الصُّفُوفِ وَكَلَّامٍ بَعْدَهَا لِلصَّلَاةِ وَذِكْرٌ قَلَّ سِراً، وَنَهْى خَطِيبٍ أَوْ أَمْرُهُ وَإِجَابَتُهُ.

وكُرهَ تَخَطِّ قَبْلَ الجُلُوسِ لغَيْسِ فُرْجَة وَتَرْكُ طُهْرِ فَيهِمَا وَالْعَمَلِ يَوْمَهَا وَتَنَفُّلُ عَنْدَ الأَذَانِ لَجَالَسِ يُقْتَدَى بِه وَحُضُورُ شَّابَة غَيْسِ مُفْتَنَة وَسَفَر بَعْدَ الْفَحْرِ وَحَرُمُ عَلْاَ وَالْوَالِ كَتَخَطِّ أَوْ كَلاَمٍ فَى خُطِبْتَيْهِ وَبَيْنَهُمَا وَلَوْ لَمْ يَسْمَعُ إِلاَّ أَنْ يَلْغُو وَسَلامٌ وَرَدُّهُ وَتَشْمِيتُ عَاطِسٍ وَنَهْى لاَغِ أَوْ إِشَارَةٌ لَهُ أَوْ أَكُلٌ أَوْ شُرِبٌ وَابْتِدَاءُ صَلاة بِخُرُوجِهِ وَتَشْمِيتُ عَاطِسٍ وَنَهْى لاَغِ أَوْ إِشَارَةٌ لَهُ أَوْ أَكُلٌ أَوْ شُربَ وَابْتِدَاءُ صَلاة بِخُرُوجِهِ وَانْ فَاتَ وَانْ لَدَاخِلٍ وَلاَ يَقْطَعُ الدَّاخِلُ إِلا إِنْ تَعَمَّدَ وَفُسِخَ بَيْعٌ وَنَحُوهُ بِأَذَانٍ ثَانٍ فَإِنْ فَاتَ وَالْقِيمَةُ حَينَ الْقَبْضَ.

وعُذْرُ تَرْكِهَا كَالْجَمَاعَة شَدَّةُ وَحْلِ وَمَطَرِ وَجُذَامٍ وَمَرَضٍ وَتَـمْرِيضٍ وَشَدَّةُ مَرَضٍ قَصْدَةً مَرَضٍ قَصْرَبٌ وَعُرَى مُ مَرَضٍ قَرِيبٍ وَنَحْوِهِ وَخَـوْفٌ عَلَى مَالٌ ولَوْ لِغَيْـرِهِ أَوْ حَبْسٍ أَوْ ضَـرْبٌ وَعُرَى مُ وَرَائِحَةٌ كَـرِيهَةٌ فَـيَجِبُ إِزَالَتُهَا إِنْ أَمْكَنَ ، وَعَدَمُ وُجُودٍ قَـائِدٌ لاعْمَى لا يَهْـتَدِى بِنَفْسِهِ.

فصل: سُنَّ لِقَتَالَ جَائِزٍ أَمْكُنَ تَرْكُهُ لِبَعْضِ قَسْمُهُمْ قَسْمَيْنِ وَعَلَّمَهُمْ وَصَلَّى بِأَذَان وَإِقَامَة بِالأُولَى رُكْعَةً فَى الثَّنَائِيَّة وَرَكْعَتَيْنِ بِغَيْرِهَا ثُمَّ قَامَ دَاعِيًا أَوْ سَاكِتًا مُطْلَقًا أَوْ قَارِئًا فِى الثَّنَائِيَّةِ فَأَتَمَّتْ أَفْ ذَاذًا وانْصَرَفَتْ فَتَأْتِى الثَّانِيَةُ فَيُصلِّى بِهَا مَا مُطْلَقًا أَوْ قَارِئًا فِى الثَّنَائِيَّة فَأَتَمَّمْ، وَإِنْ سَهَا مَعَ الأُولَى سَجَدَت بَعْدَ إِكْمَالِهَا الْقَبْلَى بَهَى، فَإِذَا سَلَّمَ قَضُواْ مَا فَاتَهُمْ، وَإِنْ سَهَا مَعَ الأُولَى سَجَدَت بَعْدَ الْقَضَاء وَإِنْ لَمْ يُمْكِنْ تَرْكُهُ قَبْلَ السَّلاَمِ وَسَجَدَت الثَّانِيَةُ الْقُبْلِيَّ مَعَهُ وَالْبَعْدِيَّ بَعْدَ الْقَضَاء وَإِنْ لَمْ يُمْكِنْ تَرْكُهُ لِبَعْضِ صَلَّواْ آخِرَ المُخْتَارِ إِيمَاءً أَفْذَاذًا إِنْ لَمْ يُمْكِنْ رُكُوعٍ وَسُجُودٌ وَحَلَّ لِبَعْضِ صَلَّواْ آخِرَ المُخْتَارِ إِيمَاءً أَفْذَاذًا إِنْ لَمْ يُمْكِنْ رُكُوعٍ وَسُجُودٌ وَحَلَّ لِلشَّرُورَةِ مَشَى وَضَرْبٌ وَطَعْنُ وَكَلَامٌ وَعَدَمُ تَوَجَهُ ومَسْكُ مُلَطَّحٍ وَإِنْ أَمِنُوا بِهَا لِلْصَرُورَةِ مَ شَمْنَ وَضَرْبٌ وَطَعْنٌ وَكَلَامٌ وَعَدَمُ تَوَجَهُ ومَسْكُ مُلَطَّحٍ وَإِنْ أَمْنُوا بِهَا لِلشَّورُورَةِ مَ صَلَاةً أَمْنِ.

فصل: صلاة العيدين سننة مؤكدة في حق مأمور الجمعة، وهي ركعتان من حل النّافلة للزّوال يُكبّر ستا بعد الإحرام ثم حمسًا غيْر الْقيام مُوال إلا بتكبير المَوْتُم ، وَتَحَرّاه مُوْتُم لَم يَسْمَع فإن نسية كبّر ما لم يرْكع وأعاد القراءة، وسَجد المُوْتُم ، فَوَتَحرّاه مُوْتَم لم يسمع فإن نسية كبّر ما لم يرْكع وأعاد القراءة يكبّر سبعًا بعد ، فإن ركع تمادى وسجد قبل ولو لترك واحدة ومدرك القراءة يكبّر سبعًا ومدرك الثّانية يكبّر خمسًا ثم سبعًا بالقيام كمدرك التّشهد ورفع يديه في الأولى فقط .

وَنُدِبَ إِحْيَاءُ لَيْلَتِهِ وَغُسُلٌ وَبَعْدَ الصَّبْحِ وَتَطَيَّبُ وَتَزَيَّنُ وَإِنْ لِغَيْرِ مُصَلِّ وَمَشْیٌ فَی ذَهَابِهِ وَرُجُوعٌ فَی طَرِیقِ أُخْری، وَفِطْرٌ قَبْلَه فی الْفِطْرِ وَکَوْنُهُ عَلَی تَمْرِ وَتَأْخَیرُه فی النَّحْرِ، وَخُرُوجٌ بَعْدَ شَمْسِ لِمَنْ قَرُبَتْ دَارُهُ، وَتَكْبِیرٌ فیه وَجَهْرٌ بِهِ لَلشَّرُوعِ فی النَّحْرِ، وَخُرُوجٌ بَعْدَ شَمْسِ لِمَنْ قَرُبَتْ دَارُهُ، وَتَكْبِیرٌ فیه وَجَهْرٌ بِهِ لِلشَّرُوعِ فی الصَّلاة وَإِيقَاعُها بِالمُصلَّى إِلا بِمكَّة وَقِرَاءَةٌ بِكَسَبِّحْ والشَّمْسِ وَخُطْبَتَانَ كَالْجُمُعَة وَبَعْدِیتِهِ مَا وَأُعِیدَتَا إِنْ قُدِّمَتَا وَاسْتِفْتَاحُهُمَا بِتَكْبِیرٍ وَتَخْلِیلُهُمَا بِهِ بِلاَ حَدِّ كَالْجُمُعَة وَبَعْدِیتِهِ مَا وَأُعِیدَتَا إِنْ قُدِّمَتَا وَاسْتِفْتَاحُهُمَا بِتَكْبِیرٍ وَتَخْلِیلُهُمَا بِهِ بِلاَ حَدِّ

وَاسْتِمَاعُهُمَا وَإِقَامَتُهَا لِغَيْرِ مَأْمُورِ الجُمُعَةِ، أَوْ لِمَنْ فَاتَتْهُ مَعَ الإِمَامَ، والْتَكْبِيرُ إِثْرَ خَمْسَ عَشَرَةَ فَرِيضَةً مِنْ ظُهْرِ يَوْمِ النَّحْرِ، فَإِنْ نَسِى كَبَّرَ إِنْ قَرُبَ وَغَيْرُ مُؤْتَمٍّ تَرَكَ إِمَامَهُ وَلَفْظُهُ وَهُوَ: «اللهُ أَكْبَرُ» ثَلاَثًا وَكُرِهِ تَنَفُّلُ قَبْلَهَا وَبَعْدَهَا بِمُصَلّى لاَ بِمَسجِدٍ.

فصل: سأن وَتَأَكَّدَ لَكُسُوفِ الشَّمْسِ وَلَوْ بَعْضًا رَكْعَتَانَ بِزِيَادَة قَيَامٍ وَرُكُوعٍ فِيهَمَا لَمَامُورِ الصَّلَة وَإِنْ صَبِيًا وَعَمُوديّا وَمُسَافِرًا إِلاَّ أَنْ يَجِدَّ سَيْرُهُ لَمُهِمٌ وَوَقَتُهُمَا كَالْعِيدَ وَنُدبَ صَلَاتُهَا بَالْمَسْجِدِ وَإِسْرَارُهَا وَتَطُويلُ الْقرَاءَة بِنَحْوِ الْبَقَرَة ومُوالِيَاتِهَا فَي الْقَيَامَات، وَالرُّكُوعُ كَالْقرَاءَة وَالسُّجُودُ كَالرُّكُوعِ إِلاَّ لَخَوْف خُرُوجَ الْوَقْت أَوْ ضَرَرِ المَأْمُومِ وَالْجَمَاعَةُ فِيهَا وَوَعْظٌ بَعْدَهَا، وَتُدْرَكُ الرَّكْعَة بِالرُّكُوعِ الثَّانِي وَإِن النَّانِي وَإِن الْجَلَتْ قَبْلَ رَكْعَة أَتَمَهَا كَالنَّوافِلِ، وَبَعدَهَا فَقَوْلاَن بِلاَ تَطْوِيلِ.

وَنُدَبَ لِخُسُوفِ الْقَمَرِ رَكْعَتَانِ جَهْرًا كالنَّوَافِلِ، وَتَكْرَارُهَا حَتَّى يَنْجَلِي أَوْ يَغْيَبَ أَوْ يَطْلُعَ الْفَجْرُ.

فصل: صَلاَةُ الاسْتَسْقَاء حُكْمًا وَوَقْتًا وَصَفَةً كَالْعِيدِ إِلَّا التَّكْبِيرَ لِزَرْعِ أَوْ شُرْبِ وَإِنْ بِسَفِينَة وَكُرِّرَتْ إِنْ تَأْخَرَ، يَخْرُجُ الإِمَامُ وَالنَّاسُ ضُحَى مُشَاةً بِبَذْلَة وَذَلَّة وَذَلَّة الإِمَامُ وَالنَّاسُ ضُحَى مُشَاةً بِبَذْلَة وَذَلَّة إِلا شَابَةً وَغَيْرَ مُمَيِّزٍ ولا يُمْنَعُ ذِمِّيٌ وانْفَرَدَ لا بِيَوْمٍ.

وَنُدبَ خُطْبَتَانً بَعْدَهَا كَالْعَيد بالأرْضِ وَإِبْدَالُ التَّكْبِيرِ بِالاسْتغْفَارِ، ثُمَّ يَسْتَقْبِلُ الْقَبْلَةَ قَائِمًا فَيُحُولُ رِدَاءَهُ يَجْعَلُ مَا عَلَى عَاتِقه الأَيْسَرِ عَلَى الأَيْمَنِ بِلاَ تَنْكِيسٍ، الْقَبْلَةَ قَائِمًا فَيُحُولُ رِدَاءَهُ يَجْعَلُ مَا عَلَى عَاتِقه الأَيْسَرِ عَلَى الأَيْمَنِ بِلاَ تَنْكِيسٍ، ثُمَّ يُبَالِغُ فَى الدُّعَاءِ وحَوَّلَ الذُّكُورُ فَقَطْ كَلَاكَ جُلُوسًا وأَمَّنُوا عَلَى دُعَائِهِ مُنْتَهِلِينَ، وصِيامُ ثَلاَثَة أَيَّامٍ قَبْلَهَا وصَدَقَة وأَمَرَ الإِمَامُ بِهِمَا كالتَّوْبَة وردِّ التَّبْعَاتِ وَإِقَامَتُهَا لِطَلَبُ سَعَة وَدُعَاء عَيْرِ المُحْتَاجِ لِمُحْتَاجٍ لا الصَّلاَة، وَجَازَ نَفْلُ قَبْلَهَا وَبَعْدَها.

فحل: غَسْلُ المَيِّتِ المُسْلِمِ المُسْتَقِرِّ الحَيَاةِ غَيْرَ شَهِيدِ المُعْتَرَكِ بِمُطْلَقِ كَالجَنَابَةِ، وَالصَّلاَةُ عَلَيْهِ فَرْضَا كَفَايَة كَكَفَنِهِ وَدَفْنِهِ فَإِنْ تَعَذَّرَ الْغُسْلُ يُمَّمَ وَقُدِّمَ الزَّوْجَانِ بِالْقَضَاءِ إِنْ صَحَّ النِّكَاحُ وَلَوْ بِالْفَوَاتِ وَإِبَاحَةُ الوَطْءِ بِرِقِّ تُبِيحُ الْغُسْلَ

لكُلِّ بلاَ قَضَاء، ثُمِّ الأَقْـرَبُ فَالأقْرَبُ منْ أَوْليَائه ثُمَّ أَجْنبيٌّ ثُمَّ امْـرَأَةٌ مَحْرَمٌ، ثُمَّ يُمِّمَ لمرْفَقَيْمه كَعَدَم المَاء وَتَقَطُّع الْجَسَد أَوْ تَسَلخه منْ صَبِّه، ويَسْقُطُ الدَّلْكُ إنْ حيفَ منْهُ تَـسَلُّخُ كَكَثْرَة المَوْتَـى جدًّا وَإِنْ لَم يكُنْ لِلْمَرَأَة زَوْجٌ أَوْ سَـيِّدٌ فَأَقْرَبُ امْرَاة، فَالْأَقْرَبُ، ثُمَّ أَجْنَبِيَّةٌ ثُمَّ مَحْرَمٌ ويَسْتُرُ جَمِيعَ بَدَنَهَا وَلاَ يُبَاشِرُ جَسكَهَا بالدَّلُّك بَلْ بِخِرْقَة كَثِيفَة ثُمَّ يُمِّمَتْ لكُوْعَيْهَا، وَوَجَبَ سَتْرُ عَوْرَته منْ سُرَّته لرُكْبَتُ وَنُدبَ لأَحَد الزَّوْجَين كَأْمَة مَعَ سَيِّد، وَسَدْر يُسْحَقُ وَيُضْرَبُ بِمَاء قَليل يُعْرَكُ به جَسَـدُهُ فَكَصَابُون وَتَجْرِيدُهُ، وَوَضْعُهُ عَلَى مُرْتَفَع وَإِيْتَـارُهُ لسَبْع ولا يُعَادُ كَوُضُوئه لخُرُوج نَجَاسَة وَغُسلَتْ وَعَصرُ بَطْنه برفْق وكَثْرَةُ صَبِّ المَاء في غَسْل مَخْرَجَيْه، وَيَلَفُّ خرْقَةً كَثيفةً بيَده ولَهُ الإِفْضَاءُ إِنْ اضْطُرَّ وَتَوْضَئَتُهُ أَوَّلاً بَعْدَ إِزَالَة مَا عَلَيْه منْ أَذًى، وَتَعَهُّدُ أَسْنَانه وأَنْفه بخرْقَة نَظيفة، وإمَالةُ رأسه برِفْق لمَضْمَضَة وَعَدَمُ حُضُورٍ غَيْدٍ مُعِينٍ، وكَافُورٌ في الأخيرَة وَتَنشُّفُه وَعَـدَمُ تَأْخيرَ التَّكْفين عَن الْغُسْلِ وَاغْـتِسَالُ الغَـاسلِ وَبَيَاضُ الْكَفَنِ وَتَجْـميرُهُ وَالزَّيَـادَةُ عَلَى الْوَاحد وَوتْرُهُ وَتَقْميصُهُ وَتَعْميمُهُ وَعَذَبَةٌ فيهَا وأُزْرَةٌ ولفافَتَان والسَّبْعُ للْمَرْأَة لزيَادَة لفَافَتَيْن وَخَمَار بَدَلَ العَمَامَة وَحُنُوطٌ دَاخِلَ كُلِّ لفَافَة، وَعَلَى قُطْنِ يُلْصَقُ بِمَنَافِذِهِ وَمَسَاجِدِه ومَرَاقه وَإِنْ مُحْرِمًا ومُعْتَدَّةً وَتَوَلَّاهُ غَيْرُهُمَا وَتَكْفينُهُ بِثَيَابٍ كَجُمْعَتُه، وَهُوَ منْ مَال الميِّت كَمؤَن التَّجْهيز يُقُدَّمُ عَلَى دَيْن غَيْر المُرْتَهن، فَعَلَى المُنْفق بقرابَة أَوْ رق لاَ زَوْجيَّة فَمنْ بَيْت المال فَعلَى المسلمينَ.

وَالْوَاجِبُ سَتْرُ الْعَوْرَةِ وَالْبَاقِي سُنَّةٌ، وَمَشْيُ مُـشَيِّعٍ وَتَقَدَّمُهُ وَإِسْرَاعُهُ بِوَقَارٍ وَتَأْخُرُ رَاكِب وَامْرَأَة وَسَتْرُهَا بِقُبَّة.

وَأَرْكَانُ الصَّلَاةَ: النِّيَّةُ وَأَرْبُعُ تَكْبِيرات فإِنْ زَادَ لَمْ يُنْتَظَرْ وَإِنْ نَقَصَ سُبِّحَ لَهُ فَإِنْ رَجَعَ لَهُ رَجَعَ وَإِلاَّ كَبَّرُوا وَسَلَّمُوا، ودُعَاءٌ لَهُ بَيْنَهُنَّ بِمَا تَيَسَّرَ، وَدُعَاءٌ بَعْدَ الرَّابِعَة إِنْ أَحَبَّ يُنْهُنَّ بِمَا تَيَسَّرَ، وَدُعَاءٌ بَعْدَ الرَّابِعَة إِنْ أَحَبَّ يَتُنَى وَيُجْمَعُ إِنِ احْتَاجَ يُغَلَّبُ المُذَكَّرُ عَلَى المُوزَنِّنِ، وَإِنْ وَالاَهُ أَوْ، وَسَلَّمَ بَعْدَ ثَلاَثٍ عَمْدًا أَعَادً إِنْ لَمْ تُدُفَنْ وَتَسْلِيمَةٌ، وَنُدب لِغَيْسِ الإِمَامِ إِسْرارُهَا وَسَلَّمَ بَعْدَ ثَلاَثٍ عَمْدًا أَعَادً إِنْ لَمْ تُدُفِّنْ وَتَسْلِيمَةٌ، وَنُدب لِغَيْسِ الإِمَامِ إِسْرارُهَا

وَقِيَامٌ لَقَادِر وَصَبَرَ المَسْبُوقُ للتَّكْبِيرِ فَإِنْ كَبَّرَ صَحَّتْ وَلاَ يُعْتَدُّ بِهَا وَدَعَا إِنْ تُرِكَتْ وَإِلاَّ وَالْكَ، وَنُدب رَفْعُ الْيَدَيْنِ بِالأُولَى فَقَطْ وَابْتِدَاءُ الدَّعَاءِ بِحَمْدِ الله والصَّلاَةِ عَلَى نَبِيهِ عَلَيْ اللهِ والصَّلاةِ عَلَى نَبِيهِ عَلَيْ اللهِ والصَّلاةِ وَصَى نَبِيهِ عَلَيْ اللهِ وَالصَّلاةِ وَصَى نَبِيهِ عَلَيْ اللهِ وَالصَّلاةِ وَصَى نُرجَى خَيْرُهُ فَالخَليفَةُ لاَ المَيِّتِ عَنْ يَمِينِه إِلاَّ فَى الرَّوْضَة، وَالأَوْلَى بِالصَّلاةِ وَصِي رُجَى خَيْرُهُ فَالخَليفَةُ لاَ فَرْعُهُ إِلاَ إِذَا وَلَكَى الخَطْبَة، ثُمَّ الأَقْرَبُ فَالأَقْرَبُ مِنْ عَصَبَتِهِ وَأَفْضَلُهُمْ عِنْدَ التَّسَاوِي وَلَوْ وَلَى الْمَلْقَ وَلَى النَّاعُ دَفْعَةً أَفْذَاذًا.

وَاللَّهُ بِهُ اللّٰهُ وَعَلَى سُنَّة رَسُولِ اللهِ عَيْسِيلٍ ، اللَّهُمَّ تَقَبَّلُهُ بِأَحْسَنِ قَبُول ، وَالْجُورِكَ إِنْ خُولِفَ إِنْ لَمْ يُسَوَّ عَلَيْهِ التَّرَابُ كَثركِ الْغُسُلِ أَوِ الصَّلاَة إِنْ لَمْ يَتَغَيَّرُ وَتُدُورِكَ إِنْ خُولِفَ إِنْ لَمْ يُسَوَّ عَلَيْهِ التَّرَابُ كَثركِ الْغُسُلِ أَوِ الصَّلاَة إِنْ لَمْ يَتَغَيَّرُ وَاللَّهُ صَلَّى عَلَى الْقَبْرِ مَا بَقِى بِهِ، وَسَدَّهُ بِلَبِنِ فَلُوحٍ فَقَرْمُودٍ فَقَصَب، وإلاَّ فَشَنُّ التَّرَابِ أَوْلَى مِنَ التَّابُوتِ وَرَفْعَهُ كَشِبْرٍ مُسَنَّمًا وَتَعْزِيّةُ أَهْلِهِ وَتَهْيِئَةُ طَعَامٍ لَهُمْ فَشَنُّ التَّرَابِ أَوْلَى مِنَ التَّابُوتِ وَرَفْعَهُ كَشِبْرٍ مُسَنَّمًا وَتَعْزِيّةُ أَهْلِهِ وَتَهْيِئَةُ طَعَامٍ لَهُمْ إِلاّ أَنْ يَجْتَمَعُوا عَلَى مُحرَمً ، وَالتَّصَبَرُ وَالتَّسُلِيمُ لِلْقَضَاءِ كَتَحْسِينِ الْمُحْتَضَرِ ظَنَّهُ بِالله بِقُوةَ الرَّجَاءِ فِيهِ .

وَتَلْقَينُهُ الشَّهَادَتَيْنِ بِلُطف، ولا يُكرَّرُ إِنْ نَطَق بِهَا إِلاَّ أَنْ يَتَكلَّم بَأَجْنَبِي، وَحَائِض واسْتَقْباللهُ عنْدَ شُخُوصه عَلَى شَقِّهِ الأَيْمَنِ ثُمَّ ظَهْرِه، وَتَجَنُّبُ جُنُب وَحَائِض وَتَمْ ثَال وَاللهَ لَهْ و وَإَحْضَارُ طيب وأَحْسَنِ أَهْله وأَصْحَابِه وَدُعَاءٌ وَعَدَمُ بُكَى وَتَمْ يَلُهُ وَأَصْحَابِه وَدُعَاءٌ وَعَدَمُ بُكَى وَتَمْ يَنْهُ وَأَصْحَابِه وَدُعَاءٌ وَعَدَمُ بُكَى وَتَمْ يَنْهُ وَلَيْهُ وَاللهُ وَأَصْحَابِه وَدُعَاءٌ وَعَدَمُ بُكَى وَتَعْمينِهُ وَشَدُدُ لَحْيَيْهِ إِذَا قَضَى وَرَفْعُهُ عَنِ الأَرْضِ وَسَتْرُهُ بِشُوبٍ وَإِسْرَاعُ تَجْهيزِهِ إلاَّ كَالْغَرَق.

وَزِيَارَةُ الْقُبُورِ بِلاَ حَدٍّ وَالدُّعَاءُ وَالاعْتِبَارُ عِنْدَهَا.

وَجَازَ غَسْلُ امْرَأَةِ ابْنَ ثَمَانَ وَرَجُلِ كَرَضِيعَة، وتَسْخِينُ مَاءِ وَتَكْفِينٌ بِمَلْبُوس، وَجَازَ غَسْلُ امْرَأَةِ ابْنَ ثَمَانَ وَرَجُل كَرَضِيعة، وتَسْخِينُ مَاءِ وَتَكْفِينٌ بِمَلْبُوس، أَوْ مُزَعْفَو أَوْ مُورَّسٍ وَحَمْلُ غَيْرٍ أَرْبُعَة وَبَدْءٌ بِأَى نَاحِية بِلَا تَعْيِين، وَخُرُوج مُتَجَالَة كَشَابَة لَمْ يُخْشَ فَيْتَنَهَا في كَأْبِ وزَوْج وَابْنِ وَأَخ، وَنَقَلُهُ لِمَصْلَحَة إِنْ لَمْ تُنْتَهَكُ حُرْمَـتُهُ وَبُكِي عِنْدَ مَوْتِه وَبَعْدَةً بِلاَ رَفْع صَوْتٍ وَقُولٍ قَبِيحٍ وَجَمْعُ أَمْواتٍ لِقَبْرِ حَرْمَـتُهُ وَبُكِي عِنْدَ مَوْتِه وَبَعْدَةً بِلاَ رَفْع صَوْتٍ وَقُولٍ قَبِيحٍ وَجَمْعُ أَمْواتٍ لِقَبْرِ

لضَرُورَة، وَوَلِيَ الْقَـبْلَةَ الأَفْضَلُ وفي الصَّـلاَةِ يَلَى الإِمَامَ أَفْضَـلُ رَجُلٍ، فالطِّفْلُ الحُرُّةُ فالأَمَةُ. الحُرُّةُ فالأَمَةُ.

وكُرهَ حَلْقُ رَأْسُه وَقَلْمُ ظُفْره وَضُمَّ مَعَـهُ إِنْ فُعلَ، وَقَرَاءَةٌ عِنْدَ المَوْت وَبَعْدَهُ، وَعَلَى الْقُبُورِ إِلاَّ لِقَصْد تَبرُّك بِلا عَادَة وَانْصِرَافٌ عَنْهَا بِلا صَلاَة أَوْ بَعْدَهَا بِلاَ إِذْن إِنْ لَمْ يُطُوِّلُوا، وَصَيَاحٌ خَلْفُهَا بِكَاسْتَغْفُرُوا لَهَا، وإدْخَالُهَا المَسْجُدَ وَالصَّلاَةُ عَلَيْها فيه، وَتَكْرَارُهَا إِنْ أُدِّيَتْ جَمَاعَةً وَإِلاَّ أُعِيدَتْ جَمَاعَةً، وَصَلاَةُ فَاضل عَلَى بدْعيِّ أَوْ مُظْهِر كَبِيرَةَ أَوْ مَــقْتُول بِحَدٍّ وَتَكْفينُ بِحَرِيرٍ وَخَزٍّ وَنَجِسٍ، وَكَأَخْضَـرَ وَمُعَصْفَر أَمْكَنَ غَيْدُهُ وَزِيَادَةُ رَجُلُ عَلَى خَمْسَة وَأَمرأَةَ عَلَى سَبْعَة، وَاجْتَمَاعُ نِسَاءِ لِبُكِّي سِرًا، وَتَكْبِيرُ نَعْشِ وَفَرْشُهُ بِحَرِيرِ وَإِتْبَاعُهُ بَنَارِ وَإِنْ بِبُخُورِ وَنداءٌ بِهِ بمَسْجِد أَوْ بَابِه إِلاَّ الإعْلاَمَ بِصَوْتٍ خَفِيٍّ وَقِيَامٌ لَهَا، وَالصَّلاَّةُ عَلَىَ غَائبٌ وَتَطْبِينَ قَبْر أَوْ تُسْبِيضُهُ وَنَقْشُهُ وَبِنَاءٌ عَلَيْهِ أَوْ تَحْوِيزٌ بِأَرْضِ مُبَاحَة بلاَ مُبَاهَاة وَإِلاَّ حَرُمَ وَمَشَى عَلَيْه إِنْ كَانَ مُسنَّمًا وَالطَّرِيقُ دُونَهُ، وَتَغْسيلُ مَنْ فُقدَ أَكْثَرُ مِنْ ثُلُتُه وَصَلَاةٌ عَلَيْه كَمَنْ لَمْ يَسْتِهِلَّ صَارِخًا، ولَوْ تَحَرَّكَ أَوْ بَالَ أَوْ عَطَسَ إِنْ لَمْ تُحَقَّقْ حَيَاتُهُ وَتَحْنِيطُهُ وَتَسْمِيَــتُهُ وَدَفْنُهُ بِدَارٍ وَلَيْسَ عَيْبًا بِـخِلاَفِ الْكَبِيرِ وَغَسْلُ دَمِـهِ وَلُفَّ بِخِرْقَة وَوُورِيَ وَحَرُمَا لَكَافِر، وَإِنْ صَغيرًا ارْتَدَّ أَوْ نَوَى بِهِ مَالكُهُ الإسْلاَمَ وَهُوَ كَتَابَيٌّ وَإِنْ اخْتَلَطُوا غُسِّلُوا وَمُيِّزَ المُسْلَمُ في الصَّلاَة بالنِّيَّة كَشَهِيد مُعْتَرك لحَياته ولَوْ ببلاد الإسْلاَم أَوْ لَمْ يُقَاتِل أَوْ قَتَلَهُ مُسْلَمٌ خَطَأ، أَوْ رُفِعَ مَنْفُوذَ المَقَاتِلِ كَالْمَعْمُورِ وَدُفِنَ بثيَابِهِ المُباحَةِ إِنْ سَتَرَتْهُ وَإِلا زِيدَ وَخُفٍّ وَقَلَنْسُوةَ وَمَنْطَقَـة قَلَّ ثَمَنُهَا، وَحَاتَم قَلَّ فَصُّهُ لاَ دِرْعِ وَسِلاحٍ، وَالْقَبْـرُ حَبْسٌ عَلَى المَيِّت لا يُنْبَشُ مَا دَامَ به إلا لضَرُورة، وَأَقَلُّهُ مَا مَنَعَ رَائِحَتُهُ وَحَرَسَهُ، وَرُمِيَ مَيِّتُ الْبَحْرِ بِهِ إِنْ لَمْ يُرْجَ الْبَرُّ قَبْلَ تَغَيُّره.

وَحَرُمَ نِيَاحَةٌ وَلَطْمٌ وَشَقَ جَيْبٍ، وَقَوْلُ قَبِيحٍ، وَتَسْخِيمُ وَجْهٍ أَوْ تُوْبٍ وَحَلْقٌ.

وَلاَ يُعَذَّبُ بِبُكَاءٍ لَمْ يُوصِ بِهِ، وَيَنْفَعُهُ صَدَقَةٌ وَدُعَاءٌ.

بلب: الزَّكَاةُ فَرْضُ عَيْن عَلَى الحُرِّ المَالك للنِّصَاب منَ النَّعَم وَالحَرث وَالْعَيْنِ إِنْ تَمَّ الحَـوْلُ في غَيْرِ الحَـرْثِ وَالمَعْدِنِ وَالرِّكَـازِ وَإِنْ وَصَلَ السَّاعي إِنْ كَانَ فِي النَّعَمِ وَتَمَّ النِّصَابُ وَإِنْ بِنَتَاجٍ أَوْ إِبْدَالِ مِنْ نَوْعِهَا أَوْ عَامِلَةً أَوْ مَعْلُوفَةً لأ مُتُولِّلَدَةً مِنْهَا وَمِنْ وَحْشِ وَضُمَّتِ الْفَائِدَةُ مِنْهَا وَإِنْ بِشْرَاء لَهُ وَإِنْ قَبْلَ الْحَول بِيَوْم لاَ لأَقَلَّ، أَمَّا الإِبلُ فَفَى كُلِّ خَمْس ضَائِنَةٌ إِنْ لَمْ يَكُنْ جُلٌّ غَنَم الْبَلَد المَعْزَ إِلَى أَرْبَعِ وَعِـشْـرِينَ، وفِي خَمْسِ وَعِـشْـرِينَ بِنْتُ مَـخَـاضِ أَوْفَتْ سَنَةً، وفي ستِّ وَ لَكَ ثِينَ بِنْتُ لَبُونِ أَوْفَتْ سَنَتَيْنِ وَفَى سَتٍّ وَأَرْبَعَيْنَ حَقَّةٌ أَوْفَتْ ثَلاثًا، وفي إحْدَى وسِتِّينَ جَذَعَةٌ أَوْفَتْ أَرْبَعًا، وَفَى ستٍّ وَسَبْعينَ بنْتَا لَبُـون، وَفَى إحْدَى وَتَسْعينَ حِقَّتَانِ، وفي مِائَةً وَإِحْدَى وَعَشْرِينَ إلى تِسْعِ وَعِشْرِينَ حِقَّتَانِ أَوْ ثَلاَثُ بَنَات لَبُون الْخيَارُ للسَّاعي تَعَيَّنَ مَا وُجِدَ، ثُمَّ في كُلِّ عَشْر يَتَغَيَّرُ الْوَاجِبُ، فَفي كُلِّ أَرْبَعينَ بنْتُ لُبُون وَكُلِّ خَمْسينَ حقَّةٌ، وَأَمَّـا الْبَقَرُ فَفَى كُلِّ ثَلاَثينَ تَبِيعٌ دَخَلَ فَى التَّالئَة، وفي أَرْبُعينَ مُسنَّةٌ دَخَلَتْ في الرَّابِعَة، وَأَمَّا الْغَنَمُ فَـ في أَرْبُعينَ جَذَعَةٌ أَوْ جَذَعٌ ذُو سَنَةٍ، وفي مِائَةً وَإِحْدَى وَعَشْرِينَ شَاتَانِ، وَفي مائتيْنِ وَشَاةَ ثَلاَثٌ، وَفي أَرْبُعمائَة أَرْبَعٌ، ثُمَّ لكُلِّ مائة شَاةٌ وَضُمَّ بُخْتٌ لعراب وَجَامُوسٌ لبَـثَر وَضَأَنٌ لمَعْز، وَخُيرَ السَّاعِي إِنْ وَجَبَتْ وَاحِـدةٌ وَتَسَاوِيَا وَإِلا فَمنَ الأَكْثَرِ وَإِنْ وَجَبَ اثْنَتَانِ فَـمنْهُمَا إِنْ تَسَاوَيَا أَوْ وَالأَقَلُّ نِصَابًا غَيْرَ وَقُصِ وَإِلا فَمِنَ الأَكْتُرِ وَثَلاَثٌ فَمنْهُمَا، وَخُيِّرَ في الثَّالثَـة إنْ تَسَاوَيَا وَإِلا فَكَذَلكَ، وَمَنْ أَبْدَلَ أَوْ ذَبَحَ مَاشــيَّتَهُ فــرَارًا أُخذَتْ منْهُ وَلَوْ قَبْلَ الْحَوْلُ إِنْ قَـرُبَ وَبَنَى فِي رَاجِعَةٍ بِعَيْبِ أَوْ فَلَسِ أَوْ فَـسَادِ لا إِقَالَةً، وَخُلَطَاءُ المَاشِيَةِ كَمَالِكِ وَاحِد في الزَّكَاةِ إِنْ نُويَتْ وَكُلٌّ تَجِبُ عَلَيْهِ وَاجْتَمَعَا بِملْكِ أَوْ مَنْفَعَةٍ في الأَكْشُرِ مِنْ مَرَاحٍ وَمَاءٍ وَمَبِيتٍ وَرَاعٍ بِإِذْنِهِمَـا وَفَحْلٍ وَرَجَعَ المَأْخُوذُ منْهُ عَلَى صَاحِبِهِ بِنِسْبَةٍ عَدَد مَا لَكُلِّ بِالْقَيْمَةِ وَقْتَ الأَخْذُ وَتَعَيَّنَ أَخْذُ الْوَسَط وَلُو انْفُرَدَ الْخيَارُ أَو الشِّرَارُ إِلا أَنْ يَتَطَوَّعَ المُزكِّي أَوْ يَرَى السَّاعِي أَخْذَ المَعيبَة أَحَظَّ وَمَجيءُ السَّاعِي إِنْ كَانَ شَرْطَ وُجُوبِ فَلاَ تُجْزِئُ إِنْ أَخْرَجَهَا قَبْلَهُ مَا لَم يَتَخَلَّفْ وَيَسْتَقْبِلُ

الْوَارِثُ وَلَا تُبْدَأُ إِنْ أَوْصَى بِهَا وَتَجِبُ فِيمَا ذَبَحَهُ أَوْ بَاعَهُ بَعْدَهُ بِغَيْدِ فِرَارٍ وَمِنْ رَأْسِ الْمَالِ إِنْ مَاتَ لَا إِنْ مَاتَتْ أَوْ ضَاعَتْ بِلاَ تَفْريط.

وفى خَمْسَـة أَوْسُقُ فَأَكْثَرَ مِنَ الْحَبِّ وَذَوَاتِ الزَّيُوتِ الأَرْبَعِ وَالتَّـمْرِ وَالزَّبيب فَقَطْ وَإِنْ بِأَرْضِ خَرَاجِيَّة نصْفُ عُشْرِ الْحَبِّ وَزَيْتِ مَـا لَهُ زَيْتُ وَجَازَ منْ حَبِّ غَيْــر الزَّيْتُون وَتُمَن مَا لاَ زَيْتَ لَهُ وَمَــا لاَ يَجفُّ منْ عنَب وَرُطَب وَلاَ يُجْزئُ منْ حَبِّه وَكَفُول أَخْضَرَ وَجَازَ منْ حَبِّه إنْ سُقَىَ بآلة وَإِلا فَالعُشْرُ وَلَو اشْتَرَى السَّيْحَ أَوْ أَنْفَقَ عَلَيْه وَيُقَـدَّرُ الجَفَافُ وَإِنْ لَمْ يَجِفَّ وَإِنْ سُقِىَ بِهِـمَا فَعَلَى حُكْمِهِـمَا وَتُضمُّ الْقَطَانِي لِبَعْضِهَا كَقَمْح وَسُلْت وَشَعِير لا عَلَسِ وَذُرَة وَدُخْنِ وَأُرْزِ وَهِيَ أَجْنَاسٌ لا تُضَمُّ، وَالزَّيْتُونُ وَالسِّمْسمُ وَبَزْرُ الْفُجْل، وَالْقُرْطُمُ أَجْنَاسٌ وَالزَّبيبُ جَنْسٌ وَالتَّمْرُ جنْسٌ، وَاعْتُبرَ الأُرْزُ وَالعَلَسُ بقشره كالشَّعير، وَالْوُجُوبُ بإفْراك الحَبِّ وَطيب الثَّمَر فَيُحْسَبُ مَا أَكَلَهُ أَوْ تَصَـدَّقَ أَو اسْتَأْجَرَ به بَعْدَهُ لا أَكْلُ دَابَّة حَالَ دَرْسهَا وَلاَ زَكَاةَ عَلَى وَارِث قَبْلَهُ إِلا إِذَا حَصَلَ لَهُ نصَـابٌ، وَلاَ عَلَى مَنْ عَتَقَ أَوْ أَسْلَمَ بَعْدَهُ وَخُرِصَ التَّمْرُ وَالْعنَبُ فَقَطْ بَعْدَهُ للاحْتيَاجِ لَهُمَا شَجَرة شَجَرَة، وكَفَى واحدٌ وإن اخْتَلَفُوا، فَالأَعْرَفُ وَإِنْ أَصَابَتْهُ جَائِحَةٌ اعْتُبرتْ فَإِنْ زَادَتْ عَلَى قَوْل عَارِف وَجَبَ الإِخْرَاجُ عَنْهُ وَأُخِذَ عَنْ أَصْنَافِهِمَا مِنَ الْوَسَطِ بِخِلاَفِ غَيْرِهِمَا، فَمِنْ كُلِّ بِحَسَبه، وَفَى مِائَتَىْ دِرْهَمَ أَوْ عَشْرِينَ دَينَارًا شَرْعَيَّةً فَأَكْثَـرَ، وَمُجْتَمع منْهُمَا غَيْر حُليٍّ جَائز رُبُعُ الْعُشْرِ وَلَوْ مَغْشُوشَةً أَوْ نَاقِصَةً إِنْ رَاجَتْ كَكَامِلَة، وَإِلا حُسبَ الخَالصُ. وَتُزَكَّى المَعْصُوبَةُ وَالضَّائِعَةُ بَعْدَ قَبْضِهَا لِعَام بخلاَف المُودَعَة فَلكُلِّ عَام.

وَلاَ زَكَاةَ فِي حُلِيٍّ جَائِزٌ، وَإِنْ لِرَجُلٍ إِلاَّ إِذَا تَهَ شَمَّ كَأَنَ انْكَسَرَ وَلَمْ يَنْوَ اصْلاَحَهُ أَوْ أَعِدَا أَوْ لَصَدَاقِ أَوْ نَوَى بِهِ التِّجَارَةَ وَحَوْلُ إِصْلاَحَهُ أَوْ نَوَى بِهِ التِّجَارَةَ وَحَوْلُ السِّلاَحَةُ أَوْ لَصَدَاقِ أَوْ نَوَى بِهِ التِّجَارَةَ وَحَوْلُ اللَّهِ حَوْلُ أَعَلَيْهِ كَعَلَيْهَ مَا اكْتَرَى لِلتِّجَارَةَ وَلَوْ رَبْحَ دَيْنِ لاَ عِوضَ لَهُ عِنْدَهُ وَاسْتُقْبِلَ بِفَائِدَة، وَهِي مَا تَجَدَّدَتْ عَنْ غَيْرِ مَالُ كَعَطِيَّةً وَارِثُ وَأَرْشَ وَدِية وَصَدَاقِ وَمَاشِيةً وَمَنْ مَنْ رَقِيقٍ أَوْ عَنْ غَيْرِ مُزكِّى، كَثَمَنِ مُقْتَنِّى مِنْ عَرَضٍ وَعَقَارٍ وَفَاكِهَةً وَمَاشِيةً وَمَاشِيةً

ملْك بشراء أَوْ غَيْره، ولَوْ أَحَّرَهُ فراراً وتُضمُّ نَاقصةٌ لمَا بَعْدَهَا إلا أَنْ تَنْقُصَ بَعْدَ حَوْلِهَا كَامِلَةً، وَبِالمُتَجَدِّدِ عَنْ سِلَعِ التِّجَارَةِ بِلاَ بَيْعِ كَعَلَّةِ عَبْدٍ وَنُجُومٍ كِتَابَةٍ وَتُمَن ثَمَرَةَ تُشْتَرَى وَلَوْ مُوبَّرَةً إلا الصُّوفَ التَّامَّ، وَتُمَرًّا بَدَا صَلاَحُهُ وَاسْتُقْبل مَنْ عُتَقَ أَوْ أَسْلَمَ مِنْ يَوْمَـئِذ وَيُزكِّي الدَّيْنُ لِسَنَة مِنْ يَوْم مَلَكَ أَصْلُهُ أَوْ زكَّاهُ إِنْ كَانَ عَيْنًا مِنْ قَرْضِ أَوْ عُرُوضِ تَجَارَة وَقُبضَ عَـيْنًا وَلَوْ مَوْهُوبًا بَهُ أَوْ أَحَـالَ وَكَمُلَ نصابًا، وإنْ بِفَائدة تَمَّ حَوْلُهَا أَوْ كَمُلَ بِمَعْدِن وَحَوْل المُتمِّ مِنَ التَّمَام، ثُمَّ زكَّى المَقْبُوضَ وَلَوْ قَلَّ وَإِنَّمَا يُزكَّى عَرْضُ تجارَة إِنْ كَانَ لاَ زَكَاةَ في عَيْنه وملْك بشراء بِنيَّةٍ تَجْرٍ، أَوْ مَعَ نيَّة غَلَّة أَوْ قَنْيَة لاَ بلاَ نيَّة أَوْ بنيَّة أَوْ غَلَّة، أَوْ هُمَا وَكَانَ ثَمَّنُهُ عَيْنًا أَوْ عَرْضًا كَذَلْكَ وَبِيعَ مَنْهُ بِعَيْنِ وَلَوْ درْهَمًا في المدين، كالدّيْنِ إنْ رَصَدَ به الأَسْوَاقَ وَإِلا زَكَّى عَيْنَهُ وَدَيْنَهُ النَّقُّدَ الحَالَّ المَرْجُوَّ وَإِلا قَوَّمَهُ كُلَّ عَام كَسلْعَة وَلَوْ بَارَتْ لا إِنْ لَمْ يَرْجُهُ أَوْ كَانَ قَرْضًا، فإِنْ قَبَضَهُ زَكَّاهُ لَعَامٍ وَحَوْلُهُ حَوْلُ أَصْله، وَلاَ تُقَوَّمُ الأَوَانِي وَالآلاتُ وبَهيمَةُ الْعَـمَل وَإِن اجْتَمَعَ احْتَكَارٌ وَإِدَارَةٌ وَتَسَاوَيَا، أَوْ احْتُكرَ الأَكْبَرُ فَكُلُّ عَلَى حُكْمه وَإِلَّا فَالجَميعُ للإدارة، والْقراضُ الحَاضرُ يُزكِّيه رَبُّهُ كُلَّ عَامٍ مِنْ غَيْرِهِ أَدَارَ الْعَامِلَ وَصَبَّرَ إِنْ غَابَ فَيْزَكَّى عَنْ سَنَةِ الْحُضُورِ مَا فِيهَا وَسَقَطَ مَا زَادَ قَبْلَهَا، وَإِنْ نَقَصَ فَلكُلِّ مَا فيها، وَإِنْ زَادَ وَنَقَصَ قَضَى بالنَّقْض عَلَى مَا قَبْلَهُ، وَإِن احْتُكُرَ الْعَامِلُ فَكَالدَّيْنِ وَعُجِّلَتْ زَكَاةُ مَاشَيَتِهِ مُطْلَقًا وَحُسبَتْ عَلَى رَبِّه كَزَكَاة فطْر رَقيقه وَيُزكِّي الْعَاملُ رَبْحَهُ، وَإِنْ قَلَّ لَعَام إِنْ أَقَامَ بِيَدِه حَوْلاً فَأَكْثَرَ وَكَانَا حُرَّيْنَ مُسْلَمَيْنَ بِلاَ دَيْنِ وَحَصَّةُ رَبِّهِ بِرِبْحِهِ نِصَـابٌ أَوْ قَلَّ وَعِنْدَهُ مَا يُكَمِّلُهُ، وَلاَ يُسْقَطُ الدَّيْنُ زَكَاةَ حَرْث وَمَاشَيَة وَمَعْدن بخَـلاَف الْعَيْنِ فَيُسْقَطُهَا وَلَوْ مُؤَجَّلاً أَوْ مَهْرًا أَوْ نَفَقَةً كَزَوْجَة تَجَمَّدَتْ أَوْ دَيْنَ زَكَاة لاَ كَفَّارَة وهَدْى إلا أَنْ يَكُونَ لَهُ منَ الْعُرُوضِ مَا يَفِي بِهُ إِنْ حَالَ حَوْلُهُ عِنْدَهُ وَبِيعَ عَلَى المُفْلَسِ وَالْقِيمَةُ وَقْت الوُجُوبِ أَوْ لَهُ دَيْنٌ مَـرْجُوٌّ وَلَوْ مُؤَجَّـلاً لا غَيْرَ مَـرْجُوٍّ وَلاَ آبِقِ وَلَوْ رُجِى، فَلَوْ وُهبَ الدَّيْنُ أَوْ مَا يُجْعَلُ فِيهِ وَلَمْ يَحُلَ حَوْلُهُ فَلاَ رَكَاةً. وَيُزكَّى مَعْدِنُ الْعَيْنِ فَقَطْ، وَحُكْمُهُ مُطْلَقًا للإِمَامِ وَلَوْ بِأَرْضِ مُعَيَّنِ إِلاَ أَرْضَ الصَّلْحِ فَلَهُمْ، وَيُضَمُّ بَقِيَّةُ العرْقِ وَإِنْ تَرَاحَى الْعَمَلُ لاَ عرْقُ لآخَرَ وَتُخَمَّسُ نُذْرَةُ الْعَيْنِ كَالرِّكَازِ مُطْلَقًا وَلَوْ كَرُخَامٍ أَوْ وَجَدَهُ عَبْدٌ أَوْ كَافِرٌ إِلاَ لكَبِيرِ نَفَقَة أَوْ عَمَلِ فَى الْعَيْنِ كَالرِّكَازِ مُطْلَقًا وَلَوْ كَرُخَامٍ أَوْ وَجَدَهُ عَبْدٌ أَوْ كَافِرٌ إِلاَ لكَبِيرِ نَفَقَة أَوْ عَمَلِ فَى الْعَيْنِ كَالرِّكَازِ مُطْلَقًا وَلَوْ كَرُخَامٍ أَوْ وَجَدَهُ عَبْدٌ أَوْ كَافِرٌ وَالطَّلَبُ فِيهِ وَخُمِّسَ وَبَاقِيهِ تَحْصِيلِهِ فَالزَّكَاةُ، وَهُو دَفْنٌ جَاهِلِيٌ، وَكُرِهِ حَفْرُ قَبْرِهِ وَالطَّلَبُ فِيهِ وَخُمِّسَ وَبَاقِيهِ لَمَالِكَ الأَرْضِ وَإِلا فَلُواجِده وَدَفْنُ مُسْلَمٍ أَوْ ذَمِّيِّ لُقَطَةً وَمَا لَفَظَهُ الْبَحْرُ كَعَنْبُو فَلُواجِده بِلاَ تَخْمِيس، فَإِنْ تَقَدَّمَ عَلَيْهِ مِلْكُ، فَإِنْ كَانَ حَرْبِيّا فَكَذَلِكَ وَجَاهِلِيّا وَلَوْ بِشَكَ فَرَكَازٌ وَإِلا فَلُقَطَةً .

فحل: ومَصْرِفُهَا فَقِيرٌ لاَ يَمْلكُ قُوتَ عَامِهِ وَلَوْ مَلَكَ نَصَابًا وَمَسْكِينٌ لاَ يَمْلكُ شَيْئًا، وَعَامِلٌ عَلَيْهَا كَسَاعٍ وَجَابٍ وَمَفْرِقِ وَلَوْ غَنِيّا إِنْ كَانَ كُلُّ حُرّا مَسْلمًا غَيْرَ هَاشِمِيّ، وَمُؤَلَّفٌ كافرٌ لِيُسسَّلمَ، ورَقِيقٌ مُؤْمِّنٌ يُحْتَقُ مِنْهَا لا عَقْدَ حُريَّة فِيهِ فَيْرَ هَاشِمِيّ، وَمُؤَلَّفٌ كافرٌ ليُسسَّلمَ، ورَقيقٌ مُؤْمِّنٌ يُحْتَقُ مِنْهَا لا عَقْد حُريَّة فِيه وَوَلا وَهُ لَلْمُسْلمينَ، وَعَارِمٌ مَدينٌ كَذلك وَلَوْ مَاتَ تَدَايَنَ لا في فَسَاد ولا لأَخْذها إلا أَنْ يَتُوبَ وَمُحَاجًا إلا أَنْ يَجِد مَسَلَقًا وَهُو غَنِيّا، وَابْنُ سَبِيلٍ كَذلِكَ مُصَدَّاجٌ لِمَا يُوصَلِّهُ إِلا أَنْ يَجِد مُسَلِّقًا وَهُو غَنِيٌّ بِبَلَدهِ.

وَنُدِبَ إِيثَارُ المُضْطُرِّ لا تَعْمَيمُ الأَصْنَافِ وَالْاسْتِنَابَةُ، وَجَازَ دَفْعُهَا لقَادِرٍ عَلَى الْكَسْبِ وَكَفَايَةُ سَنَةٍ وَلَوْ أَكْثَرَ مِنْهُ وَوَرِقٌ عَنْ ذَهَبِ وَعَكْسُهُ بِصَرْفِ الوَقْتَ.

وَوَجَبَ نِيَّهُا وَتَفْرِقَتُهَا فَوْرًا بِمَوْضِعِ الوَجُوبَ أَوْ قُرْبِهِ إِلا لأَعْدَمَ فَأَكْثَرَهَا لَهُ وَأَجْزَأَ لِمثْلَهِمْ لا لَدُونِهِمْ فَى الْعُدْمِ كَأَنْ قَدَّمَ مُعَشِّرًا أَوْ دَيْنَا أَوْ عَرْضًا مُحْتَكِرًا قَبْلَ الْقَبْضِ، أَوْ دُفْعَتْ لِغَيْرِ مُسْتَحَقِّ أَوْ لَمَنْ تَلْزَمُهُ نَفَقَتُهُ، أَوْ دَفَعَ عَرْضًا أَوْ جِنْسَا عَنْ غَيْرِهَا إِلاَ الْعَيْنَ عَنْ حَرْث وَمَاشِيَة فَتُجزِئُ بِكُرْهِ كَتَقْدِيمِهَا بِكَشَهْرِ فَى عَيْنِ غَيْرِهَا إِلاَ الْعَيْنَ عَنْ حَرْث وَمَاشِيَة فَتُجزِئُ بِكُرْه كَتَقْدِيمِهَا بِكَشَهْر فَى عَيْنِ وَمَاشِية وَإِنْ تَلِفَ جُزْءُ نَصَابٍ وَلَمْ يُمْكِنِ الأَدَاءُ سَقَطَتُ كَعَزْلُهَا بَعْدَ الْوُجُوبِ فَصَاحَتً بِلاَ تَفْرِيط لا إِنْ ضَاعً أَصْلُهَا وَزَكَّى مُسَافِرٌ مَا مَعَهُ وَمَا غَابَ إِنْ لَمْ يَكُنْ مُحْرِجٌ وَلا ضَرَورة وَأَخِذَتْ كُوهًا وَإِنْ بِقَتَال.

فصل: زَكَاةُ الْفِطْرِ: وَاجِبَةُ بِغُرُوبِ آخِرِ رَمَضَانَ أَوْ بِفَجْرِ شَوَّالَ عَلَى الحُرِّ

الْمُسْلَمِ الْقَادِرِ وَإِنْ بِتَسَلُّف لِرَاجِى الْقَضَاءِ عَنْ نَفْسِهِ وَعَنْ كُلِّ مُسْلِمٍ يَمُونُهُ بِقَرَابَةً وَوْ وَوَ وَلَوْ مُكَاتَبًا وَالمُشْتَرِكُ بِقَدْرِ المِلْكَ كَالمُبَعَّضِ وَلا شَيْءَ عَلَى الْعَبْد، وَهَى صَاعٌ فَضَلَ عَنْ قُوتِهِ وَقُوتِ عِيَالَهِ يَوْمَهُ مِنْ أَغْلَبِ قُوتِ المَحَلِّ مِنْ الْعَبْد، وَهَى صَاعٌ فَضَلَ عَنْ قُوتِهِ وَقُوتِ عِيَالَهِ يَوْمَهُ مِنْ أَغْلَبِ قُوتِ المَحَلِّ مِنْ قَمْحَ أَوْ شَعِيرٍ أَوْ سُلْتٍ أَوْ ذُرَةٍ أَوْ أَرْزٍ أَوْ تَمْرٍ أَوْ زَبِيبٍ أَوْ أَقِطٍ فَقَطْ إِلا أَنْ يَقْتَاتَ غَيْرَهَا فَمَنْهُ.

وَنُدَبَ إِخْرَاجُهَا بَعدَ الْفَجْرِ وَقَبْلَ الصَّلاَةِ وَمِنْ قُوتِهِ الأَحْسَنِ وَلَمَنْ رَالَ فَقْرُهُ أَ أَوْ رِقُّهُ يَـوْمَهَا، وَعَـدَمُ زِيَادَةٍ عَلَى الصَّاعِ، وَجَازَ دَفْعُ صَاعِ لِـمَسَاكِـينَ أَوْ آصَعٌ ل لواحد وإخْراجُـها قَبْلَ العيد بِيَـوْمَيْنِ، وَلاَ تَسْقُطُ بِمُضِى ّ زَمَّنِهَا وإنَّما تُدْفع لِحُرً مُسْلَمٍ فَقِيرٍ غَيْـرِ هَاشِمِيًّ، فَإِنْ لَمْ يَقْـدِرْ إِلا عَلَى الْبَعْضِ أَخْرَجَـهُ وَأَثِمَ إِنْ أَخْرَ لِلْغُرُوبِ.

باب: يَجِبُ صَوْمُ رَمَضَانَ عَلَى المُكلَّف الْقَادر الحَاضر الخَالى من حَيْض وَنِفَاس بِكَمَالِ شَعْبَانَ أَوْ بِرُوْيَة عَـدْلَيْن، فَإِنْ لَمْ يُرَ بَعْدَ ثَلَاثَيْنَ صَحْـوًا كَذَبَا أَوْ بِجَمَاعَة مُسْتَفيضَة، أَوْ بِعَدْل لمَن لا اعْتنَاءَ لَهُمْ به، وَلا يُحْكَمُ به، فَإِذَا حَكَمَ به مُخَالِفٌ لَزِمَ عَلَى الأَظْهَرِ وَعَمَّ إِنْ نُقِلَ عَنِ المُسْتَفِيضَةَ أَوِ الْعَدْلَيْنِ بهمَا أَوْ بعَدْل عَلَى الأَرْجَح، وَعَلَى الْعَدْل وَالمَرْجُوِّ الرَّفْعُ للْحَاكِم فَإِنْ أَفْطَرَا فَالْقَضَاءُ وَالْكَفَّارَةُ لا بِقُولِ مُنجِّمٍ، ولا يَجُوزُ فِطْرُ مُنْفَرِدٍ بِشُوَّالَ وَإِلا بِمُبِيحٍ وَإِنْ غُمِّيَتْ وَلَمْ يُرَ فَصَبِيحَتُهُ يَوْمَ الشَّكِّ، وَكُره صِيَامُهُ للاحْتِيَاطِ ولا يُجْزِئُهُ وَصِيمَ عَادَةً وَتَطَوُّعًا وَقَضَاءً وَكَـفَّارَةً وَلَنَذْر صَادَفَ، فَإِنْ تَبَيَّنَ أَنَّهُ من رَمضَانَ لَمْ يُجْزِه وَقَـضَاهُمَا إلا الأخِيرَ فَرَمَضَانَ فَقَطْ وَنُدبَ إِمْ سَاكُهُ ليَتَحَقَّقَ، فَإِنْ تُبَتَ وَجَبَ وَكَفَّرَ إِن انْتَهَكَ وَإِمْسَاكُ بَقِيَّةِ الْيَوْمِ لَمَنْ أَسْلَمَ وَقَضَاؤُهُ بِخِلاَف مَنْ زَالَ عُذْرُهُ المبيحُ لَهُ الْفطْرَ مَعَ الْعِلْمِ بِرِمَضَانَ كَصَبِيٍّ بَلَغَ وَمَرِيضٍ صَحَّ وَمُسَافِر قَدَمَ فَيَطَأَ امْرَأَةً كَذَلكَ، وَتَعْجيلُ الْقَضَاءِ وتَتَابُعُهُ كَكُلِّ صَوْمٍ لا يَجِبُ تَتَابُعُهُ، وَكَفِّ لسَان وَجَـوارحَ عَنْ فُضُول، وَتَعْجِيلُ فِطْرِ والسُّحُورِ وَتَأْخِيرُهُ وَصَوْمٌ بِسَفَرِ وَإِنْ عَلِمَ الدُّخُولَ بَعْدَ الْفَجْرِ،

وَصَوْمُ عَرَفَةَ لِغَيْرِ حَاجٍ وَالْثَمَانِيةِ قَبْلَهُ وَعَاشُورَاءَ وَتَاسُوعَاءَ وَالثَّمَانِيةَ قَبْلهُ، وَبَقَيَّة المُمُحَرَّمِ وَرَجَبَ وَشَعْبَانَ وَالاثْنَيْنِ وَالْخَميسِ وَالنِّصْف مِنْ شَعْبَانَ وَلَاثَةَ مِنْ كُلَّ المُحَرَّمِ وَرَجَبَ وَشَعْبَانَ وَالاثْنَيْنِ وَالْخَميسِ وَالنِّصْف مِنْ شَعْبَانَ وَلَاثَةَ مِنْ كُلَّ شَهْرٍ، وَكُرِهَ تَعْيِينُ الْبِيضِ كَسِتَّة مِنْ شَوَّالَ إِنْ وَصَلَهَا مُظْهِرًا وَذَوْقُ كَمِلْح وَمَضْغُ عَلْك، وَنَسَدْرُ يَوْم مُكَرَّد، وَمُسَعَّةً مِنْ شَوَّالَ إِنْ وَصَلَهَا وَلَوْ نَظَرًا أَوْ فِكُرا إِنْ عُلمَتُ السَّلاَمَةُ، وَتَطَوَّعٌ قَبْلَ وَاجب غَيْر مُعَيَّن، وتَعَلَيْبُ نَهَارًا وَشَمَّةُ.

وَرُكُنْهُ النَّيَّةُ، وَشَرْطُهَا اللَّيْلُ أَوْ مَعَ الْفَجْرِ، وكَفَتْ نَيَّةٌ لِمَا يَجِبُ تَتَابُعُهُ إِنْ لَمْ يَنْقَطِعْ بِكَسَفَرِ وَلَوْ تَمَادَى عَلَى الصَّوْمِ أَوْ كَحَيْضٍ، ونَدبَتْ كُلَّ لَيْلَة، وكَفَّ مِنْ طُلُوعِ الْفَجْرِ لِلْغُرُوبِ عَنْ جِمَاعِ مُطِيقِ وَإِنْ مَيِّنًا أَوْ بَهِيمَةً، وَعَنْ إِخْرَاجِ مَنِيٍّ أَوْ مَدْي أَوْ مَعَدَة مِنْ كَدُبُرِ مَنْ غَيْرِ فَم كَعَيْنِ أَوْ مَعَدة مِنْ كَدُبُرِ مَنْ فَم أَوْ بُخُور أَوْ بُخَارِ قَدْر أَوْ قَيْء أَمْكَنَ طَرْحُهُ وَلَوْ غَلَبَةً أَوْ سَهُوا فَى الْجَمِيع أَوْ غَالِبٍ مِنْ مَضْمَضَة أَوْ سَواكِ.

وصحَّتُهُ بِنقَاء مَنْ حَيْضِ وَنفاس، وَوجَبَ إِنْ طَهُرَتْ قَبْلَ الْفَجْرِ وَإِنْ بِلَصْقَهِ وَمَعَ الْقَضَاء إِنْ شُكَّتْ وَبِغَيْرِ عِيد وَبِعَقلِ، فَإِنْ جُنَّ أَوْ أُغْمِى عَلَيْهِ مَعَ الْفَجْرِ وَإِنْ بِلَصْقَهُ فَالْقَضَاءُ كَبَعْده جُلَّ يَوْمٍ لَا نَصْفَهُ، فَإِنْ حَصَلَ عَنْدٌ أَوِ اخْتَلَّ رُكُنٌ كَرَفْعِ النَّيَّةِ أَوْ فَالْقَضَاءُ فِي الْفَجْرِ أَوِ الْخَتَلَّ رُكُنٌ كَرَفْعِ النَّيَّةِ أَوْ فِي الْفَضَاءُ فِي الْفَجْرِ أَوِ الْخُرُوبِ أَوْ بِطُرُوبٍ فَالْقَضَاءُ فِي الْفَحْرِ أَوِ الْخُرُوبِ أَوْ بِطَرُوبٍ فَالْقَضَاءُ فِي الْفَرْقِ بِطَلَاقَ إِلاَ النَّذُرَ المُعَيَّنَ لِمَرضِ أَوْ كَحَيْضٍ بِخلاَفِ النِّسْيانِ وَالإِكْرَاهِ وَخَطْإِ الْوَقْتِ وَقَضَى فِي النَّفْلِ بِالْعَمْدِ الْحَرَامِ وَإِنْ بِطَلْقَ بَتَ لا غَيْرِهِ وَالإِكْرَاهِ وَخَطْإِ الْوَقْتِ وَقَضَى فِي النَّفْلِ بِالْعَمْدِ الْحَرَامِ وَإِنْ بِطَلْقَ بَتَ لا غَيْرِهِ وَالإِكْرَاهِ وَالله وَشَيْخِ وَسَيِّد، وَوَجَبَ إِمْسَالَا عُنْمَ مِعْدُور بِلاَ إِكْرَاه بَعْرُضٍ مُعَيَّنَ كَرَّمَ ضَانَ وَالنَّذُر مُطْلِقًا، أَوْ وَجَبَ تَتَابُعُهُ وَلَمْ يَتَعَمَّدُ فِي غَيْرٍ أَوْلَ يَوْمٍ كَتَطُوعٍ كَمَ مُولَى وَالله وَشَيْخِ وَسَيِّد، وَوَجَبَ إِمْسَالَا عُنْمَ وَلَمْ يَتَعَمَّدُ فِي غَيْرِ أَوْلَ يَوْمٍ كَتَطُوعُ وَلَمْ يَتَعَمَّدُ فِي غَيْرٍ أَوْلَ يَوْمُ عَنْكُ وَاللهِ وَالْذَوْرِ بِلاَ إِلاَ أَنْ يُخَالِفَ عَادَتَهُ أَوْ رَفْعَ نَيَّة أَوْ اسْتِيَاكًا بِجَوْزًاء نَهَارً الْفَعْرِ لَوْ عَلَيْ الْوَقِيلِ الْمُعْدِةِ مَنْ فَمْ فَقُطْ وَيَعَلِي الْمُؤْمِرِ، أَوْ قَدْمَ قَبْلَ الْفَحْرِ، أَوْ سَافَرَ قَرْمَ قَبْلَ الْفَحْرِ، أَوْ سَافَرَ

دُونَ الْقَصْرِ، أَوْ رَأَى شَـوَّالاً نَهَارًا، أَوْ لَمْ يَغْتَسلْ إِلا بَعْدَ الْفَجْـرِ أَو احْتَجَمَ، أَوْ ثَبَتَ رَمَضَانُ نَهَارًا فَظَنُّوا الإبَاحَةَ فَأَفْطَرُوا بِخِلاَف الْبَعِيد كَرَاء لَمْ يُقْبَلُ أَوْ لِحُمَّى أَوْ لَحَيْضَ وَلَوْ حَصَلاً أَوْ لَغَيْبَةً أَوْ لَعَـزْم عَلَى سَفَرَ وَلَمْ يُسَافِرْ وَإِلا فَقَرِيبٌ، وَهي إطْعَامُ ستِّينَ مسْكينًا لكُلِّ مُدُّ، أَوْ صيامُ شَهْرَيْن مُتَابِعَيْن، أَوْ عتْقُ رَقَبَة مُؤْمنَة سَلَيْمَةُ مِنْ الْعَيْبِ وَكَفَّرَ عَنْ أَمَتِه إِنْ وَطَنَّهَا، وَعَنْ غَيْرِهَا إِنْ أَكْرَهُهَا لنَفْسه نيَابَةً بلا صَوْم وَبلاً عَنْق في الأَمَّة، ولا قَضَاءَ بخُرُوج قَيْء غَلَبَةً أَوْ غَالب ذُبَاب، أَوْ غُبَار طَرِيقِ أَوْ كَدَقيقِ أَوْ كَيْل لصانعه، أَوْ حُقْنَة منْ إحْليل أَوْ دُهْن جَائفَة أَوْ نَزْع مَأْكُول أَوْ فَرْج طُلُوعَ الْفَجْرِ، فَإِنْ ظَنَّ الإِبَاحَةَ فَأَفْطَرَ فَتَأُويلٌ قَريبٌ، وَجَازَ سواكٌ كُلَّ النَّهَارِ، وَمَضْمَـضَةٌ لِعَطَشِ، وَإِصْبَاحٌ بِجِنَابَةٍ، وَفِطْرٌ بِسَفَرٍ قَصِـيرٍ أُبِيحَ إِنْ بَيَّتَهُ فِيهِ وَلَوْ بِأُوَّلِ يَوْمِ إِنْ شَرَعَ قَـبْلَ الْفَجْرِ وَإِلا فَلاَ، وَكَفَّرَ إِنْ بَيَّتَـهُ بِحَضَر وَلَمْ يَشْرُعْ قَبْلَ الْفَحْرِ أَوِ الصَّوْم بسَفَر كَحَضَرِ وَأَفْطَرَ قَبْلَ الشُّرُوعِ بِلاَ تَأْوِيلِ وَإِلا فَلاَ، وَبِمَرض خَافَ زِيَادَتَهُ أَوْ تَمَادِيَهُ، وَوَجَبَ إِنْ خَافَ هَلاَكًا، أَوْ شَـدِيدَ ضَـرَرِ كَحَامِلِ أَوْ مُرْضِعِ لَمْ يُمْكُنُّهَا اسْتَنْجَارٌ وَلاَ غَيْرُهُ خَافَتَا عَلَى وَلدَيْهِمَا وَالأُجْرَةُ في مَال الولَد ثُمَّ الأَب وَإطْعَامُ مُدِّه عَيْنِكُمْ لمُفَرِّط في قَضاء رَمَضَانَ لمثله عَنْ كُلِّ يَوْم لمسْكينِ إِنْ أَمْكَنَ الْقَضَاءُ بشَعْبَانَ لاَ إِن اتَّصَلَ عُذْرُهُ بقَدْر مَا عَلَيْه مَعَ الْقَضَاء أَوْ بَعْدَهُ، وَلِمُرْضِعِ أَفْطَرَتْ وَرَابِعُ النَّحْرِ لِنَاذِرِهِ وَإِنْ عَيَّنَهُ وَكُرهَ كَصَوْمه تَطَوُّعًا، وَحَرُمَ صَوْمُ سَابِقَيْهِ إِلا لِكُمُتَ مَتِّع لَمْ يَجِدْ هَدْيًا، وَإِنْ نَوَى بِرَمَضَانَ وَإِنْ بِسَفَرِه غَيْرَهُ أَوْ نَوَاهُ وَغَيْرَهُ لَمْ يُجْزِهِ عَنْ وَاحِد مِنْهُمَا وَلَيْسَ لامْرَأَة يَحْتَاجُ لَهَا زَوْجُهَا تَطَوُّعٌ ، أَوْ نَذْرٌ بِلاَ إِذْنِ وَلَهُ إِفْسَادُهُ بِجِمَاعِ ، لاَ إِنْ أَذِنَ، وَمَنْ قَامَ رَمَـضَانَ إِيمَانًا وَاحتسَابًا غُفَرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ.

بلب: الاعْتكافُ: نَافَلَةٌ مُرَغَّبٌ فيه وَهُوَ لُزُومُ مُسْلِمٍ مُمَيِّزِ مَسْجداً مُبَاحاً بِصَوْمٍ كَافًا عَنِ الْجِمَاعِ وَمُقَدِّمَاتِهِ يَوْمًا بِلَيْلَةِ فَأَكْثَرَ لِلْعَبَادَةِ بِنِيَّةً، وَمَنْ فَرْضُهُ الجُمْعَةُ وَتَجِبُ بِهِ فَالجَامِعُ وَإِلا حَرَجَ وَبَطَلَ وَيَقْضيه كَمَرَضٌ أَحَدِ أَبُويْهِ أَوْ الجُمْعَةُ وَتَجِبُ بِهِ فَالجَامِعُ وَإِلا حَرَجَ وَبَطَلَ وَيَقْضيه كَمَرَضٌ أَحَدِ أَبُويْهِ أَوْ

جَنَازَتِه وَالآخَرُ حَىُّ وكخروجِه لغَيْر ضَـرُورَة أَوْ تَعَمُّد مُفْطر أَوْ مُسْكر لَيْلاً وَبَوَطْء وَقُبْلَةَ شَهْوَة وِلَمْس وَإِنْ لحَائض سَهْوًا ولَزَمَ يَوْمُ بلَيْلَة إِن نَذُرَ لَيْلَةً لا بَعْض يَوْم، وَتَتَابُغُهُ فَي مُطْلَقَه، وَمَا نَوَاهُ بَدُخُولِه وَدُخُولُهُ قَبْلَ الْغُرُوبِ أَوْ مَعَهُ وَخُرُوجُهُ بَعْدَهُ، وَنُدبَ مُكْثُهُ لَيْلَةَ الْعـيد وَبَآخر المَسْجـد وَبرَمضَانَ وَبالعشْـر الأَوَاخر منْهُ وَإعْدَادُهُ ثُوبًا آخَرَ، وَاشْتَغَالُهُ بِذِكْرِ وَتَلاَوَة وَصَلاَة، وَكُرِهَ أَكْلُهُ بِفْنَاء الْمَسْجِدِ أَوْ رَحَبَته، وَاعْتَكَافُهُ غَيْـرَ مَكْفَى، وَدُخُولُهُ بِمَنْزِل بِهِ أَهْلُهُ وَاشْتَغَالُهُ بِعِلْمٍ وَكَتَابَة وَإِنْ مُـصْحِفًا إِنْ كَثُرَ وَفَعْلُ غَـيْر ذكْر وَتلاَوَة وَصَلاَة كَعيَادَة مَـريض وَصَلاَة جَنَازَة وَلَوْ لاَصَقَتْ وَصُعُودُهُ لأَذَان بِمَنَارٍ أَوْ سَطْحٍ وَإِقَامَتُهُ، وَجَـازَ سَلامُهُ عَلَى مَنْ بِقُرْبِهُ وَتَطَيَّبُهُ، وأَنْ يَنْكِحْ وَيَنْكِحَ، وَأَخْـذُهُ إِذَا خَرَجَ لِكَغُسْلِ ظُفْـرًا أَوْ شَارِبًا أَوْ عَانَـةً، وَانْتَظَارُ غَسْل ثُوبِه وَتَجْفيفهُ وَمُطْلَقُ الجَوار اعْتكافٌ، فَإِنْ قَيَّدَهُ بِلَيْلِ أَوْ نَهَار لَزمَ مَا نَذَرَهُ لا مَا نَوَاهُ، وَلَا صَوْمَ كَـأَنْ قَيَّدَ بِـالْفَطْرِ فَلَهُ الخُرُوجُ إِنْ نَوَى شَيْـتًا مَـتَى شَاءَ وَلَوْ أَوَّلَ يَوْم، وَلا يَخْرُجُ لمَانِع منَ الصَّوْم فَقَطْ كَالعيد، وَمَرَض خَفيف بخلاف المَانع مِنَ المَسْجِدِ كالحَيْضِ فَيَخْـرُجُ وَعَلَيْه حُرْمَتُهُ وَبَنَى فَوْرًا بِزَوَالِه أَخَّرَهُ بَطَلَ إلا لَيْلَةَ الْعِيدِ وَيَوْمَهُ أَوْ لِخَوْفِ مِنْ كَلَصِّ وَلا يَنْفَعُهُ اشْتَرَاطُ سُقُوطَ الْقَضَاء.

بَابِ: فُرِضَ الْحَجُّ وَسُنَّتِ الْعُمْرَةُ فَوْرًا عَلَى الْحُرِ الْمُكلَّفَ المُستَطيع مَرَّةً وَهُوَ حُضُورُ جُزْءٍ بِعَرَفَةَ سَاعَةً مِنْ لَيْلةِ النَّحْرِ، وَطَوَافٌ بِالْبَيْتِ سَبْعًا وَسَعْیٌ بَیْنَ الصَّفَا والمَرْوَة كَذَلكَ بِإِحْرام، وَهِی طَوَافٌ وَسَعْیٌ كذلك بِإِحْرام وَصِحَّتُهُ مَا الصَّفَا والمَرْوة كذلك بإحْرام، وَهُمُ طَوَافٌ وَسَعْیٌ كذلك بِإحْرام، وَانْتُظُر مَنْ تُرْجَی بِإِسْلام فَیُحْرمُ الْولِیُ عَنْ كَرَضِيع وَمُطْبَق وَجُرِّدَا قُرْبِ الْحَرَم، وَانْتُظْر مَنْ تُرْجَی إِفْوَاتُ فَكَالمُطْبَق لا مُعْمًی، فَلاَ يَصِحُ إِحْرامٌ عَنْهُ وَلوْ خيفَ الْفُواتُ ، وَأَحْرَمَ مُمَيِّزٌ بِإِذْنِه كَعَبْد وَامْرَأَة وَإِلا فَلَهُ التَّحْلِيلُ ولا قَضَاءَ بِخلاف الْعَبْد وَالْمَرُأَة وَإِلا فَلَهُ التَّحْلِيلُ ولا قَضَاءَ بِخلاف الْعَبْد وَالْمَرُأَة وَإِلا فَلَهُ التَّحْلِيلُ ولا قَضَاءَ بِخلاف الْعَبْد وَالْمَرُأَة وَإِلا فَلَهُ التَّحْلِيلُ ولا قَضَاءَ بِخلاف الْعَبْد وَالْمَرُهُ مَ مُقَدُورُهُ وَإِلا نَابً عَنْهُ إِنْ قَبَلهَا كَرَمْی وَذَبْحِ لا كَتَلْبِية وَرَكُوعِ وَالْمَرهُ مُ لَقْهُ وَلَوْ بَلَى الْمُسَاهِدَ، وَإِلَا نَابً عَنْهُ إِنْ قَبْلَهَا كَرَمْی وَذَبْحِ لا كَتَلْبِية وَرُكُوعِ وَالْمَرُهُ مُ المَشَاهِدَ، وَإِنَّا الْوصُولِ بِلاَ مَشَعَةً فَادِحَة وَأَمْنٍ عَلَى نَفْسٍ وَمَالٍ لَهُ بَالُ نَفْلاً، وَالاِسْتِطَاعَةُ إِمْكَانُ الْوُصُولِ بِلاَ مَشَعَةً فَادِحَة وَأَمْنٍ عَلَى نَفْسٍ وَمَالٍ لَهُ بَالُ

لا إِنْ قَلَّ إِلا أَنْ يَنْكُثَ ظَالَمٌ وَلَوْ بِلا زَاد وَرَاحِلَة لِذَى صَنْعَة تَـقُومُ بِهِ وَقَدَرَ عَلَى المَشْلِ وَلَا إِنْ قَلَ اللّهَ اللّهَ وَلَا اللّهَ اللّهَ وَلَا اللّهَ اللّهَ اللّهَ وَلَا اللّهَ اللّهَ وَلَا اللّهُ اللّهِ عَلَى المَفْلُسِ أَوْ بِافْتَقَارِهِ وَتَرْكُ وَلَدِه لِلصَّدَقَة إِنْ لَمْ يَخْشَ ضَيَاعًا أَوْ سُؤَالٌ إِنْ كَانَ عَـادَتُهُ وَظَنَّ الإِعْطَاءَ وَاعْتُبِرَ مَا يُرَدُّ بِهِ وَزِيدَ فَى المَوْأَة رَوْجٌ أَوْ مَحْرَمٌ أَوْ رَفْقَةٌ أَمِنَتْ وَلا تَصِحُ نِيابَةٌ عَنْ مُستَطيع فَى فَرْضٍ وَإِلا كُرُهَتْ كَبُدْء مُستَطيع به عَنْ غَيْره وَإِجَارَة نَفْسه فَى عَمَل للله وَنَفَذَتُ .

وَأَرْكَانُهُ أَرْبَعَةُ : الإحْرَامُ: وَوَقْتُهُ لِلْحَجِّ شَوَّالٌ لِفَجْرِ يَوْمِ النَّحْرِ، وَكُسرِهَ قَبْلَهُ كَمَكَانِه وَللْعُمْـرَة أَبَدًا إلا لمُحْرِم بِحَجٍّ، فَبَعْدَ الْفَـرَاغِ مِنْ رَمْى الرَّابِعِ وَكُرِهَ بَعْدَهُ للْغُرُوب، فَإِنْ أَحْرَمَ أَخَّرَ طَوَافَهَا بَعْدَهُ، وَمَكَانُهُ لَهُ لَمَنْ بِمَكَّةَ مَكَّةُ ونُدب بِالْمَسْجِدِ وَخُرُوجُ ذِي النَّفْسِ لِمِيقَاتِهِ، وَلَهَا وَلِلْقَرَانِ الْحَلُّ وَصَحَّ بِالْحَرِم وَخَرَجَ وَإِلا أَعَادَ طَوَافَهُ وَسَعْيَهُ بَعْدَهُ وَافْتَدَى إِنْ حَلَقَ قَبْلَهُ وَلَغَيْرِه لَهُمَا ذُو الحُلَيفَة للْمَدَنيِّ والجُحْفَةُ لِكَالمِصْرِيِّ وَيَلَمْلُمُ لِلْيَمَنِ وَالْهِنْدِ وَقَرَن لِنَجْدِ وَذَاتُ عَرْق لِلْعراق وَخُرَاسَانَ وَنَحْوهِمَا وَمَسْكَنِ دُونَهَا، وَحَيْثُ حَاذَى وَاحدًا مِنْهَا أَوْ مَرَّ بِهِ وَلَوْ بَبِحْر إلا كمصْرِيٌّ يَمُـرُ ۗ بالحُلَيفَة فَيُنْدبُ منْهَا وَإِنْ حَائضًا، وَمَنْ مَرَّ غَـيْرَ قَاصِد مَكَّةَ أَوْ غَيْسِ مُخَاطِب به أَوْ قَصَدَهَا مُتَرَدِّدًا أَوْ عَادَ لَهَا مِنْ قَرِيبِ فَلا إحْسِرَامَ عَلَيْه وَإلا فالدَّمُ كَرَاجِعِ بَـعْدَ إِحْرَامِهِ إِلا أَنْ يَفُوتَ فَـتَحَلَّلَ بِعُمْرَة وَهُوَ نَيَّـةُ أَحَد النُّسُكَيْن أَوْ هُمَا أَوْ أَبْهِمَ ونُدبَ صَرْفُهُ لحجَجِّ والْقيَاسُ لقران وإنْ نَسيَ فَقرانُ وَنَوى الحَجَّ وبَرئ منْهُ فَـفَطْ وَلا يَضُرُّهُ مُـخَالَفَـةُ لَفْظه والأوْلَى تَرْكُـهُ كالصلاَة ولا رَفْضُـهُ، وَوَجَبَ تَجَرُّدُ ذَكَر منْ مُحيط وتَلْبَيَةٌ وَوَصْلُهُمَا بِه، وسُنَّ غُسْلٌ مُتَّصلٌ ولُبْسُ إِزَار وَرِدَاء ونَعْلَيْنِ وركْعَـتَانِ وأَجْزَأُ الْفَـرْضُ، يُحْرِمُ الرَّاكِبُ إِذَا اسْتَـوَى والمَاشِي إِذَا مَشَى، وَنُدبَ إِرَالَةُ شَعَثُ ه والاقْتصَارُ عَلَى تَلْبيَة الرَّسُول عَيِّلِكُمْ وتَجْـديدُهَا لتَغَيُّر حَال، وَخَلْف صَلاة، ومُـلاقَاة رفَاق، وَتَوسُّطُ فَى عُلُوٍّ صُوْتُه فيـهَا، فَإِنْ تُركَتْ أُوَّلَهُ وَطَالَ قَدَمَ للطَّوَافِ حَتَّى يَطُوفَ وَيَسْعَى فَيُعَاوِدُهَا وَإِنْ بِالمَسْجِدِ لِرَوَاحِ

مُصلَّى عَرَفَة بَعدَ الزَّوَال مِنْ يَوْمِه وَمُحْرِمُ مَكَّة يُلبِّى بِالْمَسْجِد مَكَانَهُ ومُعْتَمِرُ المِيقَاتِ وفَائِتِ الحَجِّ لِلْحَرَمِ وَمَنْ كالجِعرَّانَة للبُيُوت، والإِفْرَادُ أَفْضِلُ، فَالْقرَانُ بِأَنْ يُحْرِمَ بِهِمَا وقَدَّمَهَا أَوْ يُرْدَفَهُ عَلَيْهَا بِطَوافَها إِنْ صَحَّتْ وكَمَّلهُ ولا يَسْعَى بِأَنْ يُحْرَمَ بِهِمَا وقَدَّمَ هَا أَوْ يُرْدُفَهُ عَلَيْهَا بِطُوافَها إِنْ صَحَّتْ وكَمَّلهُ ولا يَسْعَى حِينَد، وكُرُهَ بَعْدَهُ ولَوْ بِالرَّكُوعِ لا بَعْدَهُ فَالتَّمَتُّعُ بِأَنْ يَحِلَّ مِنْهَا في أَشْهُرِهِ ثُمَّ يَحُجَ مَنْ عَامِهِ وَإِنْ بِقَرَانُ وَشَرْطُ دَمِهِمَا عَدَمُ إِقَامَة بِمَكَّةَ أَوْ ذِي طُوى وَقْتَ عِدَمُ لِعَلْهِمَا، وَإِنْ الْقَطَعَ بِعَيْرِهَا وَلَدب لذي أَهْلَيْنِ وَحَج مِنْ عَامِهِ، ولِلتَّمَتُّع عَدَمُ فعْلهِما، وَإِنْ الْقَطَعَ بِعَيْرِهَا ولَدب لذي أَهْلَيْنِ وَحَج مِنْ عَامِهِ، ولِلتَّمَتُّع عَدَمُ عَوْدَه لبَلَده أَوْ مثله ولَوْ بالحَجَازِ وَفَعْلُ بَعْضِ رُكُنها في وَقْتِه.

الثاني: السَّعْيُ بَيْنَ الصَّفَا وَالمَرْوَة سَبْعًا منْهُ الْبَدْءُ مَرَّةً وَالعَوْدُ أُخْرَى، وَصحَّتُهُ بِتَقْدِيمٍ طَوَافٍ صَحَّ مُطْلَقًا وَوَجَبَ بَعْدَ وَاجِبِ وَتَقْدِيمُهُ عَلَى الوُقُوفِ إِنْ وَجَبَ طَوَافُ الْقُدُومِ بِأَنْ أَحْرَمَ مِنَ الحِلِّ وَلَمْ يُرَاهِقْ وَلَمْ يُرْدفْ بِحَرَم وَإِلا فَبَعْدَ الإِفَاضَة فَإِنْ قَدَّمَهُ أَعَادَهُ وَأَعَادَ لَهُ الإِفَاضةَ مَا دَامَ بِمَكَّةَ فَإِنْ تَبَاعَدَ عَنْهَا فَدَمٌّ، وَنُدِبَ لِدَاخِلِ مَكَّةَ نُزُولٌ بِطُوًى وَغُسْلٌ بِهَا لَغَيْرِ حَائضٍ وَدُخُـولُهُ نَهَارًا ومنْ كُدًا وَدُخُولُ المَسُجِد مِنْ بَابِ بَنِي شَيْبَةَ وَخُرُوجُهُ مِنْ كُدًا فَيَبْدَأُ بِالقُدُومِ وَنَوَى وُجُوبَهُ فَإِنْ نَوَى نَفْلاً أَعَادَهُ وَأَعَادَ السَّعْيَ مَا لَمْ يَخَفُ فَوَاتًا وَإِلا أَعَادَهُ بَعْدَ الإِفَاضَة وَعَلْيه دَمٌ وَوَجَبَ لِلطَّوَافِ مُطْلَقًا رَكْعَتَانِ يَقْرأُ فيهما بالكَافرُونَ فالإخْلاَصُ وَنُدبا بالمَقَام وَدَعَا بِالمُلتَـزَم وكَثْرَةُ شُرْب مَاء زَمْـزَمَ بِنيَّة حَسَنَة وَنَقْلُهُ، وَشَـرْطُ صحَّة الطَّوَاف الطُّهَارِتَانِ وَسَتْرُ الْعَوْرَةِ وَجَعْلُ الْبَيْتِ عَنْ يَسَارِهِ وَخُرُوجُ كُلِّ الْبَدَنِ عَن الشَّاذَرْوَان والحجْر فَيَنْصِبُ المُقْبِلُ قَامَتَهُ وكَوْنُهُ سَـبْعَةَ أَشْوَاط دَاخِلَ الْمَسْجِد بلا كثير فَصْل وَإِلَّا ابْتَدَأَهُ وَقَطَعَ لَإِقَامَة فَرِيضَة، وَنُدبَ كَمَالُ الشَّوْط وَبَنَى كَأَنْ رَعَفَ، وَعَلَى الأَقَلِّ إِنْ شَكَّ، وَوَجَبَ ابْتَدَاؤُهُ مِنْ الحِجرِ وَمَشْيٌ لِقَادِرٍ كَالسَّعْيِ وَإِلا فَدَمٌ إِنْ لَمْ يُعدْهُ، وَسُنَّ تَقْبِيلُ حَجَر بلاً صَوْت أُوَّلُهُ، وَللزَّحْمَة لَمْسٌ بِيَد ثُمَّ عُود وَوُضعا عَلَى فيه وكَبَّرَ مَعَ كُلِّ وَإِلا كَبَّرَ فَقَطْ، وَاسْتِلاَمُ الْيَمَانِيِّ وَرَمَلُ ذَكُر في الثَّلاَثَة الأُولَ إِنْ أَحْرَمَ مِنْ المِيقَاتِ إِلاَّ لازْدِحَامٍ فَالطَّاقَةُ والدُّعَاءُ بِلا حَدٍّ، وَلِلسَّعْي

تَقْبِيلُ الحَجْرِ بَعْدَ الرَّعْتَيْنِ، وَرُقِيُّ رَجُلِ عَلَيْهِمَا كَامْرَأَة إِنْ خَلاَ، وَإِسْرَاعٌ بَيْنَ الأَّخْضَرَيْنِ فَوْقَ الرَّمَلِ والدُّعَاءُ بِهِمَا ونُدب لَهُ شُرُوطُ الصَّلَاةِ ووُقُوفٌ عَلَيْهِمَا، وللطَّوَاف رَمَلٌ في الثَّلاَقَة الأُول لِمُحْرِم مِنْ كالتَّنْعِيمِ أَوْ بِالإِفَاضَة لَمَنْ لَمْ يَطُف وللطَّواف رَمَلٌ في الثَّلاَقَة الأُول لِمُحْرِم مِنْ كالتَّنْعِيمِ أَوْ بِالإِفَاضَة لَمَنْ لَمْ يَطُف الْقُدُومَ، وتَقْبِيلُ الحَجَرِ، واسْتَلاَمُ النَّمانِيِّ في غَيْرِ الأُول كالخُرُوج لمنى يَوْمَ التَّدُومَة بَعْدَ الزَّوَالِ بِقَدْرِ مَا يُدْرِكُ بِهَا الظُّهْرَ وَبَيَاتُهُ بِهَا، وَسَيْرُهُ لِعَرَفَة بَعْدَ الطَّلُوعِ وَنُزُولُهُ بَنَمرَةً.

الثَّالثُ: الحُضُورُ بِعَرَفَةَ لَيْلَةَ النَّحْرِ وَلَوْ بِالْمُرُورِ إِنْ عَلَمَهُ وَنَوَاهُ أَوْ مُغْمًى عَلَيْه في أيِّ جُزْء وأَجْزاً بعَاشر إنْ أَخْطَئوا ووَجَبَ طُمَ أَنينَةٌ كَالْوُقُوف نَهَاراً بَعْدَ الزَّوال وَسُنَّ خُطْبَتَانَ بَعــدَ الزَّوَال يُعَلِّمُهُمْ بهما مَا عَلَيْـهمْ منَ المناسك إلَى الإِفَاضَة ثُمَّ أُذُّنَ وَأَقِيمَ بَعْدَ الْفَرَاغِ وَهُوَ جَالسٌ عَلَى المنْبَرِ وَجَمْعٌ بَيْنَ الظَّهْرَيْنِ وَقَصْرُهُمَا، وَنُدبَ وُقُوفٌ بِجَبِلِ الرَّحْمَةِ مُتُوضَّعًا وَمَعَ النَّاسِ وَرُكُوبُهُ بِهِ فَقِيَامٌ إلا لِتَعب، وَدَعَاءٌ وَتَضَرُّعٌ لِلْعُرُوب، وَسُنَّ جَمْعُ الْعِشَاءَيْنِ بِمُزْدَلِفَةَ وَقَصْرٌ إِلا أَهْلَهَا كَمنًى وَعَرَفَةَ وَإِنْ قُـدِّمَتَا عَنْهَا أَعَـادَهُمَا بِهَا إلا المَعْــٰذُورَ فَبَعْدَ الشَّـفَق في أَىِّ مَحلِّ إنْ وَقَفَ مَعَ الإِمَامِ وَإِلا فَكُلُّ لـوَقْتِهِ وَوَجَبَ نُزُولُهُ بِهَا، وَنُدِبَ بَيَاتُهُ وَارْتِحَالُهُ بَعْدَ صَلاَةِ الصُّبْحِ بَعَلسِ ووتُقُوفُهُ بِالمَشْعَرِ الْحَرَامِ مُسْتَقْبِلاً للدُّعَاء وَالثَّنَاء للإسْفَار وَإِسْرَاعٌ بَبَطْنِ مُحَسِّرٍ وَرَمْيُهُ العَقَبَةَ حينَ وصُوله وإنْ رَاكبًا وَمَشْيُهُ في غَيْرِهَا، وَحَلَّ بِهَا غَيْرُ نِسَاءَ وَصَيْدٍ، وَكُرِهَ الطِّيبُ وَتَكْبِـيرُهُ مَعَ كُلِّ حَصَاةٍ وَتَتَابُعُهَا وَلَقْطُهَا وَذَبْحٌ وَحَلْقٌ قَبْلَ الزُّوالِ وَتَأْخِيرُهُ عَنِ الذَّبْحِ وَالتَّقْصِيرُ مُجْزٍ وَهُوَ لِلْمَرْأَةِ تَأْخُذُ مِنْ جَمِيع شَعَرِهَا نَحْو الأَنْمُلَةِ والرَّجُلِ مِنْ قُرْبِ أَصْلِهِ وَأَجْزَأَهُ الأَخْذُ مِنَ الأَطْرَافِ لا حَلْقُ

الرَّابِعُ: طَوَافُ الإِفَاضَةِ وَحَلَّ بِهِ مَا بَقِى إِنْ حَلَقَ وَقَدَّمَ سَعْيَهُ، وَوَقَّتُهُ مِنْ طُلُوعِ فَجْرِ يَوْمِ النَّحْرِ كَالْعَقَبَةِ، وَوَجَب تَقْدِيمُ الرَّمْيِ عَلَى الْحَلْقِ وَالإِفَاضَةِ، وَنُدِبَ فِعْلُهُ فَى تُوْبَسَىْ إِحْرَامِهِ وَعَقِبَ حَلْقِهِ، فَإِنْ وَطِئَ بَعْدَهُ وَقَبْلَ الْحَلْقِ فَدَمُ،

بخـ لاَف الصَّيْد كَـأَنْ قَدَّمَ الإِفَـاضَةَ أَو الحَلْقَ عَلَـى الرَّمْي وَأَعَادَ الإِفَـاضَةَ لاَ إنْ خَالَفَ فَي غَيْرٍ، وَكَتَأْخِيرِهِ الْحَلْقَ لِبَلَدِهِ أَوْ لِخُرُوجِ أَيَّامِ الرَّمْيِ أَوْ تَأْخِيرِ الإِفَاضَةِ لِلْمُحْـرِمِ أَوْ رَمْي حَصَاةٍ فَأَكْـثَرَ لِلَيْلِ وَفَاتَ بِالْغُـرُوبِ مِنَ الرَّابِعِ فَقَضَـاءُ كُلِّ إِلَيْهِ وَاللَّيْلُ قَضَاءٌ وَحَـمْلُ مُطَيِقٍ وَرَمْيٌ، وَاستَنَابَ الْعَاجِزُ فَيَتَـحَرَّى الرَّمْيَ وَيُكَبِّرُ، ثُمَّ رَجَعَ للْمَبيت بمنَّى فَوْقَ الْعَقَبَة ثَلاثًا أَوْ لَيْلَتَيْنِ إِنْ تَعَجَّلَ قَبْلَ الْغُرُوبِ مِنَ الثَّانِي، وَإِنْ تَرَكَ جُلَّ لَيْلَة فَدَمٌ، وَلَوْ غَرَبَتْ وَهُوَ بِمَنَّى لزمَـهُ رَمْيُ الثالث فَيَرْمي كلَّ يَوْم الثَّلاَثَ بسَبْع حَصيَات يَبْدأُ بالَّتِي تَلَى مَسْجِدَ مِنَّى وَيَخْتِمُ بالعَقَبَة مِنَ الزَّوَال لِلْغُرُوبِ وَصِحَّتُهُ بِحَجَرِ كَحَصَا الخَذْف، ولا يُجْزَئُ صَغيرٌ جَدًّا وكُرهَ كَبيرٌ وَرَمْيُ عَلَى الْجِمْرَة لا إِنْ جَاوَزَتْهَا أَوْ وَقَعَتْ دُونَهَا وَلَمْ تَصِلْ وَبَتَرَتُّبِهِنَّ لا إِنْ نَكَّسَ أَوْ تَرَكَ بَعْضًا وَلُوْ سَهْـوًا فَلَوْ رَمَى كُلاّ بِخَمْسِ اعْـتَدَّ بِالْخَـمْسِ الأُول وَإِنْ لَمْ يَدْر مَوْضِعَ حَصَاة اعْتَدَّ بسِتٍّ من الأُولَى وأَعَادَ مَا بَعْدَهَا، وَنُدبَ رَمْيُ الْعَقَبَة أُوَّلَ يَوْم طُلُوعَ الشَّمْسِ وَغَيْـرِهَا إِثْـرَ الزَّوَال قَـبْلَ الظُّهْـرِ وَوُقُوفُـهُ إِثْرَ الأَوَّلَيْنِ للدُّعـاء مُسْتَفْ بلاً قَدْرَ إِسْرَاعِ البَقَرَةِ وَتَيَاسُـرُهُ في الثَّانيَةِ مُتَقَدِّمًا عَلَيْـهَا وَجَعْلُ الأُولَى خَلْفَهُ وَنُزُولُ غَيْرِ المُتَعَجِّلِ بِـالمُحَصَّبِ ليُصلِّى بِهِ أَرْبُعَ صَلَوَاتِ وَطَوَافُ الوَدَاعِ لخَارِج لكَميقَات لا لكَجعرَّانَة إلاَّ لتَوَطُّن وَتَأَدَّى بالإِفَـاضَة وَالْعُمْرَة، وَبَطَلَ بإقَامَته بَعْضَ يَوْمُ لَا بِشُعْلِ خَفَّ وَرَجَعَ لَهُ إِنْ لَمْ يَخَف فَـوَاتَ رُفْـقَـة، وَزِيَارَةُ النَّبِيِّ عَالِكُ إِلّ والإكْثَارُ منَ الطُّوافِ ولا يَرْجِعُ الْقَهْقَرَى.

وَأَرْكَانَ الْعُـمْرَةِ ثَلاَثَةٌ: إِحْرَامٌ وَطَوَافٌ وَسَعْىٌ عَلَى مَا مَـرَّ ثُمَّ يَحْلِقُ، وكُرِه تَكْرَارُهَا بِالْعَامِ.

فصل: يَحْرُمُ عَلَى الأَنْثَى بالإِحْرَامِ لُبُسُ مُحِيطَ بِكَفِّ أَوْ إِصْبَعِ إِلا الخَاتَمَ وَسَتْرُ وَجُهِهَا إِلا لِفَتْنَةَ بِلاَ غَرْزِ وَرَبُطٍ وَإِلا فَفَدْيَةٌ وَعَلَى الذَّكَرِ مُحِيطٌ بَأَى عُضُو أَوْ بِعَقْد أَوْ زَرِّ أَوْ خَلاَل كَخَاتَم وقباء وَإِنْ لَمْ يُدْخِلْ يَدَهْ بِكُمّة وَسَتَّرُ وَجُهِه وَرَأْسِه وَإِنْ بِكَطِينِ إِلا الخُفُّ وَنَحْوَهُ لِفَقْد نَعْلٍ أَوْ غُلُوهِ فَاحِشًا إِنْ قَطَعَ أَسْفَلَ مَنْ كَعْبَ وَإِلا الخُونَ وَبَعْدَا وَ وَجَارَ تَظَللٌ بِبَنَاءٍ وَخِبَاءً وَشَجَرٍ وَمَحَارَةً وَاتِّقَاءً وَإِلا الخَيْرَ وَمَحَارَةً وَاتِّقَاءً

شَمْس أَوْ ريح بيَـد بلاَ لُصُوق، وَمَطَر بمُـرْتَفع، وَحَمْلٌ عَلَى رأس لحَـاجَة، أَوْ فَقْر بِلاَ تَجْر، وَشَدِّ منْطَقَة لنَفَقَته عَلَى جلْده، وَإِضَافَة نَفَقَة غَيْره لَهَا، وَإِلا فَالْفَدْيَةُ وَإِبْدَالٌ ثَوْبِهِ وَبَيْعُهُ وَغَسَلْهُ لَنَجَاسَة بِالْمَاءِ فَقَطْ وَإِلَّا فَلاَ إِلَّا أَنْ يَتَحَقَّقَ عَدَمَ دَوَابِّه وَبَطُّ جُرْح، وَحَكُ مَا خَفَىَ برِفْق، وَفَصْدٌ إِنْ لَمْ يَعْصِبْهُ وَإِلَّا افْتَدَى كَعَصْب جُرْحه أَوْ رَأسه، أَوْ لَصْق خرْقَة كَبُرَتُ كَدرْهُم، أَوْ لَفِّهَا عَلَى ذَكَر، أَوْ قُطْنَة بَأْذُنُه، أَوْ قَرْطَاس بِصُدُعْه، وَكُرهَ شَدُّ نَفَقَة بِعَضُد أَوْ فَخذ، وَكَبُّ وَجُه عَلَى وِسَادَةِ، وَشَمُّ كَرَيْحَان، وَمُكْثُ بِمَكَان به طيبٌ، وَاسْتَصْحَابُهُ وَشَمُّهُ بلاَ مَسٌّ، وَحجَامَةٌ بِلاَ عُذْرِ إِنْ لَمْ يُبِنْ شَعْرًا، وَغَمْسُ رَأْسَ لَـغَيْرِ غُسْلِ طُلْبَ، وَتَجْفَيفُهُ بِقُوَّة، وَنَظَرُ بِمِرْآة، وَحَرُمَ عَلَيْهِمَا دَهْنُ شَعَرِ أَو جَسَدًا لغَيْر عَلَّة وَإِنْ بغَيْر مُطَيَّب وَافْتَدَى فِي المُطَيِّبِ مُطْلَقًا وَفِي غَيْرِه لغَيْرِ علَّة لا لَهَا إِنْ كَانَ بِبَطْنِ كَفٍّ أَوْ رجْل وَإِلا فَقَوْلاَنِ وَإِبَانَةُ ظُفْر لِغَيْرِ عُــٰذْرِ أَوْ شَعَرِ أَوْ وَسَخ إِلا مَا تَحْتَ أَظْفَارِهِ أَوْ غَسْلُ يَدَيْه بمزيله، أَوْ تَسَاقُطُ شَعَر لوُضُوء أَوْ رُكُوبُ ومَسَّ طيب وَإِنْ ذَهَبَ ريحُهُ أَو فِي طَعَامٍ أَوْ كُحْلٍ أَوْ لَمْ يَعْلُقُ بِهِ إِلا إِذَا أَمَاتَهُ الطَّبْخُ، أَوْ كَانَ بِقَارُورَة سُدَّتْ، أَوْ أَصَابَهُ مِنْ إِلْقَاءِ رِيحٍ أَوْ غَـيرِهِ وَوَجَبَ نَزْعُهُ مُطْلَقًا فَإِنْ تَرَاخَى فَـالْفديَةُ، أَوْ أَصَابَهُ منْ خُلُوق الْكَعْبَة وَخُيِّرَ في نَزْع يَسيره وفي الظُّفْر الواحد والشَّعَرة والشَّعَرات لعَشْرَة وَالْقَمْ لَهَ وَالْقَمَلاَت كَذَلكَ وَطَرْحِهَا لا لإماطة الأَذَى حَفْنةٌ وَإلا فَفَدْيةٌ لا طَرْحَ كَعَلَقَة وَبُرْغُوث كَـدُخُول حَمَّام إلا أَنْ يُنْفَى الوَسَخُ، وَالْفَدْيَةُ فيـمَا يُتَرَفَّهُ به أَوْ يُزَالُ بِهِ أَذًى مِمَّا حَرُّمَ لِغَيْرِ ضَرُّورَة كَحنَّاء وَكُحْلِ وما مرَّ إِلاَّ في تَقْليد سَيْف، أَوْ طِيبٍ ذَهَبَ رِيحُهُ وَإِنْ حرَمَ وَاتَّحَدَتْ إِنْ تَعَدَّتْ مُوجِبُهَا بِفَوْرِ أَوْ نَوِّي التَّكْرَارَ، أَوْ قَدَّمَ مَا نَفْعُهُ أَعَمُّ كَثَوْبِ عَلَى سَرَاوِيلَ مَا لَمْ يَخْرُجُ للأَوَّل قَبْلَ الثَّاني أَوْ ظَنَّ الإِبَاحَةَ بِظَنِّ خُـرُوجِهِ مِنْهُ وَشَرْطُهَا في اللُّبْسِ الانْتِفَاعُ لاَ إِنْ نَزَعَ بقُرْب وَهِيَ شَاةٌ فَأَعْلَى، أَوْ إِطْعَامُ ستَّة مَـسَاكينَ لكُلِّ مُدَّان أَو صيامُ ثَلاَثَة أَيَّام وَلَوْ أَيَّامَ مِنِّي وِلاَ تَختَصُّ بِمَكَانِ أَو زَمَانِ وَالجِمَاعُ وَمُقَدِّمَاتُهُ، وَأَفْسَدَ مُطْلَقًا كَاسْتَدْعَاء مَنيِّ وَإِنْ بِنَظَرِ أَوْ فِكْرِ إِنْ وَقَعَ قَبْلَ يَوْمِ النَّحْرِ أَوْ فِيهِ قَبْلَ رَمْى عَقَبَةٍ وَإِفَاضَةٍ، أَو قَبْلَ

تَمَام سَعْى الْعُـمْرَة وَإِلا فَهَدْيٌ كإنزال لمُجَـرَّد نَظَر أَوْ فكْر وَإِمْذَاؤُهُ، أَوْ قُبْلَةٌ بِفَم وَوَجَبَ إِتْمَامُ المُفْسِد إِنْ لَمْ يَفُتُهُ الوُقُوفُ وَإِلا تَحَلَّلَ بِعُمْرَة، فَإِنْ لَمْ يُتَـمَّهُ فَهُوَ بَاق عَلَى إحْرَامِه، فَإِنْ أَحْرَمَ فَلَغْوٌ وَقَضَاؤه وَفَوْرِيَّتُهُ وَقَضَاءُ الْقَصَاء وَهَدَى لَهُ وَتَأْخِيرُهُ للقَصَاء وَأَجْزَأَ إِنْ قُدِّمَ واتَّحَـدَ وَإِنْ تَكَرَّرَ مُوجِبُهُ بِنسَـاء وَأَجْزَأَ تَمتُّعٌ عَنْ إِفْرَادَ وَعَكْسِه لاَ قَرَانٌ عَنْ إِفْرَاد أَوْ تَمْنُعُ ۖ ولا عكْسُهُ وَحَرُّمَ به وَبالحَرَم تَعَرُّضُ لِحَيُوانِ بَرِّيٌّ وَبَيْضَهِ وَإِنْ تَأْنُّسَ أَوْ لَمْ يُؤْكَلْ وَزَالَ بِهِ مِلْكُهُ عَنْهُ فَيُرْسَلُهُ إِنْ كَانَ مَعَهُ لا بَبَيْتُه، وَلَوْ أَحْرَمَ مَنْهُ فَلا يَسْتَجِدُّ مِلْكُهُ إِلا الْفَارَةَ وَالحَيَّةَ وَالْعَقْرَبَ وَالحدأَةَ وَالْغُرَابَ كَعَادى سَبُع إِنْ كَبُرَ وَطَيْر خيفَ منْهُ إِلا بِقَتْله ووزَغ لحلِّ بِحَرَم وَلا شَيْءَ في الجَرَاد إِنْ عَمَّ وَاجْتَهَدَ وَإِلا فَقيمَتُهُ طَعَامًا بِالاجْتِهَاد إِنْ كَثُرَ وفي الْوَحدة لعَشَرَة جِفْنَةٌ كَتَقْرِيدِ الْبَعِيرِ وفي الدُّودِ وَالنَّمْلِ وَنَحْوهِمَا قَبْضَةٌ والْجَزَاءُ بِقَتْلِهِ مُطْلَقًا وَلَوْ بِرَمْيِ مِنَ الحَـرَمِ أَوْ لَهُ أَوْ مُرُورُ سَـهُم بالحَرَم أَوْ كَلْبِ تَعَـيَّنَ طَرِيقُهُ أَوْ إِرْسَـالُهُ بِقُرْبِهُ فَأَدْخَلَهُ وَقَـتَلهُ خَارِجَهُ أَوْ عَلَى كَسَبُعِ أَوْ نَصْبِ شراك لَهُ، وَبَتَعْريضه للتَّلف وَلَمْ تَتَحَقَّقُ سَلاَمَتُهُ، وَبَقَتْل غُلاَم أَمرَ بإفْلاَته فَظَنَّ الْقَتْلَ وَبسَبَبه كَحَفْر بَثْر لَهُ أَوْ طَرْده فَسَقَطَ أَوْ فَـزَعَهُ منه فَمَاتَ لا حَفْر بئر لكَمَاء أَوْ دَلالَة أَوْ رَمْى له عَلَى فَرْع أَصْلُهُ بِالْحَرَمِ أَوْ بِحِلٍّ فَتَحَامَلَ وَمَاتَ فيه وَتَعَدَّدَ بِتَعَدُّدِهِ أَوْ تَعَدَّدَ الشّرَكَاءُ فيه، وَلَوُّ أَخْرَجَ لِشَكُّ فَتَبَيَّنَ مَوْتُهُ بَعْدَهُ لَمْ يُجْزِهِ وَلَيْسَ الدَّجَاجُ وَالأُوزُ بصيد بَخلاف الْحَمَامِ وَمَا صَادَهُ مُحْرِمٌ أَوْ صِيدَ لَهُ أَوْ ذَبِّحَهُ أَوْ أَمَرَ بِذَبْحِهِ أَوْ صَيْده أَوْ دَلَّ عَلَيْه فَمِيتَةٌ كَبَيْضِهِ وَجَـازَ أَكُلُ مَا صَادَهُ حلُّ لحلٌّ كإدْخَاله الحَرَمَ وَذَبْحه به إنْ كَانَ من سَاكنيه وَحَرُمُ بِه قَطْعُ مَا يُنْبُتُ بِنَفْسِه إِلا الإِذْخِرَ والسَّنَا وَالسِّوَاكَ وَالْعَصَا أَوْ مَا قُصِدَ السَّكْنَى بِمَوضِعِهِ أَوْ إصْلاَحِ الحَوَائِطِ وَلا جَزَاءَ كَصَيْدِ حَرَمِ المَدينَةِ مَا بَيْنَ الحِرَارِ وَشَجَرِهَا بَرِيدٌ مِنْ كُلِّ جِهَةٍ، وَالجَزَاءُ أَحَدُ ثَلاَثَةِ أَنْوَاعٍ عَلَى التَّخْيير كالفدْية يَحْكُمُ بِه ذَوَا عَدْلٍ فَـقِيهَانِ بِهِ مِـثْلُهُ مِنَ النَّهَم يُجْزِئُ أُضْحَيَـةً وَمَحَلَّهُ منَّى أَوْ مَكَّةُ لأنَّهُ هَدْى أَوْ قِيمَتُهُ طَعَامًا يَوْمَ التَّـلَفِ بِمَحَلِّهُ لِكُلِّ مِسْكِينِ مُدٌّ إِنْ وجَدَ بِهِ مِسْكِينًا وَلَهُ قِيمَهُ، وَإِلا فَأَقْرَبُ مَكَانٍ ولا يُجْزَئُ بِغَيْرِهِ، أَو عَدْلُ ذَلِكَ صِيَامًا في أَى مكان

وَزُمَانَ وَكُـمَّلَ لَكُسْرِه، فَفَى النَّعَامَـة بَدَنَةٌ، وفي الفيل بذَات سَنَامَيْن وَفي حـمَار الْوَحْشِ وَبَقَرَةَ بَقَرَةٌ، وفي الضَّبُع وَالثَّعْلَبِ شَاةٌ كَحَمَامٍ مَكَّةَ وَالحَـرَمِ وَيَمَامِهِ بلاَ حُكْمٍ، وفي الحِلِّ وَجَمِيعِ الطَّيْرِ قِيمَـتُهُ طَعَامًا كَضَبٍّ وَأَرْنَبِ وَيَـرْبُوعِ أَوْ عَدْلُهَا صيَامًا، والصَّغيرُ والمُريضُ والأُنْثَى كَغْيرِهَا، وَلَهُ الانْتَقَالُ بَعْدَ الحُكْمِ وَلَوِ الْتَزَمَهُ وْنَقَضَ إِنْ ظَهَرَ الخَطَأُ وِنُدبَ كَوْنُهُمَا بِمَجْلسِ وفي الجَنينِ والْبَيْضِ عُشْرُ دِيَةِ الأمِّ وَلَوْ تَحَرَّكَ وَديتُهَا إِنْ اسْتَهَلَّ وَغَيْـرُ الْفَدْيَةِ، وَجَزَاءُ الصَّيْـد هَدْيٌ وَهُوَ مَا وَجَبَ لِتَمَتُّع أَوْ قِرَانِ أَوْ لِتَرْكِ وَاجِب أَوْ لِجَماعِ أَوْ نَحْــوه ونُدبَ إِبلٌ فَبَقَرٌ فَضَأَنُ وَوُقُوفُهُ بِهِ المَشَاعِرَ، وَوَجَبَ بِمِنِّي إِنْ سِيقَ بِحَجِّ وَوَقَفَ بِهِ أَوْ نَائِبِهِ بِعَرَفَةَ كَهُو بأيَّام النَّحْر وَ إِلا فَمكَّةَ وَصِحَّتُهُ بِالْجِمْعِ بَيْنَ حِلِّ وَحَرَمٍ وَنَحْرُهُ نَهَارًا وَلَوْ قَبْلَ الإِمَامِ وَالشَّمْسِ وَفِي الْعُمْرَةِ بَعْدَ سَعْمِيهَا ثُمَّ حَلَقَ ونُدبَ بِالْمَرْوَةِ وَسَنَّهُ وَعَيْبُهُ كَالْأَضْحِيَـةِ وَالمُعْتَبَرُ وَقْتُ تَعْيِينِهِ، وَسُنَّ تَقْلَيدُ إِبلِ وَبَقَـرِ، وَإِشْعَـارُ إِبلِ بِسَنَامِهَـا مِنَ الأَيْسَرِ، وَنُدبَ تَسْمِيَةٌ وَنَعْلانِ بِنَبَاتِ الأَرْضِ وَتَجْليلُهَا وَشَقُّهَا، فإنْ لَمْ يَجَدْ فَصْيَامُ ثَلاَئَةُ أَيَّام مَنْ حين إحْرامه وَصَامَ أَيَّامَ منَّى إِنْ تَقَدَّمَ المُوجِبُ عَلَى الْوَقُوفِ وَإِلا صَامَهَا مَّتَى شَاءَ كَهَدْيِ الْعُمْرَةِ، وَسَبْعَـة إِذَا رَجَعَ مِنْ مِنِّي، ولا تُجْزِئُ إِنْ قَدَّمَهَا عَلَيْه كَصَوْم أَيْسَرَ قَبْلُهُ وَلَوْ بِسَلَف لَمَال بِبَلَده، وَنُدبَ الرَّجُوعُ للْهَدي قَبْلَ كمال الثَّالث، وكا يُؤكَلُ مِنْ نَذْرِ مَسَاكِينَ عُيِّنَ وَلَوْ لَمْ يَبِلُغِ المَحلَّ كَهَـدْي تَطَوُّع نَوَاهُ لَهُمْ، وَفَدْيَةٌ كَنَذْر لَمْ يُعَيَّنْ، وَجَزَاءُ صيد وَفَدْيَةٌ نَوَى بِهَا الْهَدْيَ بَعْدَ الْمَحلِّ وَهَدْيُ تَطَوَّع عُطِبَ قَبْلَهُ، وَيَأْكُلُ مِـمًّا سِوَى ذَلِكَ مُطْلَقًا، وَلَهُ إطْعَامُ الْغَــنيِّ وَالْقَريبِ وَرَسُولُهُ كَهُوَ وَالخِطَامِ وَالْجِلاَلِ كَاللَّحْمِ، فَإِنْ أَكَلَ رَبُّهُ مِنْ مَمْنُوعِ أَوْ أَمَرَ غَيْرَ مُسْتَحَقٍّ ضَمَنَ بَدَلَهُ إِلا نَذْرَ مَسَاكِينَ عُيِّنَ فَقَدْرُ أَكْله، ولا يُشْـتَرَكُ في هَدْيَ وَلَوْ تَطَوَّعًا وأَجْزأً إِنْ ذَبَحَهُ غَيْرُهُ مُقَلَّدًا وَلَوْ نُواهُ عَنْ نَفْسه إنْ غَلطَ أَوْ سُرقَ بَعْدَ نَحْره لا قَبْلَهُ كَأَنْ ضَلَّ، فَإِنْ وَجَدَهُ بَعْدَ نَحْر بَدَله نَحَرَهُ إِنْ قُلِّدَ وَقَبْلَهُ نُحراً إِنْ قُلِّداً وَإِلا تَعَيَّنَ مَا قُلِّدَ.

فصل: مَنْ فَاتَهُ الْوُقُوفُ بِعَرَفَةَ بِمَرَضِ وَنَحْوِهِ فَقَدْ فَاتَهُ الْحَجُّ وَسَقَطَ عَنْهُ عَمْهُ عَنْهُ عَمْلُ ما بَقِيَ مِنَ المَنَاسِكِ، وَنُدِبَ أَنْ يَتَحَلَّلَ بِعُمْرَةٍ بِأَنْ يَطُوفَ وَيَسْعَى وَيَحْلِقَ

بنيّتها ثُمَّ قضاهُ قابِلاً وأَهْدَى وَخَرَجَ لِلْحِلِّ إِنْ أَحْرَمَ أَوَّلاً بِحَرَمٍ أَوْ أَرْدَفَ فيه، ولا يَكُفْى قُدُومُهُ وَسَعْيُهُ بَعْدَهُ وَلَهُ الْبَقَاءُ عَلَى إِحْرَامِهِ لِقَابِلِ حَتَّى يَتمَّ حَجُّهُ، وَكُرِهَ إِنْ قَارَبَ مَكَّةَ أَوْ دَخَلَهَا ولا تَحَللَ إِنْ دَخلَ وَقْتُهُ، فَإِنْ تَحَلَّلَ فَقَالِثُهَا يَمْضِى فَإِنْ حَجَّ فَتَمَتُّعُ ، وإِنْ وَقَفَ وَحُصِرَ عَنِ الْبَيْتِ فَقَدْ أَدْرِكَ الحَجَّ ولا يَحلُّ إلا الإفاضة وَلَوْ بَعْدَ سنينَ، وإِنْ حُصرَ عَنْهُمَا بِعَدُو ً أَو حَبْسِ ظُلْمًا فَلَهُ التَّحَلُّلُ مَتَى شَاءَ بالنِّيَّة وَلَوْ دَخلَ مَكَة وَنَحَرَ هَدْيَهُ وَحَلَقَ إِنْ لَمْ يَعلَمْ بِالمَانِعِ وَأَيسَ مِنْ زَوَالِهِ قَبْلَ فَوَاتِهِ وَلا دَمَ وَعَلَيْهِ حَجَّةُ الْفُريضَةِ كَأَنْ أُحْصِرَ عَنِ الْبَيْتِ فَى الْعُمْرَةِ.

باب: سُنَّ لِحُرٍّ غَيْرٍ حَاجٌّ وَفَقِيرِ وَلَوْ يَتِيمًا ضَحِيَّةٌ مِنْ غَنَمٍ أَوْ بَقَرٍ أَوْ إِبلِ دَخَلَ فِي الثَّانِيَةِ وَالرَّابِعَةِ وَالسَّادِسَةِ مِنْ ذَبْحِ الإِمَامِ بَعْدَ صَلاَتِهِ وَالخُطبَةِ لآخِرِ الثَّالَثُ فَلَا تُجْزِئُ إِنْ سَبَقَـهُ إِلَا إِذَا لَمْ يُبْرِزُهَا وَتَحَرَّى، فَإِنْ تَوانَى بِلاَ عُذْرِ انْتُظِرَ قَدْرُهُ وَلَهُ فَلَقُـرِبِ الزَّوَالِ، وَمَنْ لاَ إِمَامَ لَهُ تَحَرَّى أَقْرَبَ إِمَامٍ، وَالأَفْضَلُ الضَّأنُ فَالمَعْزُ فَالْبَقَرُ فَالإبلُ وَالذَّكَرُ وَالْفَحْلُ إِنْ لَمْ يَكُنْ الخصيُّ أَسْمَنَ، وَالْجمعُ بَيْنَ أَكُل وَإِهْدَاء وَصَدَقَة بلاَ حَدٍّ وَاليَوْمِ الأَوَّلُ فَأُوَّلُ الثَّـانِي لِلزَّوَالِ فَأُوَّلُ الثَّالثِ فَآخِرُ الثَّانِي وَشَرْطُها النَّهارُ بِطُلُوعِ الْفَجْرِ في غَيْرِ الأَوَّلِ وَإِسْلاَمُ ذَابِحِهَا، وَالسَّلاَمةُ منْ الشِّرْكِ إِلا في الأجْرِ قَـبْلَ الذَّبْحِ وَإِنْ أَكْثَرَ منْ سَبْعَـة إِنْ قَرُبَ لَهُ وَأَنْفَقَ عَلَيْه وَلَوْ تَبَرُّعًا إِنَّ سَكَنَ مَعَهُ فَتَسْقُطُ عَنِ المُشْرِكِ، وَالسَّلاَمَّةُ مِنْ عَوَرٍ وَفَقْدِ جُزْءٍ غَيْرِ خِصْيَة وَبَكُم وَبَخَرٍ وَصَمَم وَصَمْع وَعَجَفٍ وَبَثْرٍ وَكَسْرِ قَـرْنِ يُدْمِى وَيُبْسِ ضَرْعٍ وذَهَابِ ثُلُثِ ذَنَبٍ وَبَيِّنِ مَرَضٍ وَجَرَبٍ وَبَشَمٍ وَجُنُونٍ وَعَرَجٍ، وَفَـقْدِ أَكْثَرَ مِنْ سِنَّ لغَيْرِ إِثْـغَارِ أَوْ كَبَرِ وَأَكْثَـرَ مِنْ ثُلُث أُذُن كَشَقِّهَـا وَنُدبَ سَلَامَتُهَـا مِنْ كُلِّ عَيْب لاَ يَمْنَعُ، كَمَرَضِ خَفِيفٍ وَكَسْرِ قَرْن لا يُدْمِى وَغَيْرُ خَرْقَاءَ وَشَرْقَاءَ وَمُقَابَلَة وَمُدَّابَرَة وسمَّنُهَـا وَاسْتَحْسَانُهَـا وَإِبْرازُهَا للْمُصَلَّى وَذَبْحُهَـا بِيَده، وَكُرهَ نِيَابَةٌ لغَـيْر ضَرُورَةً وَأَجْزَأَتْ وَإِنْ نَوَى عَنْ نَفْسِهِ كَـٰذَبْحِ كَقَرِيبِ اعْتَادَهُ لاَ أَجْنبيٍّ لَمْ يَعْتَـٰدُهُ كَغَالط فَلاّ تُجْزِئُ عَنْ وَاحِد مِـنْهُمَا، وَفَى أَجْنبيِّ اعْتَـادَ قَوْلاَن، وَقَوْلُهُ عَنْدَ التَّسْمِـيَة: اللَّهُمَّ منْكَ وَإِلَيْكَ، وَشُرْبُ لَبَنِهَا، وَجَزُّ صُوفِهَا قَبْلَ الذَّبْحِ وَبَيعُهُ وَإِطعَامُ كَافِرٍ مِنْهَا

وَفَعْلُهَا عَنْ مَيِّت، وَمُنعَ بَيْعُ شَيْء منْهَا، وإنْ سَبَقَ الإِمَامُ أَو تَعَيَّبَتْ حَالَ الذَّبْحِ أَوْ قَعْلُهَا عَنْ مَيِّت، وَمُنعَ بَيْعُ شَيْء منْهَا، وإنْ سَبَقَ الإِمَامُ أَوْ تَعَيَّبَتْ حَالَ الذَّبْح، فَإِنْ قَبْلُهُ، أَوْ ذَبَحَ المَّعيبَ جَهْ لاَ وَالْبَدَلَ بَعْدَهُ إِلاَ لَمُ تَصَدِّق وَمَوْهُوبِ وَفَسْخ، فَإِنْ فَاتَ وَبَمِثْله إِلاَ أَنْ يَتَوَلاَّهُ عَيْرُهُ بِلاَ إِذْن، فَاتَ وَجَبَ التَّصَدُّقُ بِالعَوضِ مُطْلَقًا، فَإِنْ فَاتَ فَبِمِثْله إِلاَ أَنْ يَتَوَلاَّهُ عَيْرُهُ بِلاَ إِذْن، وَصَرَفَهُ فِيمَا لاَ يَلْزَمُهُ كَأَرْش عَيْب لاَ يَمنعُ الإِجْزَاءَ، وَإِنَّمَا تَتَعَيَّنُ بِالذَّبْح.

فصل: الْعَقِيقَةُ مَنْدُوبَةٌ وَهِي كَالضَّحَيَّة فَى سَابِعِ الْوِلاَدَة نَهَارًا، وَأَلْغِي يَوْمُهَا إِنْ وَلِلاَ نَهَارًا وَتَسْقُطُ بِغُرُوبِهِ وَتَعَدَّدَتْ بِتَعَدَّدُه، وَنُدَبَ ذَبْحُهَا بَعْدَ الشَّمْسَ وَحَلْقُ رَاسِه، وَالتَّصَدَّقُ بِزِنَة شَعْرُه ذَهبًا أَوْ فَضَّةً، وَتَسْمَيتُهُ يَوْمُهَا، وَكُرِهَ خَتَانُهُ فِيهَا وَلَطْخُهُ بِدَمِهَا وَعَمَلُهَا وَلِيمَةً، وَجَازَ كَسْرُ عِظَامِهَا وَتَلْطِيخُهُ بِخُلُوقٍ، وَالْخِتَانُ سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ، وَالْخِفَاضُ فَى الْأَنْثَى مَنْدُوبٌ كَعَدَمَ النَّهْك.

فصل: الذَّكَاةُ وَهِيَ السَّبُ المُوصِّلُ لَحِلِّ أَكُلِ الحَيَوانِ اخْتِيَارًا أَنْوَاعٌ:

ذَبْحُ وَهُو قَطْعُ مُمَيَّزِ مُسلم أَوْ كَتَابِيٍّ جَمِيعَ الْحُلْقُومِ وَٱلْوَدَجَيْنِ مِنَ المُقَدَّمِ بِمُحَدَّد بِلاَ رِفْعِ قَبْلَ التَّمَامِ بِنَيَّةً، وَلاَ يَضُرُّ يِسِيرُ فَصْلٍ وَلَوْ رَفَعَهَا اخْتِيارًا فَلا تُحْزِئُ مُغَلْصَمَةٌ ولا نِصْفُ الحَلْقُومِ عَلَى الأَصَحَّ.

وَنَحْرٌ وَهُوَ طَعْنُهُ بِلَبَّة ، وَشَرْطُ الكتَابِيِّ أَنْ يَذْبَحَ مَا يَحِلُّ لَهُ بِشَرْعِنَا ، وَأَنْ لاَ يُهِلَّ بِهِ لَغَيْسِ اللهِ تَعَالَى ، وَلَوِ اسْتَحَلَّ المَـيْتَةَ فالشَّـرْطُ أَنْ لا يَغِيبَ لا تَسْمـيَتُهُ ، وَكُرِهَ مَا حَرُمَ عَلَيْهِ بِشَرْعِه ، وَشرَاءُ ذَبْحِه وجزارته كَبَيْع وَإِجَـارَة لكَعِيدَة وَشَحْم وَخُرِه مَا حَرُم عَلَيْهِ بِشَرْعِه ، وَشرَاءُ ذَبْحِه وجزارته كَبَيْع وَإِجَـارَة لكَعِيدَة وَشَحْم يَهُودِي وَذَبْح لِعِيسَى أَوِ الصَّلِيبِ وَذَكَاة خُنْثَى وَخَصَى وفاسق.

وَعَقْرٌ وَهُوَ جَرْحُ مُسْلَمٍ مُ مَيِّز وحْشِيّا غَيْرَ مَقْدُور عَلَيْهُ إِلا بِعُسْرِ لا كَافر ولَوْ كَتَابِيّا ولا إِنْسِيّا شَرَدَ أَوْ تَرَدَّى بِحُفْرَة بَمُحَدِّد أَو حَيَوان عَلَمْ مِنْ طَيْرِه وَّهُ غَيْرِه فَمُاتَ قَبْل إِدْراَكه إِنْ أَرْسَلَهُ مِنْ يَده أَوْ مِنْ يَد غُلاَمِه ولَمْ يَشْتَعْل بِغَيْرِه قَبْله وَأَدْمَاه وَلَوْ بِأَذُن وَعَلَمَهُ مِنَ المُبَاحِ وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ نَوْعَهُ مَنْهُ وَإِنْ تَعَدَّدَ مَصِيدُهُ إِنْ نَوَى وَلُو بِأَذُن وَعَلَمَهُ مَنَ المُبَاحِ وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ نَوْعَهُ مَنْهُ وَإِنْ تَعَدَّدَ مَصِيدُهُ إِنْ نَوَى الْمُبَاحِ وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ نَوْعَهُ مَنْهُ وَإِنْ تَعَدَّدَ مَصِيدُهُ إِنْ نَوَى الْمُبَاحِ الله الله وَمَا نَواهُ إِنْ صَادَهُ أَوَّلاً لا إِنْ تَسَرِدَّدَ فَى حُرُمَتِه أَوْ فَى المُبيحِ إِنْ شَارَكَهُ غَيْرِهُ وَإِلا فَمَا نَواهُ إِنْ صَادَهُ أُولًا لا إِنْ تَسَرِدَّدَ فَى حُرُمَتِه أَوْ فَى المُبيحِ إِنْ شَارَكَهُ غَيْرِهُ وَلَا لا إِنْ تَسَرِدَّد فَى حُرُمَتِه أَوْ فَى المُبيحِ إِنْ شَارَكَهُ غَيْرُهُ وَكُنْ كَافِر أَوْ غَيْرٍ مُعَلَّم أَوْ تَرَاحَى فَى اتّبَاعِه إِلا أَنْ يَتَحَقَّقَ أَنَّهُ لا يَلْحَقُهُ أَوْ حَمْلَ الآلةٍ مَعَ غَيْرِهِ أَوْ بِخُرْجِهِ أَوْ بَاتَ أَوْ صَدَمَهُ أَوْ عَضَةً أَوْ عَضَةً بِلاَ جَرْحٍ أَوْ يَلْكُونَ وَكُولُ اللهُ اللهُ عَمْ عَيْرِهِ أَوْ بِخُرْجِهِ أَوْ بَاتَ أَوْ صَدَمَهُ أَوْ عَضَةً أَوْ عَضَةً بِلاَ جَرْحٍ أَوْ

اضْطَرَبَ فَأَرْسَلَهُ بِلاَ رُوْيَة، وَدُونَ نِصْف أَبِينَ مَيْتَةٌ إِلا أَنْ يَحْصُلَ بِهِ إِنْفَاذُ مَـقْتُلِ كَالرَّأْسِ، وَمَتَى أُدْرِكَ حَيَّا عَيْرَ مَنْفُوذِ مَقْتُلِ لَمْ يُؤْكَلْ إِلاَ بِذَكَاة وَضَمَنَ مَارٌ أَمْكَنَتُهُ وَكَاتُهُ، وَتَرَكَ كَتَرْكَ تَخْلِيصِ مُسْتَهْلَكَ مِنْ نَفْسٍ أَوْ مَالَ وَمَا يَمُّوتُ بِهِ نَحْوَ الجَرَادِ وَلَوْ لَمْ يُعَجِّلْ كَقَطْعٍ جَنَاحٍ أَوْ إِلْقَاءٍ بِمَاءٍ وَوَجَبَ نِيَّتُهَا.

وَذُكُرُ اسْمِ اللهَ لَمُسْلَم إِنْ ذَكَرً وَقَدَر، وَالأَفْضَلُ بِاسْمِ الله وَاللهُ أَكْبَرُ وَهُمَا فَي الصَّيْدِ حَالَ الإِرْسَالَ وَنَحْرُ إِبلِ وَزَرَافَة وَذَبْحُ غَيْرِهِمَا إِلا لَخَرُورَة كَعَدَمِ اللهَ فَيَجُورُ الْعَكْسُ إِلاَ البَقرَ فَالأَفْضَلُ فَيْهَا الذَّبْحُ كالحديد وَسَنَّهُ وَقِيَامُ إِبلِ مُقَيَّدَةً أَوْ مَعْفُولَة الْيَسْرى، وَضَجْعُ ذَبْح برِفْق وَتَوْجيهُهُ لَلْقَبْلَة وَإِيضَاحُ المَحلِّ، وَكُرِه ذَبْح بلَوْق وَتَوْجيهُهُ لَلْقَبْلَة وَإِيضَاحُ المَحلِّ، وَكُرِه ذَبْح بلَدُور حُفْرة وَسَلْخ أَوْ قَطْعٌ قَبْلَ الْمَوْت، وَتَعَمَّدُ إِبَانَة الرَّاس، وَأَكِلَ المذكَّى وَإِنْ أَيسَ مِنْ حَياتِه بإضَنَاء مَرَضٍ أَو انْتَفَاخ بِعُشْب أَوْ دَقِّ عُنْق بِقُوة حَرَكَة أَوْ شَخْب وَقُقْب مُصَران بِحَنْق أَوْ وَقَدْ أَوْ تَرَدِّ مِنْ عَلُو أَوْ نَظْح أَوْ وَدَج وَنَشْر دِمَاعٌ أَوْ حَشُوةَ وَقَدْ بَوْ تَرَدُّ مِنْ عَلُو أَوْ نَظْح أَوْ وَقَدْ أَوْ تَرَدِّ مِنْ عَلُو أَوْ نَظْح أَوْ أَكُلُ سَبْع أَو عَيْر ذَلك وَإِلا لَمْ تَعْمَلُ فيها ذَكَاة أُمَّه إِنْ تَمَ عَلُو أَوْ نَظْح أَوْ أَكُلُ مَن عَلُو أَوْ نَظْح أَوْ أَكُلُ سَبْع أَوْ وَقَدْ أَوْ تَرَدِّ مِنْ عَلُو أَوْ نَظْح أَوْ أَكُلُ سَبْع أَو قَوْد أَوْ تَرَد مِنْ عَلُو اللهَ وَالله وَمُومَ الْعَلَم وَلَا الْمَعْمُ وَقَالَ أَوْ مَنْ عَلَه وَالْ تَوَلَى مِن خَنزير وَحُمُّ الْهِلَيّة وَإِنْ تَوَحُسُ وَبَعْل وَوَلَا إِلا بِذَكَاة إِلا أَنْ يُبَادَر فَيَفُوتُ مُ وَذُكِى المُزَاقُ إِنْ تَحَقَقَتُ حَيَاتُهُ وَتَمَ بِشَعْر فَي المُ زَاقُ إِنْ تَحَقَقَتُ حَيَاتُهُ وَتَمَ بَشَعْر فيه.

بلب: المُباحُ مَا عَملَتُ فِيهِ الذَّكَاةُ مِنْ نَعَم وَطَيْرٍ وَلَوْ جَلةَ وَذَا مَخْلَبٍ وَوَحْش كَحمَار وَغَزَال وَيَرْبُوع وَفَار وَوَبَر وَقُنْفُذ وَحَّيَّة أَمْنَ سُمَّهَا إِلاَ المُفْتَرِس، وَوَطُواط وَجَرَاد وَخَشَاشِ أَرْض كَعَقْرَب وَخُنفً سَاءَ وَجُنْدُب وَبَنَات وَرْدَان وَنَمْلٍ وَدُود، فَإِنْ مَاتَ بِطَعَام ومُيَّزَ عَنْهُ أَخْرِجَ لِعَلَم ذَكَاته وإِنْ لَمْ يَمُت جَازَ أَكْلُهُ بِنيَّهَا وَدُود، فَإِنْ لَمْ يُمَيَّزُ طُرِحَ إِلا إِذَا كَانَ أَقَلَ، وَأَكُلَ دُودٌ كَالفَاكَهة مَعَها مُطْلَقًا والبَحرِيُّ وَإِنْ مَيتًا أَوْ كَلْبًا أَوْ خُنزِيرًا وما طَهْرَ مِنْ طَعَامٍ أَوْ شَرَابٍ كَنَبَاتِ وَلَـبَنِ وَبَيْض وَعَصِيرٍ وَفَقًاع وَسُوبِيا إِلا مَا أَفْسَدَ الْعَقلَ كَحَشِيشَة وَأَقْيُون أَو البَدَن كَذَوات الشَّمُومِ ومَا سَدَّ السَّمُومِ ومَا سَدًّ السَّمَويَ وَخَمَّرٌ تَعَيَّنَ لِغُصَّة وَجَازَ الشَّبِعُ اللَّادَمِيَّ وَجَازَ الشَّبِعُ اللَّا الْمَقَلَ مَنْ مُحَرَمٌ لِلْضَرُورَة إِلا الاَدَمِيُّ وَخَمَّرٌ تَعَيَّنَ لِغُصَّة وَجَازَ الشَّبِعُ مَا مُعْلَقًا وَالْمَرَّ وَالسَّبَعُ وَالْوَارَة وَالْمَالُومُ وَمَا اللَّهُ وَالْوَارَة إِلا الاَدَمِيُّ وَخَمَّرٌ تَعَيَّنَ لِغُصَّة وَجَازَ الشَّبِعُ وَمَا مَنْ مُحَرَمٌ لِلْضَرُورَة إِلا الاَدَمِيُّ وَخَمَّرٌ تَعَيَّنَ لِغُصَّة وَجَازَ الشَّبِعُ وَمَا مَنْ مُحَرَمٌ لِلْضَرُورَة إِلا الاَدَمِيُّ وَخَمَّرُ تَعَيَّنَ لِغُصَّة وَجَازَ الشَّبِعُ

كَالتَّزُوَّدِ إِلَى أَنْ يَسْتَغْنِي، وَقَدَّمَ الْمَيْتَةَ عَلَى خَنْزِيرٍ وَصَيْدُ مُحَرَّمٍ لا عَلَى لَحْمهِ وَالصَّيْدُ عَلَى الْخَنْزِيرِ وَمُخْتَلَفًا فِيهِ عَلَى مُتَّفَقَ عَلَيْهُ وَطَعَامُ الْغَيْرِ عَلَى مَا ذُكِرَ إِلَا لَخُوْفُ كَمَقَطْعٍ وَقَاتَلَ عَلَيْهِ بَعْدَ الْإِنْذَارِ، وَالمَّكُرُوهُ الوَطْوَاطُ وَالمَفْتَرَسُ كَسَبْعِ لَخَوْفُ كَمَقَطْعٍ وَقَاتَلَ عَلَيْهِ بَعْدَ الْإِنْذَارِ، وَالمَّكُرُوهُ الوَطْوَاطُ وَالمَفْتَرَسُ كَسَبْعِ وَخَعْلَبٍ وَفَهْد وَنَم وَنَمْس وَقَرْد وَدَبٍ وَهُرٍ وَهُ لَوَ وَخُشِيّا وَكَلْبُ وَخَمْدِ وَنَعْلِ وَنَهْ بَرَابٌ خَلِيطُيْنِ إِنْ أَمْكُنَ الْإِسْكَارُ وَنَبْذُ بِدُبَّاءَ وَحَمَارٍ وَلُو وَحْشَيّا دَجَنَ وَبَعْلٍ وَفَرَسٍ وَمَيْتَة كَجَرَاد.

باب: الْيَمِينُ تَعْلِيقُ مُسْلِم مُكَلَّف قُرْبَةً أَوْ حَلِّ عصْمَة ولَوْ حُكمًا عَلَى أَمْر أَوْ نَفْيه وَلَوْ مَعْصِيَةً قَصَدَ الامْـتَنَاعِ منْهُ أَو الحَثُّ عَلَيْه أَوْ تَحَقَّقَهُ كإنْ فَعَلْتُ أَوْ إنْ لَمْ أَفْعَلُ كَذَا فَعَلَيَّ صَوْمُ كَذَا أَوْ فَأَنْتَ حُرٌّ أَوْ فَأَنْت طَالَقٌ، وَكَعَلَيٌّ أَوْ يَلْزَمُني الْمَشْيُ إِلَى مَكَّةَ أَو التَّصَـدُّقُ بدينَار أَو الطَّلاَقُ لأَفْعَلَنَّ أَوْ لَتَفْعَلَنَّ أَوْ لَقَـدْ قَامَ زَيْدٌ أَوْ لَمْ يَقُمْ فَإِنَّهُ فِي قُوَّة إِنْ لَمْ أَفْعَلْ أَوْ إِنْ فَعَلْتُ، أَوْ قَسَمٌ عَلَى أَمْر كَذلك بذكر اسم الله أو صـفَتـه وَهيَ التي تُكَفَّـرْ كَبـالله وَتَالله وهَالله وَالرَّحْـمن وَأَيْمُن الله وَرَبِّ الْكَعْبَة وَالخَالِق وَالْعَزيز وَحَقِّه وَوُجُوده وَعَظَمَـته وَجَلاَله وَقدَمه وَبَقَائه وَوحدَانيَّته وَعَلْمُهُ وَقُدْرَتُهُ، وَالْقُرْآنَ وَالْمُصْحَفَ وَسُورَةَ الْبَقَرَةَ وَآيَةَ الْكُرْسِيِّ وَالتَّـوْرَاة وَالْإِنْجِيلَ وَالزَّبُورَ وَكَمْعزَّةَ الله وَأَمَانه وَعَهَده وَميثَاقه وَعَلَىَّ عَهَدُ اللهَ إلا أَنْ يُريدَ المَخْلُوقَ، وَكَأَحْلفُ وَأَقْسمُ وَأَشْهَدُ إِنْ نَوَى بِالله، وَأَعْزِمُ أَنْ قَـالَ بِالله لا بنَحْو الإحْيَاء وَالإِمَاتَة، ولا بأُعَاهِدُ اللهَ أَوْ لَكَ عَلَىَّ عَهْدٌ، أَوْ أُعْطيكَ عَهْدًا، أَوْ عَزَمْتُ عَلَيْكَ بِاللهِ، ولا بنَحْو النَّبيِّ وَالْكَعْبَة، وإنْ قَصَدَ بِكَالْعُزَّى التَّعْظِيمَ فَكُفُرْ، وَمُنعَ بِنَحْوِ رَأْسِ السُّلْطَانِ أَوْ فُلاَنِ كَهُو يَهُوديٌّ أَوْ نَصْرانيٌّ، أَوْ عَلَى غَيْر دين الإسلام، أَوْ مُرْتَدًا إِنْ فَعَلَ كَذَا وَلْيَسْتَعْفُر اللهَ، وَالْيَمِينُ بِاللهِ مُنْعَقِدَةٌ وَغَيْـرُهَا وَهِيَ مَا لاَ كَفَّارَةَ فيها، وَهي الْغُمُوسُ بأنْ حلَفَ مَعَ شكِّ أَوْ ظَنِّ بغَيْر مُسْتَقْبَل فَلاَ كَفَّارَةَ في مَاضيه مُطْلَقًا عَكْسَ الْمُسْتَقْبَلَة، ولا يُفسِيدُ في غَيْرِ الْيَمينِ بِاللهِ كالاستِثْنَاءِ بِإِنْ شَاءَ اللهُ أَوْ إِلا أَنْ يَشَاءَ أَوْ يُرِيدَ أَوْ يَقْضَىَ إِنْ قَـصَدَهَ وَاتْصَلَ إِلا لِعَارِضِ وَنَطَقَ بِهِ وَإِنْ

بحَرَكَة لسَان وَحَلَفَ في غَيْر تَوَثُّق بحَقٌّ بخلاَفه بإلا وَنَحْوها فَيُفيدُ في الْجَميع كَعَزْل الزُّوْجَة أُوَّلا في الحَلال أَوْ كلُّ حَلال علَيَّ حَرامٌ فَلاَ شَيْءٌ فيها كَغَيْرها، وَهِيَ المُحاشَاةُ وَالْمُنْعَقَدَةُ عَلَى بِرٍّ كَلا فَعَلْتُ أَوْ لاَ أَفْعَلُ أَوْ إِنْ فَعَلْتُ أَوْ حنث كَلَّ أَفْعَلَنَّ أَوْ إِنْ لَمْ أَفْعَلَ فيهَا الْكَفَّارَةُ، كَالْنَذْرِ المُبْهَم كَعَلَىَّ نَذْرٌ، أَوْ إِنْ فَعَلْتُ كَذَا أُو اليَمين وَالْكَفَّارَةَ كَإِنْ فَعَلْتُ كَذَا فَعَلَىَّ يمينٌ أَوْ كَفَّارَةٌ، أَوْ لله عَلَىَّ وَهيَ إِطْعَامُ عَـشَرَةٍ مَسَاكِيـنَ أَحْرَارِ مُسْلَمينَ مِنْ أَوسَط طَعَـامِ الأَهْلِ لِكُلِّ مُدُّنَّ، وَنُدبَ بِغَيْرِ المَدِينَةِ زِيَادَةً بِالاجْتَهَادِ أَوْ رِطْلاَنِ خُبْزًا، وَنُدِبَ بِإِدَامٍ وَأَجْزَأَ شبعُهُمْ مَرَّتْين كَغَدَاء وَعَـشَاء ولَوْ أَطْفَالاً اسْتَغْنُوا عَنِ اللَّبَنِ أَوْ كَـسُوتُهُمْ لِلرَّجُلِ ثَوْبٌ، وللمرأة درْعٌ سَابِغٌ وَخَمَارٌ وَلَوْ مَنْ غَيْرِ وَسَطَ أَهْلُه، أَوْ عَنْقُ رَقَبَة مُؤْمِنَة سَلَيمَة كالظَّهَار، ثُمَّ صـيَامُ ثَلاَثَة أَيَّام، ونُدبَ تَتَـابُعُهَـا وَلاَ يُجْـزِئُ تَلْفيقٌ مِنْ نَوْعَـيْنِ ولا نَاقصٌ كَعَشْرِينَ لَكُلِّ نَصْفُ"، وَلَا تَكْرَارَ لِمَسْكِينِ كَخَمْسَة لِكُلِّ مُدَّانِ إِلا أَنْ يَكْمُلَ، وَلَهُ نَزْعُ مَا زَادَ إِنْ بَقَى وَبِيَّنَ بِالْقُرْعَةِ، وَتَجِبُ بِالصِنْثِ وَتُجْزِئُ قَبْلَهُ إِلا أَنْ يُكْرَهَ عَلَيْهِ في الْبرِّ المُطْلَق، وَتَكَرَّرَتْ إِنْ قَصَدَ الحنْثَ، أَوْ كَـرَّرَ الْيَمينَ وَنَوَى كَفَّارَات، أَو اقْتَضَاهُ الْعُرْفُ كَلاَ أَشْرَبُ لَكَ مَاءً أَوْ لا أَتْرُكُ الْوِتْرَ، أَوْ حَلَفَ أَوْ لاَ يَحْنَثَ، أَو اشْتَمَلَ لَفْظُهُ عَلَى جَمْعٍ أَوْ أَدَائِهِ نَحْوُ: كُلَّمَـا وَمَهْمَا لاَ مَتَى مَا وَوَالله ثُمَّ وَالله أَوْ وَالْقُرْآن وَالمُصْحَف وَالْكَتَابِ أَوْ وَالفُرْقَانِ وَالتَّوْارَةِ وَالإِنْجِيلِ أَوْ وَالعِلْمِ والْقُدْرَةِ وَالإِرَادَة إِذَا لَمْ يَنُو كَفَّارَات، وَإِنْ عَلَّقَ قُرْبَةً أَوْ طَلاَقًا لَزِمَ مَا سَمَّاهُ أَوْ نَواهُ، وفي أَيْمَان الْمُ سْلمينَ بَتُّ منْ يَمْلكُ وَعَـتْقُهُ وَصَـدَقَةٌ بِثُلُث مَاله وَمَـشْيٌ بِحَجٌّ وَصَوْمُ عَامٍ، وَكَفَّارَةٌ إِنْ اعْتِيدَ حَلِفٌ بِمَا ذُكرَ وَإِلا فَالمُعْتَادُ، وَتَحْرِيمُ الحَلاَل في غَيْر الزَوْجَة لَغْوٌ، وَخُصِّصَتْ نيَّةُ الحَالف وَقُيِّدَتْ وَبُيِّنَتْ فإنْ سَاوَتْ ظَاهِرَ لَفْظه صُدِّقَ مُطْلَقًا في بالله وَغَيْرِهَا في الْفَتُوكِي وَالْقَضَاء كَحَلْفه لزَوْجَته إِنْ تَزَوَّجَ حَيَاتَهَا فَهِيَ طَالَقٌ، أَوْ عَبُدُهُ حُرُّ، أَوْ كُلُّ عَبْد يَمْلكَهُ، أَوْ فَعَلَيْه الْمَشْيُ إِلَى مكَّةَ وَفَتَزَوَّجَ بَعْدَ طَلاقهَا، وَقَالَ: نَوَيْتُ حَياتَهَا فَـى عَصْمَتَى وَإِنْ لَمْ تَسَاوِ، فَإِنْ قَرُبُتْ قَبلَ إِلا

في الطَلاق وَالعَنْق المُعَيَّنِ في القَضَاء كَلَحْم بَقَرٍ وَسَمْنِ ضَأَنٍ في لا آكُلُ لَحْمًا أَوْ سَمْنًا وَكَـشَهْرِ أَوْ في المَسْجِد في نَحْو لاَ أُكَلِّمُهُ، وَكَـتَوْكيله في لاَ يَبِيعُهُ أَوْ يَضْرِبُهُ وَإِنْ بَعُدَتُ لَمْ يَقْبَلُ مُطْلَقًا كَإِرَادَة مَيْتَة في طَالق أَوْ حُرَّة أَوْ كَذب في حَرام وَإِنَّمَا تُعْتَبَرُ إِذَا لَمْ يُسْتَخْلَفْ في حَقٍّ، وَإِلا فَالْعَبْرَةُ بِنيَّة المُحَلِّف، ثُمَّ بساط يمينه وَهُوَ الحَامِلُ عَلَيْهَا كَلِا أَشْتَرى لَحْمًا أَوْ لاَ أَبِيعُ في السُّوق لزَحْمَة أَوْ ظَالِم فَعُرْفٌ قَوْلَىٌ فَشَرْعَىٌ وَإِلا حَنثَ بِفُوَاتٍ مَا حَلَفَ عَلَيْهِ وَلَوْ لَمَانِعِ شَرْعَيٍّ كَحَيْضِ أَوْ عَادِيٌّ كَسَرَقَـة لا عَقْلَيٌّ كَمَوْت في لَيَذْبَحَنَّهُ إِنْ لَمْ يُفَـرِّطْ وَبِالْعَزْم عَلَى الضِّدِّ، وَبِالنِّسْيَانِ وَالْخَطَإِ إِنْ أَطْلَقَ وَبِالْبَعْضِ عَكْسَ الْبُرِّ، وَبِالسَّويقِ وَاللَّبَنَ في لا آكُل، وَبِلَحْمِ حُـوتٍ أَوْ طَيْرٍ أَوْ شَـحْمٍ فَى لَحْمٍ، وَبِوُجُودِ أَكْثَرَ فَى لَيْسَ مَـعِي غَـيْرُهُ لسَائِل فيمَا لا لَغْوَ فيه لا أَقَلَّ، وَبِدَوَام رُكُوبِه أَوْ لُبْسِه في لا أَرْكَبُ وَأَلْبَسُ وَبِدَابَّةً عَبْده في دَابَّته، وَبجَمْع الأَسْوَاط في لأَضْرِبَنَّهُ كَذَا وَبَفَرَارِ الْغَرِيمِ لاَ فَارقْتُكَ أو لا فَارَقْتَني حتّى تَقضيني حَقِّي وَلَوْ لَمْ يُفَرِّط أَوْ أَحَالَهُ وَبِدُخُوله عَلَيْه مَيّتًا أَوْ في بَيْتِ شَعْرٍ أَوْ سِـجْنِ بِحَقِّ في لا أَدْخُلُ عَلَيْهِ بَيْتًا لا بِدُخُـولِ مَحْلُوفِ عَلَيْهِ إِنْ لَمْ يَنْو الْمُجَامَعَةَ وَبتكُفينه في حَلفه لاَ نَفْعُهُ حَيَاته، وَبالكتَابِ إِنْ وَصَلَ أَوْ رَسُولٌ في لاَ أُكَلِّمُهُ، وَقُبِلَتْ نِيَّتُهُ إِنِ ادَّعَى المُشَافَهَ وَإِلا في الْكِتَابِ في الطَّلاقِ وَالْعِتْقِ المُعَيَّنِ وَبِالإِشَارَةِ، وَبِكَلامِ لَمْ يَسْمَعْهُ لِنَوْمِ أَوْ صَمَم وَبِسَلاَمه عَلَيْه مُعْتَقداً أَنَّهُ غَيْرُهُ أَوْ فَى جَمَاعَةَ إِلاَ أَنْ يُحَاشِيَهُ لاَ بِصَلاَةِ أَوْ كِـتَابِ الْمَحْلُوفِ عَلَيْـهِ لَهُ وَلَوْ قَرأَهُ وَبِفَتْحِ عَلَيْهِ وَبِخُرُوجِهَا بِلاَ عِلْمِهَا بِإِذْنِهِ فِي لاَ تَخْرُجِي إلا بِإِذْنِي وَبِالْهِبَةِ والصَّدَقَة في لا أَعَارَهُ وبِالْعَكْسِ وَنُوِّيَ وبِالْبَقَاءِ وَلَوْ لَيْلاً، وَبِإِبْقَاءِ شَيْءِ إِلا كَمسْمَار في لا سَكَنْتُ لا بِحَزْن ولا في لأنْتَقلَنَّ إلا أَنْ يُقيِّدَ بِزَمَنِ فَبِمُضِيِّهِ وَبِاسْتِحْقَاقِ بَعْضِ الدَّيْنِ، أَوْ ظُهُورِ عَيْبِهِ بَعْدَ الأَجَلِ وَبِهِبَتِهِ لَهُ، أَوْ دَفْعِ قَرِيبٍ عَنْهُ وَإِنْ مِنْ مَالِهِ، أَوْ شَهَادَة بَنيَّة بالْقَضَاء في لأَقْضيَنَّكَ لأَجَل كَذَا، أَوْ بعَدَم قَضَاء في غَد في لأَقْضيَنَّكَ غَدًا يَوْمَ الْجُمعَة ولَيْسَ يَوْمَ الْجُمعَة، ولَهُ لَيْلَةٌ ويَوْمٌ في رأسِ الشَّهْرِ أَوْ عِنْدَ

رأسه، أَوْ إِذَا اسْتَهَلَّ أَوْ عِنْدَ انْسِلاَحِه أَوْ إِذَا انْسِلَخَ أَو لاَسْتَهْلالِه وَإِلَى رَمَضَانَ أَوْ إِلَى اَسْتَهْلالِه فَشَعْبَانَ، وَبَجَعْلِ الثَوْبَ قِبَاء أَوْ عَمَامَةً أَو اتَّزَرَ بِه، أَوْ عَلَى كَتفه فى لا أَلْبَسُهُ، وَبَدُخُولِه مِنْ بَابٍ غَيِّرَ فَى لا أَدْخُلُ مِنْهُ إِنْ لَمْ يُكُرَهُ ضِيقُهُ، وَبِأَكُلُه مِنْ مَدْفُوع لِـولَدِه أَوْ عَبْده فى لا آكُلُ لَهُ طَعَامًا إِنْ كَانَتْ نَفَقَةُ الولَد عَلَيْه، وَبِقُولِه مَدْفُوع لِـولَدِه أَوْ عَبْده فى لا آكُلُ لَهُ طَعَامًا إِنْ كَانَتْ نَفَقَةُ الولَد عَلَيْه، وَبِقُولِه اذْهَبِى إِثْرَ لا كَلَّمْ تُكَ حَتَّى تَفْعَلَى، وبالإقالَة فى لا أَثْرُكُ مِنْ حَقِّه شَيْعًا إِنْ لَمُ تَفَى وَبِالزِّيَادَة عَلَى مَا أَذِنَ لَهَا فِيهِ تَقْهُ، وَبِتَرْكَهَا عَالَمًا فى لا خَرَجْت إِلاَّ بإذني وَبِالزِّيَادَة عَلَى مَا أَذِنَ لَهَا فِيهِ بِخَلَافَ لاَ يَأْذُنُ لَهَا إِلا فَى كَـذَا فَأَذِنَ فِيهِ فَزَادَتْ بِلاَ عِلْم وَبِالْبَيعِ للْوَكِيلِ فَى لا بِخَلَافَ لا عَلَى مَا أَذِنَ لَهَا إِلا فَى كَـذَا فَأَذِنَ فِيه فَزَادَتْ بِلاَ عِلْم وَبِالْبَيعِ للْوكِيلِ فَى لا بِعْتُ مِنْه أَوْ لَهُ ، وَإِنْ قَالَ أَنَا حَلَفْتُ فَقَالَ هُو لِى فَتَبَيَّنَ أَنَّهُ لِلْمُوكِلِ وَلَزِمَ الْبَيْعُ إِلا يَعْوَلُه إِنْ اشْتُرَيْتُ لَهُ فَلا بَيْع بَيْنَنَا.

فصل: النَّذْرُ الْتَزَامُ مُسلم مُكَلَّف قُرْبَةً ولَوْ بالتَّعْليق عَلَى مَعْصية أَوْ غَضْبَانَ كَلُّهُ عَلَىٌّ أَوْ عَلَىٌّ ضَحِيةٌ، أَوْ إِنْ حَجَجْتُ، أَوْ شَفَى اللهُ مَريضى، أَوْ جَاءَنى زَيْدٌ أَوْ قَتَلْتُهُ فَعَلَىَّ صَوْمُ شَهْر أَوْ شَهْر كَذَا فَحَصَلَ، وَنُدبَ الـمُطْلَقُ وَكُرهَ المُكَرَّرُ وَالمُعَلَّقُ عَلَى غَيْر مَعْصِيَة وَإِلا حَرْمَ فَإِنْ فَعَلَهَا أَثْمَ وَلَزْمَ مَا سَمَّاهُ وَلَوْ مُعَيَّنًا أَتَى عَلَى جَميع مَاله كَصَوْم أَوْ صَلاة بِثَغْر وَسَقَطَ مَا عَجَزَ عَنْهُ إِلا الْبَدَنَةَ فَبَقَرَةٌ ثُمَّ سَبْعُ شيَاة وَثُلُثُ مَاله حينَ النَّذْرِ إلا أَنْ يَنْـقُصَ فَمَا بَقَىَ بِمَالِى في سَبيلِ الله وَهُوَ الجهَادُ وَالرِّبَاطُ، وَأَنْفَقَ عَلَيْهِ منْ غَيْرِه بخلاَف ثُلُثُه في سَبِيلِ الله فَمنْهُ فَإِنْ قَال لزَيْد فَالْجَميعُ وَمَشْيٌ لمَسْجِد مكَّـةَ وكَوْ لصَلاَة كَمكَّةَ أَو الْبَيْتِ أَوْ جُزْتُه كَغَيْرِه إنْ نَوَى نُسُكًّا منْ حَيْثُ نَوَى وَإِلا فَمنَ المُعْتَاد، وَإِلا فَمنْ حَيْثُ حَلَفَ أَوْ نَذَرَ وَأَجْزَأَ مِنْ مِثْلَهِ فِي المَسَافَة وَجَازَ رُكُوبٌ بِمَنْهِلِ وَلَحَاجَة كَبَحْرِ اعْتِيدَ للْحَالفينَ أَوْ اضْطُرَّ إِلَيْه لِتَمَامِ الْإَفَاضَةِ أَوِ السَّعْيِ وَالرُّجُوعِ إِنْ رَكِبَ كَثِيرًا بِحَسَبِ المَسَافَةِ أَو المَنَاسِكُ لنَحْو المصرى فَيَمْشِي مَا رَكِبَ إِنْ عَلِمَهُ، وَإِلا فَالْجَمِيعُ في مِثْلِ مَا عُيِّنَ أَوَّلا وَإِلا فَلَهُ المُخَالَفَةُ إِنْ ظَنَّ الْقُدْرَةَ حينَ خُرُوجِه وَإِلا مَشَى مَقْدُورَهُ فَقَطْ، لاَ إِنْ قَلَّ أَوْ بَعُدَ جِدًا كَأُفْرِيقِيِّ كَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ وَهَدْيٌ فِي الجَمِيعِ إِلا فِيمَنْ رَكِب

المناسك أو الإفاضة فمنْدُوبٌ كَتَأْخيرِه لرُجُوعِه ولا يُفيدُهُ مَشْى الْجَميع فَإِنْ فَسَدَ أَتَمَّهُ وَمَشَى فَى قَضَائِه مِن الميقات وَإِنْ فَاتَهُ تَحَللَ بِعُمْرة وركب فى قَضَائِه وعَلَى الضرورة إِنْ أَطْلَقَ جَعَلَهُ فَى عُمْرة ثُمَّ يَحُجُ مِنْ عَلَمه وَوَجَبَ تَعْجيلُ الإِحْرَامِ فِى الْضرورة إِنْ أَطْلَقَ وَوَجَدَ رُفْقة لا الحجِ أَنَا مُحْرِمٌ أَوْ أُحْرِمَ إِنْ قَيَّدَ بِوقْت أَوْ مَكَان كَالعُمْرة إِنْ أَطْلَقَ وَوَجَدَ رُفْقة لا الحج فَلَا شَهْرِه إِنْ كَانَ يَصِلُ وَإِلا فَالْوَقْت الَّذِي يَصِلُ فَيهِ وَاخْرُهُ فِي الْمَشْي للميقات، فَلاَشْهُره إِنْ كَانَ يَصِلُ وَإِلا فَالْوقَت اللّذي يَصِلُ فَيه وَاخْرُهُ فِي الْمَشْي للميقات، فَلاَشْهُره إِنْ كَانَ يَصِلُ وَإِلا فَالْوقَت اللّذي يَصِلُ فَيه وَآخَرُهُ فِي الْمَشْي للميقات، فَلاَنْ إِلا أَنْ يَنْوِى إِنْ مَلَكُنّةُ كَعَلَى ّ نَحْرُ فَلان إِنْ لَمْ يَلْفُطْ بِالْهَدْي أَوْ يَنْوه أَوْ يَدْكُرُ فَلانَ إِلا أَنْ يَنْوى إِنْ مَلكَنّةُ كَعَلَى أَخْرَه بَلْ يُمْشَى مُنْتَفلاً وَنُدبَ هَدْي وَلَعْ للمَشْي مَقَام إِبْرَاهِيم لَهَدْي ولا الخَفَاء أو الحَبُو بَلْ يَمْشَى مُنْتَفلاً وَنُدبَ هَدْي وَلَغَى عَلَى المَشَى وَلَا المَاسَى فَى الْكَثِينَة أَوْ لَلْمَدينَة أَوْ اللّذي إِلا الْقَوِيبَ جَدًا فَقُولان : أَوْ للْمَدينَة أَوْ آيلة إِنْ لَمْ يَتْ صَلا أَوْ يَسَمّهِما فَيُركَبُ إِلا أَنْ يَكُونَ بَالاَقْضَلَ ، وَالمَدينَة أَوْضَلُ .

بلب: الجهادُ في سَبِيلِ الله كُلَّ سَنَة كَا إِقَامَة الموسم فَرْضُ كَفَاية عَلَى المُكَلَّف الحُرِّ الذَكر القَادر: كَالَقيَام بِعُلُوم الشَّرِيعة وَالْفَتُوى وَالْقَضَاء وَإِسَامة وَدَفْع الضَّرر عَنِ المُسلمين، وَالأَمْرِ بِالْمَعُروف وَالنَّهي عَنِ الْمُنْكر، وَالشهادة وَدَفْع الضَّرَد عَنِ المُسلمين، وَالمَّر بِالْمَعُروف وَالنَّهي، وَفَكَ الأسير، وتَعيَّن بتعيين والحرف المُهِمة، وتَعَبُّو وَمَحلَّة قَوْم، وَعلَى مَنْ بِقُرْبهِم إِنْ عَجَزُوا وَإِن امْراَةً أَوْ رَقِيقًا وَدُعُوا للإِسلام وَإِلا فَالجَزْيَةُ بِمَحلِ أَمْنِ وَإِلا قُوتَلُوا وَقُتُلُوا إِلا المَراَة وَالصَبّى إلا وَدُعُوا للإِسلام وَإِلا فَالجَزْيَة بِمَحلِ أَمْنِ وَإِلا قُوتَلُوا وَقُتُلُوا إِلا المَراَة وَالصَبّى إلا المَراقة وَالصَبّى إلا المُسلمين، إذا قاتلا مثال الرّجال أَوْ قتَلا وَالزّمِن وَالأَعْمَى وَالمَعْتُوهُ وَالْفَال، والرّاهِب وَالرّاهب وَالرّاهب وَالرّاهب وَالرّاهب وَالرّاهب وَالرّاهب وَالرّاهب عَنُول بَلا رأى، واسْتَغْفَر قاتلُهم وَتَرك لَهُمُ الكفايَة وَقَطْع مَاء وَبِنَار إِنْ لَمْ يَمُكن فَيهم مُسْلَم إلا بِالْحصن مَع ذُريّة وَسَاء فَبِغَيْرهما، فَإِنْ لَمْ يَمُكن غَيْرُها، وَلَمْ يَكُنْ فِيهم مُسْلَم إلا بِالْحصن مَع ذُريّة وَسَاء فَبغيْرهما، فَإِنْ لَمْ يَمُكن بِهِمْ تَركُوا تُركُوا أَلِا لِشَدَّة خُوف، وَلَهُ مَا وَلَمُسْلِم قَصَدً غَيْرة إلا لِخَوْف عَلَى أَكْثَو بِهِمْ تَركُوا تُركُوا إلا لِشَدَة خُوف، وَلَمُ سُلِم قَصَدً غَيْرة إلا لِخَوْف عَلَى أَكْثَو

المُسْلمينَ، وَحَرُمَ فرارٌ إِنْ بَلَغَ المُسْلمُونَ النِّصْفَ وَلَمْ يَبْلُغُوا اثْنَى عَشَرَ أَلْفًا إلا مُتَحَرِّفًا لقتَال، أَوْ مُتَحيِّزًا إِلَى فئَـة إِنْ خَافَ، وَالمُثْلَةُ وَحَمْلُ رَأْس لبَلَد أَوْ وَال، وَسَفَرٌ بِمُصْحُف لأرْضهم كَامْراًة إلا في جَيش أمن، وَخَيَانَةُ أَسير ائتُمنَ طَائعًا ولَوْ عَلَى نَفْ سُهُ، وَالغُلُولُ وَأُدِّبَ إِنْ ظَهَرَ عَلَيْهِ، وَحُدَّ زَانَ، وَسَارِقٌ إِن حيزا المُغنمُ، وَجَازَ أَخْذُ مُحْتَاجِ نَعْلاً وَحزامًا وَطَعَامًا وَنَحْوَهَا، وَإِنْ نَعَمًا كَتُوْب وَسَلاَحٍ وَدَابَّةً إِنْ قَصَدَ الرَّدَّ وَرَدَّ مَا فُضَلَ إِنْ كَثْرَ، فَإِنْ تَعَذَّرَ تَصَدَّقَ به، وَالْمُبَادَلَةُ فيه وَإِنْ بِطَعَام رَبُويٌّ وَالتَّخْرِيبُ وَالحَرْقُ وَقَطعُ النَّخْلِ وَذَبْحُ حَيَوَان وَعَرْقَبَتُهُ، وَإِثْلَافُ أَمْتَعَةً عَجْزَ عَنْ حَمْلُهَا إِنْ أَنْسَكَى أَوْ لَمْ يُرْجَ، وَوَطْءُ أَسِير حَلَيلَتَهُ إِنْ عَلَمَ سَلاَمَتَهَا، وَالاحْتَجَاجُ عَلَيْهِمْ بِقُرآن وَبَعْث كَتَابِ فيه كَالآيَة، وَإِقْدَامُ الرَّجُل عَلَى كَثير، وَانْتَقَالٌ مِنْ سَبَّبِ مَوْت لآخَرَ، وَوَجَبَ إِنْ رَجَا حَيَاةً أَوْ طُولَهَا، وَللإِمَام الأَمَّانُ لمَصْلَحَة مُطْلَقًا كَـغَيْرِه إِنْ كَانَ مُميِّزًا طَائعًا مُسْلمًــا وَلَوْ صَبَيًا، أو امْرَأَةً أَوْ رَقيقًا أَوْ خَارِجًا عَــنَ الإِمَام، وأَمْن دُونَ إِقْليم قَبلَ الْفَتْح وَإِلا نَظَرَ الإِمَامُ وَوَجَبَ الوَفَاءُ بِهِ وَسَقَطَ بِهِ الْقَتْلُ، وَإِنْ مِنْ غَيْرِ الإِمَـامِ بَعْدَ الفَتْحِ فَيَنْظُرُ فَى غَيْرِه بلَفْظ أَوْ إِشَارَة مُفْهِمَة، ولَوْ ظَنَّهُ حَرْبيٌّ فَجَاَّرَ أَوْ نَهَى الإِمَامُ النَّاسَ عَنْهُ، فَعَصَموا أَوْ نَسوا أَوْ جَهِلُوا أَوْ ظُنَّ إِسَلاَمَهُ أَمْضَى أَوْ رُدَّ لمَأْمَنه كَأَنَّ أُخذَ مُقْبلاً بِأَرْضِيهم، فَقَالَ: جَئْتُ لَأَطْلُبِ الأَمَانَ أَوْ بأَرْضِنَا، وَقَالَ ظَنَنْتُ أَنَّكُمْ لَا تَتَعَرَّضُونَ لَتَاجِر أَوْ بَيْنَهُمَا إِلاَ لِقَرِينَةَ كَذْبِهِ، وَإِنْ مَاتَ عَنْدَنَا فَمَالُهُ لُوَارِثُهُ إِنْ كَانَ مَعَهُ وَإِلا أُرْسِلَ لَهُ إِنْ دَخَلَ عَلَى التَّجْهِيزِ وَلَمْ يَطُلُ إِقَامَتُهُ وَإِلا فَفَىءٌ وَانْتُزِعَ منْهُ مَا سُرِقَ، ثُمَّ عيدَ به وَالْأَحْرَارُ المُسْلَمُونَ وَمَلَكَ بإسْلاَمه غَيْرُهُمَا، وَوُقفَت الأرْضُ غَيْرَ المَوَات كَمصْرَ والشَّأم، وَالْعَرَاق وَخُمِّسَ غَيْرُهَا فَخَرَاجُهَا، وَالْخُمْسُ وَالجزْيَةُ وَعُشْرُ أَهْلِ الذِّمَّة وَمَا جُهِلَتْ أَرْبَابُهُ، وَتَرِكةُ مَيِّتِ لا وَارِثَ لَهُ لآلِهِ عَلَيْكُمْ ، وَلَمَصَالِح المُسْلمينَ مِنْ جِهَادِ وَقَضَاءِ دَيْنِ مُعْسِرِ وَتَجْهِيزِ مَيِّتِ وَإِعَانَةِ مُحْتَاجِ مَنْ أَهْلِ الْعِلْمِ وَغَيْرِهِمْ، وَمَسَاجِدَ وَقَنَاطِرَ وَنَحْوِهَا، وَالنَّظَرُ لِلإِمَامِ، وَلَهُ النَّفَقَةُ مِنْهُ عَلَى عِيـالِهِ بِالْمَعْرُوفِ

وَبُدئَ بِمَنْ فيهمُ المَالُ وَنَظَرَ في الأَسْرَى بِمَنِّ أَوْ فداء أَوْ جَزْيَة أَوْ قَتْل أَو اسْتُرْقَاق، وَنَفْل منَ الخُـمُس لمَصْلَحَة ولا يَجُوزُ قَبْلَ انْقضَاء الْقَتَالَ، وَمَنْ قَتَلَ قَتِيلًا فَلَهُ سَلَبُهُ وَمَضَى إِنْ لَمْ يُبْطِلْهُ قَبْلَ حَوْرِ المَغْنَم، وَلَمُسْلِم فَـقَطْ سَلَبُ اعْتِيدَ وَإِنْ لَمْ يَسْمَعْ أَوْ تَعَدَّدَ إِنْ لَمْ يُعَيِّنْ قَاتِلاً وَإِلا فَالأَوَّلُ وَلَمْ يَكُن لكَامْراًة إلا إِنْ قَاتَلَتْ كَالإِمَام إِنْ لَمْ يَقُلْ مَنْكُمْ وَلَمْ يَخُصَّ نَفْسَهُ، وَقَسَّمَ الأَرْبَعَةَ الأَخْمَاسَ لذَكَر مُسْلِمٍ حُرٍّ عَـاقِلِ حَاضِرٍ كَتَاجِرٍ وَأَجـير إِنْ قَاتَلاَ أَوْ خَرَجَا بِنيَّتـه، وَصَبِيٍّ إِنْ أَطَاقَهُ وأُجيزَ وَقَاتَلَ لا ضَدُّهُمْ مَيِّت قَـبْلَ اللِّقَاء، وأَعْمَى وأَعْرَجَ وأَشَلَّ وأَقْطَعَ إلا لتَدْبير وَمُتَخَلِّف لحَاجَة، لاَ إِنْ تَعَلَّقَ بالْجَيْش، بخلاَف ضَالٍّ وَإِنْ بأرْضِنَا وَمَريض شَهدَ وَفَرَس رَهيص، وَلَلْفَرَس سَهْمَان وَإِنْ لَمْ يُسْهَمَ لراكبه كَعَبْد وَإِنْ بسَفينَة أَوْ برْذُوْنًا وهَجينًا وَصَغيرًا يَقُدرُ بِهَا عَلَى الْكُرِّ وَالفَرِّ والمُسْتَندُ للْجيش كَالجَيْش وَإِلا فَلَهُ مَا غَنَمَهُ، وَخَمَّسَ مُسُلمٌ وَلَوْ عَبْدًا لاَ ذمِّيٌ والشَّأنُ الْقَسْمُ ببَلَدُهمْ وَأَخْـَذُ مُعيَّن وإنْ ذمِّيًّا ما عُرِفَ لَهُ قَبْلَهُ مَجَّانًا وَحُملَ لَهُ إِنْ كَانَ أَحْسَنَ وَحَلَفَ أَنَّهُ عَلَى ملكه ولا يَمْضِي قَسْمُهُ وَبَعْدَهُ بِقِيمَتِهِ أَوْ ثَمنه، وَبِالأَوَّل إِنْ تَعَدَّدَ فَإِنْ جُهِلَ قُسمَ، وَعَلَى الآخذ إنْ عَلَمَ برَبِّه تَرْكُ تَصَرف ليُخَيِّرَهُ فَإِنْ تَصَرَّفَ بِكَاسْتِيلاء مَضَى كالمُشْتَرى منْ حَرْبِيٍّ إِنْ لَمْ يَأْخُذُهُ عَلَى أَنْ يَرُدَّهُ لَهُ، وَلَمُسْلِم أَوْ ذَمِّيٌّ أَخْذُ مَا وَهَبُوهُ بدراهم مَجَّانًا وَمَا عَاوضُوا عَلَيْه بِالْعُوضِ إِنْ لَمْ يُبِعْ وَإِلَّا مَضَى وَلَربِّه الثَّمَنُ أَو الرِّبْحُ وَمَا فُدى من كُلص بالْفدَاء إنْ لَمْ يَأْخُــنْهُ لِيَتَــمَلَّكَهُ وَلَمْ يَكُنْ خَــلاَصُهُ إلا به وعَــبْدُ الْحَرْبِيِّ يُسْلِّمُ حُرٌّ إِنْ فَرَّ إِلَيْنَا أَوْ بَقِي حَتَّى غَنِمَ قَبْلَ إِسْلاَمِ سَيِّدِهِ وَإِلا فُرِّقَ لَهُ وَهَدَمَ السُّنِّيُّ نَكَاحَهُمَ، وَعَلَيهَا الاستبراءُ بحَيْضَة إلا أَنْ تُسْبَى وَتُسْلَمَ بَعْدَ إسْلاَمه. فصلُ: الجزْيَةُ مَالٌ يَضْربُهُ الإمَامُ عَلَى كَافِرِ ذَكَرِ حُرٍّ مُكَلَّفِ قَادِرِ مُخَالِطٍ يَصحُّ سَبَاؤُهُ لَمْ يَعْتَقْـهُ مُسْلَمٌ لاسْتَقْرَارِه أَمْنًا بغَيْر الحجَــاز وَالْيَمَن وَلَهُمْ الاخْتيارُ وَإِقَامَةُ الأَيَّامِ لَمَصَالِحِهِم عَلَى الْعُنُويِّ أَرْبَعَةُ دَنَانِيرَ وَأَرْبَعُونَ دَرْهَمًا كُلَّ سَنَة تُؤَخَذُ آخرَهَا وَلا يُزَادُ وَالْفَقيرُ بِوُسْعِهِ، وَعَلَى الصُّلْحَىِّ مَا شُرطَ مَمَّا رَضَىَ بِهِ الإِمَامُ وَإِنْ أَطْلَقَ فَكَالْعُنُوىِ مَعَ الإِهَانَة وَالصَّغَارِ وَسَقَطَاتَا بِالإِسْلامِ، والعُنْويُّ حُرٌّ وَإِنْ مَاتَ أَوْ أَسْلَمَ فَالأرْضُ فَقَطْ للْمُسْلمينَ كَماله إنْ لَمْ يكُنْ لَهْ وَارِثٌ وَأَرْضُ الضَّالْحيِّ لَهُ ملْكًا ولَوْ أَسْلَمَ فَإِنْ مَاتَ ورثُوهَا، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ وَارِثٌ فَلَهُمْ إِنْ أُجْمِلَتْ جزْيتُهُمْ عَلَيْهَا وَعَلَى الرِّقَابِ كَبَقَيَّةِ مَالِهِمْ وَإِلا فَلِلْمُسْلِمِينَ، وَحِينَئذِ فَوَصيُّهُمْ في الثُّلُثِ ولَيْسَ لَعُنْ وَيُّ إِحْدَاثُ كَنيسَةً وَلا رَمُّ مُنْهَدِم إِلا إِنْ شَرَطَ وَرَضِي الإمام، وللصُّلْحَىِّ ذَلكَ في غَيْـر مَا اخْتَطَّهُ المُـسْلمُونَ إِلا لمَفْسَـدَةِ أَعْظَمَ، وَمُنِعَ رُكُوبُ خَيْلٍ وَبِغَالٍ وَسُـرُوجٍ وَبَرَاذِعَ نَفِيسَةٍ وَجَادَّة طَريق إلا لخُلُـوِّهَا، وَأَلْزَمَ بِلُبْس يُمَيِّزُهُ وَعُزِّرَ لإِظْهَارِ الشُّكْرِ وَمُعْتَقده وَبَسْط لـسَانه، وَأُريقَتْ الْخَمْرَةُ وَكُـسرَ النَّاقُوسُ، وَانْتَقَضَ عَهْدُهُ بِقَتَالَ لَعَامَّـة المُسْلَمِينَ وَمَنْعِ الْجِزْيَةِ وَتَمَرُّد عَلَى الأحْكَام وَغَصْب جُرَّة مُسْلَمَة وَغُرُورِهَا، وَتَطَلُّعه عَلَى عَوْرَات المُسْلَمينَ، وَسَبُّ نَبِيٍّ بِمَا لَمْ يكْفُرْ به كَلَيْسَ بَنْبِيٍّ، أَوْ لَمْ يُرْسَلَ أَوْ لَمْ يُنْزِلُ عَلَيْه قُرِآنٌ أَوْ تَقَوَّلُهُ، وَتَعَيَّنَ قَتْلهُ في السَّبِّ إِنْ لَمْ يُسلمْ، وَإِنْ خَرَجَ لدَارِ الحَرْبِ نَاقضًا وَأَخِذَ ليَسْتَرَقَّ إِنْ لَمْ يُظْلَمْ، وَأُخِذَ مِنْ تُجَّارِهِمْ وَلَوْ أَرِقًاءَ وَصِبِئةِ عُشْـرُ ثَمَنِ مَا بَاعُوهُ مَمَّا قَدَمُوا به منْ أُفْق إِلَى آخَرِ، وَعُشْرِ عَرْضِ اشْتَرَوْهُ بِعَـيْنِ أَوْ عَرْضِ قَدِمُوا بِهَا وَلَو اخْتَلَفُوا في السُّنَّةِ مِرَارًا، فَلَوِ اشْتَرُواْ بِإِقْلِيمٍ وَبَاعُوا بِآخَرَ أُخِذَ مِنْهُمْ عِنْدَ كُلِّ إِلا بإقْليمهم إلا الطَّعَامَ بالحَرَمَيْن فَقَطْ فَنصْفُ عُشْر تُمَنه، وَأُخذَ مـنْ تُجَّار الحَرْبِييِّنَ النَّارِلينَ بِأَمَان عُشْرُ مَا قَدمُوا بِهِ إِلا لِشَرْط وَلا يُعَادُ إِنْ رَحَلُوا لأَفْق آخَرَ، وَالإِجْمَاعُ عَلَى حُرْمَة الأخْذ منَ المُسْلمينَ وَكُفُرُ مُسْتَحلّه.

فصلُ: المُسَابَقَةُ جَائِزَةٌ بِجُعْلُ في الخَيْلِ وَالإبِلِ وَبَيْنَهُمَا وَفي السَّهْمِ إِنْ صَحَّ بَيْعُهُ، وَعُيِّنَ المَبْدَأُ وَالْغَايَةُ وَالْمَرْكَبُ وَالرَّامِي وَعَدَدُ الإضافَة وَنَوْعُهَا وَلَزِمَتْ بِالْعَقْد، وَأَخْرَجَهُ مُتَبَرِّعٌ لِيأْخُذَهُ السَّابِقُ أَوْ أَحَدُهُمَا، فَإِنْ سَبَقَهُ غَيْرُهُ أَخَذَهُ وَإِلا فِلْمَنْ حَضَرَ، لا إِنْ خَرَجَا لِيَأْخُذَهُ السَّابِقُ وَلَوْ بِمُحلِّلٍ إِنْ أَمْكَنَ سَبْقُهُ وَإِنْ عَرَضَ فَلَمَنْ حَضَرَ، لا إِنْ خَرَجَا لِيَأْخُذَهُ السَّابِقُ وَلَوْ بِمُحلِّلٍ إِنْ أَمْكَنَ سَبْقُهُ وَإِنْ عَرَضَ للسَّهُم عَارِضٌ أَوْ انْكَسَرَ أَوْ لِلْفَرَسِ ضَرْبٌ بِوَجْهِ فَعَاقَهُ، أَو نَزْعٍ سَوْطٍ لَمْ يكُنْ

مَسْبُوقًا بِخلاف ضَيَاعِه، أَوْ قَطْع لِجَام، أَوْ حَرَنِ الْفَرَسِ، وَجَـازَتْ بِغَيْرِهِ مُطْلَقًا إِنْ صَحَّ الْقَصْــٰدُ وَعِنْدَ الرَّمْي افْتِخَارٌ وَرَجَـزٌ وَتَسْمَيَةُ نَفْسِهِ، وَصِيَاحٌ كَـالْحَرْبِ، وَالأَحَبُّ ذَكْرُ الله سُبُحَانَهُ وَتَعَالَى.

بِلْبُ: نُدِبَ النِّكَاحُ وَهُوَ عَقْدٌ لِحِلِّ تَمَـتُع بِأُنْثَى غَيْرِ مَحْرَم، وَمَجُـوسِيَّة وأَمَة كِتَابِيَّةٍ بِصِيغَةٍ لِقَادِرٍ مُحْتَاجٍ أَوْ رَاجٍ نَسْلاً، فَـرُكْنُهُ وَلَى ۖ وَمَحَلٌّ وَصِيغَةُ، وَصَحَّتُهُ بِصَدَاق وَشَهَادَةِ عَـدْلَيْنِ غَيْرِ الوَلِيِّ وَإِنْ بَعْدَ الْعَقْدِ فَيُـفْسَخُ إِنْ دَخَلا بلاهُ وَخُدَّ إِنْ وَطَئَّ إِلا إِنْ فَشَا بِكَدُفٍّ وَلَوْ علْمًا، ونْدبَ خُطْبَةٌ بِخطْبَة وَعَقْد وَتَقْليلُهَا وَإعْلانُهُ، وَتَفُويِضُ الْوَلَىِّ الْعَقْدَ لْفَاضِل، وَتَهْنَئَةٌ وَدُعَاءٌ لَهُ مَا، وَالإِشْهَادُ عَنْدَ الْعَقْد، وَذَكْرُ الصَّدَاق وَحُلُولُهُ، وَنَظر وَجْهها وَكَفَّيْها قَبْلَهُ بعلْم، وَنَكَاحُ بِكْرِ وَحَلَّ لَهُمَا حَتَّى نَظَرُ الْفَرْجِ كَالْمِلْكِ وَتَمَتَّعُ بِغَيْرِ دُبُر، وَحَرُمَ خَطْبَةُ الرَّاكِنَةِ لَغَيْرِ فَاسقِ كَالسَّوْم بَعْدَهُ وَفَسْخِ قَبْلَ الدُّخُولِ، وَصَرِيحُ خطْبَة مُعْتَدَّة وَمُـواَعَدَتُهَا كَوَلَيْهَا كَمُسْتَبْرَأَة وَإِنْ مِنْ رِنًا وَتَأَبَّدَ تَحْرِيمُهَا بِوَطْءِ نَكَاحٍ وَلَوْ بَعْدَهُمَا أَوْ مُ قَدِّمَتِه، أَوْ وَطْء بشبه هَة فيهمًا، أَوْ وَطْء ملْك أَوْ شُبْهَته فيهَا إِنْ كَانَتْ الْعدَّةُ أَوْ الاستبْرَاءُ مِنْ غَيْرِه وَإِلا فَلا كالعَقْد أَو الزِّنَا أَوْ وَطْء ملْك أَوْ شُبُهْتَه في اسْتبْرَاء، وَجَازَ التَّعْريضُ وَالإهْدَاءُ فيهَا وَذَكْرُ المَسَاوي، وكُرهَ عدَّةٌ منْ أَحَدهما، وَتَزَوُّجُ زَانيَة وَمُصَـرَّح لَهَا بالخطبة فيها، وَنُدبَ فَرَاقُهَـا وَالصِّيْغَةُ اللَّفْظُ الدَّالُّ عَلَيْه، كَـأَنْكَحْتُ وَزَوَّجْتُ وَقَبَلْتُ وَلَزمَ وَلَوْ بِالْهَزْلِ، وَالْوَلْيُّ مُجْبِرٌ وَغَيْرُهُ فَالْمُجْبِرِ الْمَالِكُ وَلَوْ أُنْثَى إِلَّا لَضَرَر وَلَوْ مُدَبَّرًا أَوْ مُعْتَـقًا لَاجْل مَا لَمْ يَمْرَض السَّيِّدُ أَوْ يَقْرُب الاجَلُ وَإِلا فَلا كَمُكَاتَب وَمُبُعَّضٍ، وَكُرِهَ جَبْرُ أُمُّ وَلَده عَلَى الأصَحِّ وَجُبرَ الشُّركَاءُ إِنْ اتَّفَقُوا، فَأَبُّ لِبِكْرِ وَلَوْ عانِسًا إِلا إِذَا رَشَّدَهَا أَوْ أَقَـامَتْ سَنَةً بَبَيْت زَوْجـهَا وَثَيِّب صَغُــرَتْ أَوْ بزنًا وَلَوْ تَكَرَّرَ أَوْ ولَدَتْ أَوْ بِعَارِضٍ لا بِنكَاحٍ فَاسِدِ إِنْ دَراً الحَدَّ، وَمَجْنُونَة إلا مَنْ تُفيقُ فَتُنْتَظَرُ فَوَصِيَّهُ إِنْ عُيِّنَ لَهُ الزَّوْجُ أَوْ أَمَرَهُ بِهِ أَوْ بِالنِّكَاحِ كَأَنْتَ وَصَىٌّ عَلَيْهَا عَلَى الأرْجَح وَهُوَ فِي الثَّيِّبِ كَالَابِ ثُمَّ لَا جَبْرَ فِإِنَّمَا تُزَوَّجُ بَالِغٌ بِإِذْنِهَا إِلَّا يَتِيمَـةٌ خِيفَ عَلَيْهَا

وَبَلَغَتْ عَـشْرًا، وَشُــوورَ الْقَــاضي فَيَــأْذَنُ لوَليِّـهَا وَإِلا فُـسخَ إِلا إِذَا دَخَلَ وَطَالَ بِالسِّنِينَ أَوِ الأَوْلادِ، وَالأَوْلَى تَقْدِيمُ ابْنِ فَابْنُهُ فَأَبٌ فَأَخٌ فَابْنُهُ فَجَدٌّ فَعَمٌّ فابْنُهُ فَجَدٌّ أَبِ فَعَمُّهُ فَابْنُهُ وَتَقْديمُ الشَّقيقِ وَالأَفْضَلِ، وَإِنْ تَنَازَعَ مُتَسَاوُونَ نَظَرَ الحَاكِمُ إِنْ كَانَ وَإِلا أُقْرَعَ فَمَوْلَى أَعلى فَعَصَبَتُهُ فَمَوْلاهُ فَمَوْلَى أَبِيهَا فَمَوْلَى جَدِّهَا كَذلكَ فَكَافلٌ إِنْ كَانَتْ دَنَّيَّةً وَكَفَلَ مَا يَشْفَقُ فِيهِ فَالحَاكِمُ فَعَامَّهُ مُسْلِم وَصَحَّ بِالعَامَّةِ في دَنيَّة مَعَ وُجُودِ خَاصٌّ لَمْ يُجْبَرْ، كَشَرِيفَةِ إِنْ دَخَلَ وَطَالَ كَالْمُتَقَدِّم وَلَمْ يُجْزِ وَإِلا فَللأقْرَب أُو الحَاكِمُ إِنْ غَابَ السِّدُّ، وَبَأَبْعَدَ مَعَ أَقْرَبَ لَمْ يُجْبَرُ وَإِلا فَلا وَفُسخَ أَبَدًا إِلا أَنْ يُجيزاً عَقْداً مَنْ فَوَّضَ لَهُ أُمُورَهُ فَيَمْضِي إِنْ لَمْ يَبْعُدْ عَلَى الأَوْجَه، فَإِنْ فُقدَ أَو أُسرَ فَكَمَوْته، وَإِنْ غَابَ غَيْبَةً بَعيدَةً كَإِفْريقيَّةَ منْ مصر فَالحَاكم وَإِنْ لَمْ يَسْتَوْطنْ عَلَى الأَصَحِّ كَغَيْبَةِ الأَقْرَبِ الثَّلاثِ، وَإِنْ غَابَ كَعَشْرِ لَمْ يُزَوِّجْ حَاكِمٌ أَوْ غَيْرُهُ وَفُسِخَ إلا إذا خيفَتْ الطَّريقُ وَخيفَ عَلَيْهَا فَكَالْبَعيدة وَإِذْنُ الْبِكْرِ صَمْتُهَا وَنُدبَ إعْلامُهَا بِهِ، فَلا تُزوَّجُ إِنْ مَنَعَتْ أَوْ نَفَرَتْ لا إِنْ ضَحَكَتْ أَوْ بَكَتْ، وَالثَّيِّبُ تُعْرِبُ كَبَكْر رُشدَتُ أَوْ عُصٰلَتْ أَوْ زُوِّجَتْ بِعَرْضِ أَوْ بِرِقِّ أَوْ بِذِي عَيْبِ أَوِ افْتِيتَ عَلَيها، وَصَحَّ الافْتيَاتُ وَلَوْ عَلَى الزَّوْجِ إِنْ قَـرُبَ الرِّضَى بِالْقَوْلِ بِلا رَدٍّ قَبْلَهُ وَبِالْبَلد وَلَمْ يَقْرَبُهُ حَالَ الْعَقْد وَلَمْ يَكُنْ عَلَيْهِمَا مَعًا، وَشُرُوطُهُ الذُّكُورَةُ والحُرِّيَّةُ وَوَكَّلَتْ مَالكةٌ وَوَصِيَّةٌ وَمُعْتِقَةٌ وَإِنْ أَجْنَبِيًّا كَعَبْدِ أَوْصَى وَإِلا فُسخَ أَبَدًا، وَالبُّلُوغُ وَالعَقْلُ وَالإِسْلامُ في المُسْلِمَةِ، وَالخُلُوُّ مِنَ الإِحْرَامِ لا الْعَدَالةُ وَالرُّشْدُ فَيُزَوَّجُ السَّفِيهُ ذُو الرَّأْي بِإِذْنِ وَلَيِّهِ وَإِلَّا نَظَرَ الْوَلِيُّ بِخِلافِ المَعْتُوهِ، وَالْكَافِرُ لِمُسْلِم وَإِنْ زَوَّجَ مُسْلمُ لكَافر تُرِكَ وَصَحَّ تَوْكِيلُ زَوْجِ الْجمِيعِ إِلا المُحْرِمَ، وَالمَعْتُـوهُ لا تَوْكِيلُ وِلِيِّ امْرَأَةِ إِلا مِثْلُهُ وَالمَحْلُ الزَّوْجُ والزَّوْجَةُ، وَشَرْطُهُمَا عَدَمُ الإكْرَاهِ وَالمَرَضِ وَالمَحْرَمِيّة وَالْإِشْكَالِ وَالْإِحْرَامِ فَهُوَ مَانِعٌ مِنْ أَحَد الثَّلاثَة، وَشَرْطُهُ الْإِسْلامُ وَخُلُوٌّ مَنْ أَرْبَع، وَشَرْطُهَا الخُلُوُّ مِنْ زَوْجٍ عِدَّةٍ غَيْرٍهِ غَيْرٍ مَجُوسيَّة وأَمَة كتَابيَّة وَعَلَى الوكيِّ الإجَابَةُ

لكُفْء رَضيَتْ به وَإِلا كَانَ عَاضلاً فَيَـأْمُرُهُ الحَاكِمُ ثُمَّ زَوْجٌ إِلا لوَجْه صَحيح، ولا يَعْضُلُ أَبُ ۚ أَوْ وَصِيٌّ بِرَدِّ مُتَكَرِّرٍ حَتَّى يَتَحَقَّقَ، وَإِنْ وَكَّلَتْهُ مَمَّنْ أَحَبَّ عُيِّنَ وَإَلا فَلَهَا الرَّدَّ، وَإِنْ بَعُدَ بِخِلافِ الزَّوْجِ فَيَلْزَمُهُ وَلَهُ تَزْوِيجُهَا مِنْ نَفْسه إِنْ عَيِّنَ وَرَضيتُ به، وَتَوَلَّى الطَّرَفَيْنِ بِتَزَوَّجْتُك بِكَذَا، وَإِنْ أَذِنَتْ لُولَيَّيْنِ فَعَقَدَا فَللأُوَّل إِنْ لَمْ يَتَلَذَّذْ بِهَا الثَّانِي غَيْرَ عَالِم وَإِلا فَهِيَ لَهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ فِي عِلَّة وَفَاة الأوَّل وَلَمْ يَتَلَذَّذْ بِهَا الأوَّلُ قَبْلَهُ وَفُسِخَ بِلا طَلاقِ إِنْ عَقَداً بِزَمَنِ كَنكَاحِ الثَّانِي بَبَيِّنَة عَلَى إقْراره قَبْلَ دُخُولِه أَنَّهُ ثَانِ لا بَعْدَهُ فبطَلاق، كَجَهْلِ الزَّمَنِ وَأَعْدَلَيَّةَ مُتَنَاقَـضَتَـيْنِ مُلْغَاةٌ وَإِنْ صَدَّقَتْهَا هِيَ، وَفُسخَ نَكَاحُ السِّرِّ إِنْ لَمْ يَدْخُلْ وَبَطَلَ بِالْعُرْف وَهُـوَ مَا أَوْصَى الزُّوْجُ فيه الشُّهُودَ بكَتْمه، وَإِنْ من امْرَأَة أَوْ أَيَامَى وعُوقبَا والشُّهُودُ إِنْ دَخَلا وَقَبْلَهُ فَقَطْ عَلَى أَنْ لا تَأْتِيهُ نَهَارًا أَوْ لَيْلاً أَوْ بخيَار لأحَـدهمَا أَوْ غَيْرًا لا خيَارَ المَجْلس أَوْ عَلَى إِنْ لَمْ يَأْت بِالصَّدَاقِ لكَذَا فَلا نكَاحَ إِنْ جَاءَ بِهِ وَوَجْهُ شَغَارٍ كَكُلِّ مَا فَسَدَ لصَداقه، أَوْ وَقَعَ عَلَى شَرِط يُنَاقضُ كَأَنْ لا يَقْسمَ أَوْ يُؤثْرَ عَلَيْهَا أَوْ نَفَقَةُ المَحْجُـور عَلَى وَلَيَّة أَوْ عَلَيْهَا وَٱلْغَى ومُـطْلَقًا في غَيْرٍ مَا مَـرَّ كالنَّكَاحِ لأجَل إلا لمَرض فَللصِّحَّة وَهُو طَلاقٌ إِن اخْتَلَفَ اللهِ كَشْعَار وَإِنْكَاح كَالْعَبْد وَالْمَرأَة وَالتَّحْرِيمُ بِهِ كَالصَّحِيحِ وَفِيهِ الْإِرْثُ، إِلا نِكَاحَ المَرِيضِ بِخِلافِ المُتَّفَقِ عَلَى فَسَاده كالخَامسَة وَالتَّحْرِيمُ فيـه بالتَّلَذُّذ وَمَا فُسخَ بَعْدَهُ فَفيه المُسَمَّى إنْ كَانَ وَحَلَّ وَإِلا فَصَدَاقُ المثْل ولا شَيْءَ بالفْسْخ قَبْلَهُ إِلا في نَكَاحِ الدِّرْهَمِيْنِ أَوْ دَعْوَاهُ الرَّضَاعَ فَأَنْكَرَتْ وَطَلاقُهُ كَالفْسْخِ، وتُعَارِضُ المُتَلَذَّذُ بِهَا وَلُولَى ِّ صَغيرِ فَسْخُ عَقْدِه فَلا مَهْرَ ولا عدَّةَ وَللسَّيِّد رَدُّ نكاح عَبْده بِطَلْقَة فَقَطْ وَهِيَ بَائِنَةٌ إِنْ لَمْ يَبِعْهُ أَوْ يَعْتَقْهُ وَلَهَا رُبُعُ دِيْنَارٍ إِنْ دَخَلَ بِهَا وَأُتْبِعَ بِمَا بِقِي إِنْ غَرَّ مَا لَمْ يُبْطَلُّهُ سَيِّدُهُ أَوْ حَاكمٌ فَلُو امْتَنَعَ فَلَهُ الإِجَازَةُ إِنْ قَرُبَ وَلَمْ يُرِدِ الْفَسْخَ أَوْ يَشُكَّ فِي إِرَادَتِهِ، وَلُوَلِيِّ سَفِيهِ رَدُّ نكاحه كَذَلِكَ إِنْ لَمْ يَرْشُدُ وَلَهَا رَبُعُ دِينَارِ إِنْ دَخَلَ وِلا يُتْبَعُ بِالْبَاقِي وَتَعَيَّنَ إِنْ مَاتَ فَلا مَهْرَ ولا إِرثْ، وَلِلْمُكَاتَبِ وَالمَأْذُونِ تَسَرٌّ وَإِنْ بِلا إِذْنِ وَنَفْقَـةُ زَوْجَةِ الْعَبْدِ مِنْ غَيْرِ

خَرَاجِهِ وَكَسْبِهِ إِلا لِعُرْفِ كَالمَـهْرِ ولا يَضْمنُهُ سَيِّدٌ بإذْن التَّزْويج وَجَبَرَ أَبُّ وَوَصَىٌّ وَحَاكمٌ مَجْنُونًا وَصَعْيرًا لمَصْلُحَة وَالصَّدَاقُ عَلَى الأب وَإِنْ مَاتَ إِنْ أَعْدَمَا حَالَ الْعَقْد وَلَوْ شَرَطَ خلافَهُ وَإِلا فَعَلَيْهِمَا إِلا لشَرْط وَإِنْ تَطَارَحَهُ رَشيدٌ وَأَبُّ فُسخَ ولا مَهْرَ إِنْ لَمْ يَلْتَزَمْهُ أَحَدُهُمَا، وَبَعْدَ الدُّخُول حَلَفَ الأبُ وَبَرِئَ وَلَزَمَ الزَّوْجُ صَدَاقَ المثْلُ، وَحَلَفَ إِنْ كَانَ أَقَلَّ مِنَ المُسَمِى وَرَجَعَ لأب وَذَى قَدْرِ زَوَّجَ غَيْرَهُ وَضَامِنِ لابْنته صَدَاقَهَــا النِّصْفَ بالطَّلاق قَبْلَ الدُّخُول وَجَميعُــهُ بالفَسَاد، وَلا رُجُوعَ لَهُمْ عَلَى الزَّوْج إلا أَنْ يُصرِّحَ بالْحَمالَة مُطْلَقًا أَوْ يَضْمَنَ بَعْدَ العَقْد إلا لقرينَة أَوْ عُرْف والكَفَاءَةُ الدِّينُ وَالحَالُ كالحُرِّيَّة عَلَى الأوْجَه وَلَهَا وَللْوَلَىِّ تَرْكُهَا، فَالمَوْلَى وَغَيْرُ الشَّـريف وَالأَقَلُّ جَاهًا كُفْءٌ وَلَيْسَ لــلأمِّ كَلامٌ في تَزويج الأبِ ابْنَتَـهُ المُوسِـرَةَ الْمَرْغُوبَ فِيهَا مِنْ فَقِيرِ إِلا لِضَرَرِ بَيِّنِ وَحَرُمَ الأصلُ وَالْفَرْعُ وَإِنْ منْ زِنَّا وَزَوْجُهُمَا وَفُصُولُ أَوَّلَ أَصْل وَأُوَّلُ فَصْل مِنْ كُللِّ أَصْل وَأُصُولُ زَوْجَته وَفُصُولُهَا إِنْ تَلَذَّذَ بِهَا وَإِنْ بَعْدَ مَـوْتِهَا وَلَوْ بِنَظَرِ لِغَيْرِ وَجُهِ وَكَفَّـيْنِ كالمِلْكِ وَلا يُحَرِّمُ الزِّنَا عَلَى الأرْجَح وَمنْهُ مُحجْمَعٌ عَلَى فَـسَاده لَمْ يَدْرَإ الحَـدُّ بخلاف مَنْ حَــاوَلَ تَلَذُّذًا بِحَلَيْلَتِهِ فَـالْتَذَّ بِابْنَتِهَا أَوْ أُمِّـهَا، وَخَامِسَـةٌ وَجَمْعُ اثْنَتَيْنِ لَوْ قُدِّرَتْ كُـلٌ ذَكَرًا حَرُمَ كَوَطَئْهِمَـا بِالْمِلْكِ، وَفُسخَ نَكَاحُ الثَّانِيةِ بِلا طَّلاقِ وَلا مَهْـرِ إِنْ صَدَّقَتْهُ وَإِلا حَلَفَ وَإِنْ جَمَعَهُ مَا بِعَقْدِ فُسِخَ وَتَأَبَّدَ تَحْرِيمُ الأم وَبِنْتُـهَا إِنْ دَخَلَ بِهِمَا وِلا إِرْثَ، وَإِنْ لَمْ يَدْخُلُ بِوَاحِدَةِ حَلَّتَا، وَإِنْ دَخَلَ حُرِّمَتِ الأخْرَى وَحَلَّتِ الثَّانيَةُ مِنْ كَأُخْ تَيْن بِبَيْنُونَةِ الأوْلَى أَوْ زَوَالِ ملْكِهَـا بِعِتْقِ وَإِنْ لأَجَلِ أَوْ كَتَـابَةِ أَوْ إِنْكَاحِ لَزِمَ أو أَسْرِ أَوْ إِبَاقِ أَو إِيَاسِ أَوْ بَيْعِ وَلَوْ دَلَّسَ فِيهِ لا بِفَاسِدِ لَمْ يَفُتْ ولا حَـيْضٌ وَنفَاسٌ وَاسْتَبْرَاءٌ منْ غَيْرِه، وَمُواضَعَةٌ وَخيَارٌ وَإِحْرَامٌ وَهِبَـةٌ لِمَنْ يَعْتَصِرُهَا مِنْهُ، وَإِنْ بِشَرِاءِ كَصَدَقَةٍ عَلَيْه، وَإِنْ تَلَذَّذَ بهـمَا وُقِفَ لمَنْ يَعْـتَصِرُهَا منْهُ، وَإِنْ بشـرَاء كَصَدَقَـة عَلَيْه، وَإِنْ تَلَذَّذَ بِهِمَا وُقِفَ لِيَحْرِمَ، فَإِنْ أَبْقَى الثَّانِيَةَ اسْتبْراًهَا، وَإِنْ عَقَدَ أَوْ تَلَذَّذَ بِمِلْكِ

فاشْتَرَى فَالأولَى وَالمَبْتُوتَةُ حَتَّى تَنْكحَ غَيْرَهُ نكاحًا صحيحًا لازمًا، ويُولجُ بَالغًا حَشَفَتَهُ بِانْتِشَارِ فِي الْقُبُلِ بِلا مَنْعِ ولا نَكرَة فِيهِ مَعَ علْم خَلْوَة وَلَوْ بِامْرَأَتَيْنَ وَزَوْجَة فَقَطْ لا بِفَاسِدٍ إِنْ لَمْ يَثْبُتْ بَعْدَهُ بِوَطْءِ ثَانً كَمُحَلَّلَ، وَإِنْ نُوَى الإِمْسَاكَ إِنَّ أَعْجَبَتُهُ وَنَيَّتُهَا كَالْمُطَلَّقَ لَغْـوٌ وَمَلْكُهُ أَوْ مَلْكُ فَرْعَهُ وَفُسخَ، وَإِنْ طَرَأَ بِلا طَلاق وَمَلك أَبّ أَمَةَ وَلَده بِتَلَذُّذه بِالْقِيمَةِ وَحَرُمَتْ عَلَيْهِمَا إِنْ وَطَئَاهَا وَعُتَقَتْ عَلَى مَنْ أَوْلَدَهَا منْهُمَا وَأَمَة غَيْرٌ أَصْلُهُ إِنْ كَانَ حُرًّا يُولَدُ لَهُ مِنْهَا إِلا إِذَا خَشِيَ الْعَنَتَ وَلَمْ يَجِدْ لحُرَّة وَلَوْ كَتَابِيَّةً طَوْلاً وَهِي مُسْلَمَةٌ وَخُيِّرَتْ حُرَّةٌ مَعَ حُرِّ أَلْفَتْ أَمَةً، أَوْ عَلَمَتْ بوأحدة فَوَجَدَتْ أَكْثَرَ فِي نَفْسِهَا بِطَلْقَة بَائـنَة كَتَزْويج أَمَة عَلَيْهَا، ولا تُبُوَّأُ أَمَةٌ بلا شَرْط أَوْ عُرْف، وَللسَّيِّد السَّفَرُ بِمَنْ لَمْ تُبَوَّأُ إلا لشَرْط أَوْ عُرْف، وَأَنْ يَضَعَ صَداقَهَا إلا رُبْعَ دينَار وأَخَذَهُ لنَفْسه، وإنْ قَتَلَهَا أَوْ بَاعَهَا بَمكَان بَعيد إلا لظالم وَسَقَطَ ببَيْعَهَا لَهُ قَبْلَ الْبِنَاء وَلَوْ مِنْ حَاكِم لِفَلَس وَلزَوْجِهَا الْعَزْلُ إِنْ أَذْنَتْ هِيَ وَسَيِّدُهَا إِنْ تَوَقَّعَ حَمْلُهَا وَإِلا فَالْعَبْرَةُ بإِذْنَهَا فَقَطْ كَالْحُرَّة وَالْكَافِرَة إِلا الْحُرَّةَ الْكَتَابِيَّة بكُره وَتَأَكَّدَ بدَار الحَرْب وَالأَمَةُ منْهُمُ بالملك فَقَطْ وَقُرِّرَ إِنْ أَسْلَمَ عَلَيْهَا وَعَلَى الْأَمَةُ إِنْ عَتَقَتْ أَوْ أَسْلَمَتْ كَمَجُوسيَّة أَسْلَمَتْ إِنْ قَرُبَ إِسْلامُهَا كَالشَّهْرِ، أَوْ أَسْلَمَتْ فَأَسْلَمَ في عدَّتهَا أَوْ أَسْلَمَا مَعًا وَإِلَّا بَانَتْ بلا طَلاق لـفَسَاد أَنْكحَتهم كَطَلاقهم فَيَعْقدُ إِنْ أَبَانَهَا بَعْدَ الثَّـلاث وأَسْلَمَ بلا مُحَلِّل فَـالحُكْمُ بالطَّلاق إنْ تَرَافَعَا إِلَيْنَا مُـشْكلٌ وَاخْتَارَ أَرْبُعًا إِنْ أَسْلَمَ عَلَى أَكْثَرَ وَإِنْ أَوَاخِرَ وَإِحْدَى كَأُخْتَين مُطْلَقًا وَأُمَّا أو ابْنَتَها إِنْ لَمْ يَمَسُّهَا وَإِلا حَرُّمَتَا، وَإِنْ مَسَّ إِحْدَاهُما تَعَيَّنَتْ وَحَرُّمَتَ الأَخْرَى، وَالآخْتيارُ بصَريح لَفْظ أَوْ بطَلاق وظهار أَوْ إيلاء أَوْ وَطْء لا بفَسَخْتُ نكَاحَهَا فَيَخْتَارُ غَيْرُهَا وَلا شَيْءَ لغَيْر مُخْتَارَة لَمْ يَدْخُلْ بِهَا وَمَنَعَ مَـرَضٌ مَخُوفٌ بِأَحَدِهمَا، وَإِن احْتَاجَ أَوْ أَذِنَ الْوَارِثُ وَللْمَرِيضَة بالدُّخُولِ المُسمَّى وَعَلَى المريض الأقَلُّ منْ ثُلُثه وَالمُسَـمِّي وَصَدَاقُ المِـثْلِ وَعُجِّلَ بِالْفَـسْخِ إِلا أَنْ يَصِحَّ المَريضُ منْهُـمَا، وَمُنعَ نكَاحُهُ الْكَتَابِيَّةَ وَالأَمَةَ عَلَى الأَصَحِّ وَالصَّدَاقُ كَالثَّـمَنِ وَأَقَلُهُ رُبُعُ دِينَارِ أَو ثَلاثَةُ دراهم خَالصةً أَوْ مُقَوَّمٌ بهما من كُلِّ مُتَمَوِّل طَاهر مُنتَفَع به مَـقْدُورِ عَلَى تَسْلِيمِهِ

مَعْلُوم لا كَـقصاص وَخَمْر وَخنْزير وَكآبق وَثَمَرَة لَمْ يَبْدُ صَـلاحُهَا عَلَى التَّبْقيَة كَعَبْد تَخْتَارُهُ هِي لا هُو، وَجَازَ بشَوْرة مَغْرُوفة وعَدد من كأبل أَوْ رَقيق وصَداق مثْل وَلَهَا الْوسَطُ وَتَأْجِيلُهُ للدُّخُول إِنْ عُلْمَ وَإِلَى المَـيْسَرَة إِنْ كَانَ مَليّا وَعَلَى هبَة الْعَبُّد لفُلان وَعَثْق كَأْبِيهَا عَنْهَا أَوْ عَنْ نَفْسه وَوَجَبَ تَسْليمُهُ إِنْ تَعَيَّنَ أَوْ حَلَّ وَإِلا فَلَهَا مَنْعُ نَفْسِهَا مِنَ الدُّخُولِ وَالوَطْء بَعْدَهُ، وَالسَّفَر مَعَهُ إِلَى تَسْليم مَا حَلَّ لا بَعْدَ الوَطْء إلا أَنْ يُسْتَحَقُّ وَلَوْ لَمْ يَغرَّ، وَمَـنْ بَادَرَ أَجْبَـرَ لَهُ الآخَـرُ إِنْ بَلَغَ وَأَمْكَنَ وَطُؤُهَا وتُمْهَلُ قَـدْرَ مَا يُهَيِّئُ مِثْلُهَا أَمْرَهَا إلا ليَمين منْهُ لا لحَـيْض وَنفَاس، وَإن ادَّعَى الْعُسْرَ أُجِّلَ لإِثْبَاتِه ثَلاثَةَ أَسَابِيعَ فَإِنْ أَثْبَـتَهُ تُلُوِّمَ لَهُ بِالنَّظَر وَلَوْ لَمْ يُرْجَ ثُمَّ طُلِّقَ عَلَيْه وَوَجَبَ نصْفُهُ بخلاف الْعَيْبِ وَتَكَمَّلَ بوَطْء وَإِنْ حَرْمَ وَإِقَامَةُ سَنَة إِنْ بَلَغَ وَأَطَاقَتْ وَبِمَوْت أَحَدهما إنْ سَمَّى وَصُدِّقَتْ في خُلُوة الاهْتداء، وإنْ بمانع شَرْعيٍّ أَوْ صَغيرَة أَوْ أَمَة وَالزَّائرُ منْهُمَا، وَفَسَدَ إِنْ نَقَصَ عَمَّا ذُكرَ وَأَتمَّهُ إِنْ دَخلَ وإلا فَسَخَ إِنْ لَمْ يُتمَّـهُ وَلَهَا نصْفُهُ، أَوْ بمَـا لا يُمْلَكُ كَخَمْرٍ وَحُـرٍّ أَوْ بإسْقَاطه أَوْ كَقَصَاصَ أُوْ دَارَ فُلَانَ أَوْ بَعْضُهُ لأجَل مَجْهُول أَوْ لَمْ يُقَيِّـدُ الأَجَلَ، أَوْ بِخَمْسينَ سَنَةً أَوْ بمُبَيَّن بَعيد كَخُرَاسَانَ منَ الأَنْدَلُس وَجَازَ كَمصْرَ منَ المَدينَة إنْ لَمْ يَشْتُرط الدُّخُـولَ قَبْلَهُ وَضَـمنَتْهُ بِالْقَبْضِ إِنْ فَـاتَ أَوْ بِمَغْـصُوبَ عَلَمَـاهُ لَا أَحَدُهُمَـا أَوْ باجْتمَاعــه مَعَ بَيْع أَوْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا وَتَبَتَ بَعْدَ الْبَنَاء بالمثْل أَوْ تَضَــمَّنَ إثْبَاتُهُ رَفْعَهُ كَدَفْعِ الْعَبْدِ فِي صَدَاقِهِ وَمَلَكَتْهُ بِالدُّخُولِ أَوْ كَانَ شَغَارًا كَـزَوِّجْنِي بِمائَة عَلَى أَنْ أُزُوِّجَكَ بِمِائَةٍ وَهُوَ وَجُهُهُ وَإِنْ لَمْ يُسَمِّ فَصَرِيحُهُ وَإِنْ سَمَّى لِوَاحِدَةٍ فَمُرَكَّبُ وَفُسخَ الصَّرِيحُ وَإِنْ فَى وَاحِدَةَ أَبَدًا وَفِيهِ بِالدُّخُولِ صَدَاقُ المِثْلِ وَثَبَتَ بِهُ الْوَجْهُ وَلَهَا فِيهِ كَخَمْرُ أَوْ مَائَةَ لَمَجْهُولَ كَمَوْت أَوْ فَرَقَ الأَكْثَرُ مِنَ المُسمَّى وَصَدَاقُ المثْل وَلَوْ زَادَ عَلَى الجَمِيعِ وَقُدِّرَ بِالمُؤَجَّلِ المَعْلُومِ إِنْ كَانَ فِيهِ وَأَلْغِيَ المَجْهُولُ وَمَضَى بِمَنْفَعَة كَدَار أَوْ تَعْلَيْمُهَا قُرآنًا أَوْ إِحْجَاجِهَا وَلاَ فَسْخَ، وَجَازَ نَكَاحُ التَّفْويضِ عَقْدٌ بلا ذكْر مَهْرِ ولا إِسْقَـاطِه وَلا صَرْفِهِ لِحُكْمِ أَحَد فَإِنْ صُرفَ لَهُ فَـتَحْكِيمٌ وَلَزَمَهَا إِنْ فَرَضَ صَدَاقَ المِثْلِ وَلَا يَــلْزَمُهُ، وَاسْتَـحَقَّـتْهُ بِالْوَطْءِ لا بِمَــوْتِ أَوْ طَلاقِ إِلا أَنْ يَفْرضَ

وَتَوْضَى ولا تصْدَقُ فيـه بَعْدَهُمَا، وَللرَّشيدَة الرِّضَـا بدُونه، وَللأب وَالسَّيِّد وَلَوْ بَعْدَ الدُّخُولِ وَللْوَصِيِّ قَبْلَهُ فَإِنْ فَرَضَ فِي مَرَضِه فَوَصِيَّةٌ لوارث ورَدَّتْ رَائد المثل إِنْ وَطِئ، فَإِنْ صَحَّ لَزِمَ مَا فَرَضَهُ، وَمَهْرُ المثل مَا يَرْغَبُ بِهِ مثْلُهُ فيهَا باعْتبَار دين وَمَال وَجَمَال وَحَسَب وَبَلَد، واعتُبرَتْ في الْفَاسد يَوْمَ الْوَطْء كَالشُّبهَة، واتَّحَدَ إِن اتَّحَدَتِ الشُّبْهَةُ كَالغَالط بغَيْر عَالمه وَإِلا تَعَدَّدَ كَالزُّنَّا بِهَا أَوْ بِالْمُكْرَهَة، وَيُشَطَّر هُوَ وَمَـزِيدٌ لَهُ بَعْدَ الْعَـقْد وَهَديَّةٌ لَهَـا أَوْ لكَوَليِّها قَـبْلُهُ وَلَهَا أَخْـذُهَا مَنْهُ بخلاف مَا أُهْدَى لَهُ بَعْدَهُ بِالطَّلاقِ قَـبْلَ الْوَطْء لا مَا أُهْدَى بَعْدَ العَـقْد وَإِنْ لَمْ يَفْتُ إِلَّا أَنْ يَفْسَخَ قَبْلَ الْبِنَاء فَيَأْخُذُ الْقَائِمُ مِنْهَا أَوْ يَجْرى بِهِ العُرْفُ، وَفي الْقَضَاء به قَوْلان وَضَمَانُهُ إِنْ هَلَكَ ببيِّنَة أَوْ كَانَ ممَّا لا يُعَابُ عَلَيْه منْهُمَا، وإلا فَمنَ الَّذي بِيَدُه وَتَعَيَّنَ مَا اشْــَتَرَتْهُ للْجهَارِ كَلغَيْرِه منْ زَوْجِهَا وَهَلْ مُطْلَقًــا وَعَلَيْه الأكْثُرُ أَوْ إِنْ قَصَدَت التَّحْقيق تأويلان وسَقَط المزيد بعد الْعَقْد بكالمَوْت قَبْلَ الْقَبْض وَلَزمَها التَّجْهِين مِهَا قَبَضَتْهُ قَبْلَ الْبِنَاء علَى العَادَة، ولا تَقْضى دَيْنًا ولا تُنْفقُ منه إلا ٱلمُحْتَاجَةُ وكالدِّينَار وَقُبلَ دَعْـوَى الأب فَقَطْ في إعَارَته لَهَا في السَّنَة وَإِنْ خَالَفَتْهُ بِنْتُهُ لا بَعْدَهَا إِلا أَنْ يَشْهَدَ وَإِنْ صَدَّقَتْهُ فَفَى ثُلُثْهَا وَاخْتَصَّتْ بِه عَنِ الْوَرَثَة إِنْ أَوْرَدَ بَيْـتهَا، أَوْ أَشْـهَدَ لَهَا الأَبُ أَوْ اشْـتَرَاهُ لَهَا وَوَضَـعَهُ عَنْدَ كَأُمِّـهَا، وَإِنْ وَهَبَتْ لَهُ الصَّدَاقَ قَبْلَ قَبْضه رَشيدَةٌ أَوْ مَا يُصْدقُهَا به جُبرَ عَلَى دَفْع أَقَلُّه، وَجَأزَ بَعْدَ الْبنَاء وَإِنْ وَهَبَــْتُهُ أَوْ أَعْطَتْـهُ ۚ مَالاً لدَاوام الْعــَشْرَةَ أَوْ حُــسْنَهَا فَــفَسَخَ أَوْ طَلَّقَ عَــنْ قُرُبَ رَجَعَتْ، وَرَجَعَتْ بِمَا أَنْفَقَتْ عَلَى كَعَبْدِ أَوْ ثَمَرَة إِنْ فُسخَ وَبنصْفه إِنْ طَلَّقَ قَبْلَهُ، وَإِنْ أَعْطَتُهُ سَفَيهَةٌ مَا يُنْكِحُهَا بِهِ ثَبَتَ النِّكَاحُ وَأَعْطَاهَا مِثْلَهُ وَقَبَضَهُ مُجْبرٌ أَوْ وَلَى ۗ سَفيهَة وَصُدِّقًا في ضَيَاعه بيَمين، وَإِنَّمَا يُبْرِيهِمَا شَرَاءُ جِهَازِ تَشْهَدُ بَيِّنَةٌ بِدَفْعه لَهَا، أَوْ إحْضَارِه بَيْتَ الْبِنَاء، أَوْ تَوَجُّهه إِلَيْه وَإِلا فَالمَرْأَةُ، فَإِنْ قَبَضَهُ غَيْرُهُمْ بلا تَوْكيل اتَّبَعَـٰتُهُ، أَو الزَّوْجَ وَأُجْـرَةُ الْحَملِ عَلَـٰيهَا إلا لشَـرْط أَوْ عُرْف، وَلَوْ قَـالَ مَنْ لَهُ الْقَبْضُ بَعْدَ الْإِقْرَارِ بِهِ لَمْ أَقْبِضْهُ لَمْ يُفَدُّهُ، وَلَهُ تَحْلَيْفُ الزَّوْجَ في كَعَشَرَة أَيَّام، وَجَازَ عَفُو المُجْبِرِ عَنْ نصف الصَّدَاق بَعْدَ الطَّلاق قَبْلَ الْبِنَاءَ لا قَبْلَهُ إلا لمَصْلَحَة.

فصل: الخيارُ للزَّوْجَيْنِ إنْ لَمْ يَسْبِقْ علْمٌ وَلَمْ يَرْضَ، وَحَلَفَ عَلَى نَفْيهِ بِبَرَصٍ وَعِـــــٰدْيُطَةٍ وَجُذَامٍ وَجُنُونَ وَإِنْ مَرَّةً فَى الشُّــهْرِ، وَلَهَا بخــصَائه وَجَبِّــه وَعُنْتَه وَاعْتَرَاضِه وَلَهُ بِقَرَنِهَا وَرَتْقَهَا وَبَخْر فَرْجِهَا وَعَفَلهَا وَإِفْضَائِهَا إِنْ كَانَتْ حَالَ العَقْد ولَهَا فَقَطْ رَدٌّ بِحُذَام بَيِّن، وَبَرَص مُضرًّ، وَجُنُون حَدَثَتَ، وَإِنْ بَعْدَ الدُّخُول لاّ بِكَجَبِّه وَأُجِّلا فيها سَنَّةً للَّحُرِّ، وَنصْفَهَا للرِّقِّ إِنْ رُجِي بُرْؤُهَا، وَلَهَا فيه النَّفَقَةُ ولا خيَارَ بَغَيْرِهَا إِلا بشَرْط وَلَوْ بوَصْف الْوَلَىِّ عنْدَ الخطْبَة لا بخُلْف الظَّنِّ كَالْقَرَع وَالتُّيُـوبَةِ وَالسُّوَادِ مِنْ بِيضٍ وَنَتِن فَم إِلا أَنْ يَجِدَهُ الْحُرُّ رَقِيقًا، وَأُجِّلَ المُعْتَرَضُ الحُرُّ سَنَةً وَالْعَبْدُ نصْفَهَا منْ يَوْم الحُكْم بَعْدَ الصِّحَّة إنْ كَانَ مَريضًا وَلَهَا النَّفَقَةُ وَصُدِّقَ إِنْ ادَّعَى الْـوَطْءَ فيه بيمين، فَإِنْ نَكُلَ حَلَفَتْ وَإِلا بَقيَتْ وَإِنْ لَـمْ يَدَّعه طَلَّقَهَا إِنْ طَلَبَتْهُ، وَإِلا فَهَـلْ يُطَلِّقُ الحَاكِمُ أَوْ يَأْمُرُهَا بِهِ ثُمَّ يَحْكُمُ؟ قَوْلان، وَلَهَا الْفِرَاقُ بَعْدَ الرِّضَا بِمُدَّة بلا ضَرْبِ أَجَل، وَلَهَا الصَّدَاقُ بَعْدَهُ كَطَلاق الـمَجْبُوب. وَالْعَنِّينِ اخْتَيَارًا بَعْدَ الدُّخُولِ وَأُجِّلَتِ الرَّتْقَاءُ للدَّوَاء بالاجْتهَاد، وَلا تُجْبَرُ عَلَيْه إنْ كَانَ خَلْقَةً، وجُسَّ عَلَى ثَوْبِ مُنْكُرِ الجَبِّ وَنَحْوه بَظَاهِرِ الْيَدِ وصُدِّقًا في نَفْي دَاء الْفَرَجِ بِيَمِينِ وَصُدِّقَتْ في بكَارَتهَا وَحُدُوثه بَعْدَ الْعَـقْد، وَحَلَفَ أَبُوهَا إِنْ كَانَتْ سَفيهَـةً أَوْ صَغيرةً وَلا يَنْظُرُهَا النِّسَاء وَإِنْ شَهدَتْ لَهُ امْـرَأَتَان قُبلَتَا ولا صَدَاقَ في الرَّدِّ قَبْلَ الْبِنَاء، وَإِنْ رَدَّتُهُ بَعْـدَهُ فَلَهَا المُسـَـمَّى، وَإِنْ رَدَّهَا رَجَعَ به عَلَى وَلَىِّ لَمْ يَخْفَ عَلَيْهِ حَالُهَا كَأْبِ وَأَخِ وَلا شَيْءَ عَلَيْهَا وَعَلَيْه، أَوْ عَلَيْهَا إِنْ حَضَرَتْ مَجْلسَ الْعَقْد ثُمَّ الْوَلَىُّ عَلَيْهَا إِنْ أَخَذَهُ مِنْهُ، وَعَلَيْهَا فَقَطْ في بَعِيدِ كَابْنِ عَمٍّ إِلا رُبْعَ دينَار أَوْ قَرِيبٍ فِيمَا لا يُعْلَمُ قَـبْلَ الْبِنَاءِ كَفَـعْل، فَإِنْ عَلَمَ الْبِعِيدُ فَكَالْقَـريب، وَحَلَّفَهُ الزُّوْجُ إِنَّ ادَّعَى علْمَـهُ، فَإِنْ نَـكَلَ حَلَفَ أَنَّهُ غَرَّهُ وَرَجَعَ عَـلَيْه وَإِلا فَـلا شَيْءَ لَهُ وَعَلَى غَارٍّ غَيْرٍ وَلَىٍّ إِنْ تَوَلَّى الْعَقْدَ وَلَمْ يُخْـبِرْ بِأَنَّهُ غَيْرُ وَلَىٍّ لا بقيمَة الْولَد وَوَلَدُ المَغْـرُورِ بِحُرِّيَّتِهَـا الجُرِّ فَقَطْ حـرٌّ، وَعَلَيْه إِنْ رَدَّهَا الأَقَلُّ مِنَ الْمُسَـمَّى وَصَدَاقُ المِثْلِ وقِيمَةُ الْوَلَدِ مُطْلَقًا دُونَ مَالِهِ يَوْمَ الحُكْمِ إِلا أَنْ يُعْتَقَ عَلَى سَيِّد أُمِّه وَلعَدَمه

تُؤْخَذُ مِنَ الْوَلَد ولا يُؤْخَذُ مِنْ وَلَد إِلا قِسْطُه، وَقُبِلَ قَوْلُ الزَّوْجِ إِنَّهُ غُرَّ بيمينِ وَلَوْ طَلَقَهَا أَوْ مَاتَا فَاطَّلَعَ عَلَى مُوجِبِ خِيارِ فَكَالْعَدَمِ، وَلِلْوَلِيِّ كَتْمُ الْعَمَى وَلَوْ طَلَقَهَا أَوْ مَاتَا فَاطَّلَعَ عَلَى مُوجِبِ خِيارِ فَكَالْعَدَمِ، وَلِلْوَلِيِّ كَتْمُ الْعَمَى وَنَحْوه وَعَلَيْه كَتْمُ الخَنَا، وَمُنعَ أَجْذَمُ وَأَبْرَصُ مِنْ وَطَء إِمَائه.

فَحلُ: لَمَنْ كَمُلَ عَنْقُهَا تَحْتَ عَبْد فراقُهُ بِطَلْقَة فَقَطْ بَائِنَة ولا شَيْءَ لَهَا قَبْلَ الْبِنَاء وَلَهَا بَعْدَهُ المُسَمَّى إلا أَنْ تَعْتَى قَبْلَهُ فَيَطَأُ غَيْرَ عَالِمَة فَالأَكْثَرَ مِنْهُ وَمِنْ صَدَاقِ الْمِثْلِ، وَلَيْسَ للسَّيِّد انْتِزَاعُهُ إلا أَنْ يَشْتَرِطَهُ أَوْ يَأْخُذَهُ قَبْلَ الْعَنْقِ إلا أَنْ تَسْقَطَهُ أَوْ تُمكِنَّهُ طَائِعَةً بَعْدَ الْعَلْم، وَلَوْ جَهِلَت الْحُكْم أَوْ يُبِينُهَا، أَوْ يَعْتَقَ قَبْلَ اخْتِيارَهَا إلا لتَأْخِير لحَيْض، وَلَهَا إِنْ أَوْقَفَهَا تَأْخِير بِالنَّظَرِ تَنْظُرُ فِيهِ وَإِلا صَدِّقَتُ أَنَّهَا مَا وَضَيَتْ بَهُ وَإِنْ بَعْدَ سَنَة.

فَصَلُ: وَانْ تَنَازَعَا فَى الزَّوْجيَّة ثَبَتَتْ وَلَوْ بِبَيِّنَة سَمَاع، وَإِلا فَلا يَمِينَ عَلَى المُنْكر ولَوْ أَقَامَ المُدَّعي شَاهَدًا لَكنْ يَحْلفُ مَعَهُ وَيَرُّثُ وَلا صَدَاقَ وَأُمرَتْ بانْتظَارَه لبِّيِّنَة ادَّعَى قُرْبَهَا، ثُمَّ لَمَّ تُسْمَعْ لَهُ بَيِّنَةٌ إِنْ عَجَّزَهُ الحَاكمُ وَلَيْسَ إِنْكَارُهُ طَلاقًا إلا أنْ يَنْوِيَهُ به، وَلَوْ حُكمَ عَلَيه بهَا جَدَّدَ عَقْدًا إنْ عَلَمَ أَنَّهَا غَـيْرُ زَوْجَة، وَلُو ادَّعَاهَا رَجُلان أَقَامَ كُلٌّ بَيِّنَةً فَسْخَا كَذَاتِ الوَلَيُّنِ وَإِنْ أَقَرَّ بِهَا طَارِئَان تَوَارَثَا لثُبُوتِ النِّكَاحِ كَأْبُوَى صَبِيَّن وَإِلا فَخلافٌ، وفي قَدْر المَهْر أَوْ صِفَته قَبْلَ الْبِنَاء، فَالْقَوْلُ لَمُدَّعِي الأشْبَه بِيَمِينه وَإِلا حَلَفَا وَفُسخَ وَبَدَأْتُ وَقُضيَ للْحالف عَلَى النَّاكلِ وَفُسخَ في الجنْسِ مُطْلَقًا إِنْ لَمْ يَرْضَ أَحَدُهُمَا بِقُولُ الآخر وَبَعْدَ الْبِنَاء فَالْقَوْلُ لَهُ بِيَمِينٍ فِي الْقَدْرِ أَوِ الصِّفَةِ وَإِنْ لَمْ يُشْبِهْ كَالطَّلاق وَالمَوْت، فَإِنْ نَكلَ حَلَفَتْ أَو وَرَثَتُهَا، وَرُدَّ لصَدَاقِ المثلِ في الجنسِ مَا لَمْ يَزِدْ عَلَى مَا ادَّعَـتْهُ أَوْ يَنْقُصْ عَنْ دَعْوَاهُ وَثَبَتَ النِّكَاحُ، و لَـوِ ادَعَى تَفْوِيضًا عِنْدَ مُعْتَادِيهِ فَكَذَلِكَ، وَلا كَلامَ لمَحْجُور، وَإِنْ قَالَ أَصْدَقْتُك أَبَاك فَقَالَتْ أُمِّي حَلَفَتْ فَإِنْ حَلَفَ فُسخَ وَعَتَقَ الأبُ كَأَنْ نَكَلا وَإِنْ نَكَلَ عَــتَقَا وَتُبَتَ بِهَا، وَوَلاؤُهُمَــا لَهَا وَإِنْ حَلَفَ فَقَطْ ثَبَتَ بِهِ وَفِي قَبْضِ مَا حَلَّ فَقَبْلَ الْبِنَاءِ قَوْلُهَا وَبَعْدَهُ قَوْلُهُ بِيَمِينٍ فِيهِمَا إِنْ لَمْ يَكُنِ

الْعُرْفُ تَأْخِيرَهُ وَلَمْ يَكُنْ مَعَهَا رَهْنُ وَلَمْ يَكُنْ بِكِتَابِ وَادَّعَى دَفْعَهُ قَبْلَ الْبِنَاء، وَفِي مَتَاعِ الْبَيْتِ، فَلِلْمَرْأَة المُعْتَادُ لِلنِّسَاء فَقَطْ وَإِلا فَلَهُ بِيَمِينِ، وَلَهَا الْغَزْلُ إِنْ لَمْ يُثْبِتْ أَنَّ الْكَتَّانَ لَهُ فَشَرِيكَانِ، وَإِنْ نَسَجَتْ كُلِّفَتْ بَيَانَ أَنَّ الْغَزْلُ لَهَا وَإِلا لَزِمَهُ الأَجْرَةُ وَإِذَا اشْتَرَى مَا هُو لَهَا فَادَّعَتْهُ حَلَفَ وَقُضِي لَهُ بِهِ كَالْعَكْسِ.

فصل: الوليمة: وهي طَعَامُ العُرْسَ مَنْدُوبَةٌ كَكُونْهَا بَعْدَ الْبِنَاء تَجِبُ إِجَابَةُ مَنْ عُيِّنَ لَهَا وَإِنْ صَائِمًا لا الأكُلُ إِنْ لَمْ يَكُنْ مَنْ يَتَأَذَّى مِنْهُ، أَوْ مَنْكُرُ كَفَرْشِ حَرِير، وآنية نَقْد، وَسَمَاع غانية، وآلة لَهْو، وَصُور حَيَوَان لَهَا ظلُّ وَإِنْ لَمْ تَدُمْ، أَوْ كَثُرَةُ رَحَام، أَوْ إِغْلاقُ بَابٍ دُونَهُ، وَإِنْ لَمُشَاوَرَة، أَوْ عُنْر يَبِيحُ الْجُمُعَة، وَحَرُمَ ذَهَابُ غَيْرِ مَدْعُوِّ، وأَكُلُهُ إِلا بِإِذْنِ، وَكُرِهَ اللَّوْزِ وَالسُّكَرِ لِلنَّهُ بَةِ، وَالزُّمَّارَةُ وَالبُوقُ لا الْعْرْبَالُ والكَبَرُ.

فصلٌ: إنَّمَا يَجِبُ الْـقَسَمُ للزَّوْجَاتِ في المَسِيتِ وَإِنْ إِمَـاءً أَو امْتَنَعَ الوَطْءُ شَرْعًا أَوْ عَادَةً أَوْ طَبْعًا كَمُـحْرِمَة أَوْ مُظَاهَرِ منْهَا وَرَتْقَاءَ وَجَذْمَاءَ لا في الوَطْء إلا لِضَرَرٍ كَكُفِّهِ لِتَتَوَفَّرَ لَذَّتُهُ للأخْرَى وَفَاتَ بِفَوَّاتَ رَمَنِهِ وَإِنْ ظَلَمَ كَخَدْمَةَ مُعْتَق بَعْضُهُ أَوْ مُشْـتَرَك يَأْبَقُ يوْمًا وَلَـيْلَةً، وَنُدبَ الابْتدَاءُ بِاللَّيْل كَالْـبَيَاتِ عَنْدَ الوَاحِـدَة وَجَازَ بِرِضَاهُنَّ الزِّيَادَةُ عَلَى يَوْمِ وَلَيْلَةِ وَالنَّقْصُ وَاسْتِدْعَاؤُهُنَّ لَمَحَلِّهِ كَجَمْعِهِمَا بِمَنْزِلَيْنِ بِدَارِ وَلَوْ بِغَيْرِ رَضَاهُمَا وَالأَثَرَةُ عَلَيْهَا بِرِضَاهَا بِشَيْءٍ وَبِغَيْرِهِ كَعَطِيَّة عَـلَى إِمْسَاكِهَا وَشراء يَوْمِهَا مِنْهَا وَوَطْء ضَرَّتِهَا بِإِذْنِهَا وَسَلامِهِ عَلَيْهَا بِالْبَابِ وَالْبَيَاتِ عِنْدَ ضَرَّتِهَا إِنْ أَغْلَقَتِ الْبَابَ دُونَهُ إِنْ لَمْ يَقْـدرْ عَلَى الْبَيَاتِ بِحُجْرَتَهَـا وَإِنْ وَهَبَتْ نَوْبَتَهَا منْ ضَرَّة فَالْكَلامُ لَهُ لا لَهَا، فَإِنْ رَضِيَ اخْتَصَّتِ المَوْهُوبَةُ بِخِلافِ هِبَتِهَا لَهُ فَتُقَدَّرُ الوَاهِبَةُ عَـدَمًا لا إِن اشْتَرَى فَـيَخُصُّ مَنْ شَاءَ ولَـهَا الرَّجُوعُ وَمَنْعَ دُخُـولُهُ عَلَى ضَرَّتها في يَوْمها إلا لحَاجَة بلا مُكْث وَحَمَّامًا بِهما، وَجَمْعِهِ مَا مَعَهُ في فِراشِ وَإِنْ بِلا وَطْء كَأْمَتَيْنِ، وَقُضِيَ لِلْبِكْرِ بِسَـبْعِ وَلِلثَّيِّبِ بِثَلاثِ وِلا تُجَابُ لأكْثَرَ، وَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ مَـرِيضٌ فَعِنْدَ مَنْ شَاءَ، وَإِنْ سَافَـرَ اخْتَارَ إِلا فَى قُرْبَةِ فَيُـقْرِعُ وَوَعَظَ مَنْ

نَشَرَتْ، ثُمَّ هَجَرَهَا ثُمَّ ضَرَبَهَا إِنْ ظَنَّ إِفَادَتَهُ وَبِتَعَدِّيه زَجَرَهُ الحَاكِمُ بِوعْظ فَتَهْديد فَضَرْب إِنْ أَفَادَ وَلَهَا التَّطْلِيقُ وَإِنْ لَمْ يَتَكَرَّرَ وَإِنْ صَغِيرةً وَسَفيهَةً، وَإِنْ أَشْكُلَّ أَسْكُنَهَا بَيْنَ صَالحينَ إِنْ لَمْ تَكُنْ بَيْنَهُمْ ثُمَّ بَعَثَ حَكَمَيْنِ مِنْ أَهْلِهِمَا إِنْ أَمْكُنَ وَعَلَيْهِمَا وَنُدب كَوْنُهُما جَارَيْنِ وَصِحَتُهُمَا بِالْعَدَالَة وَالذُّكُورة وَالرُّشْد وَالفقه بذلك وَعَلَيْهِمَا وَنُدب كَوْنُهُما جَارَيْن وَصِحَتُهُمَا بِالْعَدَالَة وَالذُّكُورة وَالرُّشْد وَالفقه بذلك وَعَلَيْهِمَا الْإصْلاحُ، فَإِنْ تَعَدَّر طَلَقَا وَنَفَذَ، وَإِنْ لَمْ يَرْضَيَا أَو الْحَاكِمُ بِه وَلَوْ كَانَا مِنْ جَهَتِهِمَا بِوَاحِدة، ولا يَلْزَمُ مَا زَادَ إِنْ أَوْقَعَا أَكْثَر وَطَلَقا بِلا خُلْع عِنْدَ الأَكْثَرِ وَجَازَ بِه بِالنَّظَرِ عِنْد غَيْرِهِمْ وَأَتَيَا الحَاكِمَ فَأَخْبَرَاهُ وَنَقَدَّهُ، وَللزَّوْجَيْنِ إِقَامَةُ وَاحِد عَلَى الصِّفة عَنْد غَيْرِهِمْ وَأَتَيَا الحَاكِم فَأَخْبَرَاهُ وَنَقَدَّهُ، وَللزَّوْجَيْنِ إِنْ أَقَامَةُ وَاحِد عَلَى الصَّفة كَالْحَاكم وَالْوَلِيَّنِ إِنْ كَانَ أَجْنَبِيّا، ولَه مُمَا الْإِقْلاعُ عَنْد أَوْلَاقًا فِي المَال ، فَإِن الْتَزَمَّةُ وَإِلا فَلا عَنْ الْتَزَمَّةُ وَإِلا فَلا قَلْاقً فَى المَال ، فَإِن الْتَزَمَّة وَإِلا فَلا قَلْاقً .

فصل: يَجُورُ الخُلْعُ وَهُوَ الطَّلَاقُ بِعوضِ وَإِنْ مِنْ غَيْرِهَا أَوْ بِلَفْظِهِ وَهُوَ بِائِنٌ لَا رَجْعَةَ فيه، وَإِنْ قَالَ رَجْعَيَّةٌ وَشَرْطُ بَاذَلِهِ الرَّشْدُ وَإِلا رُدَّ المالُ وَبَانَتْ مَا لَمْ يُعلِّقْ بِكَأَنْ تَمَّ لِى، أَوْ صَحَّتْ بَرَاءَتُكَ فَطَالَقٌ، وَجَارَ مِنَ المُجْبِرِ لا مِنْ غَيْرِهِ إِلا يُعلَقْ بِكَأَنْ تَمَّ لِى، أَوْ صَحَّتْ بَرَاءَتُكَ فَطَالَقٌ، وَجَارَ مَنَ المُجْبِرِ لا مِنْ غَيْرِهِ إِلا يَعْدُن وَفَى كَوْن السَّفِيهِة كَالمُجْبَرة خلاف وبالغِنور كَجَنين وآبِق وَغَيْر مَوْصُوف ولَهُ الوَسَطَ مَنْهُ وَبِنَفَقَة حَمْل إِنْ كَانَ، وبالإِنْفَاق عَلَى وَلَدَهَا أَوْ مَا تَلَدُهُ مُدَّة الرَّضَاعِ فَلَ إِنْ كَانَ، وبالإِنْفَاق عَلَى وَلَدَهَا أَوْ مَا تَلَدُهُ مُدَّة الرَّضَاعِ فَلَ الرَّوْجِ أَوْ انْقَطَع لَبُنُهَا أَوْ وَلَدتْ أَكْشُوم، أَوْ عَلَى الزَّوْج أَوْ عَلَى الزَوْج أَوْ عَلَى الزَوْج أَوْ عَلَى الزَوْج أَوْ وَلَد فَعَلَيْهَا عَلَى الرَوْضُوف وَلَهُ عَلَيْها عَلَى الرَّوْعَ وَبَاسِقَاط حَضَانَتِها وَمَعَ الْبَيْع، وَعَجَّلَ المُؤَجَّلَ بِمَجْهُول، وَإِنْ أَعْسَرَتْ أَنْفَقَ الأَبُ وَرَجَعَ، وَإِنْ مَاتَ الْوَلَدُ أَوْ غَيْرُه وَإِنْ مَن المُدَّة إِلا لِعُرُف وَبِإِسْقَاطِ حَضَانَتِها وَمَعَ الْبَيْع، وَعَجَّلَ المُؤَجَّلَ بِمَجْهُول، وَلَا لَمُونَ اللهُ وَمَا الْبَعْ ، وَعَجَّلَ المُؤَجَّلَ بِمَجْهُول، وَلَا لَمُ اللهُ وَمِنْهُ وَإِلا فَمَثْلُهُ إِلاَ أَنْ يَعْلَمُ وَلَا فَمَالًا إِلَا فَمَالًا فِي عَلَيْه مَالاً في عَدَّة الرَّجْعَى عَلَى المَرْعِي عَلَى المَوْتِهِ عَلَى الْمَوْعِي مَالاً في عَدَّة الرَّجْعَى عَلَى عَلَى المَوْعِي عَلَى المَوْعِ عَلَى المَوْقِ عَلَى الْوَادِقُ عَلَى الْوَلَاقِ عَلَى الْوَلِولُ وَمُ عَلَى الْوَادِقُ عَلَى الْمَوْعِ عَلَى المَا لَمْ عَلَى الْمَالَعُ عَلَى الْمَوْعِ عَلَى عَلَى الْوَادِقُ عَلَى الْمَالْوَلِ وَالْمَالُولُ وَالْمَالُولُ وَالْمَالُولُ وَلَا فَمَا لَمُ الْمَوْعِ عَلَى الْمَالُونُ وَاللَّا فَي عَدَّة الرَّجْعَى عَلَى عَلَى الْمَالِ في عَلَى الْمَعْ عَلَى الْمَا في عَلَى الْمُوالِ الْمَعْولِ الْمَالُولُ الْمُوالِ الْفَالِ الْمُوالِ الْمَالِ الْمَالِ ال

نَفْيِهَا فَقَبَلَ وَكَبَيْعِهَا أَوْ تَزْويجِهَا، وَبَكُلِّ طَلاق حُكمَ به إلا لإيَلاء أَوْ عُسْر بنَفَقَة لا إِنْ طَلَّقَ وَأَعْطَى ۚ أَوْ شُرِطَ نَفْيُ الرَّجْعَة وَمُوجًّبُهُ زَوْجٌ مَكَلَّفٌ وَلَوْ سَفيـهًا أَوْ وَلَيّ غَيْرِه لنَظَر لا أبُ سَفِيهِ وَسَيِّدُ بَالِغ وَنَفَذَ خُلْعُ المَـريض وَتَرَثُهُ دُونَهَا كَكُلِّ مُطَلَّقَة بمَرَض مَوْت وَلُو اخْتَلَتْهُ فيه أَوْ أَسْلَـمَتْ، أَوْ عَتَقَتْ فيه أَوْ تَزَوَّجَتْ غَيْرَهُ وَوَرثَتْ أَزْوَاجًا، وَالإِقْرَار به فيه كإنْشَائـه وَالْعدَّةُ منَ الإِقْرَار وَإِنَّمَا يَنْقَطعُ بصحَّة بَيِّنَة، ولا يَجُوزُ خُلْعُ المَـريضَة إنْ زَادَ عَلَى إرْثه منْهَا وَرَدَّ الزَّائِدَ، وَاعْـتُبرَ يَوْمُ مَـوْتهَا ولا تَوَارُثَ، وَإِنْ نَقَصَ وَكَيْلُهُ عَمَّا سَمَّاهُ أَوْ عَنْ خُلْعِ المِثْلِ إِنْ أَطْلَقَ لَهُ أَوْ لَهَا لَمْ يَلْزَمْهُ إِلا أَنْ يُتمَّ، وَإِنْ زَادَ وكيلُهَا فَعَلَيْهِ الزِّيَادَةُ ولَهَا رَدُّ المَالِ إِنْ أَشْهَدَتْ عَلَى الضَّرَرِ وَلَوْ بِسَمَاعٍ أَوْ بِيَمِينِ مَعَ شَاهِد أَوِ امْرِأَتَيْن، وَإِنْ أَسْقَطَت الْقيامَ بها وبكَوْنهَا بَائتًا لا رجْعيًّا كَإِنْ قَـالَ إِنْ خَالَعْتُك فَأَنْت طَالَقٌ ثَلاثًا، وكَفَت المُعَاطَاةُ إِنْ جَرَى بِهَا عُرْفٌ، وَإِنْ عَلَّقَ بِالإِقْبَاضِ أَوِ الأَدَاء لَمْ يَخْتَصَّ بِالمَجْلسِ إِلا لقرينَة وَلَزِمَ فِي أَنْفِ الْغَالِبُ وَالْبَـيْنُونَةُ بِهِذَا الهَرَوِيِّ فَإِذَا هُو مَـرَويٌّ أَوْ بِمَا فِي يَدِكَ فَإِذَا هُوَ غَيْرُ مُتَمَوَّلُ أَوْ فَارِغَةِ لا إِنْ خَالَعَتْهُ بِمُعِيَّنِ لا شُبْهَةَ لَهَا فِيهِ وَلَمْ يَعْلَمْ، أَوْ بِدُونِ خُلْع المثْلِ في مَا أُخَالِعُكِ بِهِ، وَإِنْ تَنَازَعَا في المَالِ أَوْ قَدْرِهِ أَوْ جِنْسِهِ حَلَفَتْ وبَانَتْ، فَإِنْ نَكَلَتْ حَلَفَ وَإِلا فَقَوْلُهَا وفي عَدَد الطَّلاق، فَـقَوْلُهُ بيَمين: كَدَعْوَاهُ مَوْتَ غَائِبِ أَوْ عَيْبَهُ قَبْلَهُ فَإِنْ تَبَتَ أَنَّهُ بَعْدَهُ فَضَمانُهُ منهُ.

فَصَلُ: أَبْغَضُ الحَلالَ إِلَى الله الطَّلاقُ، وَقَدْ يُنْدَبُ أَو يَجِبُ، وَالسُّنِيُّ وَاحِدَةٌ كَامِلَةٌ بِطُهْرٍ لَمْ يَمَسَّ فِيه بِلاَ عِدَّة وَإِلا فَبِدْعِيٌّ، وَكُرِهَ إِنْ كَانَ بِغَيْرِ حَيْضٍ وَنفاس وَلفاسً وَإِلا مُنِعَ وَوَقَعَ، وَإِنْ طَلَبَتْ هُ أَوْ خَالَعَتْ وَأُجْبِرَ عَلَى الرَّجْعَة لآخِرِ الْعِدَّة وَإِنْ لَمْ تَقُمْ بِحَقِّهَا فَإِنْ أَبَى هُدِّدَ بِالسِّجْنِ ثُمَّ سُجِنَ ثُمَّ بِالضَّرْبِ ثُمَّ ضُرِبَ بِمَجْلس، فَإِنْ أَبَى الْحَاكِمُ وَجَازَ بِهِ الْوَطْءُ وَالتَّوَارُثُ، وَالأَحَبُ إِمْسَاكُهَا حَتَّى تَطْهُرَ فَيْرِ المَدْخُول بِهَا فِيه، فَتَحِيضَ فَتَطْهُرَ، ثُمَّ إِن شَاءَ طَلَّقَ، وَجَازَ طَلاقُ الحَامِلِ وَغَيْرِ المَدْخُول بِهَا فِيه، وَصَدِّقَتْ إِنْ ادَّعَتْ إِلْ أَنْ يَتَرَافَعَا، طَاهِرًا، وَعُجِّلَ فَسْخُ الْفَاسِدِ فَى الْحَيْضِ وَصَدِّقَ إِنْ الْحَيْضِ

وَالطَّلاقُ عَلَى المُولِي ثُمَّ أُجْبِرَ عَلَى الرَّجْعَة بخلاف المُعْسر بالنَّفَقَة أو الْعَيْب، أَوْ مَا لِلْوَلِيِّ فَسْخُهُ كَاللِّعَانِ، وَرُكْنُهُ أَهْلٌ وَقَصْدٌ وَمَحَلُّ وَلَفْظٌ، وَإِنَّمَا يَصحُ من مُسْلِم مُكلَّف وَلَــوْ سكرَ حَرَامًا كَـعتْقــه وَجنَايَاته بخلاف عُقُــوده وَإِقْرَاره وَطَلاقُ الفُضُوليِّ كَبَيْعِه والعدَّةُ مِن الإِجَازَة وَلَزَمَ وَلَوْ هَازِلاً، كَالْعَنْقِ وَالنِّكَاحِ وَالرَّجْعَة لا إِنْ سَبَقَ لَسَانُهُ فِي الْفَتْوَى، أَوْ لُقِّنَ أَعْجَمِيٌّ بِلا فَهُم، أَوْ هَذَى لِمَرَضِ أَوْ أُكْرِهَ عَلَيْـه وَلَوْ تَرَكَ التَّـوْرِيَةَ أَوْ عَلَى فعْل مَـا عَلَّقَ عَلَيْـه إلا أَنْ عَلَيْـه إلا أَنْ يَعْلَمَ أَنَّهُ سَيَكُرَهُ أَوْ يَكُونُ شَرْعِيّا كَتَقُويم جُرْءِ الْعَبْد في لا بَاعَهُ أَوْ لا اشْتَرَاهُ أَوْ يَفْعَلُ بَعْدَ زَوَاله فَيَلْزَمُ كالحنْث بخَوْف قَتْل أَوْ ضَرْب مُؤْلم أَوْ سَجْنِ أَوْ قَيْد كَصَفْح لذي مُرُوءَة بملاٍ، أَوْ أَخْذ مَال أَوْ قَتْل وَلَد أَوْ وَالد لا غَيْرهما، ونُدبَ الحلفُ ليَسْلَمَ، وَمَثْلُهُ الْعَـنْقُ وَالنِّكَاحُ وَالإِقْرَارُ وَالْيَـمينُ وَالْبَيْعُ وَنَحْـوُهُ بِخلافِ الْكُفْـرِ، كَالسَّبِّ وَقَذْفِ المُسْلِمِ وَالزِّنَا بِطائِعَةِ خَلِيَّةٍ فَلا يَجُوزُ إِلا بِالْقَتْلِ، وَالصَّبْـرُ أَجْمَلُ لا قَتْلُ المُسْلَم أَوْ قَطْعُـهُ أَوْ الزِّنَا بِمُكْرَهَة وَإِنْ أَجَازَ غَـيْرَ النِّكَاحِ طَائعًا لَزِمَ، وَمَـحَلَّهُ مَا مُلِكَ مِنْ عِصْمَةِ وَإِنْ تَعْلَيْقًا بِنَيَّةً أَوْ بِسَاطٍ كَفَوْلُهِ لاَجْنَبِيَّةً: إِنْ فَعَلْت وَنَوَى بَعْدَ نِكَاحِهَا، أَوْ قَـالَ عِنْدَ خَطْبَتَهَا هِيَ طَالَقٌ وَتُطَلَّقُ عَقَـبَهُ وَعَلَيْهِ النِّصْفُ، وَتَكَرَّرَ إِنْ قَالَ كُلَّمَا تَزَوَّجْتُكِ إِلا بَعْدَ ثَلاثِ قَـبْلَ زَوْجِ وَلَوْ دَخَلَ فَالمُسَمَّى فَقَطْ إِلا إِذَا عَمَّ النَّسَاءَ أَوْ أَبْقَى قَلِيلاً كَكُلِّ امْرَأَة أَتَزَوَّجُهَا إلا منْ قَرْيَة كَذَا وَهِيَ صَغَيرَةٌ، أَوْ إلا تَفْويضًا كَأَنْ ذَكَرَ رَمَنًا لا يَبْلُغُهُ عُمْرُهُ غَالبًا، ولَهُ نكاحُ الإماء في كُلِّ حُرَّة ولَزمَ في المصْرِيَّة في مَنْ أَبُوهَا كَـٰذلكَ وَفي الطَّارِيَة إِنْ تَخَلَّقَتْ بِخُلُقهِنَّ لا في إلا أَنْ أَنْظُرَهَا فَعَـمِيَ ولا في الأَبْكَارِ بَعْدَ كُلِّ ثَيِّبِ كَالْـعَكْسِ وَلا إِنْ خَشَيَ الْعَنَتَ في مُؤَجَّل يَبْلُغُهُ وَتَعَذَّرَ التَّسَرِّي أَوْ قَالَ آخرُ امْرأَة ولا يُوقَفُ وَاعْتَبَرَ في وَلا يَته عَلَيْه حَالَ النُّفُوذ فَلَوْ فَعَلَت المَحْلُوفَ عَلَيْه حَالَ بَيْنُونَتِهَا لَمْ يَلْزُمْ فَلَوْ نَكَحَهَا فَفَعَلَتْهُ حَنثَ إِنْ بَقِي لَهُ مِنَ الْعصمة المُعَلَّق فيها شَيْءٌ كَمَحْلُوف لَهَا كَكُلِّ امْرأَة أَتَزَوَّجُهَا عَلَيْكِ فَلَوْ بَانَتْ بِدُونِ الْغَايَةِ فَتَزَوَّجَ ثُمَّ تَزَوَّجَهَا طُلِّقَتْ الأجْنَبيَّةُ وَلا حُجَّةً

لَهُ فِي أَنَّهُ لَمْ يَتَزُوَّجْ عَلَيْهَا وَإِن ادَّعَى نيَّةً، وَلَوْ عَلَّقَ عَبْدٌ الثَّلاثَ عَلَى فعل فَعَتَقَ فَحَصَلَ لَزَمَتْ وَٱثْنَتَـيْن بَقيَتْ وَاحدَةً كَمَا لَوْ طَلَّقَ وَاحدَةً فَـعَتَقَ، وَلَفْظُهُ الصَّريحُ الطَّلاقُ وَطَلاقٌ وَطَلَّقَتُ وَتَطَلَّقْتُ، وَطَالقٌ وَمُطَلَّقَةٌ لا مَطْلُوقَةٌ وَمُنْطَلقَةٌ وَانْطَلقى وَلَزْمَهُ وَاحِدَةٌ إِلا لنيَّـة أَكْثَرَ كَاعْتَـدِّي وَصُدِّقَ فِي نَفْيه إِنْ دَلَّ بسَـاطٌ عَلَيْه، وكنايَتُهُ الظَّاهرَةُ بَتَّةُ، وَحَبْلُك عَلَى غَارِبك وَلَزمَ بهمَا الثَّلاثُ مُطْلَقًا كأن اشْتَرَت الْعصْمَة منْهُ، وَوَاحدَةٌ بَائنَةٌ، أَوْ نَوَاها بكَادْخُلي وَاذْهَبي وَهيَ ثَلاثٌ في المَدْخُول بها، كالمَيْتَة وَالدَّم وَلَحْم الخِنْزِير وَوَهَبْتُك أَوْ رَدَدْتُك لأهْلك، أَوْ لا عصمَة لي عَلَيْك، وَأَنْت حَرَامٌ أَوَّ خَلَيَّةٌ أَوْ بَرِيَّةٌ أَوْ خَالصَةٌ أَوْ بَائِنَةٌ أَوْ أَنَا كَغَيْرِهَا إِنْ لَمْ يَنُو أَقَلَّ، وَلَزَمَ الثَّلاثُ مُطْلَقًا مَا لَمْ ينْو أَقَلَّ في خَلَّيْتُ سَبيلَك، وَفي الْمَـدُنْخُول بها في وَجْهِي منْ وَجْهِك، أَوْ عَلَيَّ وَجْهُكَ حَرَامٌ كَلا نكاحَ بَيْني وَبَيْنك، أَوْ لا ملْك لى، أَوْ لا سَبيلَ لى عَلَيْك إلا لعتَابِ وَإلا فَلا شَيْءَ عَلَيْه، كَـقَوْله يَا حَرَامُ، أَوْ قَالَ الحَلالُ حَرامٌ، أَوْ حَرامٌ عَلَى ، أَوْ جَميعُ مَا أَمْلكُ حَرامٌ وَلَمْ يُردْ إِدْخَالَهَا، وَوَاحِدَةٌ مُطْلَقًا في فَارَقْتُك وَحَلَفَ عَلَى نَفْ يه في أَنْت سَايَبَةٌ، أَوْ لَيْسَ بَيْني وَبَيْنَك حَلالٌ ولا حَرَامٌ، فَإِنْ نَكَلَ نُوِّى في عَدَده وَصُدِّقَ في نَفْيه إِنْ دَلَّ بِسَاطٌ عَلَيْه في الجَميع كَالصَّريح، وَفيه وفي عَدَده في اذْهَبي وَانْصَرفي أَوْ لَمْ أَتَزَوَّجْ، أَوْ قيلَ لَهُ أَلَكَ امْرَأَةٌ؟ فَقَالَ لا أَوْ أَنْت حُرَّةٌ أَوْ مُعْتَقَهٌ أَو الْحَقي بأَهْلِك وَعُوقبَ، وَإِنْ قَصَدَهُ بكَلَمَة أَوْ صَوْت لَزَمَ لا إِنْ قَصَدَ التَّلَفُّظَ به فَعَدَلَ لغَيْره غَلَطًا أَوْ أَرَادَ أَنْ يَنْطقَ بالثَّلاث فَقَالَ أَنْت طَالَقٌ وَسكَت، ولَزمَ بالإشارة المُفْهمَة وَبمُجَرَّد إرْساله وَكَتَابَته عَارِمًا وَإِلا فَسِإِخْرَاجِه عَارِمًا أَوْ وُصُولِهِ لا بكلام نَفْسيٍّ أَوْ فِعْلِ إِلا أَنْ يَكُونَ عَادَتَهُمْ، وَسُفِّهَ قائلٌ يَا أُمِّى أَوْ يَا أُخْـتَى وَنَحْوِه، وَإِنْ كَرَّرَهُ بِعَطْف أَوْ بِغَيْرِه لَزَمَ في المَدْخُول بهَا كَغَيْرِهَا إِنْ نَسَقَهُ إِلا لِنيَّة تَأْكيد في غَيْرِ الْعَطْف وَلَزَمَ وَاحدَةٌ في ربُّع طَلْقَة أَوْ ثُلُثَى طَلْقَة أَوْ نصْفَى طَلْقَة أَوْ ثُلُث وَربُّع طَلْقَة أَوْ ربُّع وَنصف طَلْقَةِ وَاثْنَتَانِ فَى ثُلُثِ طَلْقَةِ وَرُبُعِ طَلْقَةِ أَوْ رُبُعِ طَلْقَةِ وَنِصْفِ طَلْقَةٍ، وَالطُّلاقِ كُلُّهُ

إلا نصْفَهُ وَوَاحِدَةٌ في اثْنَتَيْنِ إِنْ قَصَدَ الحسَابَ فَشَلاتٌ كَأَنْتِ طَالِقٌ الطَّلاقَ إلا نصْفَ طَلْقَة أَوْ كُلَّمَا حضْت، أَوْ قَالَ كُلَّمَا أَوْ مَتَى طَلَّقْتُك، أَوْ وَقَعَ عَلَيْك طَلاقى فَأَنْت طَالَقٌ وَطَلَّقَ وَاحدَة أَوْ إِنْ طَلَّقْتُ فَـأَنْت طَالَقٌ قَبْلَهُ ثَلاثًا أَوْ اثْنَتَ بِين وَطُلِّقَ وَأُدِّبَ المُحجَزِّئُ كَـمُطَلِّق جُزْء كَـيَد وَلَـزمَ بنَحْو شَـعْرك لا بُصَــاق وَدَمْع وَصَحَّ الاسْتــثْنَاءُ بِالإِ وَأَخَوَاتِهَا وَلَوْ ســرّا إِن اتِّصَلَ وَقَصَــدَ وَلَمْ يَسْتَغْــرِقْ نَحْوَ ثلاثًا إلا اثْنَتَيْنِ فَفَى ثَلاثًا إلا ثَلاثًا إلا وَاحدَةً أَوْ أَلْبَتَّةَ إلا اثْنَتَيْنِ إلا وَاحدَةً اثْنَتَان، وَاعْتُبرَ مَا زَادَ عَلَى الثَّلاث وَنُجِّزَ في الحَال إنْ عُلِّقَ بمُسْتَقْبَل مُحَقَّق عَقْلاً كإنْ تَحَيَّزَ الجرْمُ أَوْ إِنْ لَمْ أَجْمَعْ بَيْنَ الضِّدَّيْنِ أَوْ عَادَةً يَبْلُغُهُ عُمْ رُهُما عَادَةً كَبَعْد سَنَة أَوْ يَوْمَ مَوْتى أَوْ قَبْلَهُ بِسَاعَةِ، أَوْ إِنْ أَمْطَرَتْ أَوْ إِنْ لَمْ أَمَسَ السَّماءَ، أَوَ إِنْ قُمْتُ في كُلِّ مَا لا صَبْرَ عَنْهُ، أَوْ شَرْعًا كَإِنْ صَلَّيْتُ أَوْ صُمْتُ رَمَ ضَانَ، أَوْ بِغَالِبِ كَإِنْ حَضْتِ لغَيْر آيسةَ أَوْ بِمَا لا يُعْلَمُ حَالاً، كَقَـوْله لحَامل: إنْ كَانَ في بَطْنك غْلامٌ أَوْ لَمْ يكُنْ، أَوْ إِنْ كَانَ فِي هذه اللَّوْرَة قَلْبَان، أَوْ إِنْ كَانَ فُلانٌ مِنْ أَهْلِ الجَنَّة، أَوْ قَالَ لغَيْر ظَاهرة الْحَمْل إِنْ كُنْتِ حَاملاً، أَوْ إِنْ لَمْ تَكُونِي وَحُملَتْ عَلَى الْبَراءَة في طُهْر لَمْ يَمُسَّ فِيهِ فَلا حِنْثَ في الْبرِّ بِخلاف الحنْثِ، أَوْ بمَا لا يُمْكنُ اطِّلاعُنَا عَلَيْه كَإِنْ شَاءَ الله أَوِ الْمَلائِكَةُ أَوِ الْجِنَّ، أَوْ بِمُحْتَمَلِ لَيْسَ فِي وُسْعِنا كَإِنْ لَمْ تَمُطِرِ السَّمَاءُ في هذا الشَّهْرِ بِخلافِ البِرِّ كَإِنْ أَمْطَرَتْ فِيهِ فَيَنْتَظِرُ عَلَى الأرْجَحِ أَوْ بِمُحَرَّم كَإِنْ لَمْ أَزْن إِلا أَنْ يَتَحَقَّقَ قَبْلَ التَّنْجِيزِ، ولا حنْثَ إِنْ عَلَّقَهُ بِمُسْتَقْبَل مُمتَنع كَإِنْ جَمَعْتُ بَيْنَ الضِّدَّيْنِ، أَوْ إِنْ لَمَسْتُ السَّمَاءَ، أَوْ إِنْ شَاءَ هذا الحَجَرُ أَوْ بِمَا لا يُشْبِهُ البُلوغُ إِلَيه كَبَعْد ثَمَانينَ سَنَةً، أَوْ إِذَا مُتَّ أَوْ مُتِّ أَوْ إِنْ أَوْ مَتَى أَوْ قَالَ إِنْ وَلَدْتِ أَوْ إِنْ حَمَلْتِ إِلا أَنْ يَطَأَهَا وَلَوْ مَرَّةً وَهِيَ مُمْكَنَةُ الْحَمْلِ وَإِنْ قَبْلَ يَمينه فَيُنَجَّزُ، وَلَا بِمُحْتَمَلِ غَيْرٍ غَالِبٍ وَانْتُظِرَ، وَلَا يُمْنَعُ مِنْهَا إِنْ أَثْبَتَ كَإِنْ دَخَلْتٍ، أَوْ إِنْ قَدِمَ زَيْدٌ ۚ أَوْ إِنْ شَاءَ زَيْدٌ، وَإِنْ نَفَى وَلَمْ يُؤَجِّلْ مُنعَ مِنْهَا وَضُرِبَ لَهُ أَجَلُ الإيكاءِ إِنْ قَامَتْ عَلَيْه إلا إنْ لَمْ أُحْبِلْهَا، أَوْ لَمْ أَطَأْهَا إِنْ حَلَفَ عَلَى فَعْلِ نَفْسِهِ كَإِنْ لَمْ

أَفْعَلْ، وَإِلا تُلُوِّمُ لَهُ بِالاجْتِهَادِ عَلَى مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ الْبِسَاطُ بِلا مَنْعِ عَلَى الأرْجَح، وَطَلَّقَ عَلَيْه كَان لَم تَفْعَلى، ولو قَالَ إِنْ لَم أُحُجَّ ولَيْسَ وَقْتَ سَفَر انْتَظرَ، ولا مَنْعَ حَتَّى يَأْتَىَ الإِبَّانُ عَلَى الأوْجَه، وَإِنْ قَالَ إِنْ لَمْ أُطَلِّقَكَ فَأَنْت طَالَقٌ أَوْ إِنْ لَمْ أَطَلِّقَكَ رَأْسَ الشَّهُر فَأَنْت طَالَقٌ رَأْسَ الشَّهْرِ ٱلْبَتَّةَ، أَو الآن نُـجِّزَ عَلَيْـه كَأَنْت طَالَقٌ، ۖ الآنَ إِنْ كَلَّمْتُهُ فِي غَد وَكَلَّمَهُ فِيهِ، وَإِنْ أَقَرَّ بِفُعْل ثُمَّ حَلَفَ بِالطَّلاق مَا فَعَلْتُهُ دُيِّنَ وَأُخِـذَ بِإِقْرَارِهِ إِنْ بِحَقِّ لللهِ أَوْ لآَدَمِيٍّ كالدَّيْنِ وَالسُّرقَة وَالزِّنَا إِلا أَنْ يُقرَّ بَعْدَ الحَلف فَيُنَجِّزُ وَأَمرَ بِالْفراق بلا جَبْر في أَنْ كُنْت تُحبِّني أَوْ تُبْغضيني إذا لَمْ تُجِبْ بِمَا يَقْتَضِي الحنْثَ)، وَفِي قُولْهَا فَعَلْتُهُ إِذَا لَمْ يُصَلِّقُهَا، وَبَتَنْفيذ مَا شك فيه منَ الأيْمَان إنْ حَلَفَ وَإِلا فَلا، كَشَكِّه هَلْ حَصَلَ الْمَحْلُوفُ عَلَيْه إلا أَنْ يَسْتَند لأَمْرِ كَرُوْيَتِه شَـخْصًا يَفْعَلُهُ فَشَكَّ هَلْ هُوَ المَـحْلُوفُ عَلَيْه؟ وَلَوْ شَكَّ هَلْ وَاحَدَةً أَوْ أَكْثَرَ؟ فَالْجَميعُ كَأَنْ قَالَ إحْدَاكُنَّ، وَلَوْ حَلَفَ عَلَى غَيْرِه لَتَفْعَلَنَّ كَذَا فَحَلَفَ لا فَعَلْتُهُ قُضِيَ عَلَى الأوَّل، وَلَوْ قَـالَ إِنْ كَلَّمْتُ إِنْ دَخَلْتُ لَمْ يَحْنَثْ إِلا بهمًا، وَلا تُمكِّنهُ إِنْ عَلِمَتْ بَيْنُونَتَهَا ولا بَيِّنةً ولا تَتَزَيَّنُ إِلا مُكْرَهَةً وَتَخَلَّصَتُ مَنهُ بِمَا أَمْكُنَ، وَفي جَواز قُتْلها لَهُ عنْدَ مُحاورَتها إِنْ كَانَ لا يَنْدَفعُ إلا به قَوْلان.

فصلُ: للزَّوْج تَفُويِضُ الطَّلاقِ لَهَا أَوْ لغَيْرِهَا تَوْكِيلاً وَتَمْلِيكاً وَتَخْيِراً، فَإِنْ وَكَلَ نحو: وَكَلْتُك أَوْ جَعَلْتُهُ أَوْ فَوَّضْتُهُ لَكَ تَوْكِيلاً فَلَهُ الْعَزْلُ إِلا لتَعَلَّقِ حَقِّها لا وَكُل نحو: وَكَلْتُك أَوْ جَعِلْتُهُ أَوْ وَقُضَتْ حَتَّى تَجِيبَ وَإِلا أَسْقَطَهُ الْحَاكِمُ وَعُمِلَ بِنْهُمَا وَوُق فَتْ حَتَّى تَجِيبَ وَإِلا أَسْقَطَهُ الْحَاكِمُ وَعُمِلَ بِجَوَابِهِا الصَّرِيحِ فَى اخْتِيارِ الطَّلَاقِ أَوْ رَدِّهِ وَلَوْ بِفَعْلِ كَتَـمْكِينِها طَائِعَةً عَالِمَةً كَمُضِى قَرْمَنِه، فَإِنْ قَالَت قَبلت أَوْ قَبِلْت أَمْرِى أَوْ مَا مَلَّكَتْنِى قُبل تَفْسيرُها بِرَدًّ أَوْ طَلاق أَوْ إِبْقَاء وَلَهُ مُناكَرَة مُضَيَّرَة لَمْ تَدْخُلُ وَمُ مَلَّكَة مُطلَقًا إِنْ زَادَتَا عَلَى طَلاق أَوْ إِبْقَاء وَلَهُ مُناكَرة وَحَلَفَ إِنْ دَخل وَإِلا فَعِنْدً ارْتِجَاعِها وَلَم يُكرَر الوَاحِدة، وَنُوى مَا ادَّعَى وَبَادَرَ وَحَلَفَ إِنْ دَخل وَإِلا فَعِنْدً ارْتِجَاعِها وَلَم يُكرَر أَمُوكَا بِيمَا قَيْد وَلُو قَيْد وَلَوْ قَيْد وَلُو قَيْد وَلُو قَيْد وَلُو قَيْد وَلُو قَيْدَ وَإِنْ نَقَصَت بَطَل مَا قَطَت بَطَل مَا قَطَت أَوْلُ مَا قَضَت بَطل مَا قَلْتُ وَإِنْ نَقَصَت بَطل مَا قَلْد وَلُو مَا قَلَت وَانِ فَلَهُ مَا قَيْدَ وَإِنْ نَقَصَت بَطل مَا قَلْد وَلُو مَا مَلَيْكُ وَانْ زَادَتُ لَوْمَ مَا قَيْدَ وَإِنْ نَقَصَت بَطل مَا قَلْد وَلُو قَيْد وَانْ نَقَصَت بَطل مَا قَتْد وَانْ نَقَصَت بَطل مَا قَتْمَ وَانْ زَادَت لَوْمَ مَا قَيْدَ وَإِنْ نَقَصَت بَطل مَا قَلْد وَانْ نَقَصَت بَطل مَا قَلْد وَانْ نَقَصَت بَطل مَا قَلْمَات

به فَقَطْ فى التَّخْييرِ وَصَحَّ فى التَّمْليك، وإِنْ أَطْلَقَ فَقَضَتْ بِدُونِ الثَّلاثِ بَطَلَ التَّخْييرُ فى المَدْخُولِ بِها، ولَوْ قَالَتْ طَلَّقْتُ نَفْسِى أَوِ اخْتَرْتُ الطَّلاقَ سَئلَتَ فَإِنْ قَالَتُ أَرَدْتُ الثَّلاثَ لَزِمَتْ فى التَّخْيير بِمَدْخُول بِها وَنَاكَرَ فى غَيْرِها كَالتَّمْليك وَانْ قَالَتْ وَاحِدةً بَطَلَ التَّخْييرُ ولَزِمَتْ فى التَّمْليك وتَخْييرِ غَيْرِ المَدْخُول بِها وَإِنْ قَالَت لَمْ أَقْصَدْ شَيْئًا حُملَ عَلَى الثَّلاثِ على الأَرْجَحِ، وشَرْطُ التَّفُويضِ لِغَيْرِها حُصُورُهُ أَوْ قُرْبُ غَيْبِته كَالْيَوْمَيْنِ فَيُرْسِلُ إِلَيْهِ وَإِلا انْتَقَلَ لَهَا وَعَلَيْهِ النَّظُرُ وَصَارَ كَهى، وَإِنْ فَوَضَ لاَ عَلَى الثَّلاثِ عَلَى الثَّلَاثُ وَصَارَ حَصَارَ مَنْ وَاحِد لَمْ تَطْلُقُ إِلَا بِاجْتِمَاعِهِمَا، إِلا أَنْ يَقُولَ جَعَلْتُ لَكُلِّ مَنْكُمَا طَلاقَها.

فَصَلُ: الرَّجْعَةُ: عَوْدُ الزَّوْجَة المُطلَّقَة غَيْرَ بَائِن للْعصْمَة بلا تجْديد عَقْد، وَللْمُكَلَّفَ وَلَوْ مُحْرِمًا أَوْ مَريضًا أَوْ لَمْ يَأْذَنْ لَهُ وَلَيٌّ ارْتَجَاعُهَا في عدَّة نكاح صَحيح حَلَّ وَطُؤُهُ بِقَـوْل كَرَجَعْتُ وَارْتَجَعْتُ وَأَمْسكْتُهَا، أَوْ بِفَعْل نِيَّة فَيهُمَا أَوُّ بِنِيَّةً فَقَطْ عَلَى الأَظْهَرِ، أَوْ بِقَوْلِ صَرِيحٍ وَلَوْ هَزْلاً في الظَّاهِرِ فَقَطْ لا بِمُحْتَمَل بلا نِيَّةٍ كَأْعَدْتُ الحِلَّ وَرَفَعْتُ التَّحْرِيمَ أَوْ فعْل كَوَطْء، وَلا صَدَاقَ فيه إنْ عُلمَ دُخُولٌ وَلَوْ بِامْرَأَتَيْنِ وَإِلا فَلاَ وَلَوْ تَصَادَقَا عَلَى الْوَطْء قَبْلَ الطَّلاق إلا أَنْ يَظْهَرَ بهَا حَمْلٌ لَمْ يَنْفِه وَأُخذا بِإِقْرِارِهِمَا كَدَعُواهُ لَهَا بَعْدَهَا إِنْ تَمَادَيَا عَلَى التَّصْديق، ولَهُ جَبْرُهَا عَلَى تَجْديد عَقْـد بربُع دينَار ولَمْ تُنْكر الْوَطْءَ وَصَحَّتْ رَجْعَتُـهُ إِنْ قَامَتْ لَهُ بَيِّنَةٌ بَعْدَهَا عَلَى إِقْرَارِهِ أَوْ تَصَرُّفه لَهَا أَو مَسِيته عندَهَا فيها أَوْ قَالَ ارْتجَعْتُك فَقَالَت انْقَضَت العدَّةُ، فَأَقَامَ بَيِّنَةً عَلَى مَا يُكَذِّبِهَا، أَوْ سَكَتَت طُويلاً ثُمَّ قَالَتْ كَانَت انْقَضَتْ، لا إِنْ قَالَ مَنْ يَغيبُ إِنْ حَنَّثَتْني فَقَدْ أَرْجَعْتُهَا كَإِنْ جَاءَ الْغَدُ فَقَد ارْتُجَعْـتُهَا، وَصُدِّقَتْ في انْقـضَاء الْعدَّة بلا يَمين مَـا أَمْكَنَ، وَفي أَنَّهَا رَأَتْ أَوَّلَ الدَّم وَانْقَطَعَ، ولا يُلتَفَتُ لتكْذيبها نَفَسَها ولَوْ صَدَّقَهَا النِّسَاءُ، وَالرَّجْعَيَّةُ كالزَّوْجة إِلا في اسْتِـمْتَاع وَالخُلْوَة وَالأَكْلِ مَعَهَا، وَلَوْ مَاتَ زَوْجُـهَا بَعْدَ سَنَةٍ فَـقَالَتْ لَمْ تَنْقَضِ وَهِيَ غَيْرُ مُـرْضِعٍ وَمَرِيضَةِ لَمْ تُصَدَّقُ إِلا إِذَا كَـانَتْ تُظْهِرُهُ، وَإِلا صُدِّقَتْ

وَحَلَفَتْ فِيمَا دُونَ الْعَامِ إِنْ اتَّهِمَتْ وَنُدبَ الإشْهَادُ، وأَصَابَتْ مَنْ مَنعَتْ لَهُ، وَشَهَادَةُ الوَلِيِّ عَدَمٌ وَالمُتْعَةُ بِقَدْرِ حَالِه بَعْدَ الْعِدَّةِ للرَّجْعِيَّةِ أَوْ وَرَثَتِهَا كَكُلِّ مُطَلَّقَةِ فِي وَشَهَادَةُ الوَلِيِّ عَدَمٌ وَالمُتْعَةُ بِقَدْرِ حَالِه بَعْدَ الْعِدَّةِ للرَّجْعِيَّةِ أَوْ وَرَثَتِهَا كَكُلِّ مُطَلَّقَةً فِي فِي نِكَاحٍ لازم لا فَسْخَ لِغَيْرِ رَضَاعٍ إلا المُخْتَلَعَةَ، وَمَنَ طُلِّقَتْ قَبْلَ الْبِنَاءِ فِي التَّسْمَية وَالمُفُوِّضُ لَهَا، وَالمُخْتَارَةُ لعَتْقَهَا أَوْ لعَيْبِه.

فصلُ: الإيلاءُ: حَلفُ الزَّوْجِ المُسْلمِ المُكَلَّفِ المُمْكن وَطْؤُهُ بِمَا يَدُلُ عَلَى تَرْك وَطْء زَوْجَتُه غَيْر المُرْضع أَكْثَرَ منْ أَرْبَعَة أَشْهُر أَوْ شَهْرَيْن للْعَبْد تَصْريحًا أو احْتَمَا لاَّ قَيَّدَ أَوْ أَطْلَقَ وَإِنْ تَعْلَيقًا كَإِنْ وَطَئْتُهَا فَعَلَيَّ صَوْمٌ أَوْ قَالَ وَالله لاَ أَطَؤُكَ حَتَّى تَسْأَليني أَوْ لا أَلْتَقي مَعَهَا أَوْ لا أَغْتَسلُ منْ جَنَابَة أَوْ إِنْ وَطَئْتُك فَأَنْت طَالقٌ، وَنَوَى بَبَقَيَّةً وَطْئه الرَّجْعَةَ، وَإِنْ غَـيْرَ مَدْخُول بِهَا، وَكَإِنْ لَمْ أَدْخُلُ فَأَنْت طَالقُ لا في إِنْ لَمْ أَطَأُكُ ولا في لأهْجُرُنَّهَا أَوْ لا كَلَّمْتُهَا ولا في لأعْزِلَنَّ أَو لا أَبيتُ مَعَهَا وَطَلَّقَ عَلَيْه بِالاجْتِهَاد بِلا أَجَل كَمَا لَوْ تَرَكَ الْوَطْءَ وَإِنْ غَائبًا، أَوْ سَرْمَدَ الْعبَادَة، فَإِنْ قَامَتْ عَلَيْه تُرُبِّصَ لَهُ أَرْبَعَةُ أَشْهُر أَوْ شَهْرَان فَقَطْ، وَالأَجَلُ منْ يَوْم الْيَمين إنْ دَلَّتْ عَلَى تَرْكِ الْوَطْءِ وَإِنِ احْتَمَلَتْ أَقَلَّ، أَوْ كَانَتْ عَلَى حنْث إلا أَنْ يَسْتَلْزَمَهُ وَهي عَلَى حنْث فَمنَ الْحُكْم كَإِنْ لَمْ أَفْعَلْ كَذَا فَأَنْت طَالَقٌ، فَامْتَنَعَ عَنْهَا حَتَّى يَفْعَلَ، وَالمُظَاهِرُ إِنْ قَدَرَ عَلَى التَّكْفير وَامْتَنَعَ كَالأَوَّل كَالْعَبْـد أَبَى أَنْ يَصُومَ أَوْ مُنعَ منْهُ بوَجْه جَائِز، وَانْحَلَّ الإِيلاءُ بِزَوَال ملْك مَنْ حَلَفَ بِعَتْقه إِلا أَنْ يَعُودَ لَهُ بِغَيْر إِرْث، وَبتَعْجيل الحنْث وَبتكْفير مَا يُكَفِّرُ وَإِلا فَلَهَا وَلسيِّدهَا المُطَالَبَةُ بَعْدَ الأجَل بالْفَيْئة، وَهِيَ تَغْبِيبُ الحَشَفَة في الْقُبُل وَافْتضَاضُ الْبكْر إِنْ حَلَّ وَلَوْ مِنْ مَجْنُونِ، فَإِن امْتَنَعَ طَلَّقَ عَلَيْهِ بِلا تَلَوُّم، وَإِلا أَخَّرَ المَرَّةَ فَالْمرَّةَ، فَإِنْ لَمْ يَف أُمرَ بِالطَّلاق، وَإِلا طَلَّقَ عَلَيْهِ وَصَدَّقَ إِنِ ادَّعَاهُ بِيَمِينِ، فَإِنْ نَكُلَ حَلَفَتْ وَبَقيَتْ عَلَى حَقِّهَا وَفَيْئَةُ المريض وَالْمَحْبُوسِ وَنَحْوِهِمَا بِمَا تَنْحَلُّ بِهِ، فَإِنْ لَمْ يُمْكِنِ انْحلالُهَا كَطَلاق فيه رَجْعَةٌ فيهَا أَوْ فِي غَيْرِهَا، وَصَوْمٍ لَمْ يَأْتِ زَمَنُهُ، وَعَتْقِ أَوْ نَحْوه غَيْر مُعْيَّن فَالْوَعْدُ وَلَهَا القِيَامُ عَلَيْهِ إِنْ رَضِيَتْ بِهِ بِلا اسْتِئنافِ أَجَلٍ، وَتَصِحُّ رَجْعَتُهُ إِنِ انْحَلَّ وَإلا لَغَتْ.

بِلِبُ: الظِّهَارُ: تَشْبِيهُ المُسْلم المُكلَّف مَنْ تَحلُّ منْ زَوْجَة أَوْ أَمَة أَوْ جُزْتُهَا بِمُحْرَّمَة أَوْ ظَهْر أَجْنَبِيَّة وَإِنْ تَعْلِيقًا، فَإِنْ عَلَّقَهُ بِمُحَقَّق تَنَجَّزَ وَبُوَّقْت تَأَبَّدُ وَمُنعَ فَي الحنْتُ حَتَّى يَفْعَلَ، وَضُرُبَ لَهُ أَجَلُ الإيلاء كَإِنْ وَطَنْتُك فَأَنْتَ عَلِّيٌّ كَظَهَّر أُمِّي، وَصَريحُهُ بِظَهْرِ مُؤَيَّد تَحْريمُهَا وَلا يَنْصَرفُ للطَّلاقِ إِنْ نَوَاهُ بِهِ، وَكَنَايَتُهُ أَنْت كَأُمِّي أَوْ أُمِّى إلا لقَصْد كَرَامَة وَنَحْوهَا أَوْ كَظَهْر ذَكَر أَوْ أَجْنَبَيَّة أَوْ يَدُكُ كَأُمِّى، فَإِنْ نَوَى بِهَا الطَّلاقَ، فَالبَّتَاتُ إِنْ لَمْ يَنُو في غَيْرِ المَدْخُول بِهَا أَقَلَّ كَأَنْت كَفُلانَة الأجْنبيَّة أَوْ كَابْنِي أَوْ غُلامِي، أَوْ كَكُلِّ شَيْء حَرَّمَهُ الْكَتَابُ، وَلَزَمَ بِأَيِّ كَلام نَوَاهُ به، وَحَرُمَ الاسْتَمْتَاعُ قَبْلَ الْكَفَّارَة وَعَلَيْهَا مَنْعُـهُ، وَرَفَعَتْهُ للْحَاكم إِنْ خَافَتْهُ وَجَازَ كَوْنُهُ مَعَهَا إِنْ أَمِنَ وَالنَّظَرُ لأَطْرَافِهَا بلا لَذَّة، وَسَقَطَ إِنْ تَعَلَّقَ وَلَمْ يَتَنَجَّزْ بالطَّلاق الثَّلاث أَوْ تَأْخَّرَ عَنْهُ لَفْظًا كَأَنْت طَالَقٌ ثَلاثًا وأَنْت عَلَىَّ كَظَهْر أُمِّي، كَقَوْله لغَيْر مَدْخُول بِهَا أَنْت طَالَقٌ وَأَنْت عَلَىَّ كَظَهْر أُمِّي لا إِنْ تَقَـدَّمَ أَوْ صَاحَبَ وُقُوعًا كَإِنْ فَعَلَت فَـأَنْت طَالَقٌ وَأَنْت عَلَىَّ كَظَهْر أُمِّي، وَتَجبُ الْكَفَّارَةُ بالعَـوْد وَهُوَ الْعَزْمُ عَلَى وَطْئِهَا ولا تُجْزِئُ قَبْلَهُ وَتَقَرَّرَ بِالوَطْءِ فَـتَسْقُطُ إِنْ لَمْ يَطَأْ بِطَلاقِهَا ومَوْتِهَا، وَلُوْ أَخْرَجَ بَعْضَهَا قَبْلَ الطَّلاق بَطَلَ وَإِنْ أَتَمَّهَا بَعْدَهُ، فَإِنْ تَزَوَّجَهَا لَمْ يَقْرَبْهَا حَتَّى يُكَفِّرَ، وَهِيَ إعْتَاقُ رَقَبَة مُؤْمِنَة مَعْلُومَةِ السَّلامَةِ مِنْ غَيْرٍ قَطْعٍ إصبع وَأُذُن وعَمًى وَبَكُم وَصَـمَم وَجُنُون وَلَوْ قَلَّ، وَمَـرَضٍ مُـشْرِفٍ وَجُـذَامٍ وَبَرَصِ وَعَـرَجٍ وَهَرَمٍ شَكيدَيْن مُحَرَّرَةً لَهُ لا مَنْ يَعْتَقُ عَلَيْهِ بلا شَوْب عِوض لا مُشْتَرَى لِلْعِتْقِ أَوْ عَلَى مَال في ذمَّته بخلاف إن اشْتَرَيْتُهُ فَحُرٌّ عَنْ ظهاري ولا عتْق لا مُدَبَّر وَنَحْوه كاملة لا بَعْضًا وَلَوْ كَمَّلَ عَلَيْهِ أَوْ كَمَّلَهُ أَوْ أَعْتَقَ اثْنَتَيْنِ عَنْ أَكْثَرَ أَوْ أَرْبَعًا عَنْ أَرْبَع بنيَّة التَّشْرِيك، وَيُجْزِئُ أَعْوَرُ وَمَغْصُوبٌ وَمَرْهُونٌ وَجَازَ إِنْ خُلِّصًا، وَنَاقِصُ أَنْمُلَة وَخَفِيفُ مَـرَضٍ وَعَرَجٍ وَخَصَى ۗ وَجَدْعٌ بِأَذُن وَعـتْقُ غَيْرِه عَنْهُ إِنْ عَـادَ وَرَضيَهُ، ثُمَّ لِمُعْسِرِ عَمَّا يُخَلِّصُهَا بِهِ لاَ إِنْ قَدَرَ، وَلَوِ احْتَاجَ لَهُ وَقْتَ الأَدَاءِ صَوْمُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ بِالهِلالِ وَتَمَّمَ المُنْكَسِرَ مِنَ الثَّالِثِ وَتَعَيَّنَ لذى الرِّقِّ وَلَسَيِّده مَنْعُهُ منْهُ إنْ

أَضَرَّ بِخَدْمَتِه أَوْ خَرَاجِه، وَيَتَمَادَى إِنْ أَيْسَرَ فَى الرَّابِعِ إِلا أَنْ يُفْسِدَ، وَنُدُبَ الرَّجُوعُ لَهُ إِنْ أَيْسَرَ فَى كَالثَّانِي وَوَجَبَ إِنْ أَيْسَرَ قَبْلَهُ وَإِثْمَامُ مَا أَيْسَرَ فِيهِ وَلَوْ تَكَلَّفَهُ مُعْسِرًا أَجْزَأَ وَانْفَطَعَ تَتَابُعُهُ بِوَطْء المُظَاهِرِ مِنْهَا وَإِنْ لَيْلاً نَاسِيًا كَبُطْلاَن تَكَلَّفَهُ مُعْسِرًا أَجْزَأَ وَانْفَطَعَ تَتَابُعُهُ بِوَطْء المُظَاهِرِ مِنْهَا وَإِنْ لَيْلاً نَاسيًا كَبُطْلاَن الإطْعَامِ وَبِفَطْرِ السَّفَرِ، أَوْ مَرضِ فِيهِ هَاجَهُ، وَبِالعِيدَ إِنْ عَلَمَهُ وَصَامَ الْيَوْمَيْنِ بَعْدَهُ إِنْ جَهِلَهُ وَجَهَلَ رَمْضَانَ كَالْعِيدَ وَبِفَصْلِ الْقَضَاء وَلَوْ نِسْيَانًا لا بِإِكْرَاه وَظَنِّ عُرُوبِ إِنْ جَهِلَهُ وَجَهَلَ رَمْضَانَ كَالْعِيدِ وَبِفَصْلِ الْقَضَاء وَلَوْ نِسْيَانًا لا بِإِكْرَاه وَظَنِّ عُرُوبِ وَنَفَاسٍ، ثُمَّ لاَيسٍ مِنْهُ تَمْلكُ سَتِينَ مَسْكِينًا أَحْرَارًا مُسْلمِينَ لكُلُّ وَنَسْيان كَحَيْضٍ وَنِفَاسٍ، ثُمَّ لاَيسٍ مِنْهُ تَمْلكُ سَتِينَ مَسْكِينًا أَحْرَارًا مُسْلمِينَ لكُلًّ مُنْ وَلَا يُجْزِئُ الْغَنَا أَوْلَا عَيْرَهُ فَعَدُلُهُ شَبَعًا، ولا يُجْزِئُ الْغَذَاء والْعَشَاء إلا أَنْ الْتَعْدَاء والْعَشَاء إلا أَنْ يَتَحَقَقَ بَلُوغُهُمَا ذَلِكَ، ولِلعَبْدِ إِخْرَاجُهُ إِنْ أَذِنَ لَهُ سَيِّدُهُ وَقَدْ عَجَزَ، أَوْ مَنَعَهُ الصَّوْمُ.

باب: اللِّعَانُ: حَلَفُ رَوْج مُسْلِم مُكَلَّفٍ عَلَى زِنَا رَوْجَتِهِ أَوْ نَفْي حَمْلِهَا مِنْهُ، وَحَلفُهَا عَلَى تَـكْذيبه أَرْبَعًا بصَيغَـةً: أَشْهَدُ بِالله بِحُكْم حَاكِم، وَإِنْ فَـسَدَ نَكَاحُهُ فَيُلاَعِنُ إِنْ قَذَفَهَا بِزِنًا وَلَوْ بِدُبُرِ فَى نَكَاحِه أَوْ عِدَّتُه وَإِلاَّ حُدٌّ إِنْ تَيَقَّنَهُ وَانْتَفَى بِهِ مَا وُلدَ كَاملاً لستَّة أَشْهُر وَإِلا لَحقَ به إلا لاسْتبْرَاء قَبْلَهَا أَوْ بَنَفْي حَمْلِ أَوْ وَلَد، وَإِنْ مَاتَ أَوْ مَاتَتْ إِنْ لَمْ يَطَأَهَا، أَوْ أَتَتْ به لمُدَّة لاَ يَلْتَحِقُ فيها به لَقلَّة أَوْ كَ شُرَة كَخَـمْس سنينَ، أَو اسْتَبْـرَأَهَا بِحَيْـضَة أَوْ وَضْع وأَتَتْ بِه بَعْـدَ ستَّـةِ أَشْهُـرِ مِنَ الاسْتُبْرَاء وَلاَ يَنتَـفى بغَيْرِه وَلَوْ تَصَادَقَا عَلَى نَفْيه إلا أَنْ تَأْتَىَ بِهِ لِدُونِ ســتَّة أَشْهُر منَ الْعَقْدَ أَوْ وَهُو َ صَبَى اللَّهُ أَوْ مَجْنُونُ أَوْ مَـقْطُوعُ الْيُسْرَى، أَوْ تَدَّعـيهِ مَنْ لا يُمْكِنُ اجْتَـمَاعُهُ عَلَيْهَا عَادَةً كَمَـشْرِقيَّـة وَمغْربيٍّ، ولا يُعْـتَمَدُ فيـه عَلَى ظَنٍّ كَرُّؤْيَتهـمَا مُتَجَرِّدَيْنِ في لحَاف ولا عَزْل منْهُ ولا مُشَابَهَة لغَيْره، وَلاَ وَطْء بَيْنَ الْفَخْذَيْـنَ إنْ أَنْزَلَ وَلاَ عَـدَمَ إِنْزَالً إِنْ أَنْزَلَ قَبْلَهُ وَلَمْ يَبلَّ وَحُدَّ إِنَّ اسْتَلْحَقَ الَّولَدَ إِلا أَنْ يُشْبَتَ زِنَاهَا وَلَوْ بَعْدَ اللِّعَانِ، أَوْ سَمَّى الزَّانِيَ بِهَا، وَشَرْطُهُ التَّعْجِيلُ فِي الْحَمْلِ وَالْولَدِ وَعَدَمُ الوَطْء مُطْلَقًا، فَإِنْ وَطَئَ بَعْـدَ علْمه بحَمْلِ أَوْ وَضْع لَوْ رُؤْيَةٍ، أَوْ أَخَّرَ بلاَ عُذْر بَعْدَ عِلْمِهِ بِالْأُوَّلَيْنِ امْتَنَعَ، وَأَشْهَدُ في الأَرْبَعِ وَاللَّعْنُ مِنْهُ وَالْغَضَبُ مِنْهَا في

الخامسة وبَدُونُهُ عَلَيْهَا فَيَـقُولُ: أَشْهَدُ بِالله لَزَنَتْ أَرْبَعًا، وَحَمَّسَ بِلَعِنَةِ الله عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ، أَوْ إِنْ كُنْتُ كَذَبْتُهَا فَتَقُولُ: أَشْهَـدُ بِالله مَا رَنَيْتُ أَوْ مَا رَآنِي، وَتُحَمِّسُ بِغَضَبِ الله عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِن الصَّادِقيينَ، وأعادَتْ بعُـدَهُ إِنِ ابْتَدَأَتْ، وتُحَمِّسُ بغَضَبِ الله عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِن الصَّادِقيينَ، وأعادَتْ بعُـدَهُ إِنِ ابْتَدَأَتْ، وأَشَارَ الأَخْرَسُ أَوْ كَتَبَ وَحُضُوصًا عِنْدَ الخَامِسَة، والْقُولُ بِأَنَّهَا المُوجِبَةُ للعَدْبَاب، العَصْرِ وتَخْويفهُما وَخُصُوصًا عِنْدَ الخَامِسَة، والقُولُ بِأَنَّهَا المُوجِبَةُ للعَدْبَاب، والمُسْلِمُ بِالْمَسْجِدِ والذِّمِّيَّةُ بِالْكَنِيسَة، فَإِنْ نَكَلَتْ أُدِبَتْ وَرُدَّتْ لأهل دينها، والمُسْلِمُ بِالْمَسْجِدِ والذِّمِّيَّةُ بِالْكَنِيسَة، فَإِنْ رَمَاهَا بِعَصْبِ أَوْ شُبْهِة، فإنْ ثَبَتَ أَوْ لَكُمْ وَكُولُ اللهُ مَنْ وَجَدُدُتُهَا مَعَ رَجُلِ فِي لِحَافَ وَإِنْ رَمَاهَا بِعَصْبِ أَوْ شُبْهِة، فإنْ ثَبَتَ أَوْ لَهُمَ وَكَوْلُ اللّهُ مَنْ وَلَعْ لَالْتَعَنَّا وَتَقُولُ اللّهُ وَلَقُولُ اللّهُ وَلَعْ لَا الْتَعَنَّا اللهُ وَتَقُولُ اللّهُ اللهُ وَلَا النَّعَتَاء وتَقُولُ أَنْ مُلْكَتْ وَلَعْ وَلَا النَّعَتَاء وتَقُولُ أَنْ مَلْكُونَ وَلَقَدْ غُلِبْتُ إِنْ صَدَّقَتُهُ هُ وَمَا غُلِيتُ إِنْ أَنْكُرَتُ وَحُدَّ النَّاكِلُ مِنْهُما الله وَعَلَى اللهُ وَلَعْ وَلِي اللهُ اللهُ عَلَيْهِ وَإِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا سَتَةٌ فَإِيْنَ مُلِكَتْ أَو انْفُشَ حَمْلُهَا وَإِن كَانَ بَيْنَهُمَا سَتَةٌ فَبَطْنَانِ.

باب: العدَّةُ: مُدَّةٌ مُعَيَّنَةٌ شَرْعًا لِمَنْعِ المُطَلَّقَةِ الْمَدْخُولِ بِهَا وَالمُتُوفَّى عَنْهَا مِن النَّكَاحِ، وَهِى لِلْحَامِلِ مُطْلَقًا وَضْعُ حَمْلُهَا كُلِّهِ وَلَوْ عَلَقَةً وَإِلا فَلِلْمُطَلَّقَةِ الآيسةِ أَو النَّي لَمْ تَرَ الحَيْضِ ثَلاَثَةُ أَشْهُر وَلَوْ رَقِيقًا وَتُمِّمَ الكَسْرُ مِنَ الرَّابِعِ وَأَلْغِى يَوْمُ الطَّلاقِ، ولِذَات الحَيْضِ ثَلاَئَةُ قُرُوء أَطْهَار إِنْ كَانَتْ حُرَّةً وَإِلا فَقُرْءَان إِنْ اخْتَلَى الطَّلاقِ، ولذَات الحَيْضِ ثَلاَئَةُ قُرُوء أَطْهَار إِنْ كَانَتْ حُرَّةً وَإِلا فَقُرْءَان إِنْ اخْتَلَى بِهَا بَالغُ غَيْرُ مَجْبُوبِ وَهِى مُطِيقَةٌ خُلُوةً يُمْكِنُ فِيهَا الوَطْء وَإِنْ تَصَادَقًا عَلَى نَفْيهِ وَأَنْ اللَّهُ عَيْرُ مَجْبُوبِ وَهِى مُطِيقَةٌ خُلُوةً يُمْكِنُ فِيهَا الوَطْء وَإِنْ تَصَادَقًا عَلَى نَفْيهِ وَإِنْ المَّتَكَانُ وَلَمْ يَعْفِه وَإِنْ الْعَلْمَ وَإِلّا فَلا عَدَّةً إِلا أَنْ تُقَرَّ بِهِ أَوْ يَظْهَرَ بِهَا حَمْلٌ وَلَمْ يَنْفِه ، وَإِنْ اسْتَحَاضَتُ وَلَمْ تُمَيِّزُ أَوْ تَأَخَّرَ حَيْضُهَا لِغَيْرِ رَضَاعٍ تَرَبَّصَتْ سَنَةً وَلَوْ رَقِيقًا وَحَلَّتُ فَإِنْ رَأَتُهُ فِيهَا انْتَظَرَت النَّانِيَة وَالتَّالِئَة أَوْ تَمَامَ السَّنَة وَلَوْ رَقِيقًا وَحَلَّتُ مُشَوالِ إِنْ لَمْ تَحْضُ فِيهَا وَإِلا انْتَظُرَت الثَّانِيَة وَالتَّالِئَة وَالتَّالِيَة وَالتَّالِيَة وَالتَّالِيَة وَالتَّالِيَة وَالتَّالِيَة وَالتَّالِيَة وَالتَّالِيَة وَالْتَالِيَة وَالْتَالِيَة وَالْتَقَالِيَة وَالْتَالِيَة وَالْتَقَاقِة وَالْتَعْرَانَ عُولَا الْتَعَلَى الْعَلَقَة أَوْ تَمَامَ السَّنَة وَإِنْ مَنْ إِنْ لَمْ مَنْ وَلَدِهَا لِغَرَضٍ إِنْ لَمْ مَا مَالسَّنَة وَإِنْ مَنْ فَيْلُونَهُ وَلَا الْمَالِقُولَة وَالْوَالِيَّ وَلَوْمَا الْمَامِ السَّنَة وَإِنْ مَنَامَ السَّنَة وَإِنْ مَنْ الْمَامُ السَّنَة وَإِنْ مَنْ الْمَامُ السَّنَة وَإِنْ مَا وَلَو الْمَامُ السَّنَة وَإِنْ وَلَا الْمَامُ السَّنَة وَالْمَامُ السَّنَة وَإِنْ الْمَامُ السَّنَة وَالْمَامُ السَّالَة وَلَو الْمَامُ الْمَامُ السَّنَة وَالْمُلْوقُ وَالْمَامُ السَّنَا الْمَامُ السَّوالَ وَالْمَامُ السَّنَاقِ الْمَدُولُ وَالْعَلَو وَالْمَامُ السَّعَ الْمَامُ السَّعَالِقُولُولُولُولُو مِنْ الْمَالُولُ وَالْمَامُ

يَضُرُّ بِالوَلَد، وَمَنْعُمهَا مِنْ إِرْضَاعِ غَيْرِ وَلَدِهَا وَفَسْخُ الإِجَارَةِ إِنْ أَجَّرَتْ نَفْسَهَا وَوَجَبَ قَدْرُهَا اسْتَبْرًا إِنْ وُطئَتُ بِزِنًا أَوْ شُبُهَة، أَوْ غَلَبَ عَلَيهَا غَاصِبٌ أَوْ سَابٍّ أَوْ مُشْتَر، وَلَا يَطَوْهَا زَوْجٌ ولا يَعْقدُ، ولا تُصَـدَّقُ في نَفْيه، وَاعْتَدَّتْ بِطُهْرِ الطَّلاَق وَإِنْ لَحْظَةً فَتَحِلُّ بِأُوَّلَ الثَّالِثَةِ وَإِنْ طُلِّقَتْ بِحَيْضِ فَبِالرَّابِعَةِ وَيَنْبَغِي أَنْ لاَ تُعَجِّلَ بِرُؤْيَتُـه وَرَجَعَ فَى قَدْرِهَا هُنَا، هَلْ هُـوَ يَوْمٌ أَوْ بَعْضُـهُ للنِّسَاء، ولا تُعَـدّ الدَّفْقَـةُ ونَحْوُهَا حَيْضَةً، وَالطُّهْرُ كَالْعَبَادَة؛ وَإِنْ أَتَتْ بَعْدَهَا بِولَد لدُون أَقْصَى أَمَد الْحَمْل لَحِقَ بِهِ مَا لَـمْ يَنْفِه بِلِعَانِ، وَإِن ارْتَابَتْ مُعْتَـدَّةٌ تَرَبَّصَتْ إِلَيْهِ، وَفِي كَـوْنِه أَرْبُعَةَ أَعْوَامِ أَوْ خَمْسًا خِلاَفٌ؛ وَلَمَنْ تُوفُنِّي زَوْجُهَا وَإِنْ رَجْعَيَّةً أَوْ غَيرَ مَدْخُول بها أَرْبَعَةَ أَشْهُر وَعَشْرًا إلا المَدْخُول بها إن ارْتَفَعَتْ حَيْضَتُهَا فيها أَو ارْتَابَتْ فَتَنْتَظُرُها أَوْ تسْعَـةَ أَشْهُرٍ، فَإِنْ زَالَتْ وَإِلا فَـأَقْصَى أَمَد الْحَمْلِ وَتَنَصَّـفَتْ بِالرِّقِّ، فَإِنْ لَمْ تَرَ الحَيْضَ فَشَلاَئَةُ أَشْهُر إلا أَنْ تَرْتَابَ فَكَمَا مَرَّ، ولا يَنْقُلُهَا الْعِـتْقُ لعدَّة حُرَّة، وَإِنْ أَقَرَّ صَحيحٌ بطَأَق مُتَقَدِّم اسْتَأْنَفَت الْعدَّةَ مِنَ الإِقْرَارِ، وَلاَ يَرِثُهَا إِن انْقَضَتْ عَلَى دَعْوَاهُ وَوَرَثَتْهُ فِيهَا إِلا أَنْ تَشْهَدَ لَهُ بَيِّنَةٌ، وَلا يَرْجِعُ مُ طَلِّقٌ بِمَا أَنْفَقَتْهُ قَبْلَ عِلْمِهَا وَغَرِمَ مَا تَسَلَّفَتُ وَمَـا أَنْفَقَتْهُ منْ مَالهَا بخلاَف المُـتَوَفَّى عَنْهَا وَالوَارِث، وَوَجَبَ عَلَى المُتَوَفَّى عَنْهَا الإحْدَادُ في عـدَّتها وَهُو تَرْكُ مَا تَتَزيَّنُ به من الحُليِّ وَالطّيب وَعَمَلِهِ وَالتَّجْرِ فِيهِ، والثَّوْبُ المَصْبُوغُ إلا الأسْودَ، والامْتشَاطُ بالحنَّاء وَالْكَتم، بخلاَف نَحْو الزَّيْت والسِّدْر، والاسْتحْدادُ، ولاَ تَدْخُلُ حَمَّامًا وَلا تَطْلى جَسَدَهَا، وَلا تَكْتَحِلُ إلا لضَرُورَة وَإِنْ بطيب وَتَمْسَحُهُ نَهَارًا، وَللْمُعْتَدَّة منْ طَلاَق، وَالمَحْبُوسَة بِسَبَبِه السُّكْنَى، وَللْمُتَوَفَّى عَنْهَا إِنْ دَخَلَ بِهَـا أَوْ أَسْكَنَهَا مَعَهُ وَلَوْ لَكَفَالَة، والمَسْكَنُ لَهُ أَوْ نَقْدُ كَرَاهُ وَإِلا فَلاَ وَلَوْ وَجِيبَةً وَسَكَـنَتْ عَلَى مَا كَانَتْ عَلَيْه وَرَجَعَتْ لَهُ إِنْ نَقَلَهَا وَاتُّهِمَ أَوْ كَانَتْ بِغَيْـرِه وَلَوْ بِشَرْط في إِجَارَة رَضَاعِ وَانْفَسَخَتْ أَوْ خَرَجَتْ لِضَرُورَةِ فَي كَالثَّلاَثَةِ أَيَّامٍ، وَلَتَطُّوعِ أَوْ غَيْرِهِ كَرِبَاط ولَوْ وَصَلَتْ أَوْ أَقَامَتْ عَامًا مَعَ ثَقَة وَأَمْنِ طَرِيقِ إِنْ أَدْرَكَتْ شَيْئًا مِنْ الْعِدَّةِ لا لانْتقال فَحَيْثُ شَاءَتْ، ولا سُكْنَى لأَّمَة لَمْ تُبُوَّأَ فَلَهَا الانْتقال مَعَ سَادَاتِهَا كَغَيْرِهَا لِعُذْرِ لاَ يُمْكِنُ المُقَامُ مَعَهُ كَسُقُوطِه، أَوْ خَوْف لِصٍّ أَوْ جَارِ سُوء ولَزِمَتْ مَا لَعُذُر لاَ يُمْكِنُ المُقَامُ مَعَهُ كَسُقُوطِه، أَوْ خَوْف لِصٍّ أَوْ جَارِ سُوء ولَزِمَتْ مَا انْتقلَتْ لَه، وَالخُرُوجُ في حَوائِجِهَا وَسَقَطَتْ إِنْ سَكَنَتْ غَيْرَهُ بِلاَ عُدْرٍ كَنَفَقَةٍ ولَله هَرَبَتْ بِهِ وَلَمْ يَعْلَمْ مَوْضِعَهَا، وَلاَ مُ وَلَد في المَوْتِ وَالْعِتْقِ السُّكْنَى وَزِيدَ في الْعَوْتِ وَالْعَرْوِجِ إِذَا لَمْ تُحْمَلُ عَلَيْهَا.

فصل: وتَعْتَدُّ رَوْجَةُ الْمَفْقُود في أَرْضِ الإسْلامِ عِدَّةَ وَفَاة إِنْ رَفَعَتْ أَمْرِهَا لِلْحَاكِمِ أَوْ لَجَمَاعَة المُسْلَمِينَ عِنْدَ عَدَمِهِ وَدَامَتْ نَفَقَتُهَا فَيُوَجَّلُ النَّحِرُ أَرْبُعَةَ أَعُوامِ وَالْعَبْدُ نَصْفُهَا بَعِدَ الْعَجْزِ عَنْ خَبِوه، وَلَيْسَ لَهَا بَعْدَ الشُّرُوعِ فِيهَا الرُّجُوعُ ولا وَلْعَبْدُ نَصْفُهَا بَعْدَ الشَّرُوعِ فِيها الرَّجُوعُ ولا نَفَقَة وَقُدِّرَ بِهِ طَلاَقٌ يَتَحَقَّقَ بِدُخُولِ الثاني فَتَحِلُّ لِلأَوَّلِ بِعِصْمَة جَدِيدَة بَعْدَ النَّانِي نَفَقَة وَقُدِّرَ بِهِ طَلاَقٌ يَتَحَقَّقُ بِدُخُولِ الثَانِي فَتَحِلُّ لِلأَوَّلِ بِعِصْمَة جَدِيدَة بَعْدَ النَّانِي لَا فَيْ مَوْثُهُ فَكَذَاتُ الوَلِيَّيْنِ بِخِلاَفَ المَنْعِيِّ لَهَا، وَالمُطلَّقَة لِعَدَمِ النَّفْقَة ثُمَّ ظَهِرَ سُقُوطُهَا وَذَاتِ المَفْقُود تَرَوَّجَتْ في عَدَّتِهَا فَفُسِخَ، أَوْ بِدَعُولَ أَوْ وَبَقِيَتْ أَوْ بِشَهَادَة غَيْرِ عَدليْنِ فَفُسِخَ، ثُمَّ ظَهَرَ أَنَّهُ عَيْرِ عَدليْنِ فَفُسِخَ، ثُمَّ ظَهرَ أَنَّهُ عَلَى الصَحَّةَ فَلا تَفُوتُ بِدَخُولِ أَوْ وَبَقِيَتْ أَمُّ وَلَدهِ وَمَالِه لِلتَّعْمِيرِ كَرَوْجَةَ الأَسْيرِ، عَلَى الصَحَّةَ فَلا تَفُوتُ بِيخُولَ أَوْ وَبَقِيَتْ أَمُّ وَلَدهِ وَمَالِه لِلتَّعْمِيرِ كَرَوْجَةَ الأَسْيرِ، وَمَقُود أَرْضِ الشِّرْك، وَهُو سَبْعُونَ، وَاعْتَدَّتْ فَي مَفْقُود المُعْتَرِك بَيْنَ المُسْلَمِينَ والكُفَّارِ بَعْد وَمَن الطَّاعُونَ بَعْدَ ذَهَابِهِ وَوُرثَ مَالُهُ لِيَنْ المُسْلَمِينَ والكُفَّارِ بَعْد وَمُن الطَّاعُون بَعْد ذَهَابِه وورث مَالُهُ لَدُ وَلَا مَالُهُ .

فصل: يَجِبُ اسْتبْراءُ الأَمَةِ بِالملْكِ إِنْ لَمْ تُعْلَمْ بَرَاءَتُهَا وَلَمْ تَكُنْ مُبَاحةً الوَطْءِ وَلَوْ وَخْشًا أَوْ بِكْرًا أَوْ مُتَزَوِّجَةً الوَطْءَ وَلَوْ وَخْشًا أَوْ بِكْرًا أَوْ مُتَزَوِّجَةً طُلِّقَتْ قَبْلَ الْبِنَاءِ، أَوْ أَسَاءَ الظَّنَّ كَمَنْ عِنْدَهُ تَخْرُجُ، أَوْ كَانَتْ لِغَائِبِ أَوْ مَجْبُوبِ طُلِّقَتْ قَبْلَ الْبِنَاء، أَوْ أَسَاءَ الظَّنَّ كَمَنْ عِنْدَهُ تَخْرُجُ، أَوْ كَانَتْ لِغَائِبِ أَوْ مَجْبُوبِ وَنَحْوِهِ أَوْ مُكَاتَبَةً عَجَزَتْ أَوْ أَبْضَعَ فِيهَا فَأَرْسَلَهَا مَعَ غَيْرِ مَأْذُون، وَعَلَى المَالِكَ إِنْ بَاعَ أَوْ رَوَّجَ مَّوْطُوءَتَهُ أَوْ وُطِئَتْ بِشُبْهَةً أَوْ رَبًا، أَوْ رَجَعَتْ لَهُ مِنْ غَصْبِ إِنْ بَاعَ أَوْ رَوَّجَ مَوْطُوءَتَهُ أَوْ وُطِئَتْ بِشُبْهَةً أَوْ رَبًا، أَوْ رَجَعَتْ لَهُ مِنْ غَصْب

وَبِالْعِتْقِ وَاسْتَأْنَفَتْ أُمُّ الْوَلَد فَقَطْ إن اسْتَبَرَأَتْ أَو اعْتَدَّتْ أَوْ غَابَ سَيِّدُهِمَا غَيْبَةً عُلمَ أَنَّهُ لَمْ يَقْدُمْ مِنْهَا بِحَيْضَة وَكَفَّتْ إِنْ حَصَلَ المُوجِبَة قَبْلَ مُضِيٍّ أَكْثَرِهَا انْدَفَاعًا وَإِلا فَلاَ، وَاتِّفَاقُ الْبَائِعِ وَالمُشْتَرِي عَلَى وَاحِدَة فَإِنْ تَأْخَّرَتْ وَلَوْ لِرَضَاعِ أَوْ مَرَضِ أَو اسْتُحيضَتْ وَلَمْ تُميزْ فَثَلاَئَةُ أَشْهُر كـالصَّغيرَة وَاليَائِسَة إلا أَنْ تَقُولَ النِّسَاءُ بهَا ريبَةً فتَسْعَةُ أَشْهُرٍ، وَبَالْوَضْعِ كَالعِدةِ وَحَـرُمَ الاسْتَمْتَاعُ فِي زَمَنِهِ، وَلا اسْتِبْرَاءَ عَلَى مَنْ هِيَ تَحْتَ يَدِهِ، بِكُودِيعَة أَوْ مَبِيعَة بِخِيَارِ إِنْ حَصَلَتْ وَلَمْ تَخْرُجْ وَلَمْ يَلجْ عَلَيْهَا سَيِّدُهَا، وَعَلَى مَنْ أَعْـتَقَ وَتَزَوَّجَ أَوِ اشْتَرَى زَوْجَتَهُ وَإِنْ قَـبْلَ الْبِنَاء، وَلَو اشْتَرَاهَا بَعْدَ الْبِنَاء فَبَاعَهَا أَوْ أَعْتَـ قَهَا أَوْ مَاتَ أَوْ عَجَزَ الْمُكَاتَبُ قَبْلَ وَطْء الملْك لَمْ تَحلَّ لِسَيِّد ولا زَوْج إلا بِقُرْءَيْنِ عِدَّة فَسْخِ النِّكَاحِ وَإِلا فَحَيْضَةٌ كَحُصُولِه بَعْدَ حَيْضة أَوْ حَيْضَتَـيْنِ، ولا عَلَى أَبِ وَطَيَّ جَارِيَةَ ابْنه بَعْدَ اسْتَبْـرائهَا، ولا عَلَى بَائع إنْ غَابَ عَلَيْهَا مُشْتَـر بِخِيَارِ لَهُ وَرَدَّهَا، وَنُدبَ كَسَيِّد وُطئتُ أَمَتُهُ بِشُـبْهَة أَو زِنًا حَاملًا منْهُ وَمُواَضَعَهُ الْعَلِيَّةِ، أَوْ مَنْ أَقَرَّ الْبَائِعُ بِوَطْئِهَا بِجَعْلِهَا مُدَّةَ اَسْتَبْرَائِهَا عَنْدَ مَنْ يُؤْمَنُ منَ النِّسَاء أَوْ رَجُلٌ لَهُ أَهْلٌ، وَكُرهَ عنْدَ أَحَدِهِمَا، وَإِنْ رَضِياً بِغَيْرِهِمَا فَلَيْسَ لأَحَدهما الانْتقالُ وَكَفَى الوَاحدُ، وَشَرْطُ النَّقْد يُفْسدُ الْعَقْدَ، وَلا مُواضَعَةَ في مُتَزَوِّجَة وَحَـامل وَمُعْتَدَّة وَزَانيَة بخلاَف رَاجِعَة بعَـيْب، أَوْ فَسَاد بَيْع، أَوْ إِقَالَة إِنْ غَابَ عَلَيْهَا وَدَخَلَتْ في ضَمَانه أَوْ ظَنَّ وَطُؤُهَا.

فصل: إِنْ طَرَأَ مُوجِبُ عَلَةً مُطْلَقًا أَوِ اسْتَبْراء قَبْلَ تَمَامِ عِدَّة، أَوِ اسْتَبْراء انْهَدَمَ الأُوَّلُ وَاسْتَأَنَفَتُ إِلا إِذَا كَانَ الطَّارِئُ أَو المَطْرُوُ عَلَيْهِ عِدَّةً وَفَاةَ فَأَقْصَى الأَجَلَيْنِ كَمُّتَزَوِّج بَائِنِ، ثُمَّ يُطَلِّقُ بَعْدَ الْبِنَاء أَوْ يَمُوتُ مُطْلَقًا وَكَمُسْتَبْرَأَةً مِنْ فَاسِد يُطلِقُهَا أَوْ مَاتَ وَكَمُ عُتَدَّة طلاقً يُطلِقُهَا أَوْ مَاتَ وَكَمُ عُتَدَّة طلاقً وكَمُسْتِرَاة فَى عَدَّة ارْتَفَع حَيْضَهَا وَهَدَمَ الوَضَعُ مِنْ نِكَاحٍ صَحِيحٍ غَيْرَهُ، وَمِنْ فَاسِد وَكَمُ الْقُصَى الأَقْطَلَق مَوْتِ فَأَقْصَى الأَجَلَيْنِ كَعَكُسِه، وَكَمُ شَتَرَاة فَى عَدَّة ارْتَفَعَ حَيْضَهَا وَهَدَمَ الوَضْعُ مِنْ نِكَاحٍ صَحِيحٍ غَيْرَهُ، وَمِنْ فَاسِد إِثْرَهُ، وَعَدَّة طُلاَق لا وفَاة فالأقصى.

باب: يُحَرِّمُ الرَّضَاعُ بوصُول لَبَن امْراَّة، وإنْ مَيِّتَةً أَوْ صَغيرةً لَمْ تُطَقْ لَجَوْف رَضِيعِ وَإِنْ بِسُعُوطِ أَوْ حُـقْنَةِ تُغَـذِّى أَوْ خُلطَ بِغَـيْـرِه، إِلا أَنْ يَغْلبَ عَلَيْـه في الحَوْلِيْنِ، أَوْ بِزِيَادَةِ شَهْرَيْنِ إِلا أَنْ يَسْتَغْنِيَ وَلَوْ فيهما _ ما حَرَّمَهُ النَّسَبُ، لا كَبَنُ بَهِيمَة ، وَلا كَمَاء أَصْفَرَ ، وَلا باكْتحَال به إلا أُمَّ أَخِيكَ أَوْ أُخْتَكَ وَأُمَّ وَلَد وَلَدكَ ، وَجَدَّةَ وَلَدكَ، وَأُخْتَ وَلَدكَ، وَأُمَّ عَـمِّكَ، وَعَمَّتـكَ وَأُمَّ خَالكَ وَخَالَتكَ فَـقَدْ لا يَحْرُمُن َ مِنَ الرَّضَاعِ وقُدِّرَ الرَّضيعُ خَاصَّةً وَلَدًا لصَاحِبَةِ اللَّبَنِ وَلصَاحِبِهِ مِنْ وَطَنْه لانْقطَاعِه وَلَوْ بَعْدَ سنينَ أَوْ فَارَقَهَا وَتَزوَّجَتْ بغَيْرِه، وَاشْتَرَكَ الأخيـرُ مَعَ المُتَقَدِّم وَلَوْ بِحَرَامِ لَمْ يَلْحَقَ الْوَلَدُ بِهِ، وَحَرُمَتْ عَلَى زَوْجِهَا إِنْ أَرْضَعَتْ مَنْ كَانَ زَوْجُهَا أَوْ مَنْ كَانَتْ زَوْجَةً لَهُ، وَحَرُمَ عَلَيْه مَنْ رضَعَتْ مُسَانَتُهُ بلَبَن غَيْرِه، وَإِنْ أَرْضَعَتْ حَليلتُهُ الَّتِي تَلَذَّذَ بِهَا زَوْجَتَيْه حَرَّمْنَ، وَإِلا اخْـتَارَ وَاحِدَةً كَالاَجْنَبِيَّة وَلَوْ تَأْخَرَتْ وَأُدِّبَتْ المُتَعَمِّدَةُ للإِفْسَاد، وَفُسخَ النكَاحُ إِنْ تَصَادَقَا عَلَيْه، أَوْ أَقَرَّ الزَّوْجُ كإقْرارها قَبْلَ الْعَقْد إِنْ تَبَتَ بَبِيِّنَة، ولَهَا المُسمَّى بالدُّخُول إلا أَنْ تَعْلَمَ قَبْلَهُ فَقَط فَرَبُعُ دِيْنَارِ، وَقُبُلَ إِقْرَارُ أَحَد أَبُوَى صَغير قَبْلَ الْعَـقْد فَقَطْ فَلاَ يُقْبَلُ اعْتذَارُهُ بَعْدَهُ وَثَبَتَ برَجُل وَامْراًة وَبِامْراًتَيْن إِنْ فَشَا قَبْلَ الْعَقْد، وَلا تُشْتَرَطُ مَعَهُ عَدَالةٌ عَلَى الأرْجَح، وَبِعَدْلَيْنِ أَوْ عَـدْلِ وَامْرَأْتَيْنِ مُطْلَقًا لا بِامْرِأَةٍ وَلَوْ فَشَا إِلا أُمُّ صَـغِيرٍ مَـعَهُ، وَنُدِبَ التَّنَزُّهُ في كُلِّ مَا لا يُقْبَلُ.

بلب: تَجِبُ نَفَقَةُ الزَّوْجَةِ المُطيقَةِ للْوَطْءِ عَلَى الْبَالِغِ المُوسِرِ إِنْ دَخَلَ وَمَكَنَتْهُ أَوْ دَعَتْهُ لَهُ، وَلَيْسَ أَحَدُهُمَا مُشْرِفًا مِنْ قُوت وَإِدَامٍ وَإِنْ أَكُولَةً وَكَسُوة وَمَسْكُنِ بِالْعَادَة بِقَدْر وسُعه، وَحَالِهَا وَحَالَ الْبَلَد وَالْبَدُّو وَالسَّفَرِ، وَتُزَادُ المُرْضِعُ مَا تَقْوَى بِهِ إِلاَ قَلْدُر أَكُلْهَا إِلا أَنْ يُقَرَّر لَهَا مَا تَقْوَى بِهِ إِلاَ قَلْدُا وَكُولَةً وَلَمَرِيضَةَ فَلاَ يَلْزَمُهُ إِلاَ قَدْرُ أَكُلْهَا إِلا أَنْ يُقَرَّر لَهَا شَيْءٌ لاَ فَاكَهَةُ وَدَوَاءٌ وَأُجْرَةُ حَمَّامٍ أَوْ طَبِيب، ولا حَرِيرٌ وَتَوْبُ مَخْرَج، فَيُفْرَضُ المَاءُ وَالْوَقُودُ وَمُصْلِحُ طَعَامٍ، وَلَحْمٌ المَرَّةَ فَالْمَرَّة، وَحَصِيرٌ وَأَجْرَةُ قَابِلة وَيَنْ بِكُواء أَوْ وَمُصْلِحُ طَعَامٍ، وَلَحْمٌ المَرَّةَ فَالْمَرَّة، وَحَصِيرٌ وَأَجْرَةُ قَابِلة وَيْنَ بِكُواء أَوْ بَكُولُ وَالطَّبْخِ وَلَا فَعَلَيْهَا نَحُو الْعَجْنِ وَالطَّبْخِ وَالْعَجْنِ وَالطَّبْخِ وَالْعَجْنِ وَالطَّبْخِ وَالْعَجْنِ وَالْعَجْنِ وَالْا فَعَلَيْهَا نَحُو الْعَجْنِ وَالطَّبْخِ وَالْعَجْنِ وَالْعَجْنِ وَالْعَجْنِ وَالْعَجْنِ وَالْعَجْنِ وَالْعَبْخِ وَالْعَجْنِ وَالْعَبْخِ وَالْعَجْنِ وَالْعَجْنِ وَالْعَبْغِ الْمَوْدُ الْعَجْنِ وَالْعَجْنِ وَالْعَبْغِ الْعَجْنِ وَالْعَبْغِ وَالْعَجْنِ وَالطَّبْخِ

وَالْكَنْسِ وَالْغَسْلِ، لا الطَّحْنُ وَالنَّسْجُ وَالْغَــزْلُ، وَلَهُ التَّمَتَّعُ بِشُوْرَتَهَــا وَمَنْعُهَا منْ كَبَيْعِهَا كَأَكُل نَحْو الثُّوم وَلا يَلْزَمُهُ بَدَلَهَا، وَلَيْسَ لَهُ مَنْعُ أَبُويْهَا وَوَلَدهَا منْ غَيْره أَنْ يَدْخُلُوا لَهَا، وَحُنِّثَ إِنْ حَلَفَ كَحَلْفه أَنْ لاَ تَزَورَ وَالدَّيْهَا إِنْ كَانَتْ مَأْمُونَةً وَلَوْ شَابَّةً، لاَ إِنْ حَلَفَ أَنْ لا تَخْرُجَ وَقُضِى للصِّغَار كُلَّ يَوْم، وَللْكَبَارِ كُلَّ جُمُعَة كَالْوَالْدَيْنِ وَمَعَ أَمْيِنَة إِنِ اتَّهَمَهُمَا، وَللشَّرِيفَة الامْتِنَاعُ مِنَ السُّكْنَى مَعَ أَقَارِبه إلا لشَرْط كَصَغير لأَحَدهما لَمْ يُعْلَمْ بَهَ حَالَ الْبِنَاء وَلَهُ حَاضِنَةٌ وَإِلا فَلا، وَقُدِّرَتْ بِحَالِهِ مِنْ يَوْمِ أَوْ جُمُعَة أَوْ شَهْرِ أَوْ سَنَة، وَكَسُوةُ الشِّيَّاء وَالصَّيْف كَالْغَطَاء وَضَمِنَتْ بِقَبْضِهَا مُطْلَقًا كَنَفَقَةِ المَحْضُونِ إلا لبَيِّنَة وَجَازَ إعْطَاءُ الثَّمَنَ عَمَّا لَزمَهُ ولَهَا الأَكْلُ مَعَهُ فَتَـسْقُطُ وَالانْفرَادُ وَسَقَطَتْ بعُسْرِه وَبمَنْعهَا الاسْتمْـتَاعَ وَبخُرُوجِهَا بِلاَ إِذْن وَلَمْ يَقْدرْ عَلَيْهَا إِنْ لَمْ تَكُنْ حَامِلاً كَالْبَائِن، فَإِذَا كَانَتْ مُرْضِعًا فَلَهَا أُجْرَةُ الرَّضَاعَ أَيْضًا، ولا نَـفَقَةَ بدَعْوَاهَا بَلْ بظُهُـوره وَحَرَكَته، فَمنْ أَوَّله كـالْكِسْوَةِ إِنْ طُلِّقَتْ أَوَّلَهُ وَإِلا فَقيمَةُ مَا بَقي وَاسْتَمَرَّ لَهَا المَسْكَنُ فَقَطْ إِنْ مَاتَ لا إِنْ مَاتَت، وَتُرَدُّ النَّفَقَةُ مُطْلَقًا كَانْفْشَاشِ الْحَملِ بخلاَف كَسْوَة إِنْ أَبَانَهَا أَوْ مَاتَ أَحَدُهُمَا بَعْدَ شَهْرٍ، وَشَرْطُ نَفَقَةِ الْحَمْلِ حُرِّيَّتُهُ وَحُرِّيَّةُ أَبِيه، وَلَحُوقُهُ به وَرَجَعَتْ بِمَا تَجَمَّدَ عَلَيْه زَمَنَ يُسْـره وَإِنْ لَمْ يَفْرضُهُ حَاكَمٌ وَبَمَـا أَنْفَقَتْهُ عَلَيْـه غَيْرَ سَرَف وَإِنْ مُـعْسرًا كَأَجْنَبِيٍّ لا لصلَة أَوْ إَشْهَاد وَمُنْفق عَلَى صَغير إنْ كَانَ لَهُ مَالٌ أَوْ أَبٌ وَعَلَمَهُ المُنْفَقُ وَتَعَسَّرَ الإِنْفَاقُ مِنْهُ وَبِقِيَ لِـلرَّجُوعِ، وَحَلَفَ أَنَّهُ نَفَقَ لِيَـرْجِعَ إِنْ لَمْ يُشْهِـدْ وَلَهَا الْفَسْخُ إِنْ عَجَزَ عَنْ نَفْقَة حَاضِرَة لا مَاضِية إِنْ لَمْ تَعْلَمْ حَالَ الْعَقْد فَقْرَهُ إلا أَنْ يَشْتَهِرَ بِالْعَطَاءِ وَيَنْقَطِعَ، ۚ فَإِنْ أَثْبَتَ عُـسْرَهُ تُلُوِّمَ لَـهُ بِالاجْتِـهَادِ وَإِلاَّ أُمرَ بِـهَا أَوْ بِالطَّلاَقِ بِلاَ تَلَوُّم، فَإِنْ طَلَّقَ أَوْ أَنْفَقَ وَإِلا طُلِّقَ عَلَيْه، وَإِنْ غَائبًا كَإِنْ وَجَدَ مَا يَسُدُّ الرَّمَقَ لا إِنْ قَدَرَ عَلَى الْقُوت وَمَا يُوَارَى الْعَوْرَةَ وَإِنْ غَلَيَّةً وَلَـهُ رَجْعَتُهَا إِنْ وَجَدَ في العدَّة يَسَارًا يَقُومُ بوَاجِب مثْلهَا عَادَةً، وَلَهَا حينَئذ النَّفَقَةُ فيهَا، وَإِنْ لَمْ يَرْتجعْ وَمُطَالَبَتُهُ عَنْدَ سَفَره بِمُسْتَقْبَلَة، أَوْ يُقيمُ لَهَا كَفيلاً وَإِلا طُلِّقَ عَلَيْه وَفُرضَتْ في مَال الْغَائِبِ وَدَيْنِهِ الثابِت، وَبِيعَتْ دَارُهُ بَعِدَ حَلفهَا بِاسْتَحْقَاقِهَا، وَإِنْ تَنَازَعَا في

إِرْسَالِهَا أَوْ تَرْكِهَا فَالْقُولُ لَهَا إِنْ رَفَعتْ لِحَاكِم مِنْ يَوْمِ الرَّفْعِ لا لغَيرِهِ إِنْ وُجد، وَإِلا فَقُولُهُ كَالْحَاضِرِ بِيَمِينِ وَحَلَفَ لَقَدْ قَبَضَتْ وَفِيمَا فُرضَ، فَقُولُهُ إِنْ أَشْبَهَ بِيَمين وَإِلا فَقَـوْلُهَا إِنْ أَشْبَهَتْ وَإِلا ابْتُدئَ الْفَرْضُ، وَيَجبُ عَلَى المَالكُ نَفَقَةُ رَقيـقه ُودَوَابِّه وَإِلا أُخْرِجَ عَنْ ملْكُه كَتَكْليفُ ه منْ الْعَمَل مَا لاَ يُطيقُ إَنْ تَكَرَّرَ، وَجَازَ منْ لَبَنهَا مَا لاَ يَضُرُّ بولَدها وَبالْقَرابَة علَى الحُرِّ الْموسر نَفَقَةُ وَالدَّيْه الحُرَّيْن المُعْسرَيْن وَلَوْ كَافرَيْن لا تَكَسُّب وَلَوْ قَدَرَ وَأُجْ بِرَا عَلَيْه عَلَى الأرْجَح وَخَادمهما وَخَادِمِ زَوْجَـةِ الأَبِ وَإِعْفَافُـهُ بِزَوْجَة وَلا تَتَعَـدَّدُ وَلَوْ كَانَتْ إِحْـدَى زَوْجَتَيْـهَ أُمُّهُ وَتَعَيَّنَتُ وَإِلا فَالْقَـوْلُ للأَب لاَ زَوْج أُمِّه وَلا جَدٍّ وَوَلَد ابْن وَوُزِّعَتْ عَلَى الأَوْلاد بِقَـدْرِ الْيُسَـارِ، وَنَفَقَـةُ الْولَد الحُرِّ عَلَى أَبِيهِ فَقَطْ حَـتَّى يَبْلُغَ الذَّكَرُ قَـادِرًا عَلَى الْمكَسْبِ أَوْ يَدْخُلَ الزَّوْجُ بِالأُنْثَى أَوْ يُدْعَى لَهُ، وَعَادَتْ إِنْ عَادَتْ صَغيرَةً أَوْ بكْرًا أَوْ زَمَنَةً وَقَـدْ دَخَلَ بِهَا كَـذلكَ، وَتَسْقُطُ بِمُـضَىِّ الزَّمَنِ إلا لقَضَـاء أَوْ يُنْفقَ عَلَى الولَد غَيْرَ مُتَبَرِّع، وَعَلَى الأُمِّ المُتَزَوِّجَة أَو الرَّجْعيَّة رَضَاعُ ولَدها بلا أَجْر إلا لِعلوِّ قَدْرِ كَالْبَائِنِ، إِلا أَنْ لاَ يَقْبَلَ غَيْرَهَا أَوْ يَعْدِمَ الأَبُ أَوْ يَمُوتَ ولا مَالَ للصَّبيّ واَسْتَأْجَرَتْ إِنْ لَمْ تُرْضِعْهُ، ولا رُجُوعَ لَهَا وَلَمَنْ لاَ يَلْزَمُهَا إِرْضَاعُهُ أُجْرَةُ المثل وَلَوْ قَبَلَ غَيْرِهَا أَوْ وَجَدَ الأَبُ مَنْ يُرْضِعُهُ عنْدَهَا مجَّانًا، وَحضَانَةُ الْذَّكَرِ للْبلُوغ وَالأَنْثَى لِلْدَّخُولِ للأُمِّ وَلَـوْ كَافِرَةً أَوْ أَمَـةً، وَالْوَلَدُ حُرٌّ فَأُمُّـهَا فَجـدَّتُهَا فَخـَالَتُهُ فَخَالَتُهَا، فَعَمَّةُ الأُمِّ فَجَدَّتُهُ لأبيه فَأَبيه فَأَخْتُهُ فَعَمَّتُهُ فَعَمَّةُ أَبيه فَخَالَتُهُ فَبنت أخيه وأُخْته، فَالْوَصِيُّ فالأخُ فالجَدُّ للأَبِ فَابْنُ الأخِ فالعَمُّ فَابْنُهُ لا جَدُّ لأُمُّ وَحَالٌ، فَالمَوْلَى الأَعْلَى فِالأَسْفَلُ، وَقُدِّمَ الشَّقِيقِ فَللأُمِّ فَللأَب في الجَميع وفي المُتَساويَيْن بالصِّيانَة والشُّفَقَة، وتشر طُهَا الْعَقْلُ والْكفَ ايَةُ والأَمانَةُ وأَمْنُ المكان والرُّشْدُ وَعَدَمُ كَجُذَام مُضرِّ، وَللذَّكَر مَنْ يَحْضنُ منَ الإِنَات، وكَوْنْهُ مَحْرَمًا لِمُطيقَة، وَللأُنْثَى عَدَمُ سُكْنَى مَعَ مَنْ سَـقَطَتْ حَضَانَتُهَا، والخُلُوُّ عَنْ رَوْج دَخَلَ بِهَا إِلا أَنْ يَعْلَمَ ويَسْكُتَ الْعَامَ أَوْ يَكُونَ مَحْرَمًا وَإِنْ كَانَ لاَ حَضَانَةَ لَهُ كَالخَال،

أَوْ وَلَيّا كَابْنِ عَمٍّ أَوْ لاَ يَقْبَلُ الْوَلَدُ غَيْـرَهَا أَوْ لَمْ تُرْضِعْهُ عِنْدَ بَدَلَهَا، أَوْ لاَ يكُونَ للْوَلَد حَاضِنٌ، أَوْ كَانَ غَيْرَ مَأْمُون أَوْ عَـاجِزًا، أَوْ كَانَ الأَبُ عَبْدًا، وَأَنْ لاَ يُسَافرَ الْولَيُّ الحُرُّ عَن المَحْضُون وإنْ رَضيعًا، أَوْ تُسَافرَ هي سَفَرَ نُقْلَة لا كَتجَارَة ستَّةَ بُرُد لا أَقَلَّ إِنْ سَاَفَر لأَمْن وَأُمنَت الطّريقُ إلا أَنْ تُسَافِرَ مَعَهُ وَلا تَعُودَ بَعدَ تَأَيُّمهَا أَوْ إسْقَاطِهَا بِخلاَف لَوْ سَقَطَتْ لَعُـذْر وَزَالَ وَاسْتَمَـرَتْ إِنْ تَأَيَّمَتْ قَبْلَ عَلْم مَن انْتَقَلَتْ لَهُ، وَللْحَاضِنَة قَبْضُ نَفَقَته وكَسْوَته بالاجْتهَاد والسكْنَى لاَ أُجْرَةَ للْحَاضِنَة. بِلِبِ: الْبَيْعُ: عَقْدُ مُعَاوَضَة عَلَى غَيْر مَنَافعَ، وَرُكْنُهُ عَاقدٌ وَمَعْقُودٌ عَلَيْه وَمَا دُلَّ عَلَى الرِّضَى وَإِنْ مُعَاطَاةٌ كَاشْتَرِيَّتُهَا منْكَ بِكَذَا أَوْ بِعْـتُّكَهَا، وَيَرْضَى الآخَـرُ، وكأبيعُهَا أَوْ أَشْتَرِيهَا أَوْ بعْني أَوْ اشْتَر منِّي فَرَضي ، فَإِنْ قَالَ لَمْ أُردهُ صُدِّقَ بيمين فيهما كأنْ تَسَوَّقَ بها فَقَالَ بكَم فَقَالَ بكَذا فَقَالَ أَخَذتُهَا به فَقَالَ لَم أُرده، وَشَرْطُ صحَّة العاقد تَمْييزٌ وَلُزُومه تكليفٌ وَعَدَمُ حَجْر وَإِكْراء لا إنْ أُجْبر عَلَيْه أَوْ عَلَى سَبَهِ جَبْرًا حَرَامًا وَرُدًّ عَلَيهِ بِلاَ ثَمَنِ وَمُنعَ بَيْعُ مُسْلم وَصَغير وَمَجُوسيٌّ وَمُصْحَف وَحَدَيث لِكَافِر وَأُجْبِرَ عَلَى إِخْرَاجِهُ عَنْ مِلْكِهِ بِبَيْعَ أَوْ عِتْقَ نَاجِزٍ أَوْ هَبَة وَلَوْ لولَدّ صَغير، وَجَازَ رَدُّهُ عَلَيْه بعَيْب كَأَنْ أَسْلَمَ عنْدَهُ، وبَاعَـهُ الحَاكمُ إِنْ بَعُدَتْ غَيْـبَةُ السَّيِّد وَشُرُوطُ صحَّة المَعْقُود عَلَيه طَهَارَةٌ وَانْتَفَاعٌ بِه شَرْعًـا وَعَدَمُ نَهْى وَقُدْرَةٌ عَلَى تَسْلِيمِهِ وَعَـدَمُ جَهْلِ بِهِ، فَلاَ يُبَاعُ كَزِبْلِ وَجِلْدِ مَيْـتَةِ وَلَوْ دُبِغَ، وَخَمْر وَزَيْتِ تَنَجَّسَ وَلا مَا بَلَـغَ السِّيَاقَ، وآلة غنَاء وَمُغَـنِّـيَة، وَلا كَكَلْب صيْـد، وَجَازَ هرٌّ وَسَبُعُ للْجِلْد، وَكُـرِهَ للَّحْم، ولا آبِقِ وَشَارِد وَمَغْـصُوبِ إِلا مِنْ غَاصِبِهِ إِنْ عَزَمَ عَلَى رَدِّه، وَصَحَّ بَيْعُ مَرْهُون وَوُقفَ عَلَى رضَى المُرْتَهِن وَغَيْر المَالك، وَلَوْ عَلَمَ المُشْتَرى وَوُقفَ عَلَى رضاهُ وَالْغَلَّةُ للمُشْتَرى إِذَا لَمْ يَعْلَمْ بِالتَّعَـدِّي، وَعَبْد جَان وَوُقِفَ عَلَى المُسْتَحَقِّ إِنْ لَمْ يَدْفَعْ لَـهُ السَّيِّـدُ أَوِ المُبْتَاعَ الأَرْشَ، ولا يَرْجعُ المُبْتَاعُ بِزَائِدِ الأرْشِ، وَلَهُ رَدُّهُ إَنْ تَعَمَّدَهَا وَنُقضَ الْبَيْعُ وَلا كَلاَمَ للْمُشْتَرى في إنْ لَمْ أَفْعَلْ بِهِ كَذَا فَحُرٌّ وَفَعَلَ مَا جَازَ وَإِلا نُجِّزَ عَثْقُهُ بِالحُكْمِ، وَلا رَدَّ إِنْ قُيِّدَ بأجل

وَانْقَضَى، كَـالْيَمــين بالله وَالطَّلاَق، وَجَازَ بَيْعُ كَـعَمُــود عَلَيْه بِنَاءٌ إِنْ أَمْنَ كَــسْرُهُ وَنَقَضَهُ البَائعُ، وَهُوَاءٌ فَوْقَ هُواء إِنْ وصفَ الْبنَاء، وعَـقْدٌ عَلَى غَرْز جذْع بحائط وَهُوَ مَـضْمُـونٌ إِلا أَنْ تُعَيَّنَ مُـدَّةٌ فَإِجَـارَةٌ تَنْفُسخُ بِانْهـدَامه، وَلا مَـجْهُـولٌ وَلَوْ بِالتَّفْ صِيلِ كَعَـبْدَى رَجُلَيْنِ بِكَذَا، وكرطْ لِ منْ شاة قَبْلَ السَّلْخ، وتُرَابُ كَ صَائغ وَرَدَّهُ لَبَائِعِهِ وَلَوْ خَلَّصَهُ، وَلَهُ الأَجْرُ إِنْ لَمْ يَزِدْ عَلَى قيمة الخَارِجِ بِخِلاَف مَعْدن ذَهَبِ أَوْ فَضَةً، وَجُمْلَة شَاة قَبْلَ السَّلْخ، وَحَنْطَة في سُنْبُلِ بَعْدَ يُبْسِهَا، أَوْ تَبْنِ إِنْ وَقَعَ عَلَى كَيْل وقَتِّ منْ نَحْو قَمْح جُزَافًا لاَ مَنْقُوشًا، وَزَيْت زَيْتُون بوَزْن، وَدَقِيق حنْطَة إِنْ لَمْ يَخْتَلَفَ الخُرُوجُ وَلَمْ يَتَأَخَّرْ أَكْثَرَ مِنْ نَصْفَ شَهْرٍ، وَصَاعِ أَوْ كُلِّ صَاعِ مِنْ صُبْرَة، أَوْ كُلِّ ذِرَاعِ مِنْ شُقَّة، أَوْ كُلِّ رِطْلِ مِنْ زَيْتِ إِنْ أُرِيدَ الْكُلُّ أَوْ عُيِّنَ قَدْرٌ وَإِلا فَلاَ، وَجُزَافٌ إِنْ رُئِيَ وَلَمْ يَكْثُرْ جِدًّا، وَجَهَلاَهُ وَحَـزَرَاهُ وَاسْتُوتَ أَرْضُهُ وَشَقَّ عَــدَّهُ، وَلَمْ تُقْصَدُ أَفْـرَادُهُ إِلا أَنْ يَقَلَّ ثَمَنُهَا كَـرُمَّان لاَ إِنْ لَمْ يُرَ وَإِنْ مَلْءَ ظَرْف وَلَوْ ثَانيًا بَعْدَ تَفْريغ ۚ إِلا نَحْوَ سُلَّة زَبيب وَلا إِنْ كَـثُرَ جـدًّا أَوْ عَلمَهُ أَحَدُهُمَا، فَإِنْ عَلَمَ الجَاهِلُ حينَ العَقْد بعلْمـه فَسَدَ وَبَعدَهُ خُيِّرَ أَوْ قُصدَت الأَفْرَادُ كَشْيَاب وَنَقْد وَالتَّعَامُلُ بالعَدد، ولا جُزاف مع مكيل إلا أنْ يأتيا على الأصل كَجُزَافَ أَرْضَ مَعَ كَيلِ حَبٍّ فَيَجُوزُ كَجُزَافَيْنِ وَمَكيلَيْنِ مُطْلَقًا وَبَجُزَاف مَعَ عَرْضٍ، وَجَازَ عَلَى رُؤْيَة بَعضِ المثْلَىِّ وَالصُّوان والْبِرْنَامِج، وَحَلَفَ أَنَّ مَا في العدلْ مُوافقٌ للْمَكْتُوبِ وَإِلا حَلَفَ المُشْتَرِى وَرُدَّ الْبَيْعُ كَدَافِع لِدَرَاهِمَ ادُّعِي عَلَيه أَنَّهَا رديئةٌ أوْ نَاقصَةٌ وَبَيْعٌ على الصِّفة، وإنْ منَ الْبَائع إنْ لَمْ يكُنْ في مَـجْلس العَقْد وَإِنْ بِالبَلَد، وَإِلا فَلاَ بُدَّ مِنَ الرُّونَية إلا أَنْ يكُونَ في فَسْخه ضَرَرٌ أَوْ فَسَادٌ وَعَلَى رُوْيَة لَمْ يَتَغَيَّرْ بَعْدَهَا عَادَةً إِنْ لَمْ يَبْعُدْ جِدًا كَخُرَاسَانَ مِنْ إِفْرِيقَيَّةَ إِلا عَلَى خيار بِالرُّؤْيَةِ، فَيَجُوزُ مُطْلَقًا إِنْ لَمْ يَنْقُد وَضَمَانُهُ مِنَ المُشْتَرِى إِنْ كَـانَ عَقَارًا وأَدْركَتُهُ الصَّفْقَةُ سَالمًا، وَإِلا فَمنَ الْبَائِعِ إِلا لشَرْط فيهمًا، وَقَبْضُهُ عَلَى المُشْتَرِي وَالنَّقْدُ فيه تَطَوُّعًا كَبشَرْط إِنْ كَانَ عَقَارًا أَوْ قَرُبَ كَيَوْم وَنَحْوِهِ.

فصل: حَرُمَ في عَيْن وَطَعَام رباً فَضْل إن اتَّحَدَ الجنْسُ والطَّعَامُ ربويٌّ وَربا نَسَاء مُطْلَقًا، فَيَحُوزُ صَرْفُ ذَهَب بفضَّة مُنَاجِزَةً لا ذَهَبُ وَفضَّةٌ أَوْ أَحَدُهُمَا وَعَرْضٌ بِمِثْلُهِمَا وِلا مِؤَخَّرٌ وَلَوْ غَلَبَةً، أَوْ قَرْبَ مَعَ فُرْقَة أَوْ عَقْدٌ وَوَكَّلَ في الْقَبْض إلا بحَضْرَة مُوكِله، أوْ غَابَ نَقْدُ أَحَدهما وَطَالَ، أَوْ نَقْداهُما، أَوْ بدَيْن إِنْ تَأَجَّلَ وَإِنْ مَنْ أَحَدَهُمَا، أَوْ لَرَهْنِ أَوْ وَدِيعَةَ أَوْ مُسْتَأْجِرِ أَوْ عَارِيَة غَائِب كَمَصُوغ غُصب إِلَّا أَنْ يَذْهَبَ ۚ فَيَضْمَنَ قَيمَتُهُ، فَيَجُوزُ كَالْمَسْكُوكَ ولا تَصْديقَ فيه كَمُعَادَلَةً في نَقْد أَوْ طَعَام وَقَرض وَمَبيع لأَجَل وَمُعَجَّل قَبْلَ أَجَله، ولا صَرفٌ مَعَ بَيْع إلا بَدينَارِ أَوْ يَجْتَ مِعَا فيه وَتَعَجَّلَ الْجَمِيعُ، ولا إعْ طَاءُ صَائِعِ الزِّنَّةَ وَالأُجْرَةَ كَزَيْتُ وِن وَنَحْوه لمُعْصِرِه عَلَى أَنْ يَأْخُذَ قَدْرَ مَا يَخْرُجُ مِنْهُ تَحَرِيًّا بِخِلاَف كَثْبُر يُعْطِيه مُسَافرٌ، وَأُجْرَتُهُ لدَار الضرْبِ ليَأْخُذَ زِنَتَهُ، وَبَخلاَف درْهَم بنصْف قَدُونَ وَفُلُوسِ أَوْ غَيْرِهَا في بَيْع أُوْ كَرَاء بَعْـدَ الْعَمَل وَسُكًّا وَتُعُوملَ بهـمَا وَعُرِفَ الْوَزْنُ وَعُجِّلَ الْجَـمِيعُ وَإِنْ وَجَدَ عَيْبًا منْ نَقْص أَوْ غشٍّ أَوْ كَرَصَاص، فَإِنْ كَانَ بِالحَضَرَة جَازَ لَهُ الرِّضَي وَلَهُ طَلَبُ الإِتْمَام أَو الْبَدَل، فَـيُجْبـرُ عَلَيه مَنْ أَبَاهُ إِنْ لَــمْ تُعَيَّنْ، وَإِنْ كَــانَ بَعْدَ مُفَـارَقَة أَوْ طُول، فَـانْ رَضَىَ بغَيْــر النَّقْص صَحَّ، وَإِلا نُقضَ كالنَّقْـض، وَحَيْثُ نُقضَ فَأُصْغُرُ دينًا إلا أَنْ يَتَعَدَّاهُ النَّقُص فَالاَّكْبَرُ، فَإِنْ تَسَاوَت فَواحدٌ لا الْجَميع، وَلَوْ لَمْ يُسَمُّ بِكُلِّ دينَارِ عَدَدٌ إلا إذَا كَانَ فيهَـا أَعْلَى وَأَدْنَى، وَشَرْطُ الْبَدَل تَعْجيلٌ وَنَوْعِيَّةٌ، وَإِنْ اسْتُحقَّ غَيْرُ مَصُوع بَعدَ مُـفَارَقَة أَوْ طُول وَلَوْ غَيْرَ مُعَيَّن، أَوْ مَصُوغ نُقضَ وَإِلا صَحَّ، فَيَلْزَمُ تَعْجِيلُ الْبَدَل، وَللْمُسْتَحَقِّ إِجَاِّرَةُ الصَّرْف فَيَأْخُذُ مُقَابِلَهُ إِنَّ لَمْ يُخْبِرِ المُصْطَرِفُ بِالْتَعَدِّى، وَجَازَ مُحَلَّى بِأَحَـدِ النَّقْدِيْنِ وَإِنْ تَــوْبًا إِذَا كَانَ يَخْرُجُ مِنْهُ شَيْءٌ بالسَّبْكِ، وَإِلا فَكَالعَدَمِ إِنْ أَبِيَحَتْ وَسُمِّرَتْ، وَعُجِّلَ مُطْلَقًا وَبَصِنْف إِنْ كَانَتْ الثَّلُثَ، وَإِنْ حلى بهمًا جَازَ بَأْحَدهما إِنْ تَبعا الجَوْهرَ، وَالمُبَادَلَةُ وَهِيَ بَيْعُ الْعَيْنِ بِمِثْلُهِ عَـلَدًا إِنْ تَسَاوِيَا عَدَدًا وَوَزَنًّا، وَإِلا فَشَرْطُ الجَوَاز الْقلَّةُ ستــةً فَأَقَلَّ وَالْعَدَدُ، وأَنْ تَكُونَ الزِّيَادَةُ في الوَرْن فَقَطْ السُّـدُسَ فَأَقَلَّ في كلِّ دِينَارِ أَوْ دِرْهُم عَلَى وَجْهِ المَعْرُوفِ بِلَفْظ الْبَدَل، وَالْأَجْوَدُ جَوْهَريَّةً أَوْ سكَّةً أَنْقَصَ مُمْتَنعٌ وَإِلا جَازَ، والمُراطَلَةُ عَيْن بِمثْله وَزنًا بِصَنْجَة أَوْ كَفَّتَيْنِ وَلَوْ لَمْ يُوزَنَا، وَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا أَوْ بَعْضُهُ أَجُودَ لا أَدْنَى وَأَجْودَ، وَمَعْشُوشٌ بِمثْله وَبِخَالِص لَمَنْ لاَ يَعْشُ بِهِ، وَقَضَاءُ الْقَرْضِ وَلَوْ طَعَامًا وعَرْضًا بِأَفْضَلِ صِفَة إَنْ لَمْ يَدْخُلا عَلَيْهِ، وَبَعْشُ مِنَ وَبَعْقَلَ مِنَ الْعَيْنِ وَلَوْ طَعَامًا وعَرْضًا بِأَفْضَلِ صِفَة وَقَدْرًا أَنْ حَلَّ الأَجَلُ لا بِأَزْيكَ عَددًا أَوْ وَزْنًا كَدورَان فَضْلٍ مِنَ الْجَانِيْنِ وَثَمَّنُ المَبِيعِ مِنَ الْعَيْنِ كَذَلكَ، وَجَازَ بِأَكثرَ كَغَيْرِ الْعَيْنِ إِنْ حَلَّ الأَجَلُ بِأَنْهُ مِنَ النَّعَنْ وَثَمَّنُ المَبِيعِ مِنَ الْعَيْنِ كَذَلكَ، وَجَازَ بِأَكثرَ كَغَيْرِ الْعَيْنِ إِنْ حَلَّ الأَجَلُ بِأَنْهُ مِنَ الرَّائِةُ مِنَ الرَّائِهُ مِنَ الرَّائِة وَقَدْرًا وَبِأَقَلَ فِي القَرْضِ كَالطَّعَامِ إِنْ أَبْرَأَهُ مِنَ الرَّائِد، وَدَارَ الفَصْلُ بِأَنْهُ مَنَ الرَّائِد، وَدَارَ الفَصْلُ بِعَلَيْ وَيَعْمَ وَقَدْرًا وَبِأَقَلَ فِي القَرْضِ كَالطَّعَامِ إِنْ أَبْرَأَهُ مِنَ الرَّائِد، وَدَارَ الفَصْلُ بِعَلَيْ وَالْعَنْ وَقَدْرًا وَبِأَقَلَ فِي القَرْضَ كَالطَّعَامِ إِنْ أَبْرَأَهُ مِنَ الرَّائِد، وَدَارَ الفَصْلُ المَثْلُ، وَإِنْ عَدُمَتُ فَالْقيمَةُ يَوْمَ المَثْلُ ، وَإِنْ عَلَى الْقَيْمَ وَلَوْمَ مَعَامَلَةٌ فَالمِثُلُ ، وَإِنْ عَدُمَتُ فَالْقيمَةُ يَوْمَ المَثْلُ ، وَإِنْ عَدْمَتُ فَالْقيمَةُ وَالْمَثُلُ ، وَإِنْ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ قَائِمًا وَإِلا فَالْتَمْنِ.

فُصلُ: علَّةُ رَبَّا النِّسَاء في الطُّعَام مُجَرَّدُ الطُّعْم لاَ علَى وَجْه التَّدَاوي، فَتَدْخُلُ الْفُواكهُ وَالخُضَرُ وَالْبُقُولُ وَالْحِلْبَةُ وَلَوْ يَابِسَةً فَيُمْنَعُ بَعْضُهُ بِبَعْضِ إلى أَجَل، ويَجُوزُ التَّفَاضُلُ ولَوْ بالجنس في غَيْرِ الرَّبُويِّ يَدًا بيَد، وَعَلَّةُ رِبَا الفَضْل فيه أَقْــتيَاتٌ وَادِّخَارٌ، كَبُرٍّ وَشــعير وَسُلْت وَهِىَ جِنْسٌ، وَعَلَسِ وَذُرَةٍ وَدُخْنِ وَأُرْزٍ وَهَى َأَجْنَاسٌ والـقَطَانيُّ وَهيَ أَجْنَاسٌ وتـمْـرٌ وَزَبيبٌ وتيـنٌ وَهِيَ أَجْنَاسٌ وَذَوَاتُ الزَّيْت ومنْهَا بذْرُ الْكَتَّان وَهيَ أَجْنَاسٌ كَزُيُوتِهَا والعُسُولُ بخلاَف الخُلُول والأنبذَة فَجنسٌ والأخْبَازُ وَلَوْ بَعْضُهَا منْ قطْنيَّة جنْسٌ إلا بَأْبْزَار وَبَيْض وَهُوَ جنْسٌ فَتُتُحَرَّى الْمُسَاوَاةُ وَيُسْتَثْنَى قَشْرُ بَيْضِ النَّعَامِ فَإِنَّهُ عَرْضٌ وَسُكَّر وَهُوَ جِنْسٌ وَمَطلَق لَبَن وَهُوَ جنْسٌ وَلَحْم طَيْـرٍ وَهُوَ جَنْسٌ، وَلَو اخْـتَلَفَتْ مَرَقَـتُهُ وَدَوَابٍ المَـاءِ وَهِيَ جَنْسٌ كَمُطْلَق ذَوَاتِ الأَرْبُعِ وَإِنْ وَحُشيًّا، وَالجَرَادُ فَي جنْسيَّةِ الْمَطْبُوخِ مِنْ جِنْسَيْنِ بَأَبْزَار خلاَفٌ، والمَرَقُ وَالْعَظْمُ وَالجِلْدُ كاللحْمِ وَمُصْلِحِهِ كَمِلْحِ وَبَصَلِ وَتُومِ وَتَابِلِ مِنَ فُلْفُل وَكُزْبَرَة وكَرَوْيًا وَشَـمارٍ وكَمَّونَيْنِ وآنيسُونِ وَهِيَ أَجْنَـاسٌ، وَخَرْدَلِ لا فَواكِهَ وَلُو ادُّخرَتُ بِقُطْرِ كَتُفَّاحِ وَلَوْزِ وَبُنْدُقِ وَدَوَا وَحِلْبَةٍ وَبَلَحٍ أَصْفَرَ وَمَاءٍ وجازاً بِطَعَامٍ لأَجَلٍ كَالأَدْوِيَةِ وَلاَ يَنْقُلُ طَحْنٌ وَعَجْنٌ وَصَلْقٌ لِغَيْرِ تُرْمُسٍ، وَّشَىُ وَتَقُـدِيدٌ وَتَسْمِينٌ وَنَبْذٌ لِكَتَمْر عَنْ أَصْلٍ بِخِلاَفِ خَبْرٍ وَتَخْلِيلٍ وَقَلْى وَسَوِيقٍ وَطَـبْخِ غَيْرِ

لحمْ ، أَوْ لَحْم بأَبْزَار وَشَيِّه وَتَجْفيفه بهَا فَيَجُوزُ التَّفَاضُلُ بأَصْلهَا يَدًا بيَد وَجَازَ تَمْرٌ وَلَوْ قَـدُمَ بِتَمْـر وَحَليب وَرَطْب وَمَشْوَىٌ وَقَـديدٌ وَعَفَنٌ وَزُبْدٌ وَسَـمْنٌ وَجُبْنٌ وَأَقَطُ وَمَغْلُوثٌ قَلَّ غَلَثُهُ وَزَيْتُونٌ وَلَحْمٌ بِمثْلَهَا مُنَاجَزَةً لا رَطْبُهَا بِيَابِسَهَا، وَلا شَيْءٌ منْهَا مَعَ عَرْض بمثْله، وَلا مَبْلُولٌ بِـمِثْله، وَلا حَليبٌ بزُبُد أَوْ سَمْن، ولا مَشْوىٌّ بِقَدِيدِ أَوْ مَطْبُوخِ، وَاعْتُبِرَ الدَّقِيقُ تَحَرِّيًا في بَيْعِ خُبْزِ بِمِثْلِهِ إِنْ كَانَا مِنْ جنسِ وَإِلا فالوزْن وَفي عَجين بحنْطَة أَوْ دَقيق، وَجَازَ قَمْحٌ بدَقيق، وَتُعْتَبَرُ المُمَاثَلَةُ بالْكَيْل فيـمَا يُكَالُ، وَالوَزْن فيمَـا يُورَنُ، وَبِالتَّحَرِّي في غَـيْرهمَا وزْنًا كَالْبَـيْض، وَجَارَ التَّحَرِّي فيمَا يُوزَنُ، فَإِنْ تَعَذَّرَ مُنعَ وَفَسَدَ المَنْهِيُّ عَنْهُ إِلا لدَليل كالْغشِّ، وَهُوَ إظْهَارُ جَوْدَة مَا لَيْسَ بِجَيِّد، أَوْ خَلْطُ شَيْء بغَيْره أَوْ برَدىء وكَحَيُوان مُطْلَقًا بلَحْم جنْسه إنْ لَمْ يُطْبَخْ، أَوْ بِمَا لا تَطُولُ حَيَاتُهُ أَوْ لا مَنْفَعَةَ فيه إلا اللَّحْمَ أَوْ قَلَّتْ كَخَصِيِّ ضَأَنِ لِتَقْدِيرِهَا لَحْمًا فَلا تَجُوزُ بِطَعَام لأَجَل كَحَيَـوان منْ غَيْر جنسها، وَجَازَ مَا يُرَادُ لِلْقَنْيَة بِمِثْلِهِ وَبِطَّعَامِ مُطْلَقًا كَبَقَرَة بِبَعِيرِ، وكالمُزَابَنَةِ وَهِيَ بَيْعُ مَجْهُول بِمَعْلُوم، أَوْ بِمَـجْهُولِ مِنْ جِنْسِـهِ في الطُّعَامِ وَغَـيْرِهِ كَالْقُطْنِ والحَـدِيدِ، وَانْتَقَلَ الطَّعَامُ بِمَا مَرَّ وَغَيْرُهُ بِصَنْعَة مُعْتَبَرَة، فَيَجُوزُ بَيْعُ النَّحَاسِ بِالأَوَانِي مِنْهُ لا بالْفُلُوس إلا أَنْ يُعْلَمَ عَدَدُهَا وَوَزْنُهُ فَيَحِوْزُ كَآنِيَة بِفُلُوسِ عُلمًا، وَجَازَ إِنْ كَـثُرَ أَحَدُهُمَا في غَيْر رَبُويٌّ وكالغَرَر وَهُو ذُو الجَهْل والخَطَرِ كَتَعَذُّرِ التَّسْلِيمِ وكَبَيْعِهَا بِقِيمَتِهَا أَوْ بِمَا يَرْضَاهُ فُلاَنٌ عَلَى اللَّزُومِ، وَكَمُنَابَذَةِ الثَّوْبِ أَوْ لمسه فَيَلْـزَمُ، وَكَبَيْع مَا فِيهِ خُصُومَةٌ وَكَبَيْعِه بِالنَّفَقَة عَلَيْه حَيَاتُهُ، وَرَجَعَ بقيمة مَا أَنْفَقَ أَوْ بِمثْلُه إِنْ عُلُمَ وَرُدَّ المَبِيعُ إِلا أَنْ يَفُوتَ فَالْقِيمَةُ يَوْمَ الْقَبْضِ، وَكَبَيْعَتَيْنِ فَي بَيْعَةٍ يَبِيعُهَا بَتَّا بِعَشَرَةٍ نَـقْداً أَوْ أَكْثَرَ لأَجَل، أَوْ سِلْعَتَـيْن مُخْـتَلْفَتَيْن إلا بجَـوْدَة وَرَدَاءة وَلَوْ طَعَامًـا إِنْ اتَّحَدَ الْكَيْلُ أَو الأَجْوَدُ أَكْثَر، وَالثَّمَنُ إِلا أَنْ يَصْحَبَهُمَا أَوِ الرَّدِيءَ غَيْرُهُ، وَكَبِّيعٍ حَامِلٍ بِشَرْط الْحَمْل، وَاغْتُـفُو للضَّرُورَة غَرَرٌ يَسرٌ لَمْ يُقْصَـدْ وككالئ بكالئ دَيْنٌ بمثْله، وَهُوَ أَقْسَامٌ: فَسَخُ مَا في الذِّمَّةِ في مُؤَخَّرِ ولَوْ مُعَيَّنًا يَتَأْخَّرُ قَبْضُهُ كَعَائِبٍ وَمُواضَعَةٍ أَوْ

مَنَافِعُ مُعَيَّن وَبَيعُهُ بِدَيْن كَبَيْع مَا عَلَى غَريمكَ بِدَينِ في ذُمَّة ثَالَث، وَابْتَدَاؤُهُ به كَتَأْخِيرِ رَأْسِ مَالِ السَّلَمِ، وَشَرْطُ بَيْعِ الـدَّيْنِ حُضُورُ المَدينِ وَإِقْرَارُهُ، وَتَعجيلُ الثمَن، وَكُونْهُ مَنْ غَيْر جنْسه أَوْ بجنْسه واتَّحَدَ قَدْرًا وَصَفَةً وَلَيْسَ ذَهَبًا بفضَّة وَعَكْسُهُ وَلاَ طَعَامُ مُعَاوَضَهَ لاَ دَيْنُ مَيِّت وَغَائِبٍ وَحَاضِرٍ لَمْ يُقرَّ وَإِنْ ثَبَتَ، وكَبَيْع الْغُرْبَانِ أَنْ يُعْطِيَـهُ شَيْءًا عَلَى أَنَّهُ إِنْ كَرِهَ الْبَـيْعَ تَرَكَهُ، وكَتَفْريـق أُمِّ عَاقلَة فَقَطُ من ولَدَهَا مَا لَمْ يَثْغَرْ أَوْ تَرْضَ به وَفُسخَ إِنْ لَمْ يَجْمَعَاهُمَا بملْك وَأُجْبرا عَلَى جَمْعهما به إنْ كَانَ بغير عوض، وتقيل يكفى الحورْرُ كالعتْق، وَجَازَ بيْعُ نصْفهما أَوْ أَحَدِهِمَا لِلْعِتْقِ، وَكَبِيعٍ وَشَرْطٍ يُنَاقِضُ المَقْصُودَ إِلا تَنْجِيزَ عِتْقِ أَوْ كَصَدَقَةٍ، ولا يُجْبَرُ إِنْ أَبْهَمَ الْبَائِعُ كَالمُخَيَّرِ فِي الْعَتْقِ، وَرَدِّ الْبَيْعِ بِخِلاَف لاشْتراء عَلَى إيجَابِه كَـالعَتْق بالشِّـرَاء، أَوْ يَخلُّ بالثَّمَن كَـبَيْع بشـَـرْط سَلَف، وَصَحَّ إِنْ حُذفَ الشَّرْطُ وَلَوْ غَـابَ عَلَيْه، وَفيه إنْ فَـاتَ الأَكْثَرُ منَ النَّمَن والْقـيمَة يَوْمَ قَبْـضه إنْ أَسْلَفَ المُ شُتَرى كالنَّاقض وإلا فَالْعَكْسُ، وَجازَ شَرْطُ رَهْن وَحَميل وأَجَل وَخيَــار، وكَبَيْع الأَجنَّة وَمَا في ظُهُــور الْفَحْل وكَبَــيْع بَعدَ ندَاء الجمُعَــة، أَوْ بَعدَ رُكُونَ السَّائم، وكالنَّجش يَريدُ ليَغُرَّ، وَللْمُشْتَرِى رَدُّهُ إِنْ لَمْ يَفُتْ، وَإِلا فَـالْقيمَةُ أَو الثَّمَنُ، وَجَازَ سُؤَالُ الْبَعْضِ ليكُفَّ عَنِ الزِّيَادَة لا الْجَميع، وكَبَيْع حَاضر سلْعَة عَـمُوديٌّ لَمْ يَعَرفْ هَا لَهُ وَلَوْ بإرْسَالِه إِلَيْه وَفُسخَ وَأُدِّبَ وَجَـازَ الشِّرَاءُ لَهُ، وَكَتَلَقِّي السِّلَعِ أَوْ صَاحِبِهَا كَأَخْذِهَا مِنْهُ بِالْبَلَدِ عَلَى الصِّفَة وَلَوْ طَعَامًا ولا يُفْسَخُ، وَلاَّهْلِ السَّوَقِ مُشَارَكَتُهُ، وَجَازَ لمَنْ عَلَى كَسـتَّة أَمْيَالِ الأَخْذُ مُـطْلَقًا كَمَنْ عَلَى أَقَلَّ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا سُوقٌ، وَإِلا فَمَا يَحْتَاجُهُ لقُوته فَـقَطْ، وَلا يَنْتَقلُ ضَـمَانُ الْفَاسِد مُطْلَقًا إِلا بِقَبْضِـه وَرُدًّ، ولا غَلَّةَ ولا رُجُوعَ بِالنَّفَقَة إِلا مَا لا غَلَّةَ لَهُ، فَإِنْ فَاتَ مَضَى المُخْتَلَفُ فيه بالثَّمَن، وَإِلا فِالْقيمَةُ يَوْمَ الْقَبْضِ وَمثلُ المثلَىِّ إِنْ عُلمَ وَوُجِدَ، والْفَوَاتُ بِتَغَيُّرِ سُوق غَيْرِ المَثْلِيِّ وَالْعَقَارِ وَبِطُول زَمَانِ حَيَوَان كَشَهْرٍ، وبالنَّقْلِ لِمَحَلِّ بِكُلْفَةٍ وَبِتَغَيُّرِ الذَّاتِ، وَإِنْ بِسِمَن أَوْ هُزَالٍ، وَبَالُوطْءِ وَبِالْخُرُوجِ

عَنِ اليَدِ بِكَبَيعِ صَحِيحٍ وتَعَلَّقِ حَقِّ، كَرَهْنِ وَإِجَارَة وَبِحَفْرِ بِئْرٍ أَوْ عَيْنِ بِأَرْضِ، وَبِغَرْسٍ وَبِنَاءٍ عَظِيمَى المَئُونَةِ، وَارْتَفَعَ حُكْمُ الْفَوَّاتِ إِنْ عَادً المَبَيعُ إِلَا تَغَيَّرُ السُّوق.

فَصل: يُمْنَعُ مَا أَدَّى لِمَمْنُوعِ يَكُثُرُ قَصْدُهُ كَسَلَفٍ بِمَنْفَعَةٍ، وَدَيْنِ بِدَيْنٍ وَصرف مُؤَخَّرِ، فَمَنْ بَاعَ لأَجَلِ ثُمَّ اشْتَرَاهُ بِجِنْسِ ثَمنِهِ منْ عَيْنِ أَوْ طَعَامٍ أَوْ عَرْضِ فإِمَّا نقدًا أَوْ لِلأَجَلِ، أَوْ أَقَلَّ أَوْ أَكْتُرَ بِمِثْلِ التَّمَنِ أَوْ أَقَلَّ أَوْ أَكْثَرَ يُمْنَعُ منْهَا ثَلاَثُ، وَهِيَ مَا تَعَجَّلَ فيه الأقَلُّ فَيَجُوزُ تَسَاوِي الأَجَلَيْنِ أَوِ الثَّمَنَيْنِ كَاخْتــلاَفهمَا إذَا لَمْ يَرْجِعُ للْيَدَ السَّابِقَةَ بِالْعَطَاءِ أَكْثَرُ، وَلَوْ أُجِّلَ بَعْضُهُ امْتَنَعَ مَا تَعَجَّلَ فيه الأَقَلُّ أَوْ بَعْضُهُ، كَتَسَاوى الأَجلَيْنِ إِنْ شَرَطَا نَفْيَ المُقاصَّة لِلدَّيْنِ، وَلِذَا صَحَّ في أَكْثَرَ لأَبْعَدَ إِذَا شَرَطَاهَا وَمُنعَ بِذَهَبِ وَفضَّة للصَّرْفِ المُؤخَّرِ، وَلذا لَوْ عَجَّلَ منْ قيمة المُتَأْخِّرِ جِـدًّا جَازَ وَبِسِكَتَيْنِ إِلَى أَجَلِ لِلدَّيْنِ بِالدَّيْنِ وَإِنِ اشْتَراهُ بِـعَرْضِ مُخَالِفٍ جَازَتْ ثَلاَثَةُ النَّقْدِ فَقَطْ، وَمُنعَتِ التِّسْعَةُ لِلدِّيْنِ بِالدَّيْنِ، وَلَوِ اشْتَرَى بِأَقَلَّ للأَّجَل أَوْ أَبْعَكَ ثُمَّ رَضِيَ بِالتَّعْجِيلِ، فالأرْجَحُ المَنْعُ وَالمثْلَىُّ صفَةً وَقَدْرًا كَعَيْنه، فَيُمْنَعُ مَا عَجَّلَ فيه الأَقَلَّ وَإِنْ غَابَ مُـشْتَرِيه به مُنعَ أَيْضًا بأَقَلَّ لآجله أَوْ لأَبْعَدَ، وإنْ بَاعَ مُقَوَّمًا فَمثْلُهُ كَغَيْرِهِ كَتَغَـيُّرهَا كَثيرًا، وَإِنْ اشْتَرَى بَعْضَ مَا بَاعَ لأَبْعَدَ مُطْلَقًا أَوْ بأَقَل نَقْدًا، أَوْ لِدُونِ الأَجَلِ امْتَنَعَ، وَصَحَّ أُوَّلُ مِنْ بِيُوعِ الآجَالِ فَقَطْ إِلا أَنْ يَفُوتَ الثَّانِي بيد الثَّاني فَيُفْسَخَان، فَلا مُطالَبَةَ لأحدهما عَلَى الآخر بشيء.

فَصَلَ: الْعَينَةُ: وَهِيَ بَيْعُ مَنْ طُلِبَتْ مَنْ هَ سُلْعَةٌ وَلَيْسَتْ عَنْدَهُ لِطَالِبِهَا بَعِدَ شَرَائِهَا جَائِزَةٌ إِلاَ أَنْ يَقُولَ اشْتَرِهَا بِعَشَرَة نَقْدًا وآخُذُهَا بِاثْنَى عَشَرَ لاَ جَلٍ، ولَزِمَتُ الطَّالَبَ إِنْ قَالَ لِي وَفُسِخَ الثَّانِي، فَإِنْ لَمْ يَقُلُ لِي مَضَى عَلَى الأَرْجَح ولَزَمَهُ الطَّالَبَ إِنْ قَالَ لِي وَفُسِخَ الثَّانِي، فَإِنْ لَمْ يَقُلُ لِي مَضَى عَلَى الأَرْجَح ولَزَمَهُ الطَّالَبَ وَإِلا أَنْ يَقُولَ اشْتَرِهَا لِي بِعَشَرَة نَقْدًا وأَخَذَهَا بِاثْنَى عَشَرَ نَقْدًا إِنْ شَرَطَ الطَّالِبُ النَّقْدَ عَلَى المَامُورِ ولَزِمَتُهُ بِالْعَشَرَة ولَهُ الأَقلَ مِنْ جُعْلِ مَثْلُه أَو الدِّرْهَمَانِ كَنَقْد الآمر، وإِنْ لَمْ يَقُلُ لِي مَثْلَه أَو الدِّرْهَمَانِ كَنَقْد الآمر، وإِنْ لَمْ يَقُلُ لِي مَثْلُه أَو الدِّرْهَمَانِ كَنَقْد الآمر، وإِنْ لَمْ يَقُلُ لِي مَثْلُه أَو الدِّرْهَمَانِ كَنَقْد الآمر، وإِنْ لَمْ يَقُلُ لِي مَثْلُه أَو الدَّرْهَمَانِ كَنَقْد الآمر، وإِنْ لَمْ يَقُلُ لِي مَثْلُه مَنْ بِعَيْرِه، ولَهُ الدَّرْهَمَانِ كَنَقْد الآمر، وإِنْ لَمْ يَقُلُ لِي مَثْلُهُ مَنْ بِمَائَة مَا بِثَمَانِينَ، أَو اشْتَرِهَا وأَربَّحُكَ، وإلا أَنْ يَقُولَ اشْتَرِهَا بِعَشَرَةً عَلَى المَامُورِ وَلَوْ اللَّهُ أَنْ يَقُولَ اشْتَرِهَا بِعَشَرَةً مَا بِعَشَرَهَا مِنْ بَعَلَى الْمَامُورِ وَلَوْ اللّهُ اللّهُ اللّهُ مَنْ يَقُولَ اشْتَرِهَا بِعَشَرَةً مَا بِعَشَرَهَا مِنْ مَا بَعْمَانِينَ، أَو اشْتَرِهَا وأَربَّهُ كَانَ وَلِا أَنْ يَقُولَ اشْتَرِهَا بِعَشَرَةً مَا يَعْمَلُونَ الشَوْرِيَة عَلَى الْمَامِورِ وَلَوْ الْمَامِورِ وَلَوْ اللّهُ الْعَلْمُ اللّهُ الللّهُ الللللللْمِلَ اللّهُ اللللللْمُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ اللللللللللْمُ الللللْمُ الللللْمُ الللللْمُ الللللْمُ اللللللْمُ الللّهُ الللللْمُ الللّهُ الللللْمُ الللْمُ الللللْمُ الللللْمُ الللللْمُ الللللْمُ اللللللْمُ اللّهُ الللّهُ الللللّو

لأَجَلِ وَاشْتَرَيْتُهَا بِثَمَانِيَة نَقْدًا وَتَلْزَمُ بِمَا أَمَرَ، وَلا يُعَجَّلُ لَهُ الأَقَلُّ فَإِنْ عُجِّلَ رُدَّ وَلَا يُعَجَّلُ لَهُ الأَقَلُّ فَإِنْ عُجِّلَ رُدَّ وَلَهُ جَعْلُ مثْله، وَإِنْ لَمْ يَقُلُ لِى فُسخَ الثَّانِي فَإِنْ فَاتَتْ فَالْقَيْمَةُ.

فصل: الخيَارُ قَـسْمَان: تَرَوِّ، وَنَقيصةٌ، فالأَوَّلُ بَيْعٌ وُقفَ بَتُّهُ عَـلَى إمْضاء يُتُوَقَّعُ وَإِنَّمَا يَكُونُ بِشَرْط، وَجَـازَ وَلَوْ لغَيْرِ المُتَبَايِعَـيْنِ وَالكَلاَمُ لَهُ دُونَ غَيْرِه كإنْ عَلَّقَ الْبَيْعَ عَلَى رِضَاهُ بِخِلاَفِ المَشُورَةِ فَلمَنْ عَلَّقَ عَلَيْهَا الاسْتَبْدَادُ، وَمُنْتَهَاهُ في العَقَارِ سِتَّةٌ وَثَلاَثُونَ ولا يَسْكُنُ وَفَسَدَ الْـبَيْعُ إِنْ شَرَطَهَا، وَجَازَتْ بِأُجْـرَة مُطْلَقًا كَالْيَسِيرِ لاخْتِبَارِهَا، وفي الرَّقِيقِ عَشَرَةٌ: وَاسْتَخْدَمَـهُ اليَسِيـرُ كَالسُّكْنَيَ، وفي العُرُوض خَمسَةٌ كالدَّوابِّ إلا رُكُوبُهَا بالْبَلَد فالْيَوْمَان وَخَارِجَهُ البَريدَان، وَصَحَّ بَعدَ بَتٍّ إَنْ نَقَدَ وَإِلا فَلاَ، وَضَمَانُهُ حينئذ منْ المُشْتَرى وَفَسَدَ بشَرْط مُدَّة بعَيدَة أَوْ مَجْهُولَة، أَوْ مُشَاوَرَة بَعيد وَإِنْ أَسْقَطَ أَوْ لَبِسَ ثَوْبٌ كَثيرًا وَرَدَّ أُجْرَتَهُ وَبِشَرْط النَّقْد كَغَائِب بَعُدَ، وَعُهْدَةُ ثَلاث وَمُواضَعَة وأَرْض للزِّراعَة لَمْ يُؤْمَن رَبُّهَا، وَجُعْل وَإِجَارَةِ لِحِرَاسَةَ زَرْعِ وَمُسْتَأْجِرِ مُعَيَّن يَتَأْخَرُ بَعْدَ نَصْف شَهْرٍ، وَمُنعَ وَإِنْ بلاَ شَرْط في كُلِّ مَا يَتَأْخَّرُ قَبْضُهُ عَنْ مُدَّة الخيار كَمُواضَعَة وَغَائب وكراء وسَلمَ بخيار، وَانْقَطَعَ بِمَا دَلَّ عَلَى الْإِمْضَاء أَو الرَّدِّ وَبِمُضِيِّ زَمَــنه فَيَلْزَمُ الْمَبِيعُ مَنْ هُوَ بيَده وَلَهُ الرَّدُّ فِي كَالْغَد، وَلا يُقْبَلُ مَنْهُ بَعْدَهُ أَنَّهُ اخْتَارَ أَوْ رَدَّ إِلا بِبَيِّنَةً، فَالْكِتَابَةُ وَالـتَّدْبِيرُ وَالتَّزْوِيجُ وَالتَّلَذُّذُ وَالرَّهْنُ وَالبَيْعُ وَالتَّسَوُّقُ وَالْوَسْمُ وَتَعَمُّدُ الْجِنَايَةَ وَالإجَارَةُ مَنَ المُشْتَرِي رِضًى وَمِنْ الْبَائِعِ رَدٌّ إِلا الإِجَارَةَ، وَانْتَقَلَ لوَارِث وَلَـلْغَرِيبِ إِنْ أَحَاطَ دَيْنُهُ وَإِلا فَلا كَلامَ لِوَارِثِ، وَالْقِيَاسُ رُدُّ الْجَمِيعِ إِنْ رَدَّ بَعْضُهُمْ وَهُوَ فَي وَرَثَة الْبَائِعِ وَإِجَـازَةِ الْجَميعِ إِنْ أَجَـازَ بَعْضُهُمْ وَالملْكُ للْـبَائِعِ والضَّمَـانُ منْهُ، فَالْغَلَّةُ وأَرْشُ الجنَايَة لَهُ بخلاَف الوَلَد والصُّوف، وَلَوْ قَبَضَهُ المُشْتَرى ضَمنَ فيمَا يُغَابُ عَلَيْهِ إِلَّا لَبَيِّـنَةً وَحَلَفَ في غَيْـرِهِ لَقَدْ ضَاعَ وَمَا فَرَّطَ إِلَّا أَنْ يُظْهِرَ كَــذَبُهُ الأَكْثُرَ مَنَ الثَّمَنِ وَالْقيمَة إِنْ كَانَ الخيَارُ للْبَائعِ إِلا أَنْ يَحْلُفَ مَا فَرَّطَ فالثَّمَنُ كَأَن كَانَ الخيَارُ لَهُ، وَلَوِ اشْتَرَى أَحَـدَ كَثُوْبَيْنِ وَقَبَضَـهُمَا لِيَخْتَارَ فَـادَّعَى ضَيَاعَهُمَـا ضَمنَ وَاحدًا

منْهُمَا فَقَطْ بالثَّـمَن كَانَ فيما يَخْتـارُهُ بخيَار أَوَّلاً وَضَيَاعُ وَاحد، فَفي الخـيَار مَعَهُ ضَمنَ نصْفَهُ وَلَهُ اخْتيَارُ البَاقي، وَفي الأخْتيَارِ فَقَطْ لَزِمَهُ النِّصْفُ منْ كُلِّ كانْقضاء مُدَّته بلا ضَيَاع، وَلَو انْقَضَتْ في الخيَــار مَعَهُ لَمْ يَلْزَمْهُ شَيءٌ، وَالثَّاني مَا وَجَبَ لعَدَم مَشْرُوط فيه غَرَضٌ وَلَوْ حُكمًا، كَمُنَادَاة كَطَبْخ وَخيَاطَة وَثُيُوبَة ليَمين يَجدُهَا بِكُرًا أَوْ لِنَقْصَ الْعَادَةُ السَّلاَمَةُ مِنْهُ كَغَشَاوَة وَعَوَر وَظُفْرٍ وَعَرَجٍ وَخصَاء وَاسْتحاضَة وَعُسْرٍ وَبَخَرٍ وَّزِنًا وَشُـرْبِ وَزُعَرٍ وَزِيَادَةِ سِنِّ وَجُّذَامٍ وَلَوْ بَأَصْلً أَوْ جُنُونِه بِطَبْعِ لا بِمَسَّ جِنِّ وَسُقُوطِ سِنٍّ مِنْ مُقَّدِّمٍ أَوْ رَائِعَةٍ وَإِلا فَبِأَكْثَرَ وَشَيْبٍ بِهَا لِا بِغَيْرِهَا إِلا أَنْ يَكْثُرَ وَبَوْلٌ بِفَرْشِ في وَقْتِ يُنْكِرُ إِنْ ثَبَتَ حُصُولُهُ عِنْدَ الْبَائِعِ وَإِلا حَلَفَ إِنْ آلتْ عَنْدَ أَمِينِ وَتَخَنَّتُ عَـبْد، وَفُحُـولَة أَمَة اشْتَهَـرَتْ بِذَلكَ، وَكَرَهَص وَعَثَـر وَحَرَن وَعَدَم حَمْلِ مُعْتَادِ وَلاَ رَدَّ بِكَيِّ لَمْ يَنْقُصْ؛ وَلاَ بتُهْمَة بِكَسَرِقَة ظَهَرَت الْبَرَاءَةُ منْهَا، وَلَا بِمَا لَا يَطَّلِعُ عَلَيْهِ إِلَّا بِغَيْـرِ كُسوسِ خَشَبِ وَفَسَادِ جَوْزٍ وَنَحْـوِهِ، وَمُرِّ قِثَّاءِ إِلَّا لشُرْطِ ولا قِيمَةِ، ولا بِعَيْبِ قَلَّ بِدَارِ وَرَجَعَ بِقِيمةِ مَا لَهُ بَالٌ مِنْهُ فَقَطْ كَصَدْع جِدَارِ بِغَيْرِ وَاجِهَتِهَا لَمْ يُخَفُ عَلَيْهَا منْهُ وَإِلا فَكَثيرٌ كَعَدَم مَنْفَعَة منْ مَنَافعها، وَكُلُّ مَا نَقَصَ الثُّلُثَ فَلَهُ الرَّدُّ، كَسُوء جارهًا، وَكَثْرَة بَقِّهَـا وَنَمْلهَا، وَكَشُؤْمِهَا وَجُنْبهَا، وَإِن ادَّعَى الرَّقيق حُرِّيَّةً لَمْ يُصَلَّقُ ولا يَحْرُمُ لكنَّهُ عَيْبٌ يُرَدُّ به إِنْ ادَّعَاهَا قَبْلَ ضَمَانِ المُشْـتَرِي ثُمَّ إِنْ بَاعَ بَيَّنَ مُطْلَقًا، وَالتَّغْرِيرُ الفعْلَيُّ كَالشَّرْط كَتَلْطيخ ثَوْب عَبْدِ بِمِدَادِ وَتَصْرِيَةِ حَيَـوَانِ، وَيُرَدُّ إِنْ حَلَبَهُ بِصَاعِ مِنْ غَالِبِ الْقُـوتِ، وَحَرُمَ رَد اللَّبَنِ كَغَيْرِهِ بَدَلاً عَنْهُ لاَ إِنْ رَدَّهَا بِغَيْرِ عَيْبِ التَّصْرِيَةِ أَوْ قَـبْلَ حَلْبِهَا، وَإِنْ حُلْبَتْ ثَالثَةً، فَإِنْ حَصَلَ الاخْتِيَارُ بِالثَّـانِيَةِ فَرَضِيَ وَإِلا فَلَهُ النَّالِثَةُ، وَحَلَفَ إِنِ ادَّعَى عَلَيْهِ الرِّضَى ولا رَدَّ إِنْ عَلِمَ، وَعَلَى الْبَائِعِ بَيَانُ مَا عَلَمَـهُ وَتَفْصِيلُهُ أَوْ إِرَاءَتُهُ لَهُ ولا يَحْمِلُهُ وَإِلا فَـمُدَلِّسٌ، ولا يَنْفَعُـهُ التَّبَرِّي مِـمَّا لَمْ يَعْلَمْ إلا في الرَّقيقِ خَـاصَّةً إنْ طَالَتْ إِقَامَـتُهُ عِنْدَهُ، ولا إِنْ زَالَ إِلا أَنْ يُحْتَمَلَ عَـوْدُهُ، ولا إِنْ أَتَى بِمَا يَدُلُّ عَلَى الرِّضَى كَـرُكُوب، واسْتِعْمَالِ دَابَّةِ، وَلُبْسِ وَإِجَـارَةِ وَرَهْنِ وَلَوْ بِزَمَنِ الخِصَـام

بِخَـٰ لاَفَ مَا لاَ يَنْقُصُ كَـٰسُكْنَى دَار زَمَنَهُ، وَكَـٰسُكُوت طَالَ بِلاَ عُـٰـٰذْر، وَحَلَفَ إِنْ سَكَتَ فَي كَالْيَوْم لا أَقَلَّ لا كَمُ سَافر وَلَهُ الرُّكُوبُ كَحَاضر تَعَذَّرَ عَلَيْه قَوَدُهَا أو الرَّدُّ، وَلاَ إِنْ فَاتَ حسا كَهَلاك أَوْ ضَيَاع أَوْ حُكْمًا كَكَتَابَة وَتَدْبيرِ وَبَيْع وَحَبْسِ وَصَدَقَة وَتَعَيَّنَ الأَرْشُ فَيُقَوَّمُ سَالمًا وَمَعيبًا، وَيُؤْخَذُ مِنَ الثَّمَنِ النِّسْبَةُ بخلاف إِجَارَة وَإِعَارَة وَرَهْن، فَيُوقَفُ لَخَلاصه وَيُرَدُّ إِنْ لَمْ يَتَغَيَّرَ كَعَوْده لَهُ بِعَيْب أَوْ فَلَس أَوْ فَسَاد، أَوْ بَمَلْكُ مُسْتَأْنَفَ كَبَيْعٍ أَوْ هَبَة أَوْ إِرْثِ وَلَو بَاعَهُ لَبَاتِعِهِ بِمثْلِ الشَّمَنِ أَوْ بِأَكْثَرَ، وَقَدْ دَلَّسَ فَلاَ رُجُوعً وَإِلا رُدَّ ثُمَّ رُدَّ عَلَيْهُ وَبِأَقَلَّ كَمُلَ، وَلاَ عَلَى حَاكم وَوَارِثِ بُيِّنَ رَقِيقًا فَقَطْ، بِيعَ كَدَيْنِ وَلَمْ يَعْلَمَـا بِالْعَيْبِ، وَإِنْ حَدَثَ بِالمَبيعِ عَيْبُ مُتُوَسِّطٌ كَعَجَف وَعَمَّى وَعَـور، وَعَرَج، وَشَلَلِ، وَتَزْوِيج رَقِيقٍ، وَافْتِضَاضِ بِكْرٍ فَلَهُ التَّمَاسُكُ وَأَخْـذُ الْقَديم وَالرَّدَّ، وَدَفْعُ الْحَادث يقومُ صَحـيحًا ثُمَّ بكُلٍّ إلا أَنْ يَقْبَلَهُ الْبَائِعُ بِالحَادِثِ فَكَالْعَدَمِ كَالْقَلِيلِ كَوَعَكَ وَرَمَد وَصُدَاعٍ، وَقَطْعِ ظُفْر وَحَفيف حُمَّى وَوَطْء ثَيِّب وَقَطْع شَفَة كَنصْفَيْنِ أَوْ كَقَميصِ إِنْ دَلَّسَ، وَالمُخْرِجُ عَنِ المَقْصُودِ مُفِيتٌ كَتَقَطِيعِ غَيْرِ مُعْتَادِ وكِبَر صَغِيرِ وَهَرَم إِلا أَنْ يَهْلِكَ بِعَيْبِ التَّدْليس، أَوْ بِسَمَاوِيٌّ زَمَّنَهُ كَمَوْته في إِبَاقه فَالـثَّمَنُ، وَالْقَوْلُ للمُشْتَرِي إِنَّهُ مَا رآهُ وَلا رَضي به ولا يَمينَ إلا أَنْ يُحَقِّقَ عَلَيْهِ الدَّعْوَى أَوْ أَقَرَّ بِأَنَّهُ قَلَّبَ، وَلِلْبَائِعِ أَنَّهُ ما أَبَقَ عِنْدَهُ كَـٰذَلكَ لَإِبَاقِهِ بِالْقُـرْبِ إِذِ الْقَوْلُ لَهُ فَـى الْعَيْبِ وَفَى قَـٰدَمِهِ إِلاّ أَنْ تَشْـهَدَ الْعَـادَةُ لِلْمُشْتَرِي وَحَلَفَ مَنْ لَمْ يَقْطَعْ بِصِدْقه وَإِن ابْتَاعَ مُقَوَّمًا مُعَيَّنًا مُتَعَدِّدًا في صَفْقَة فَظَهَرَ عَيْبٌ ببعضه فَلَهُ رَدُّهُ بحصَّته منَ الثَّمَنِ إِنْ لَمْ يكُنْ سِلْعَةً وَإِلا فَفِي قِيمَتِهَا إلا أَنْ يَكُونَ المَعِيبُ الأَكْثَرَ وَالسَّالِمُ بَاقِيًا فَالْجَمِيعُ كَأْحَد مُزْدَوجَيْنِ أَوْ أُمَّا وَوَلَدَهَا، وَلا يَجُوزُ التَّمَسُّكُ بالأَقَلِّ إِن اسْتَحَقَّ الأَكْثَرَ بِخَلاَفِ الْمَوْصُوفِ وَالمِثْلَىِّ، فَإِنْ كَانَ دَرْهُمَان وَسَلْعَةً تُسَاوِي عَشَرَةً بِثَوْبٍ، فَاستَحَقَّت السِّلْعَةُ وَفَاتَ التُّوْبُ فَلَهُ قِيمَةُ الشوْبِ بِكَمَالِهِ وَرَدُّ الدِّرْهَمَيْنِ، وَجَازَ رَدُّ أَحَدِ المُبْتَاعَيْنِ دُونَ صَاحبه وَعَلَى أَحَدِ الْبَائِعَيْنِ، وَالْغَلَّةُ لِلْمُشْتَرِى لِلْفَسْخِ لَا الوَلَدُ وَالثَّمَرَةُ المُؤَبَّرَةُ

والصُّوفُ التَّامُّ كَـشُفْعَة وَاسْتـحْقَاق وَتَفْليس وَفَسَاد وَدَخَلَتْ في ضَـمَانِ الْبَائِعِ إِنْ رَضَىَ بِالْقَبْضِ وَإِنْ لَمْ يَقْبِضْ أَوْ ثَبَتَ عِنْدَ حَاكِم وَإِنْ لَمْ يَحْكُمْ وَلا رَدَّ بَغَلَط إِنْ سُمِّيَ بِاسْمٍ عَامٍّ ولا بِغَبْنِ ولَوْ حَلَفَ الْعَادَةَ إِلا أَنْ يَسْتَسْلُمَ بِأَنْ يُخْبِرَهُ بِجَهْلُه، وَلَهُ الرَّدُّ في عُهْدَة الثلاَثِ بِكُلِّ حَادِث إلا أَنْ يُسْتَثْنَي عَيْبٌ مُعَيَّنٌ، وَعَلَى البَائع فيها النَّفَقَـةُ وَلَهُ الأرْشُ كَالمَـوهُوبِ إلا أَنْ يُسْتَثْنَى مَـالُهُ، وفي عُهْـدَة السَّنَة بجُذَام أَوْ بَرَص أَو جُنُون بطَبْع أَوْ مَسِّ جنِّ لا بِكَضَرْبِه إِنْ شَرَطَا أَوِ اعْتِيدَ أَوْ سَقَطَتَا بِكَعِتْق وَبِإِسْقَاطِهِ مَا زَمَنَهُمَا وَابْتِدَاؤُهُمَا أُوَّلَ النَّهَارِ مِنَ المُسْتَقْبَلِ لا مِنَ الْعَـقْد، وَانْتَقَلَ الضمَانُ إِلَى المُشْتَرِى بِالْعَقْدِ الصَّحيحِ اللازِمِ إِلا فِيمَا فِيهِ حَقَّ تَوْفِيَةٍ مِنْ مكيلٍ أَوْ مَوْزُونِ أَوْ مَعْدُودٍ، فَعَلَى الْبَائِعِ لِقَبْضِهِ وَأَسْتَمَرَّ بِمعْيَارِهِ وَلَوْ تَوَلَّاهُ المُشْتَرى وَالْأُجْرَةُ عَلَيْه، بخلاف الْقَرْض فَعَلَى المُقْتَرض، وَإِلا المَحْبُوسَةَ لِلثَّمَنِ أَو الْغَائِبِ فَبَالْقَبْضِ كَالْفَاسِدِ، وَإِلَا المُ وَاضَعَةَ فَبِرُؤْيَةِ الدَّم، وَإِلَّا الثِّمَارَ فَبَالأَمْنِ مِنَ الجَائِحَة، وَإِلا عُهْدَةَ الثَّلاَث فَبانْتِهَائِهَا، وَالْـقَبْضُ في ذي التَّوْفيَة باسْتيفَاء مَا كيلَ أَوْ عُدَّا أَوْ وُزِنَ مِنْهُ وَفِي العَقَارِ بِالتَّخْلِيَّةِ وَفِي دَارِ السُّكْنَى بِالإِخْلاَءِ وفي غَيْسِوهِ بِالْعُرْفِ، وَتَلَفُ المَبِيعِ وَقْتَ ضَمَانِ الْبَائِعِ بِسَمَاوِيٌّ مُبْطِلٌ، وَتَلَفُ بَعْضِهِ، أو اسْتحْقَاقُهُ كَعَيْب به، وَحَرُمُ التَّمَسَّكُ بِالْأَقَلِّ إِلا المثْلَىُّ، وَخُيِّرَ مُشْتَرَ إِنْ غيبَ بَائعٌ أَوْ عيبَ أَو اسْتُحقَّ بَعْضٌ شَائعٌ وَإِنْ قَلَّ وَإِنْلاَفُ المُشْـتَرِى قَبْضٌ وَالْبَائعِ والأَجْنَبِيِّ يُوجِبُ الْغُرْمَ كَتَعْبِيبِه، وَجَازَ الْبَيْعُ قَبْلَ الْقَـبْضِ إلا طَعَامَ المُعَاوَضَـة وَلَوْ كَرِزْق قَاض وَجُنْدًىًّ إِنْ أَخَذَ بِكَيْلِ لاَ جُزَّافًا إِلا كَوَصَىٍّ لِيَتِيمَيْهِ، وَجَازَ إِقْرَاضُهُ أَوْ وَفَاؤُهُ عَنْ قَرْضِ وَلَمُقْتَرِضِ بَيْعُهُ كَصَدَقَة ولَوْ مُرَتَّبَّةً مِنْ بَيْتِ المَالِ وَإِقَالَةٌ مِنْ جَمِيعِهِ وَكَذَا منْ بَعْضِه إلا إذا كَانَ الثَّمَنُ لاَ يُعْرَفُ بعينه وَغَابَ عَلَيْهِ الْبَائِعُ إِنْ وَقَعَتْ بالثمنِ، وَإِنْ تَغَيَّرَ سَوْقُهُ لا بَدَنُهُ لا بِمِثْلِهِ إِلا الْعَيْنَ فَلَهُ دَفْعُ مِثْلِهَا وَإِنْ حَاضِرَةً، وَالإِقَالَةُ بَيْعٌ إِلا فِي طَعَامِ المُعَاوَضَةِ والشُّفْعَةِ وَالمُرابَحَةِ وَتَوْلِيَةٌ فيه وَشَرِكَةٌ إِنْ لَمْ تَكُنْ عَلَى أَنْ يَنْقُدَ عَنْكَ، وَاسْتَوَى عَقْدَاهُمَا فِيهِمَا وَإِنْ أَشْرَكْتُهُ حُملَ عِنْدَ الإِطْلاقِ عَلَى

النِّصْف، وَإِنْ سَأَلَ ثَالِثٌ شَرْكَتَهُمَا فَلَهُ الثَّلُثُ وَهَكَذَا، وَلَوْ وَلَيْتَهُ مَا اشْتَرَيْتَ جَازَ إِنْ لَمْ تَلْزَمْهُ وَلَهُ النَّكَرِهِ فَلَاكَ إِنْ لَمْ تَلْزَمْهُ وَلَهُ الْخَيَارُ، وَإِنْ عَلَمَ بِأَحَد العُوضَيْنِ ثُمَّ عَلَىمَ بِالآخرِ فَكَرِهِ فَلَاكَ لَهُ، والأَضْيَقُ صَرَفٌ فَإِقَالَةُ طَعَامٍ، فَتَوْلِيَةٌ وَشَرِكَةٌ فِيهِ، فَإِقَالَةُ عَرْضٍ، وَفَسْخُ دَيْنٍ فَي دَيْنِ فَبَيْعُهُ بِهِ فَابْتِدَاؤُهُ.

فصل: المُرابَحَةُ: وَهِيَ بَيْعُ مَا اشْتَرَى بِثَمنه وَرَبْحٌ عُلمَ جَائزةٌ وَلَوْ عَلَى عِوَضٍ مَـضْمُون، وَحُـسِبَ إِنْ أَطَلَقَ رَبْحُ مَا لَهُ عَيْـنٌ قَائمَةٌ كَـصَبْغ وَطَرْد وَقَصٌّ وَخِيَاطَةٍ وَفَــتْلِ وَكَمْدِ وَتَطْرِيَةٍ، وَأَصْلِ مَا زَادَ فَى الثَّمَنِ كَأْجْـرَة حَمْل وَشَدٌّ وَطَيّ اعْتيدَ أُجْرَتُهَا، وكرَاء بَيْت للسِّلْعَـة فَقَطْ وَإِلا فَلا إِنْ بَيَّنَ أَوْ قَالَ عَلَىَّ رَبْحُ الْعَشَرَة أَحَدَ عَشَرَ وَلَمْ يُبِيِّنْ مَا لَهُ الرِّبْحُ مِنْ غَيْرِهِ وَزِيدَ عُشْرُ الأصْلِ، وَفِي رِبْحِ الْعَشَرَةِ اثْنَى ْ عَشَرَ خُمْ سُهُ ، فَإِنْ أَبْهَمَ كَقَامَتْ عَلَى َّ بِكَذَا، أَوْ قَامَتْ بِشَدِّهَا وَطَيِّهَا بِكذَا، ولَمْ يُفْصِلُّ فَلَهُ الفَسْخُ إِلا أَنْ يَحُطَّ الزَّائِدَ وَرِبْحَهُ، وَتَحَتَّمَ الحَطُّ فعي الفوات، وَوَجَبَ تَبْدِينُ مَا يُكْرَهُ وَمَا نَقَدَهُ وَعَقَدهُ، والأَجَلِ وَطُولِ زَمَانِهِ، والتَّجَاوُزِ عَنْ رَيْفٍ أَوْ نَقْصٍ، وَإِنَّهَا لَيْسَتْ بَلَدِيَّةً، أَوْ مِنَ التَّرِكَة والرُّكُوب واللَّبْس والتَّوْظيف، وَلَوِ اتَفَقَتِ السِّلَعُ إِلا مِنْ سَلَمٍ، فإن غَلِطَ بِنْقصٍ وَصُدِّقَ أَوْ ثَبَتَ فَلِلْمُشْتَرِى الرَّدُّ أَوْ دَفْعُ مَا تَبَيَّنَ وَرَبْحُهُ، فَإِنْ فَاتَتْ خُيِّرَ بَيْنَ الصَّحِيحِ وَرِبْحِهِ وَدَفْعِ القيمَةِ يَوْمَ بَيْعِهِ، مَا لَمْ يَنْقُصْ عَنِ الْعَلَطِ وَرِبْحِهِ، وَإِنْ كَذَبَ لَزِمَ المُبْتَاعَ إِنْ حَطَّهُ وَرَبْحَهُ، وَإِلا خُيِّرَ كَأَنْ غَشَّ، فَإِنْ فَاتَتْ فَـفى الْغشِّ الْأَقَلُّ مِنَ الثَّمَنِ والقيمـة مَا لَمْ تَزِدْ عَلَى الْكَذْبِ وَرَبْحِهِ، وَالمُدَلِّسُ هُنَا كَغَيْرِهِ.

فصل: يَتَنَاوَلُ الْبِنَاءُ وَالشَّجَرُ الأرْضَ وَتَنَاوَلَتْهُمَا وَالبَدْرَ لا الزَّرْعَ ولا مَدْفُونَا بَلْ لمَالِكَه إِنْ عُلْمَ وَإِلا فَلُقَطَةُ أَو ركازٌ ولا الشَّجَرُ ثَمَرًا مُؤبَّرًا أَوْ مُنْعَقِدًا كُلَّهُ أَوْ أَكْثَرَهُ إِلاَ لَشَرْطَ كَمَالُ الْعَبْدُ وَالْخَلْفَة وَإِنْ أَبِّرَ النَّصْفُ فَلكُ لِ حُكْمُهُ، واللَّارُ: الثَّابِتَ كَبَابً وَرَفً وَسُلَّم سُمِّرَ وَرَحًى مَبْنِيَّةً، وَالْعَبْدُ: ثِيَابَ مِهْنَتِه وَأَلْغَى شَرْطُ عَدَم هَا، كَشَرْطِ مَا لاَ غَرضَ فِيهِ ولا مَاليَّة وَعَدَمُ عُهُدَة الإِسْلاَم وَالمُواضَعَة عَدَم هَا، كَشَرْط مَا لاَ غَرضَ فِيهِ ولا مَاليَّة وَعَدَمُ عُهُدَة الإِسْلاَم وَالمُواضَعَة

وَالجَائِحَةُ، أَوْ إِنْ لَمْ يَأْتِ بِالثَّـمَنِ لِكَذَا فَلاَ بَيْعَ، وَصَحَّ بَيْعُ ثَـمَرِ وَزَرْع إِنْ بَدَا صَلاَحُهُ أَوْ مَعَ أَصْلهِ أَوْ أُلْحِقَ بِهِ، أَوْ بِشَرْطِ قَطْعِهِ إِنْ نَفَعَ وَاحْتِيجَ لَهُ لا عَلَى التَّبْقيَة أَو الإطْلاَق وَبُدُوُّهُ في بَعْضَ كَافَ في جِنْسِـه إِنْ لَمْ يَكُنْ بَاكُورَةً وَكَفَى فِيهَا لاَ بَطْنِ ثَانَ بِطِيبِ أُوِّل وَهُوَ الزَّهْوُ، وَظُهُورُ الحَلاَوَة وَالتَّـ هَيُّؤُ لِلنَّصْج، وَفِي ذِي النُّوْرِ بِانْفِتَاحِهِ وَفِي البُّقُولِ بِإِطْعَامِهَا، وَفِي البَطِّيخِ بِكَالاْصْفِرَار، وَفِي الحَبِّ يُشُهُ وَمَضَى بَيْعُهُ إِنْ أُفْرِكَ بِقَـبْضِهِ، وَلَلْمُشْتَرِى بُطُونٌ نَحْوَ مَقْـثَأَة وَيَاسمين، وَلا يَجُوزُ لأَجَلِ بِخِلاَفِ مَا لاَ يَنْتَهِى فَيَتَعَيَّنُ الأَجَلُ، وَجَازَ لِمُعْرِ وَقَائِمٍ مَقَامَهُ اشْتراءُ ثَمَرَة أَعْرَاهَا تَيَبَّسَ بِخَرْصِهَا مِنْ نَوْعِهَا، وفي الذِّمَّة عَلَى التَّعْجِيلِ إِنْ لَفَظَ بِالْعَرْيَة وَبَدَا صَلاَحُهَا وَالمُشْتَرِى خَمْسَةُ أَوْسُق فَدُونَ، وَقَصْدَ المَعْرُوف أَوْ دَفْع الضَّرَر، ولَكَ شِرَاءُ ثَمَنِ أَصْلِ لِغَيْرِكَ في حَائِطكَ بِخَرْصِه لقَصْد المَعْرُوف فَقَطْ، وَبطَلَتْ بمَانع قَبْلَ حَوْزِهَا بَعْدَ ظُهُورِ الثَّمَرِ، وزَكَاتُهَـا وَسَقْيُهَا عَلَى المُعْرِى وَكَمُلَتْ، وَتُوضَعُ جَائِحَةُ الثِّمَـارِ ولوْ كَمُورِ وَمَقَاثِئَ وإِنْ بِيعَتْ عَلَى الجَدِّ، أَوْ منْ عُـريَّته، أَوْ مَهْرًا إِنْ أَصَابَتِ الثُّلُثَ وَأُفْرِدَتُ بِالشِّرَاءِ أَوْ أُلْحِقَ أَصْلُهَا بِهَا لاَ عَكْسُهُ، أَوْ مَعَهُ، واعتُبرَ قيمَةُ مَا أُصيبَ منْ بُطُون وَنَحْوهَا إلا مَا بَقيَ في زَمَنه، ولا يُسْتَعْجَلُ وَإِنْ ثَعَيَّشَتْ فَتُلْثُ الْقَيْمَة ، وَهِي مَأَ لا يُستَطَاعُ دَفْعُهُ منْ سَمَاوي للهُ أَوْ جَيْش، وفي السَّارِق خِلاَفٌ وَتُوضَعُ مِنَ الْعَطَشِ وَإِنْ قَلَّ كَالْبُقُولِ وَالزَّعْ فَرَانِ وَالرَّيْحَانِ وَالْقُرط وَالْقَضْبِ وَوَرَقِ التُّوتِ وَالْفِجْلِ وَنَحْوِهَا وَلَزِمَ الْمُشْتَرِيَ الْبَاقِي وَلَوْ قَلَّ وإِنِ انْتَهَى طِيبُهَا فَلا جَائِحَة كَالقَصَبِ الحُلوِ ويَابِسِ الحَبِّ، وَإِنْ اخْتَلَفَا فِيهَا فَقَوْلُ الْبَائع، وفى قَدْر المُجَاحِ فَالمُشْتَرِي.

فصلُ: إِنِ اخْتَلَفَ المُتَبَايِعَانَ في جنْسِ ثَمنِ أَوْ مُثْمَنِ أَوْ نَوْعِهِ حَلَفَا وَفُسِخَ مُطْلَقًا وَرَدَّ قي مَتَهَا في الْفَوَاتِ يَوْمَ الْبَيْعَ، وفي قَدْرِهِ أَوْ قَدْرِ الأَجَلِ أَوِ الرَّهْنِ أَو الْحَميلِ فَفي الْقيَامِ حَلَفَ وَفُسِخَ بحُكْمٍ أَوْ تَرَاضٍ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا كَنُكُولِهِمَا وقَضَى الْحَميلِ فَفي الْقيَامِ حَلَفَ وَفُسِخَ بحُكْمٍ أَوْ تَرَاضٍ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا كَنُكُولِهِمَا وقَضَى الْحَالِفِ وَبَدَا الْبَائِعُ، وإِنْ فَاتَتْ فَالْقُولُ لِلْمُشْتَرِى بِيَمِينِ إِنْ أَشْبَهُ كَالتَّجَاهُلِ في النَّوَاتِ، وحَلَفَ عَلَى نَفْي دَعْوَى خَصْمِهِ الثَّمَنِ، وَإِنْ مِنْ وَارِثٍ وَعَلَيْهِ الْقِيمَةُ في الفَوَاتِ، وحَلَفَ عَلَى نَفْي دَعْوَى خَصْمِهِ

وتَحْقيقِ دَعُواهُ، وَفَى انْتَهَاءِ الأَجَلِ فَالقَوْلُ لَمُنْكُرِ الانتهَاء بيَمينه إِنْ أَشْبَهَ، فإِنْ لَم يُشْبِهَا حَلَفًا وَفُسِخَ وَرُدَّ فَى الْفُواتِ القيمةُ، وَفَى أَصْله فَالقَوْلُ لِمِنْ وافَقَ العُرفَ وإلا تحالفا وفُسِخَ فَى القيامِ وصُدِّقَ المشترَى بيَمين إِنْ فَاتَتْ وَفَى قَبْضِ النَّمَنِ وإلا تحالفا وفُسِخَ فَى القيامِ وصُدِّقَ المشترَى بيَمين إِنْ فَاتَتْ وَفَى قَبْضِ النَّمَنِ الشَّمْنِ مُقْتَضِ لِقَبْضِ القَّمُن ولهُ تَحْليفُ البَائِعِ إِنْ قَرُبَ مِنَ الإِشْهَادُ كالعَشرَة لا الشَّمْنِ مُقْتَضِ لِقَبْضِ الشَّمْنِ وَلهُ تَحْليفُ البَائِعِ إِنْ قَرُبَ مِنَ الإِشْهَادِ كالعَشرَة لا الشَّمْنِ أَنَّهُ لَمْ يَقْبِضِ الشَّمْنِ وَلهُ تَحْليفُ البَائِعِ إِنْ قَرْبَ مِنَ الإِشْهَادِهِ بِلَّفُعِ الشَّهْ وَالمَسْمَةِ وَلَى التَّمَنِ أَنَّهُ لَمْ يَقْبِضِ السَّمَنَ وَالمُسْلَمُ إِلَيْهِ إِنْ لَمْ يَغْبِضُ النَّمَنَ فَالْقُولُ لهُ فَى كَالْعَشَرَة، ولِلبَائِعِ فَى كَالشَّهْ وَيَعْمِ بِيمِينِ النَّمَنَ أَنَّهُ لَمْ يَقْبِضُ الْمَسْمَةِ وَالمُسْلَمُ إِلْهُ فَى كَالْعَشْمَةُ إِنْ لَمْ يَعْبُ الْفَسَادُ، وَالمُسْلَمُ إِلْهُ وَلَى مَوْضِعِ الْعَقْدِ وَلَا المُسْلَمُ المَالِ بِيَدِه كَالمَ شَتْرِى يُقْبَلُ قَوْلُهُ إِنْ لَمْ يَعْبُ الْفَولُ لُ لَمُ يُشْبِها حَلَفَا وَفُسِخَ وَالْمَسْمَ وَالْمَ وَلَيْ لَمْ يُقْبَضُ بِسُوقِهَا وَإِلا فَقَى أَى مَكَانِ مِنْهَا.

بلب: السّلمُ بَيْعُ مَوْصُوف مُؤَجَّلٍ في الذَّمَّة بِغيرِ جنسه، وَشَرْطُهُ حُلُولُ رَأْسِ المَالِ وَجَازَ بَلا شَرِط إِنْ كَانَ عَيْنَا وَجَازَ بِلا شَرط إِنْ كَانَ عَيْنَا وَجَازَ بِلا شَرط إِنْ كَانَ لا يُغَابُ عَلَيْه كَحيوان لتَعَيَّنه وَلَوْ لأَجَلِ السَّلَم، وكُره إِن كانَ يُغَابُ عَلَيْه مَنْلِيّا أَوْ عَرْضًا إِنْ لَمْ يَحْضُرِ الْعَرْضُ أَوْ يَكلِ الطَّعَام، وَبِمَنْفَعَة كَانَ يُغَابُ عَلَيْه مَنْلِيّا أَوْ عَرْضًا إِنْ لَمْ يَحْضُر الْعَرْضُ أَوْ يَكلِ الطَّعَام، وَبِمَنْفَعَة مُعَيَّنَةً وَلَوِ انْقَضَت بَعْدَ أَجَله وَبِجُزاف وَبِخيار في الثَّلاث إِنْ لَمْ يُنْقَدُ وَرَدِّ زَائِف وَعَجِلَ وَإِلا فَسَدَ مَا يُقَابِلُهُ فَقَطْ، وأَنْ لا يكُونًا طعامَيْنِ ولا نَقْديْنِ ولا شَيْعَا في أَكثرَ مِنْهُ أَوْ أَجْوَدَ كَالْعَكْسِ إِلا أَنْ تَخْتَلَف المَنْفَعَة كَفَأْرة الْحمر في الأعْرابيّة، وسَابِق الخَيْلِ في الحَواشِي، وَجَمَلٍ كَثيرِ الْحَملِ أَوْ سَابِقٌ في غَيْرِهِ وَقُوّة الْبَعْدُ الشَّاة إلا الضَّأَنْ عَلَى الأَصَحِ، وكَصَغِيرِ في كَبِيرٍ وعَكْسِه إِنْ لَمْ يُؤَدِّ إِلَى المُزَابَنَة بِطُولِ الزَّمَانِ بِخلاف وَعَكْسِه أَوْ لَمْ يُؤَدِّ إِلَى المُزَابَنَة بِطُولِ الزَّمَانِ بِخلاف وَعَكْسِه وَطَيْرِ الآدَمِيِّ وَالْغَنْم وطَيْرِ الْأَكْلِ، وكَجِدْع طَويلٍ غَلِيظٍ في غَيْرِه، وَسَيْف قَاطِع وَعَيْرِ الآدَمِيِّ وَالْغَنْم وطَيْرٍ الأَكْلِ، وكَجَدْع طَويلٍ غَلِيظٍ في غَيْرِه، وَسَيْف قَاطِع صَغِيرِ الآدَمِيِ وَالْغَنْم وطَيْرٍ الأَكْلِ، وكَجِدْع طَويلٍ غَلِيظٍ في غَيْرِه، وَسَيْف قَاطِع وَعَيْرِ الآدَمِيِّ وَالْغَنْم وطَيْرٍ الأَكْولِ الْمَيْرَانِ في كَبِيرٍ وكَتَ مِنْه عَلَيْه في غَيْرِه، وَسَيْف قَاطِع وَعَيْرِ الآدَمِيِّ وَالْغَانِم وَطَيْلِ عَلِيظٍ في غَيْرِه، وَسَيْف قَاطِع وَالْمَانِ عَلَيْظ في غَيْرِه، وَسَيْف قَاطِع وَالْعَالِيْلُ في غَيْرُه، وَسَيْف قَاطِع وَلَا عَلِيظ في غَيْرِه، وَسَيْف قَاطِع وَلَا عَلِيظ في غَيْرِه وَالْمُ الْعَلْم في غَيْرِه وسَيْف قَاطِع الْعَالِ عَلَيْ الْعِلْ الْعَلَا في غَيْرَه وسَيْف الْعَلْم الْعَلْم الْعَلَا في غَيْرِه وسَيْف الْعَلَا في غَيْرِه وسَيْف إِلَا الْعَلْمُ الْعَلْمُ الْعَنْ الْعَلَى الْعَلِيْ الْعَلْمُ الْعَلَمُ الْعِلْمُ الْعَلَا في الْعَلَا في الْع

في أَكْثَرَ دُونَهُ، وَكَطَيْر عُلِّمَ أَوْ آدَمَىِّ بكَنَسْج وَطَبْخ إلا السَّهْلَةَ كالْكتَابَة وَالْحساب وَالْغَزْلِ إِنْ لَمْ يَبْلُغِ النِّهَايَةَ فَكَالْجِنْسَيْنِ وَلَوْ تَقَارَبَتُ الْمَنْفَعَةُ كَرَقيق قُطْنِ وَكَتَّان وَلا عِبْرَةَ بِالذُّكُورَةِ وَالأنُّوثَةِ وَلا بِالْبَيْضِ، وَأَنْ يُؤَجَّلَ بِأَجَل مَعْلُوم كَنصْف شَهْر، وَجَازَ بِنَحْوِ الحَصَادِ وَاعْتُبِرَ المُعْظَمُ وَالأَشْهُرُ بِالأَهْلَةِ، وَتَمَّ المُنْكَسرَ ثَلاثينَ وَإِلِّي رَبِع حَلَّ بأَوَّله وَفيه بوَسَطه عَلَى الأصبحِّ إلا إذا شَرَطَ قَبْضَهُ ببَلَد فَيكُفي مَسَافَةُ الْيُوْمَينِ إِنْ شَرَطًا الحُرُوجَ وَخَرَجًا حينَئذ ببُرٍّ أَوْ بغْـير ربْح، وأَنْ يَكُونَ في الذِّمَّة لا في مُعَيَّن، وأَنْ يُضْبَطَ بعَادَته منْ كَـيْل أَوْ وَزْن أَوْ عَدَد كَالرُّهان والبَيْض وقيسَ بِخَيْطٍ أَوْ بِحَمْلٍ جِرْزَة في كَقَصِيلِ لا بِفَدَّانِ أَوْ بالتَّحَرِّي، كَنَحْو كَذَا أَوْ نَحْو هَذَا، وَفَسَدَ بِمعْيَار مَجْهُ ول وأنْ تُبَيَّنَ الأوْصَافُ الَّتِي تَخْتَلَفُ بِهَا الأغْرَاضُ عَادَةً منْ نَوع وَصنْف وَجَوْدَة وَرَدَاءَة وَبَيْنَهُ مَا، وَاللَّوْنُ فِي الْآدَم فِي وَالثَّوْب وَالْعُ سَل ومكان الحُوت وَالثَّمَـر وَنَاحيَتهمَا وَالْقَدْرُ وَفَى الحَـيَوَانِ السِّنُّ وَالذَّكُورَةُ والأنُوثَةُ وَالْقَدُّ فِي الْبُرِّ السَّمْرَاء وَالْمَحْمُـولَةُ والجَدَّةُ وَالْمَلْءُ وَضِدُّهُمَا، وَفِي. الثَّوْب الرِّقَّةُ وَالطُّولُ والعَرْضُ وَضدُّهَا، وفي الزَّيْتِ المُعْصَرِ منْهُ وَنَاحِيَتُهُ وفي الَّلحْمِ السِّمَنُ وَالذُّكُورَةُ وَضَـدُهُمُمَا، وَكَوْنُهُ رَاعيًا أَوْ مَعْلُوفًا، أَوْ منْ جَنْبِ أَوْ رَقَـبَة، وفي كُلِّ شَىْءٍ مِنْ لُؤُلُؤٍ أَوْ مَـرْجَانِ أَوْ زُجَاجٍ أَوْ مَـعْدنِ أَوْ مَطْبُـوخِ مَا يَحْـصُرُهُ وَيُمَـيِّزُهُ، وَحُملَ في البجيِّد وَالرَّديء علَى الْغَالب وَإِلا فالْوَسَطُ، وأَنْ يُوجَد عند حُلُوله غَالبًا، فلا يَصحُّ فيمًا لا يُمْكنُ وَصْفُهُ كَتُرَابِ مَعْدن ولا جُزَاف وَأَرْض وَدَار وَنَادر الْوُجُود وَإِن انْقَطَعَ مَا لَهُ إِبَّانٌ خُيِّرَ المُشْتَرِي فِي الْفَسْخِ وَالْبَقَاءِ إِنْ لَمْ يَأْتِ الْقَابِلَ فَلا فَسْخَ، وَإِنْ قَبَضَ الْبَعْضَ وَجَبَ التَأْخيرُ إِلا أَنْ يَرْضَـيَا بِالمُحَاسَبَةِ، وَجَازَ قَبْلَ الأجَلِ قَبُولُهُ بِصِفَتِهِ فَقَطْ كَقَبْلِ المَحلِّ إِنْ حَلَّ وَلَمْ يَدْفَعْ كراءً ولَـزمَ بَعْدَهُما، وَجَازَ أَجْوَدُ وَأَدْنَى لا أَقَلُّ إِلا أَنْ يُبَرِّئَهُ مِنَ الزَّائِد وَبِغَيْر جِنْسِهِ، وَإِنْ قَبْلَ الأجَلِ إِنْ عَجَّلَ، وَكَانَ الْمُسْلَمُ فِيهِ غَيْرَ طَعَامٍ وَرَأْسِ المَالِ فيهِ لا بِذَهَبٍ، وَرَأْسُ المَالِ وَرِقٌ وَعَكْسُهُ ولا بِطَعَامٍ وَرَأْسُ المَالِ طَعَامٌ، ولا يَلْزَمُ دَفْعُـهُ ولا قَبُولُهُ بِغَيْر مَحَلّه

وَلَوْ خَفَّ حَمْلُهُ، وَجَازَ شَرَاءٌ مِنْ دَائِمِ الْعَمَلِ كَخَبَّارِ جُمْلَةً مُفُرَّقَةً عَلَى أَوْقَات، أَوْ كُلَّ يَوْمٍ قِسْطًا مُعَيِّنًا بِكَذَا، وَهُوَ بَيْعٌ وَإِنْ لَمْ يَدُمْ فَسَلَمٌ، كاسْتَصْنَاعِ سَيْف أَوْ سَرْجٍ إِنْ لَمْ يُعَيِّنِ الْعَامِلُ أَو المَعْمُولُ مِنْهُ، وَإِنْ اشْتَرَى المَعْمُولُ مِنْهُ وَاسْتَأْجَرَهُ وَجَازً إِنْ شَرَعَ كَشَرَاءِ نَحْوِ تَوْرٍ لِيكُمُلَ بِخِلافِ ثَوْبٍ لِيكُمُلَ إِلاَ أَنْ يُكْثِرَ الْغَزْلَ عَنْدُهُ.

بلب: القرْضُ إعْطَاءُ مُتَمَوَّل في عوض مُ مَاثِل في الذِّمَّة لَنفْع المُعْطى فَقَطْ وَهُوَ مَنْدُوبٌ، وَإِنَّما يُقْرِضُ مَا يُسْلَمُ فيه إلا جَارِيَةً تَحلُّ للْمُقْتَرِضِ وَرُدَّتْ إِلاَّ أَنْ تَعَفَّرَ للْمُقْتَرِضِ وَرُدَّتْ إِلاَّ أَنْ تَعَفِّدَ لَا الْمَثْلُ وَحَرُمَ هَديّتُهُ تَفُوتَ بِوَطْء أَوْ غَيْبة ظُنَ وَطُؤُها فيها أَوْ تَغَنيرُ ذَات فَالْقيمةُ لا المثلُ وَحَرُمَ هَديّتُهُ كَرَبِّ الْقراضِ وَعَامله وَالقَاضِي وَذِي الجَاهِ إِلاَّ أَنْ يَتَقَدَّمَ مِثْلُها، أَوْ يَحْدُثَ مُوجِبٌ وَرُدَّتَ فَإِنْ فَاتَتَ فَالْقيمةُ وَبَيْعَهُ مُسَامَحةً وَفَسَدَ إِنْ جَرَّ نَفْعًا، كَعَيْنِ كُرِهَتُ مُوجِبٌ وَرُدَّتَ فَإِنْ فَاتَتَ فَالْقيمةُ وَبَيْعَهُ مُسَامَحةً وَفَسَدَ إِنْ جَرَّ نَفْعًا، كَعَيْنِ كُرِهَتُ عَادَة كَأَخُذه بَغَيْر مَحَلّه إلاّ الْعَيْنَ وَرَدَّ مِثْلُه أَوْ عَيْنِه إِنْ لَمْ يَتَغَيَّرْ، وَجَازَ أَفْضَلُ بِلا عَدْدة كَأَخُذه بَغَيْر مَحَلّه إلاّ الْعَيْنَ وَرَدَّ مِشْلَه أَوْ عَيْنِه إِنْ لَمْ يَتَغَيَّرْ، وَجَازَ أَفْضَلُ بِلا عَدْدة كَأَخُذه بَغَيْر مَحَلّه إلاّ الْعَيْنَ وَرَدَّ مِشْلَه أَوْ عَيْنِه إِنْ لَمْ يَتَغَيَّرْ، وَجَازَ أَفْضَلُ بِلا عَدْدة كَأَخُذه بَغَيْر مَحَلّه إلاّ الْعَيْنَ وَرَدَّ مِشْلَه أَوْ عَيْنِه إِنْ لَمْ يَتَغَيَّرْ، وَجَازَ أَفْضَلُ بِلا مُرَدًّ وَمُمِل وَمَعْمِل وَمَعَلِ .

قُصلُ: المُقَاصَّةُ مُتَارِكَةُ مَدينيْن بِمُتَمَاثلَيْنِ عَلَيْهِمَا كُلُّ مَا لَهُ فِيمَا عَلَيْهِ وَتَجُوزُ فَى دَيْنَى الْعَيْنِ مُطْلَقًا إِن اتَّحَدَا قَدْرًا وَصِفَةً حَلاَّ أَوْ أَحَدُهُمَا أَوَّلاً أَوِ اخْتَلَفَا صِفَةً أَوْ نَوْعًا إِنْ حَلاً أَوْ قَدْرًا وَهُمَا مِنْ بَيْعِ وَحَلاَّ وَإِلاَّ فَلاَ ، وَالطَّعَامَان مِنْ قَرْضَ كَذَلكَ وَمُنعَا مِنْ بَيْعِ مُطْلَقًا كَأَنِ اخْتَلَفَا مِنْ بَيْعِ وَقَرْضِ إِنِ اخْتَلَفَا صِفَةً أَوْ قَدْرًا أَوْ لَكُ يَحِلاً وَإِلاَّ فَلاَ الْعَتَلَفَا صِفَةً أَوْ قَدْرًا أَوْ لَمْ يَحِلاً وَإِلاَّ فَلاَ الْعَتَلَفَا صَفَةً أَوْ قَدْرًا أَوْ لَمْ يَحِلاً وَإِلاَّ فَا الْعَلَى الْعَرْضِيْنِ مُطْلَقًا إِنِ اتَّحَدًا نَوْعًا وَصِفَةً ، أَوِ اخْتَلَفَا وَحَلاَّ أَوْ الْحَدَلَا أَوْ الْتَحَدِّدَا أَوْ الْحَدَلَا أَوْ الْعَرْضَا أَوْ الْعَلَى الْعَلَى الْعَرْضَيْنِ مُطْلَقًا إِنِ التَّحَدَا نَوْعًا وَصِفَةً ، أو اخْتَلَفَا وَحَلاً أَوْ اتَّنَقَا أَجِلاً .

بلبُ: الرَّهْنُ مُتَمَوَّلٌ أُخِذَ تَوَثَّقًا بِهِ فَى دَيْنِ لاَزِمٍ أَوْ صَائِرٍ إِلَى اللَّزُومِ، وَرُكْنُهُ عَاقَدٌ وَمَرهُونٌ وَمَرهُونٌ بِهِ، وَصِيعَةٌ كَالْبَيْعِ وَلَوْ بِغَرَرٍ كَآبِقِ وَتَمَرَة لَمْ يَبْدُ صَلاَحُهَا، أَوْ كَتَابَة مُكَاتَب، وَخَدْمَة مُدَبَّرٍ واسْتَوْفَى مِنْهُمَا، فَإِنْ رُقَّ فَمِنْهُ، أَوْ غَلَّة صَلاَحُها، أَوْ جُزْء مُ شَاعًا، وَجَازَ الْجَمِيعُ إِنْ كَانَ البَاقِي للرَّاهِنِ، وَلَهُ استَعْجَارُ جُزْء شَرِيكِهِ وَيَقْبِضُهُ المُرْتَهِنُ لَهُ، وَجَازَ رَهْنُ فَضْلَتِهِ بِرِضَى الأَوَّلِ وَحَازَهُ لَهُ ولا جُزْء شَرِيكِهِ وَيَقْبِضُهُ المُرْتَهِنُ لَهُ، وَجَازَ رَهْنُ فَضْلَتِهِ بِرِضَى الأَوَّلِ وَحَازَهُ لَهُ ولا

يَضْمَنُهُ، فَإِنْ حَلَّ أَحَدُهُمَا أَوَّلا قُسمَ إِنْ أَمْكَنَ بلا ضَرَر وَإلا بيعَ وَقَضَيَا، وَأُمُّ دُونَ وَلَدَهَا وَعَكُسُهُ وحَازَهُمَا المُرْتَهِنُ، وَمُسْتَأَجِر وَمُسْاق وَحَوْزُهُمَا الأوَّلُ كَاف وَمُثْلِيٍّ وَلَوْ عَيْنًا إِنْ طَبَعَ عَلَيْه أَوْ كَانَ تَحْتَ أَمِين وَدَيْن وَلَوْ عَلَى المُرْتَهَن وَالمُسْتَعَارِ للرَّهْنِ، وَرَجَعَ صَاحبُهُ بقيمته أَوْ بشَمنه إنْ بيعَ، وَضَمنَ إنْ رَهنَهُ في غَيْر مَا أُذِنَ لَهُ فيه، فَلرَبِّه أَخْذُهُ إِنْ وَجَدَهُ قَائمًا وإلا فَقيمَتُهُ، وَلَوْ كَانَ ممَّا لا يُغَابُ عَلَيْه أَوْ هَلَكَ ببيِّنَة، وَمنْ مُكَاتَب وَمَأْذُون وَوَلَيِّ مَحْجُور لمَصْلَحَة لا منْ كَأْحَد وَصيَّيْن وَلَزمَ بِالْقَوْل وَلا يَتمُّ إلا بِالْقَبْضِ وَالغَلَّة للرَّاهِن وَتَوَلاهَا المُرْتَهِنُ لَهُ بإذْنه وَبَطَلَ بِشَرْط مُنَاف كَأَنْ لا يَقْبِضَهُ، أَوْ لا يَبِيعَهُ عنْدَ الأجَل وَيَجْعَلَهُ في فَاسد إلا أَنْ يَفُوتَ، فَفَى عَوَضِه أَوْ فِي قَرْضِ جَديدِ مَعَ دَيْنِ قَديمٍ وَاخْتَصَّ بِهِ الجَديدُ، وَبَمَانِعِ كَمَوْتِ الرَّاهِنِ أَوْ فَلَسِهِ قَبْلَ حَوْزِهِ، وَلَوْ جَدَّ المُرْتُهَنُّ فِيهِ وَبِإِذْنِهِ في وَطْءِ أَوْ سُكْنَى أَوْ إِجَــارَةٍ وَلَوْ لَمْ يَفْعَلْ إِنْ فَاتَ بِنَــحْوِ عِتْقِ أَوْ بَيْعِ أَوْ فِي بَيْـع وَسَلَّمَهُ وَبِإِعَارَة مُطْلَقَة، وَإِلا فَلَهُ أَخْذُهُ كَأَنْ عَادَ لرَاهنه اختيَارًا إِلا أَنْ يَفُوتَ بِعِتْق أَوْ تَدْبير أَوْ حَبْس أَوْ قَيَامِ الْغُرَمَاءِ وَغَصْـبًا فَلَهُ أَخْذُهُ مُطْلَقًا، وَإِنْ وَطَيَّ بِلا إِذْن فَوَلَدُهُ حُرٌّ، وعَجَّلَ المَلُّ الدَّيْنَ أَوْ قَـيمَتَـهَا وَإِلا بَقيَتْ فَـتُبَاعُ لَهُ، وَالْقَـوْلُ لطَالب حَوْزه عنْدَ أمين وفي تَعْيينه نَظَرُ الحَاكم، وإنْ سَلَّمَهُ بلا إذْن للرَّاهن ضَمنَ الدَّيْنَ أو الْقيمَة، وَللْمُرْتَهِن ضَمَنَهَا، وَجَارَ حَوْزُ مُكَاتَبِ الرَّاهِنِ وَأَخِيهِ لا مَحْجُورِه، وَارْتَهَان قَبْلَ الدَّيْنِ، وَعَلَى مَا يَلْزَمُ بِعَمَلِ أَوْ جَهَالَة أَوْ مِنْ قِيمَةِ لا فِي نَجْم كِتَابَةِ مِنْ أَجْنَبِيِّ، وَانْدَرَج صُوفٌ تَمَّ وَجَنِينٌ، وَفَرْخُ نَخْلِ لا ثَمَـرَةِ ولَوْ طَابَتْ ولا بَيْضِ وَمَالُ عَبْد وَعَلَّةٌ إِلا لشْرَط، وَجَارَ شَرْطُ مَنْفَعَة عُيِّنَتْ بِبَيْعِ فَقَطْ، وَعَلَى أَنْ تُحْسَبَ مِنَ الدَّيْنِ مُطْلَقًا، ولا يُقْبَلُ منهُ بَعْدَ المَانعِ أَنَّهُ حَازَ قَبْلَهُ وَلَوْ شَهِدَ لَهُ الأمينُ إلا ببَيِّنَة عَلَى التَّحْويز أَو الحَوْر عَـلَى الأوْجَه وَمَضَى بَيْعُهُ قَبْلَ قَبْـضه إِنْ فَرَّطَ مُرْتَهِنُهُ وَإِلا فَهَلْ يَمْضِي وَيَكُونُ الثَّمَنُ رَهْنَا أَوْ لا؟ قَوْلان أَوْ بَعْدَهُ إِنْ بَاعَهُ بِمِثْلِ الدَّيْنِ فَأَكْثَرَ، وَهُوَ عَيْنٌ أَوْ عَرْضٌ مِنْ قَرْضِ وَإِلا فَلَهُ الرَّدُّ، وَإِنْ أَجَازَ تَعَـجَّلَ مُطْلَقًا كَمثْله وَهُوَ

عَرْضٌ مِنْ بَيْعِ وَمُنِعَ عَـبْدٌ منْ وَطْء أَمَّته الـمَرْهُونَة مَعَهُ، وَحُـدٌ مُرْتَهِنٌ وَطَيءَ بلا إِذْنِ وَإِلَّا فَلَا وَقُوِّمَتْ عَلَيْهِ بِلَا وَلَد حَمَلَتْ أَوْ لَا، وَلَلْأَمِينَ بَيْعُهُ إِنْ أَذَنَ لَهُ وَلَوْ فَي العَقْد كالمُرْتَهِن بَعْدَهُ إِنْ لَمْ يَقُلُ إِنْ لَمْ آت بالدَّيْن، وَإِلا فَبإِذْن الحَاكم، وَإِلا مَضَى وَبَاعَ الحَاكمُ إِن امْتَنَعَ، وَإِنْ قَـالَ الأمينُ بعْتُهَا بِمَائَة وَسَلَّمْـتُهَا لَكَ، فَأَنْكُرَ المرْتَهِنُ ضَمِنَ الأمينُ وَرَجَعَ مُرْتَهِنَّهُ بَنَفَقته في الذِّمَّة وَّلَوْ لمْ يَأْذَنْ وَلَيْسَ رَهْنًا فيها بخلاف الضَّالَّة إلا أَنْ يُصرِّحَ بأنَّهُ رَهْنٌ بها، أَو يَقُولَ عَلَىَّ إِنَّ نَفَ قَتَكَ فيه، وَإِنْ أَنْفَقَ عَلَى نَحْو شَجَر خيفَ عَلَيْه بُدئَ بِالنَّفَقَة، وَلَا يُجْبَرُ الرَّاهِنُ عَلَى الإِنْفَاق، وَلَو اشْتَرَطَ في الْعَقْد وَضَمَنَ مُـرْتَهِنُّ إِنْ كَانَ بِيَده وَهُوَ ممَّا يُغَابُ عَلَيْه وَلَمْ تَقُمْ عَلَى هَلاكه بَيِّنَةٌ، وَلَو اشْتَرَطَ الْبَرَاءَةَ في غَيْر مُتَطَوَّع به، أَوْ عَلمَ احْتِرَاقَ مَحَلِّه إلا بِبَقَاء وَإِلا فَلا، وَلَو اشْتَرَطَ ثُبُوتَهُ إِلا أَنْ تُكَذَّبُهُ الْبَيِّـنَةُ، وَحَلَفَ مُطْلَقًا لَقَدْ بَاعَ أَوْ تَلَفَ بِلا تَفْرِيطِ وَلَمْ يَعْلَمْ مَوْضِعَهُ، وَإِن ادَّعَى رَدَّهُ لَمْ يُقْبَلُ وَاسْتَمَرَّ الضَّمَانُ إِنْ قُبض الدَّيْنُ أَوْ وُهب إلا أَنْ يُحْضرَهُ أَوْ يَدْعُوهُ لأخْذه فَقَالَ دَعْهُ عَنْدَكَ، وَلَوْ قَضَى بَعْضَ الدَّيْنِ أَوْ أَسْقَطَ، فَجَميعُ الرَّهْنِ فيمَا بَقيَ إلا أَنْ يَتَعَدَّدَ الرَّاهِنُ أَو المُرْتَهِنُ، وَالْقَوْلُ لمُدَّعِي نَفْي الرَّهْنيَّة، وَلَو اخْتَلَفَا في مَقْبُوض فَقَـالَ الرَّاهِنُ عَنْ دَيْنِ الرَّهْنِ حَلَفًا وَوَزَّعَ كأنْ نكلا كالْحَمَالَة وفي قيـمَة تَالف تَوَاصَفَاهُ ثُمَّ قُوِّمَ، فَإِنِ اخْتَلَفَا فَالْقَوْلُ لِلْمُرْتَهِنِ، فَإِنْ تجاهَلا فالرَّهْنُ بَمَا فيه وَهُوَّ كالشَّاهِدِ في قَدْرِ الدَّيْنِ لا العكْسِ إلى قيمَته مَا لَمْ يَفُتْ في ضَمَان الرَّاهن، فَإِنْ شَهِدَ لِلْمُرْتَهِنِ حَلَفَ وَأَخَذَهُ إِنْ لَمْ يَفْتَكَّهُ الرَّاهِنُ بِمَا حَلَفَ عَلَيْه، وَللرَّاهِن فَكَذَلَكَ وَغَرَمَ مَا أَقَرَّ بِهِ وَإِلا حَلَفَا وَأَخَذَهُ المُرْتَهِنُ إِنْ لَمْ يَعْرَم الرَّاهِنُ قِيمَتُهُ، وَاعْتُبرَتْ قِيمَتُهُ يَوْمَ الْحُكْمِ إِنْ بَقِيَ وَإِلّا فَيَوْمُ الأرْتِهَانِ عَلَى الأرْجح

بَابُ: الفَلَسُ إِحَاطَةُ الدَّيْنِ بَمَالِ المَدِينِ، وَالتَّفْلِيسُ الأَعَمُّ قِيَامُ ذِي دَيْنِ حلّ عَلَى مَدِينِ لَيْسَ لَهُ مَا يَفِي بِهِ فَلَهُ مَنْعُهُ مِنْ تَبَرُّعِه، وَإِعْطَاءُ كلِّ مَا بِيدَه لِبَعْضِ أَوْ بَعْضِهِ قَبْلَ الأَجِل، وَإِقْرَارُهُ لِمُتَّهِم، وَتَزَوَّجُهُ أَكْثَرَ مِنْ وَاحدَةٍ، وَحَجَّةُ الضَّرُورَةِ، بَعْضِهِ قَبْلَ الأَجِل، وَإِقْرَارُهُ لِمُتَّهِم، وَتَزَوَّجُهُ أَكْثَرَ مِنْ وَاحدَةٍ، وَحَجَّةُ الضَّرُورَةِ،

وَسَفَرُهُ لا رَهْنٌ، وَنَفَقَةُ عَبْد، وأَضْحيَةٌ بالمعْرُوف ولَهُ رَفْعُهُ للْحَاكم فَيَحْكُمُ بِخَلْع مَاله لغُرمَائه حَضَـرَ أَوْ غَابٌ وَهُوَ الأخصُّ إِنْ حَلَّ الدَّيْنُ، وَطَلَبَهُ الْبَعْضُ وَلَوْ أَبَي غَيْرُهُ، وزَادَ عَلَى مَاله أَوْ بَقيَ مَا لا يَفي بالمُؤجَّل وَأَلَد فَمُنعَ منْ تَصَرُّف ماليٍّ إلا فى ذمَّته كَخُلْع، وَطَلاق، وَقـصَاص، وَعَفْو، وَعَثْق أُمِّ وَلَده وَتَبعَـهَا مَالُهَا، وَإِنْ كَثْرَ وَحَلَّ به، وَبالمَوْتَ مَا أَجَّلَ إلا لشَرْط، وَإِنْ قَامَ لَهُ شَاهِدٌ بِدَيْنِ فَنكلَ حَلَفَ كلٌّ كَهُوَ، وَأَخَذَ حصَّتَهُ وَلَوْ نَكَلَ غَيْرُهُ، وَقُبلَ إِقْرَارُهُ لِغَيْرِ مُتَّهَم عَلَيْهِ بِالمَجْلِسِ أَوْ قُرْبِه وَتَبَّتَ دَيْنُهُ بِإِقْرَارِ لا بِبَيِّنَة وَهُوَ في ذمَّته وَتَعْسِينُهُ الْقرَاضَ وَالْوَديعَةَ إِنْ قَامَتْ بَيِّنَةٌ بأَصْله وَقَوْلُ صَانع مُطْلَقًا وَبَاعَ مالَهُ بحَضْرَته بالاسْتقْصَاء وَالْخيَارِ ثَلاثًا ولَوْ كُتُبًا احْتَاجَ لَهَا أَوْ ثَيَابَ جُمُعَته إِنْ كَثُرَتْ قِيمَتُهَا وأُوجِرَ رَقيقٌ لا يُبَاعُ عَلَيْه بخلاف أُمِّ وَلَده لا آلة صَنْعَته ولا يَلْزَمُ بِتَكَسُّب، واستشفاع وَعَفْوٌ للدِّية وَانْتزاعُ مَال رقيقه وَمَا وَهَبَهُ لُولَده وَعُجِّلَ بَيْعُ مَا خيفَ فَسَادُهُ أَوْ تَغَيُّرُهُ وَالْحَيُوان بِالنَّظَر وَاسْتُونَى بعَقَاره كَالشُّهْرِيْنِ وَقُسمَ بنسْبَة الدُّيونِ وَلا يُكلَّفُونَ أَنْ لا غَرِيمَ غَيرهُم بخلاف الوَرَثَة وَاسْتَوْنَى به إِنْ عُرِفَ بالَّدين في المَوْت فَقَطْ وانْفَكَّ حَجْرُهُ بلا حُكْم فَيُحْجَرُ عَلَيْه أَيْضًا إِنْ حَدَثَ مَالٌ وَلا يَدْخُلُ أُوَّلٌ مَعَ آخَرَ في دَيْن حَدَثَ عَنْ مُعَامَلَة بخلاف نَحْو إرْث، وَجنَايَة وكَذَا إنْ مكَّنَّهُمْ فَبَاعُوا وَاقْتَسَمُوا فَدَايِنَ غَيْرَهُمْ وَقُوِّمَ مَا خَالَفَ النَّقْدَ يَوْمَ القسْمَةَ وَاشْتَرَى لَربِّه منهُ بِمَا يَخُصُّهُ وَجَارَ أَخْذُ الثَّمَن إلا لمَانع وحاصَّت الزَّوْجَةُ بصَــُدَاقِهَا وَبِمَا أَنْفَقَتُ عَلَى نَفْسهَـا كالمَوْت بخلاف نَفَقَتَهَا عَلَى الْوَلَد فَفَى الذِّمَّة إلا لقَريبَة تَبَرُّع وَإِنْ ظَهَرَ دَيْنٌ أَو اسْـتَحَقَّ مَبيعٌ وَإِنْ قَبْلَ فَلَسه رَجَعَ علَى كُلِّ بِمَا يَخُصُّهُ كُوارثٌ أَوْ مُوصَّى لَهُ علَى مثْله وَإِنَّ اشْتَهَرَ مَيِّتٌ بدَيْنِ أَوْ عَلَـمَ به الْوَارِثُ وَأُقْبضَ رَجَعَ عَلَيْه ثم رَجَعَ هُوَ عَـلَى الغَرِيمِ وَلَهُ الرُّجُوعُ عَلَى الغَرِيمِ وَإِنْ طَرًّا على وَارِثِ قَسَمَ رَجَعَ عَلَيْهِ وَأَخِذَ مَلَىٌّ عَنْ مُعْدمِ ما لمْ يُجَاوِزْ مِا قُبضَ وَتَرَكَ لَهُ قُوتَهُ وَالنَّفَقَـةُ الْوَاجِبَةُ عَلَيْهِ لكَزَوْجَـة إِلَى ظَنِّ يُسْرِه وَكَسُوتَهِمْ كُلُّ دَسُتًا مُعْتَادًا بِخِلافِ مُسْتَغْرِقِ الذِّمَّةِ بِالظُّلْمِ فَـمَا يَسُدُّ الرَّمَقَ ويَسْتُرُ الْعَوْرَةَ وَحُبِسَ لِثُبُوتِ عُسْرِهِ إِنْ جُهِلَ حالُهُ إِلا أَنْ يَأْتِيَ بِحَميل وغَرِمَ إِنْ لَمْ يَأْت

به إلا أَنْ يُثْبِتَ عُـسْرَهُ أَوْ ظَهَرَ مَـلاؤُهُ إِنْ تَفَالَسَ فَإِنْ وَعَدَ بِـالْقَضَاء وَسَأَلَ تَأْخـيرَ نَحْوَ الْيَوْمَـيْنِ أُجِيبَ إِنْ أَعْطَى حَميـلاً بالمَالِ وَإِلا سُجِنَ كَمَـعْلُومِ المَلاءِ وأُجِّلَ لِبَيْعِ عَـرْضَةِ إِنْ أَعْطَى حميـلاً به وَلَهُ تحْليفُهُ على عَدم النَّاضِّ وَإِنْ عَلمَ بـه جُبرَ على دَفْعُهُ وَلَوْ بِالضَّرْبِ مَرَّةً بَعْدَ أُخْرَى فإنْ أَثْبَتَ عُسْرَهُ بِشَهَادَة بَيِّنَة أَنَّهُ لَا يُعْرَفُ لَهُ مِالٌ ظَاهِرٌ ولا باطِنٌ، وَحَلَفَ كَذَلَكَ أَنْظرَ لمَيسَرَة، وَرُجِّحَتُّ بَيِّنَةُ المَلاء، وأُخْرِج المَجْهُولُ إِنْ طَالَ حَبْسُهُ بِالاجْتَهَاد، وَحُبِسَت النِّسَاءُ عندَ أَمينَة أَوْ ذَات أمين وحُبسَ الْجَدُّ، والْوَلَدُ لأبيه لا العكْسَ كاليَمين إلا الْمُنْقَلَبَةَ أَو المُتَعَلَّقَ بِهَا حَقُّ غَيْرِه، ولا يَخْرُجُ لِعِيَادَة قَرِيبٍ كَأْبِيه وَلا جُمُعَة وعيد، وَعَدُو ۗ إلا لخونْ تَلَفه فَمَكَانٌ آخَرُ، وللْغَريم أَخْذُ عَيْن مَاله المُحوز عَنْهُ في الفَلَسِ لا المَوْت وَلَوْ مَسْكُوكًا إِنْ لَمْ يُفْده الخُرَمَاءُ وَلَوْ بِمَالهم، ولَمْ يَنْتَقِلْ بِكَطَحْن حَنْطَة، وَتَسمين زُبْدِ وتَفْصِيلِ شُـُقَّةِ، وذَبْح، وتَتَمُّر رُطَبِ وخَلط بغَيْرِ مثْلِ، وعَمَل الخَـشَبَة بابًا بِخلافِ تَعْيِيبِهَا بِسَمَاوِيٌّ مِنَ المُشْتَرِي فَلَهُ أَخْذُهَا، ولا أَرْشَ لَهُ كَأَجْنَبِيٌّ، وعَادَتْ لَهَيْئَتُ هَا، وإلا فَنسْبَةُ نَقْصِهَا، ولَهُ رَدُّ بَعْض ثَمَن قُبَضَ، وأَخْذُهَا وأَخْذُ البَعْض، وحاص بالْفَائت، وأَخَذَهَا مَعَ ولَد حَدَثَ أَوْ صُوف تَعمَّ حينَ البيع، أَوْ ثَمرَة أُبِّرَتْ، وَإِلا فَللْمُفْلس كَالْغَلَّة، والصَّانعُ أَحقُّ وَلَوْ بِمَوْتِ بِمَا بِيَدِه وَإِلا فلا كأجيرِ رَعَى وَنَحْـوُهُ المُكْتَـرِى بالمُعَـيَّنَة كَـغَيْـرِهَا إِنْ قُبـضَتْ وَلَوْ أُديرَتْ ورَبُّهَـا أَحَقُّ بِالْمَحْمُولِ وَإِنْ لَمْ يَكُن مُعَهَا إِلا إَذَا قَبَضَةُ رَبُّهُ وَطَالَ وَالمُشْتَرَى بِسلْعَة فُسخ بيعها لفَسَادِه وَبِثُمَنِهَا إِنْ وَجَدَّهُ .

بَابُ: سَبَبُ الْحَجْرِ فَلَسْ وَجُنُونٌ وَصِبًا وَتَبْذِيرٌ وَرَقٌ وَمَرَضٌ وَنَكَاحٌ بِزَوْجَةً فَالْمَجْنُونُ لِلإِفَاقَة وَالصَّبِيُّ لِبُلُوغِه رَشيدًا في ذي الأب وَفَكَ الْوَصِيِّ وَالْمُ قَدِّمُ وَزِيدَ في الأَنْثَى دُخُولُ رَوْج بِهَا وشَهَادة العُدُول بحفظها وللْولي رَدُّ تَصَرُّف مُميَّز بِمُعَاوضة وَإِلا تَعَيَّنَ كَإِقْرَار بِدَيْنِ أَوْ إِثلاف ولَهُ إِنْ رَشَدَ ولَوْ حَدَث بَعْدَ رُشُده أَوْ وَقَعَ صَوَابًا إِلا كَدرهم لعيشه وضَمن مَا أَفْسَدَ في الذِّمَّة إِنْ لَمْ يُؤمِّنَ وَإِلا فَلا إِلا فَلا يَصُونَ بِهِ مَالَة فَالأَقَلَ في مالِه إِنْ كَانَ وَبِقَى وَصَحَرَّتُ وصِيَّتُهُ إِنْ لَمْ يَخْلِط أَنْ يَصُونَ بِهِ مَالَهُ فَالأَقَلَ في مالِه إِنْ كَانَ وَبِقَى وَصَحَرَّتْ وصِيَّتُهُ إِنْ لَمْ يَخْلِط

والسَّفْيهُ كَذَلَكَ إلا طَلاقَهُ وَاسْتَلْحَاقَ نَسَب وَتَقْيُـهُ وعَنْقَ مُسْتَوْلَدَتُه وَقَصَاصًا وَعَفْوًا وإقْرَارًا بِعُقُوبَة فَيَلْزَمُهُ بِخلاف المَجْنُونُ وَتَصَرُّفُ الذَّكَر قَبْلَ الْحَجْر ماض بخلاف الصَّبَىِّ والأَنْثَى إِلا أَنْ يَدْخُلَ بِهَا زَوْجٌ ويَطُولُ كَسَبْعٍ وَبَعْدَهُ مَرْدُودٌ وَالْوَلِّيُّ ٱلأبُ وَلَهُ الْبَيْعُ مُطْلَقًا ثُمَّ وَصَـيُّهُ وإنْ بَعُدَ ولا يَبيعُ العَقَــار إِلا لِسَبَبِ وبينَةٍ وَلَيْسَ لَهْ هِبَةُ التَّوَابِ فالْحَاكِمُ عنْدَ فَقْدهما أَوْ لمَنْ طَرَأً عَلَيْهِ الْجُنُونُ والسَّفَهُ بَعْدَ رُشْده وبَاعَ بثُبُوت يُتُمه وَإِهْمَاله وَمَلْكه لَمَا يَبِيعُ وَأَنَّهُ الأَوْلَى والتَّسُوقُ وَعَدَمُ إِلْغَاء زائد وَالسَّدَادُ فَى الثَّمَنِ والتَّصْرِيحُ بِأَسْمَاءِ الشُّهَودِ لا حاضِنٌ كَجَدٍّ وَأَخٍ وَعَمِلَ بإِمْضَاءِ اليسير، وَالسَّفَهُ التَّبْذيرُ بِصَرْفِ المَال في مَعْصِية كَخَمْر وقِمَارِ وفي مُعَامَلَة بِغَبْنِ فَاحش بلا مُصلَحَة أَوْ في شَهَ وَات عَلى خلاف عادَة مثله أَوْ بإتلاف ه هَدَرًا وَيَتَصَرَّفُ الْوَكَيُّ بِالْمُصْلَحَةِ فَلَهُ تَرْكُ شُفْعَةِ وقِصَاصِ فَيَسْقُطَانِ وَلا يَعْفُو مَجَّانًا ولا يَبِيعُ عَقَارَ يَتِيمِ إلا لحَاجَة بَيِّنة أَوْ غَبْطَة أَوْ لخَوْف عَلَيْه منْ ظَالِم أَوْ لكَوْنه مُوطَّفًا أَوْ حصَّة أَوْ قلَّة غَلَّتُه أَوْ بَيْنَ ذَمِّيَّيْن أَوْ جيرانِ سُوء أو في مَحَل خَوْفِ أَوْ لإرادَةِ شَرِيكِهِ بَيْعًا وَلا مَالَ لَهُ أَوْ لِخَشْيَـة انْتقَال الْعمَـارَة أَو الخَرَابِ ولا مالَ لَهُ أَوْ لَهُ مَالٌ وَالْبَيْعُ أَوْلَى، فَيَسْتَبْدلُ لَهُ خلافَهُ، وَحُبِّرَ عَلَى رَقيق مُطْلَقًا إلا بإذْن في تِجَارَةٍ وَلَوْ فِي نَوْعٍ كَوَكِيلِ مُفَوَّضٍ، وَلَهُ أَنْ يَضَعَ وَيُؤَخِّرَ وَيُضيفَ إِنِ اسْتَأْنُفَ وَيَعْتَقُ بِرِضَى سَيِّدِهِ وَأَخْـذُ قَرَاضٍ وَدَفْعُهُ وَتَصَرُّفُ فَى كَهِبَة لا تَبَـرُّع وَلغَيْرِ مَأْذُون قَبُولٌ بلا إذْن، ولا يَتَصَرَّفُ وَالْحَجْرُ عَلَيْه كالحُرِّ وَأَخذَ ممَّا بِيَده، وَإِنْ مُسْتَوْلدَةً أَوْ هَبَةً وَنَحْوَهَا لا غَلَّةٌ وَأَرْشُ جُـرْحِهِ وَرَقَبَتُهُ، وَعَلَى مَرِيضٍ مَرَضًا يَنْشَأُ المَوْتُ عَنْهُ عَادَةً وَإِنْ لَـمْ يَغْلِبْ كَسُلٍّ وَقُولَنْجِ وَحُمَّى قَويَّة، وَحَـامل ست، وَمَحْبُوس لقَتْل أَوْ لقَطْع خيفَ المَوْتُ منْهُ، وَحَاضِرٌ صَفَّ الْقَتَال، لا نَحْوَ رَمَـد وَجَرَب ومُلَجَّج بِبَحْرِ، ولَوْ حَصلَ الهَـوْلُ في تَبَرُّع زَادَ علَى ثُلُثِه كَنكَاح وَخُلْع لا تَدَاوِيه وَمُعَاوَضَة مَالية، وَوُقْفَ تَبَرُّعُهُ إلا بِمَال مَأْمُونِ وَهُوَ العَقَارُ، فَإِنْ مَاتَ فَمِنَ الثَّلُث وَإِلا مَضَى الْجَمِيعُ وَنُجِّزَ في المَأْمُونِ الثُّلُثَ، فإنْ صَحَّ فَالْبَاقي، وعَلَى زَوْجَة

لزَوْجِهَا وَلَوْ عَبْدًا فِي رَائِد عَلَى ثُلْتُهَا وِلوْ بِكَفَالَة وَهُوَ مَاضٍ حَتَّى يَرُدَّ فَيَمْضِي إِنْ لَمْ يَعْلَمْ بِهِ حَتَّى بَانَتْ، أَوْ مَاتَ أَحَدُهُمَا كَعَبْدً حَتَّى عَتَقَ وَمَدِينِ ثُمَّ وَفَّى فَلَهُ رَدُّ الْجَمِيعِ إِنْ تَبَرَّعَتْ بِزَائِد عَلَى الثَّلُثِ، وَلَيْسَ لَهُ تَبَرَّعٌ بَعْدَ الثَّلُثِ إِلا أَنْ يَبْعُدَ كَنصْفُ سَنَة وَإِلا فَلَهُ الرَّذُّ.

بلبُ: الصَّلْحُ جَائِزٌ عَنْ إقْرَارِ وَإِنْكَارِ وَسُكُوتِ إِنْ لَمْ يُؤَدِّ إِلَى حَرَامٍ، وَهُوَ عَلَى غَيْرِ المُدَّعَى بِهِ بَيْعٌ إِنْ لَمْ يَكُنْ مَنْفَعَةً وَإِلا فَإِجَارَةٌ وَعَلَى بَعْضِهِ هِبَةٌ وَإِبْرَاءٌ، فْيَجُ وزُ عَنْ دَيْنِ بِمَا يُبَاعُ بِهِ، وَعَنْ ذَهَبِ بِوَرق وَعَكْسِـه إِنْ حَلاًّ وَعُجِّلَ، وَعَنْ عَرَضِ أَوْ طَعَامٍ غَيْرِ المُعَاوَضَةِ بِعَيْنِ أَوْ عَرْضِ أَوْ طَعَامٍ مُخَالِفٍ نَقْدًا كَمِائَةِ دِينَارِ وَدرْهُم عَنْ مَائَتِيْهِمَا، وَعَلَى الاقْتداء منْ يَمين لاَ بِثَمَانِيَة نَقْداً عَنْ عَشَرَة مُؤجَّلة وعَكُسِه، ولا بِدَرَاهِمَ عَـنْ دَنَانِيرَ مُؤَجَّلَة وَعَكْسـه: لضَعْ وَتَعَجَّلْ وَحُطَّ الضَّمانَ وأَزيدُكَ وَالصَّرْفُ المُؤَخَّرُ، ولا عَلَى تَأْخير مَا أَنْكَرَ عَلَى الأرْجَح ولا بمَجهُول ولا يَحلُّ للظَّالِم، فَلَوْ أَقَرَّ بَعْدَهُ أَوْ شَهدَتْ لَهْ بَسِيِّنَةٌ لَمْ يَعْلَمْهَا أَوْ بَعُدَتْ جدًّا، وأَشْهَا َ أَنَّهُ يَقُومُ بِهَا وَلَوْ لَمْ يُعْلَنَ أَوْ وَجَدَ وَتَيْقَةً بِعِدَهُ أَوْ يُقرَّ سرّا فَقَطْ، فَأَشْهَدَ بَيِّنَةً عَلَى ذَلكَ، ثُمَّ صَالَحَ فَلَهُ نَقْضُهُ لا إِنْ عَلَمَ بِبَيِّنَةً وَلَمْ يُشْهِدْ، أَوْ قَالَ عنْدى وَثَيْقَةٌ فَـقيلَ لَهُ ائْت بِهَا فادَّعَى ضَـيَاعَهَا وَصَـالَحَ، وَعَنْ إِرْثِ كَزَوْجَة منْ عَرَض وَوَرَق وَذَهَب بِذَهَب قَدْرَ مَوْرِثُهَا مِنْهُ فَـأَقَلَّ، أَوْ زَائِد بِدِينَار مُطْلَقًا أَوْ أَكْثُرَ إِنْ قَلَّتِ الدَّرَاهِمُ أَو الْعُـرُوضُ التي تَخُصُّهَا عَنْ صَـرْف ديْنَار، ولا منْ غَيْـرِهَا مُطْلَقًا إِلا بِعَرْضِ إِنْ عُرِفَ جَمِيعُهَا، وَحَضَرَ وَأَقَرَّ المَدِينُ وَحَضَرَ وَإِلا عَنْ دَرَاهِمَ وَعَرَضٍ تُرِكَا بِذَهَبِ عِنْدَهُ كَبَيْعِ وَصَرْف، وَعَـنِ الْعَمَد بِمَا قَلَّ وَكَثْرَ، وَلذى دَيْن مَنْعُهُ منْهُ، وَإِنْ صَـالَحَ أَحَدَ وَلِيَّنِ فَللْلاَحَرِ الدُّخُـولُ مَعَهُ، وَسَقَطَ الْقَــْتُلُ كَدَعُواهُ الصَّلْحَ فَـأَنْـكَرَ، وَإِنْ صَـالَحَ وَارِثٌ وَإِنْ عَنْ إِنْكَارِ فَللْلآخَــرِ الدُّخُـولُ كَـحَقٍّ لِشَرِيكَيْنِ في كِتَابِ أَوَّلا إلا أَنْ يَشْخُصَ أَحَدُهُمَا وَيُعْذَرُ لَهُ في الخُرُوجِ أَو التَّوْكيلِ فَيَــمْتَنعُ أَوْ يَكُونَ بِكَتَابَيْنِ وَإِنْ صَالَحَ عَلَى عَشَرَة منْ خَــمْسينَ فَللآخَر أَوْ

أَخْذُ خَمْسَةً مِنْهَا وَيَرْجِعُ بِخَمْسَةٍ وَأَرْبَعِينَ، وَالآخَرُ بِخَمْسَةٍ وَلا رُجُوعَ إِنِ اخْتَارَ مَا عَلَى الْغَرِيمُ وَإِنْ عَدَمَ.

بِلْبُ: الْحُوالَةُ: صَرْفُ دَيْنِ عَنْ ذَمَّة المَدينِ بَمثْلَه إِلَى أُخْرَى تَبْراً بِهَا الْأُولَى، وركْنُهَا مُحيلٌ وَمُحَالٌ عَلَيْه وَبِه وَصِيغَةٌ تَدُلُّ، وَصَحَتُهَا رَضَى الأُولَيْنِ اللَّولَى، وركْنُهَا مُحيلٌ لازم على الثَّالث، وإن علم بعدَمه وَشَرَطَ الْبَرَاءَة صَحَ، وَهِي فَقَطْ، وَتُسَاوِى الدَّيْنَيْنِ قَدْرًا وَصِفَةً، وأَنْ لا يكُونَ حَمَالَةٌ، وَحُلُولُ المُحَالِ بِهِ فَقَطْ، وَتَسَاوِى الدَّيْنَيْنِ قَدْرًا وَصِفَةً، وأَنْ لا يكُونَ طَعَامَيْنِ مِنْ بَيْع، فَيَتَحَوَّلُ حَقَّهُ على المُحَالِ عليه ولا رُجُوع، وإنْ علم أوْ مات أوْ جَحَدَ الحَقُّ إلا أَنْ يَعْلَمَ بِذَلِكَ المُحيلُ فَقَطْ وَحَلَفَ عَلَى نَفْيِه إِنْ ظَنَّ بِهِ العَلْمَ، والقَوْلُ لِلْمُحيلِ إِنِ ادَّعَى عَلَيْهِ نَفْى الدَّيْنِ عَنِ المُحالِ عَلَيْهِ أَو الوكَالَة أو الوكَالَة أو الوكَالَة أو السَّلَف.

بِلْبُ: الضَّمَانُ: الْتِزَامُ مُكَلَّفِ غَيْرِ سَفِيهِ دَيْنًا عَلَى غَيْرِهِ أَوْ طَلَبُهُ مَنَ عَلَيْهِ لِمَنْ هُوَ لَهُ بِمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ، وَشَرْطُ الدَّين لُّزُومُهُ، ولو في المآلَ كَجُعْل لا كتَابَة إلا إذا شُرِطَ تَعْجِيلُ الْعِتْقِ وَلَزِمَ أَهْلَ التَّبَرُّعِ كَذِي رِقٍّ أَذِنَ لَهُ سَيِّدُهُ وَلَوْ مُكَاتباً أَوُّ مَأْذُونًا وَإِلا صَحَّ فَقَطْ وَاتُّبِعَ بِهِ إِنْ عَتَقَ إِنْ لَمْ يُسْقَطْهُ السَّيِّدُ أَوْ وزَوْجَةٌ وَمَريضٌ بثُلُث، وَجَازَ ضَمَانُ الضَّامن، وَدَاينُ فُلانًا وَلَزَمَ فيمَا ثَبَتَ إِنْ كَانَ مِـمًّا يُعَامَلُ به مثلهُ، وَلَهُ الرُّجُوعُ قَبْلَ المُعَامَلَة بخلاف احْلفْ وأَنَا أَضمَنُهُ، وَبَغَيْر إَذْن المَضْمُونَ كَأْدَائه عَنْهُ رِفْقًا لا عَنَتًا فَيُرَدُّ كَشَـرَائِهِ، وَرَجَعَ بِمَا أَدَّى وَلَوْ مُقَوَّمًا إِنْ ثَبَتَ الدَّفْعُ، وَجَازَ لَهُ الصُّلْحُ بِمَا جَازَ لِلْمَدِينِ وَرَجَعَ بِالأَقَلُّ منْهُ وَمنْ قيمَة مَا صَالَحَ بِه، ولا يُطَالبُ إِنَ تَيَسَّرَ الأَخْذُ مِنْ مَالِ المَـدِينِ وَلَوْ غَائِبًا، إِلَّا أَنْ يَشْـتَرِطَ أَخْذَ أَيِّهِمَـا شَاءَ أَو تَقْديمَهُ، أَوْ ضَمِنَ في الحَالاتِ السِّتِّ، والْقَولُ لَـهُ في مَـلائِهِ، ولَهُ طَلَبُ الْمُسْتَحَقِّ بِتَخْلِيصِهِ وَطَلَبُ الْغَرِيمِ بِالدَّفْعِ عِنْدَ الأَجَلِ لا بِتَسْلِيمِ الْمَالِ إِلَيْهِ وَضَمِنَهُ إِنِ اقْتَضَاهُ لا أَرْسَلَ بِهِ، وَعُجِّلَ بِمَوْتِهِ وَرَجَعَ وَارِثُهُ بَعْدَ الاَجَلِ أَوْ مَوْت الْغَريم إِنْ تَرَكَهُ، وَبَطَلَ إِنْ فَسَدَ مُتَحَمِّلٌ بِهِ، أَوْ فَسَدَتْ كَبِجُعْلِ وَإِنْ ضَمَانَ مَضْمُونِهِ إلا أَنْ يَشْتَرِيَا شَيْئًا أَوْ يَسْتَلِمَا فَى شَىْءٍ بَيْنَهُمَا أَوْ يَقْتَرِضَا، لِـلْعَمَلِ، وَإِنْ تَعَدَّدَ حُمِّلا

وَلَمْ يَشْتُرِطْ حَمَالَةَ بَعْضِهِمْ عَنْ بَعْضِ أُتْبِعَ كُلٌّ بِحِصَّتِهِ فَقَطْ، إِلا أَنْ يَقُولَ أَيُّكُمْ شَئْتُ آخُـذُ بِحَقِّى فَلَهُ أَخْذُ جِمِيعِ الْحَقِّ مِمَّنْ شَاءَ وَرَجَعَ الدَّافِعُ عَلَى كُلِّ بِمَا يَخْصُّهُ إِنْ كَانُوا غُـرَمَاءَ، وإلا فَعَلَى الغَرِيمِ كَثَرَتْبِهِمْ، فَإِن اشْتُرَطَ ذَلِكَ أَخَذَ كُلُّ بِهِ، وَرَجَعَ بِغَيْرِ مَا أَدَى عَنْ نَفْسِهِ بِكُلِّ مَا عَلَى الْمُلْقَى، ثُمَّ سَاواهُ ولَوْ كَانَ الْحَقُ عَنْ عَيْرِهِمْ كَثَلاثَة حُمِّلا بِشَلاثَ مَا عَلَى المُلْقَى، ثُمَّ سَاواهُ ولَوْ كَانَ الْحَقُ عَلَى عَيْرِهِمْ كَثَلاثَة حُمِّلا بِشَلاثَ مَا عَلَى المَلْقَى الْمَلْقَى أَحَدَهُمْ أَخَذَهُ بِمَائَة ثُمَ بِخَمْسَينَ، وَضَمَانُ الْوَجْهِ التَزَامُ الإَنْيَانِ بِالغَرِيمِ عَنْدَ الأَجَلِ، وَبِرئَ بِتَسَلِيمَة لَهُ وَإِنْ عَلَيمًا أَوْ بِسِجْنِ أَوْ بِعَيْرِ الْبَلَد إِنْ كَانَ بِهِ عَنْدَ الأَجَلِ، وَبِرئَ بِتَسَلِيمَة لَهُ وَإِنْ عَلَيمًا أَوْ بِسِجْنِ أَوْ بِعَيْرِ الْبَلَد إِنْ كَانَ بِهِ عَنْدَ الأَجَلِ، وَبِرئَ بِتَسَلِيمَة لَهُ وَإِنْ عَلَيمًا أَوْ بِسِجْنِ أَوْ بَغَيْرِ الْبَلَد إِنْ كَانَ بِهِ عَنْدَ الأَجْلِ، وَبِرئَ بِتَسَلِيمَة لَهُ وَإِنْ عَلَيمًا أَوْ بِسِجْنِ أَوْ بَغَيْرِ الْبَلَد إِنْ كَانَ بِهِ عَلَى المَالِ عَلَى الْمَالِ عَلَى المَالِ عَلَى المَالِ عَلَى المَالِ عَلَى الْمَالِ عَلَى المَالَ وَعَيْلٌ وَشِيهُ أَوْ خَوْلًا وَحَمَلَ فَى مُطْلَقَ أَلَى الْعَلَى الْمَالِ عَلَى المَالِ عَلَى الأَصَّحِ .

بلبُّ: الشَّرِكَةُ: عَقْدُ مَالكَىْ ماليْنِ فَأَكْثَرَ عَلَى التَّجْرِ فِيهما مَعًا، أَوْ عَلَى عَمَلِ بَيْنَهُمَا وَالرَّبْحُ بَيْنَهُمَا وَالرَّبْحُ بَيْنَهُمَا وَالرَّبُحُ بَيْنَهُمَا وَالرَّمْتُ بِهِ، وَصِحَّتُهَا مِنْ أَهْلِ التَّصَرُّفُ بِلَاهَبَيْنِ أَوْ وَرَقَيْنِ إِنَ اتَّفَقَا صَرْفًا وَوَرْنَا وَجَوْدةً أَوْ رَدَاءةً وَبِهِما مِنْهُمَا، وَبَعَيْنِ، وَبِعَرْضِ وَبِعَرْضَيْنِ مُطْلَقًا، وَاعْتُبرَ كُلِّ بالْقِيمة يَوْمَ الْعَقْد إِنْ صَحَّتْ، وَإِلا فَيَوْمَ الْبَعْ كَالطَّعَامَيْنِ وَإِنِ اتَّفَقَا، ومَا الْبَيْعِ كَالطَّعَامَيْنِ وَإِنِ اتَّفَقَا، ومَا الْبَيْعِ كَالطَّعَامَيْنِ وَإِن اتَّفَقَا، ومَا اللَّهُمَ تَلْكَ وَبَا اللَّهُ وَعَلَى رَبِّ الْمُثَلِقُ ثَمَنُ رَبَّهُ إِنْ كَانًا مِثْلِيّا وَإِلا فَمَنْهُمَا، ومَا الشُثرِي اللّهُ وَعَلَى رَبً الْمُثَلِقُ ثَمَنُ حَصَّتُهُ إِلا أَنْ يَشْتَرِي بَعْدَ عِلْمِهِ فَلَهُ وَعَلَى رَبً الْمُثَلِقُ ثَمَنُ حَصَّتُهُ إِلا أَنْ يَشْتَرِي بَعْدَ عِلْمِهُ فَلَهُ وَعَلَيْهُمَا، ومَا الشَّرِي اللّهُ اللّهُ وَعَلَى رَبً الْمُثَلِقُ ثَمَنُ حَصَّتُهُ إِلا أَنْ يَشْتَرِي بَعْد عِلْمِهُ فَلَهُ وَعَلَيْهُمَا وَمَا السَّرِي وَعَلَيْهُمَا وَلَو الحَكْمِي ، فَمَنْ رَبِّ الْمُثَلِقُ مَنْ مَعْيَنِ وَاللّهُ اللّهُ وَلَو الحَكْمُ وَاللّهُ اللّهُ وَاللّهُ اللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَلَا اللّهُ وَاللّهُ اللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ اللّهُ وَاللّهُ وَلَمْ اللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَلَمْ وَاللّهُ وَاللّهُ

قراض ومَتْجر بوديعة بالرَّبْح والخُسْران بِقَدْر الْمَالَيْنِ، وَفَسَدَ بِشَرْط التَّفَاوُت، وَرَجَع كُلُّ بِمَا لَهُ عَنْدً الآخر مِنْ أَجْرِ عَمَلٍ أَوْ رَبْح وله النَّبرُّعُ وَالْهِبَةُ بَعْدَ الْعَقْد، وَالْقَوْلُ لُمُدَّعَى النَّصْف والاشْتراك فيما وَالْقَوْلُ لُمُدَّعَى النَّصْف والاشْتراك فيما بيد أَحَدهما إلا لبَيِّنَة بكَإِرْته، وإنْ قَالَتُ لاَ نَعْلَمُ تَأَخُّرَهُ عَنْهَا وَأَلْغَيتُ نَفَقَتُهُما وَكَسُوتُهُمَا، وإلا لَبَيِّنَة بكَارِثه، وإنْ قَالَتُ لاَ نَعْلَمُ تَأْخُره عَنْها وَإِنْ بَلكَيْنِ مُخْتَلَفى السِّعْر كعيالهما إنْ تقاربًا، وإلا حُسبا كانْفراد أَحَدهما بها وإن شَرطا نَفْى الاسْتبداد فَعَنَانٌ، وَاشْتَر لِي ولَكَ فَوكَالَةُ أَيْضًا فَلَيْسَ لَهُ حَبْسُهُ إلا أَنْ يَقُولَ لَهُ: وَحْبِسُها فَكَالرَّهْنِ، وَجَازَ وانْقُدُ عَنِّى إِنْ لَمْ يَقُلْ وَأَنَا لَهُ بَعْمَلُ إلا أَنْ يَقُولَ لَهُ: وَحْبِسُها فَكَالرَّهْنِ، وَجَازَ وانْقُدُ عَنِّى إِنْ لَمْ يَقُلْ وَأَنَا لَيْعُهَا لِكَ وَأَنْقُدُ عَنْكَ إلا لَخِبْرة المُشْتَرِى وأَجْبِر عَلَيها إِنِ اشْتَرَى شَيْئًا بِسُوقه لا لَيَعْمَلَ إِنْ اتَّحَدُ أَوْ تَللازَم، وَأَخَدَ كُلُّ بِقُدر عَمَله وَحَصَلَ التَّعَاوُنُ وَإِنْ بِمكَانَيْنِ وَاشْتَرَكَا فَى الآلة بِملْك أَوْ إِجَارة، كَطَيبينِ اشْتَركا فِى الدَّواء واغَتُفُر وَانَّقُومُ اللهُ إِنْ اشْتَركا فَى الآلة بِملْك أَوْ إِجَارة، كَطَيبينِ اشْتَركا فِى الدَّواء واغَتُفُر التَّفَاوُتُ وَاشْتُوكَ فَى الآلة بِملْك أَوْ إِجَارة، كَطَيبينِ اشْتَركا فِى الدَّواء واغَتُفُر التَّفَاوُتُ واشْتَركا فَى الآلة بِملْك أَوْ إِجَارة، كَطَيبينِنِ اشْتَركا فِى الدَّواء واغَتُفُر التَّفَاوُتُ كُلُومُ وَلَوْمَ وأَلْغِى مَرضٌ كَالْيُومَوْنَ وغَيْبَتُهُمَا لا إِنْ

فصلُ: يُقْضَى عَلَى شَرِيكَ فِيما لا يَنْقَسِمُ أَنْ يُعَمِّرَ أَوْ يَبِيعَ كَذَى سُفْلِ إِنْ وَهَى وَعَلَيْهِ السَّعْلْيَقُ والسَّقْفُ، وَكَنْسُ المرْحَاضِ إِلا لِعُرْفِ لا سُلَّم، وَبِالدَّابَةُ للرَّاكِ لا مُتَعَلِّق بِلجَامٍ إِلا لِقَرِينَة أَوْ عُرْف، وَإِنْ أَقَامَ أَحَدُهُمْ رَحًى إِذَا أَبَيا فَالغَلَّةُ لَهُمْ بَعْدَ أَنْ يَسْتَوْفَى مِنْهَا مَا أَنْفَقَ وَإِلا فَفَى الذِّمَّة، وَبِهَدْمِ بِنَاء في طَرِيقِ وَلَوْ لَمْ يَضُرّ، وَبِجُلُوسِ بَاعَة في أَفْنِية دُور لَبيع خَفَّ، ولَـلسَّابِقِ كَمَسْجِد إِلا أَنْ يَعْتَادَهُ غَيْرُهُ، وَبِسَدِّ كَوَّة حَدَّثَتْ، ولا يكفِّى سَدُّ خَلْفها، وَبِمَنْع دُخان كَحمام ورَائِحة، كَرِيهة كَدَبْغ وَمُضِرِّ بِجِدَارٍ وَإَصْطُبْلِ وَحَانُوت قُبَالَةً بَابٍ وَلَوْ بِسِكَةً فَيَلَدَتْ إِنْ حَدَثَتْ، ويقَطْع مَا أَضَرَّ مِنْ شَجَرَة بِجَدَارٍ مُطْلَقًا لا مانِع ضَوْء وَشَمْسٍ ورَائِحة أَنْ لا مانع ضَوْء وَشَمْسٍ ورَيح إِلا لاَنْدَرَ، وَعُلُوّ بِنَاء وَمُنع مِنَ الضَّرَرِ ولا صَوْت كَمَدًّ ونَحْوِه، وباب بِسِكَةً نَقَذَتْ كَغَيْرِهَا إِنْ نُكِّب، وَرَوْشَنِ وَسَاباط لِمَنْ لَهُ الْجَانِبَانِ وَلَوْ بِغَيْرِ النَّافِذَة وَمُنع وَرَوْشَنِ وَسَاباط لِمَنْ لَهُ الْجَانِبَانِ وَلَوْ بِغَيْرِ النَّافِذَة أَنْهُ النَّافِذَة وَمُوتِ وَسَاباط لِمَنْ لَهُ الْجَانِبَانِ وَلَوْ بِغَيْرِ النَّافِذَة وَمُوتِ وَسَوْمُ وَسَاباط لِمَنْ لَهُ الْجَانِبَانِ وَلَوْ بِغَيْرِ النَّافِذَة وَمُوتِ وَسَابُوا لِمَا لَا مَنْ لَهُ الْجَانِبَانِ وَلَوْ بِغَيْرِ النَّافِذَة وَالْتَعْمُ وَالْتَافِذَة وَالْتَعْنَ وَلَا الْجَانِبَانِ وَلُو بِغَيْرِ النَّافِذَة وَالْا الْفَافِرَة وَلَا عَنْ أَلَ

إلا لضرر بالمارَّة وصُعُود نَخْلَة، وأُنْذِرَ بِطُلُوعه بِخلاف المَنَارَة ولَوْ قَديمة، وَلَدُبَ بَطُلُوعه بِخلاف المَنَارَة ولَوْ قَديمة، وَلَدُبَ تَمُّكِينُ جَارٍ مِنْ غَرْدِ خَشَبٍ فَى جِدَارٍ، وَإِرْفَاقُ بِمَاعُونٍ، وَإِعَانَةٍ لِمُهِمِّ، وَفَدُبَ تَمُّكِينُ جَارٍ مِنْ غَرْدِ خَشَبٍ فَى جِدَارٍ، وَإِرْفَاقُ بِمَاعُونٍ، وَإِعَانَةٍ لِمُهِمٍّ، وَفَتْح بَابِ لَمُرُور.

قُصلُّ: المُزَّارِعَةُ: الشَّرِكَةُ في الزَّرْعِ وَلَزِمَتْ بِالْبَدْرِ وَنَحْوِهِ فَلَكُلِّ فَسُخُها قَبْلَهُ، وَصَحَّتْ إِنْ سَلَما مِن كراء الأرْضِ بِمَمْنُوعٍ بِأَنْ لا يُقَابِلَها بَدْرٌ وَدَخَلا عَلَى أَنَّ الرَّبْحَ بِنسْبَةَ الْمُخْرَجَ، وَجَازَ التَّبَرُّعُ بَعْدَ اللُّرُومِ وَتَمَاثُلِ البَدْرَان نَوْعًا لا كَقَمْح وَسَعِير كَأَنْ تَسَاوِيَا في الجميع، أَوْ قَابَلِ البَدْرَ أَوْ الأَرْضِ أَوْ هُمَا عَملٌ أَوْ لا حَدَهما الجَمِيعُ إلا عَملَ الْيُد فَقَطْ إِنْ عَقَدا بِلَفْظ الشَّرِكَة لا الإجارة أَوْ أَطْلَقا فَتَفْسُدُ كُولُنْغَاء أَرْض لَها بالله وَتَسَاوِيَا في غَيْرِها أَوْ لا حَدَهما أَرْض وَلَوْ رَخِيصة وَعَملَ ثُمْ أَوْ لا خَدَهما أَرْض كَلُّ بِشَيْء مَا وَتَزَاد غَيْرَه ، وَإِلا فَللْعَاملِ إِنْ كَانَ لَهُ أَرْضٌ لَوْ بَعْضُ كُلِّ ، وَعَلَيْه مثلُ الْبَدْرِ أَو الأَجْرَةِ ولو كَانُوا ثَلَاثَةً ، فَالزَّرْعُ لَمَنْ لَهُ شَيْعَانِ تَعَدَّدَ أَوِ انْفَرَدَ، فَلَو انْفَرَدَ كُلُّ بِشَيْء فَبَيْنَهُم .

بلب: الْوكَالَةُ نِيَابَةٌ في حَقِّ غَيْرِ مُشْرُوطَة بِمَوْتِه وَلا إِمَارَة كَعَقْد وَفَسْخ وَأَدَاء وَاقْتَضَاء وَعُقُوبَة وَحَوَالَة وَإِبْرَاء وَإِنْ جَهِلَهُ الشَّلاَثُ وَحَجٍّ لا في يَمِينِ وَصَلاة وَمَعْضِية كَظَهَارِ، وَلا يَجُوزُ أَكْثُرُ مِنْ وَاحد في خُصُومَة إِلا بِرِضَا الْخَصْمِ، كَأَنَّ قَاعَدَهُ ثَلاثًا إِلا لَعُذْر بِمَا يَدُلُّ عُرُقًا لا مُجَرَّرَة وَكَلْتُكَ بَلْ حَتَّى يُفُوضَ أَوْ يُعَيِّنَ بَعْ فَى الْبَيْعِ طَلَبُ الثَّمَنِ وَقَبْضُهُ، وفي الشِّرَاء قَبْضُ المَبِيعِ ورَدَّهُ بِعَيْب إِنْ لَمْ يُعَيِّنُهُ مُوكِله وَطُولِبَ بِالثَّمَنِ وَلَلْمُثُمنِ إِلاَ أَنْ يُصَرِّحَ بِالْبَرَاءَة كَبَعَثَنى بَعْيْب إِنْ لَمْ يُعِينَ مُوكِله وَطُولِبَ بِالثَّمَنِ وَللْمُثْمَنِ إِلاَّ أَنْ يُصَرِّحَ بِالْبَرَاءَة كَبَعَثَنى فَلانٌ لَّ لَتَبِيعَهُ بِخِلاف لأَشْتَرِي لَهُ مَنْكَ، وَبِالْعُهْدَة مَا لَمْ يَعْلَم المُشْتَرِي إِلاَ لَكُ مِنْكَ، وَبِالْعُهْدة مَا لَمْ يَعْلَم المُشْتَرِي إِلاَ المُفَوضَ، وَفَعَلَ المصْلَحَة فَيَتَعَيَّنُ نَقْدُ البَلَد وَلائِقٌ وَثَمَنُ المِثْلِ وَإِلا مَنْ يَعْلَم المُشْتَرِي إِلاَ كَدِينَارَيْنِ في أَرْبُعِينَ، وَلَزَمَّهُ مَا الشُتَرَى إِلْا كَدِينَارَيْنِ في أَرْبُعِينَ، وَلَوْمَ هُ مَا الشَّرَى إِلَّا كَدِينَارَيْنِ في أَرْبُعِينَ، وَلَوْمَ مَا الشَّرَى وَشُرَاوَة وَشِرَاؤُهُ وَمُنِعَ تَوْكُيلُ كَافِر في بَيْعٍ أَو شَرَاء أَوْ تَقَاضٍ وَعَدُو عَلَى عَدُوه وَشِرَاؤُهُ وَمُنِعَ تَوْكِيلُ كَافِر في بَيْعٍ أَو شَرَاء أَوْ تَقَاضٍ وَعَدُو عَلَى عَدُوه وَشُرَاوُهُ وَشُرَاوُهُ وَمُنْعَ تَوْكِيلُ كَافِر في بَيْعٍ أَو شَرَاء أَوْ تَقَاضٍ وَعَدُو عَلَى عَدُوه وَشُرَاوُهُ وَمُنِهُ وَمُنِعَ تَوْكِيلُ كَافِر في بَيْعٍ أَو شَرَاء أَوْ تَقَاضٍ وَعَدُو عَلَى عَدُوه وَشُرَاوُهُ وَمُنِهُ عَلَو عَلَى عَدُوه وَشُرَاوُهُ وَمُنْ وَمُ وَلَا وَلَو الْمُؤْلِ وَلَا الْعَلْمُ وَمُنِعَ تَوْكُولُ كَالْمَ في بَيْعٍ أَو شَرَاء أَوْ تَقَاضٍ وَعَدُوه وَشَرَاؤُهُ وَمُنِهِ مَا الْمُؤْلِقُ وَلَا لَالْمُولُولُ وَلَا الْمُؤْلِقُ وَلَا الْمُؤْلِقُ وَلَا الْمُؤْلِقُولُ وَلَا الْمُؤْلِقُولُ الْمُؤْلِقُولُ الْمُؤْلِقُولُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِ الْمِولُولُولُ الْمُؤْلِقُ الْمُؤْلِقُ الْمُولِ الْمُؤْلِولُ الْمُؤْل

لنَفْسه وَمَحْجُوره، وَلَوْ سَمَّــى الثَّمَنَ وَتَوْكيلُهُ إلا أَنْ لا يَليقَ به أَوْ يَكْثُرَ فَلا يَنْعَزلُ الثَّانِي بِعَزْلِ الأوَّلِ وَرِضَاكَ بِمُخَالَفَتِهِ في سَلَم إِنْ دَفَعَتَ لَهُ الثَّمَنَ إِلا أَنْ تَعْلَمَ بَعْدَ قَبْضـه أَوْ بَعْدَ الأَجَل في غَيْـر الطَّعَامِ أَوْ في بَيْعه بدينِ إنْ فــاتَتْ وَبيعَ الدَّيْنُ فَإِنْ وَفَّى ثَمَنُهُ بِالتَّسْمِـيَة أَو الْقيمَة، وَإِلا أُغْرِمَ التَّمَـامَ فَإِنْ سَأَلَ الْغُرْمَ والصَّبْرَ لِيَـقْبضَهُ وَيَدْفَعَ الزَائِدَ إِنْ كَانَ أُجِيبَ إِنْ كَانَتْ قَيْمتُهُ قَدْرَهَا فَأَقَلَّ وَإِنْ أَمَرْتَهُ أَنْ يَبِيعَهَا فَأَسْلَمَهَا فِي طَعَام تَعَيَّنَ الْغُرْمُ إِنْ فَاتَتْ وَاسْتُؤْنِيَ بِالطَّعَامِ لأَجَله فَبِيعَ وَغُرْمُ النَّقْصِ وَالزِّيَادَةُ لَكَ وَضَمِنَ إِنْ أَقْـبَضَ وَلَمْ يَشْهَدْ أَوْ أَنْكَرَ الْقَبْضَ فَشَـهَدَ عَلَيْه به فَشَهِدَتْ لَهُ بَيِّنَةٌ بَتَلَفِهِ كَالْمِدْيَانِ وَصُدِّقَ فِي دَعْوَى التَّلَف، والدَّفْع وَلَزَمَكَ غُرْمُ الثَّمَىن إلى أَنْ يَصلَ لربِّه إلا أَنْ تَدْفَعَهُ لَهُ أَوَّلا وَلا حَد الْوَكِيلَيْنِ الاسْتـبْدَادُ وَإلا لشَرْط إِنْ رُتِّبًا فَإِنْ بَاعَ كُلٌّ فَالأَوَّلُ وَإِنْ بِعْتَ وِبَاعَ فَكَالْوَلَيَّيْنِ وَإِنْ جُهِلَ الزَّمَنُ اشتَركا ولَكَ قَبْضُ سلَم لَكَ إِنْ ثَبَتَ ببيِّنة، وَالْقَوْلُ لَكَ إِنْ خَالَفْتَهُ في الإذْن بلا يَمين أَوْ صفَته إنْ حَلَفْتَ وَإلا حَلَفَ إلا أَنْ يَشْـتَرِىَ بِالثَّمَنِ، وادَّعَى أَنْ المُشْتَرِى هُوَ المَأْمُورُ بِهِ وَأَشْبُهَ وَحَلَفَ وَإِلا حَلَفْتَ وَانْعَزَلَ بِمَوْتِ مُوْكِلِهِ أَوْ بِعَزْلِهِ إِنْ عَلَمَ. فصلُ: يُؤَاخَذُ مُكَلَّفٌ غَيْرُ مَحْجُور عَلَيْه وَمُتَّهَمٌ بإقْرَاره لأهْلُ لَمْ يُكَذِّبهُ كَرَقِيقِ بِغَيْرِ مَالِ وَمَريضِ إِلا لِلاطِف أَوْ بِقَريبِ لَمْ يَرِثْ كَحَال أَوْ لِمَجْهُول حالُهُ إِنْ وَرَثَهُ وَلَدٌ، أَو لأَبْعَدَ مَعَ أَقْـرَبَ أَوْ لزَوْجَة عُلمَ بُغْضُهُ لَهَـا أَوْ جُهلَ وَوَرَثَهُ ابْنُ إلا أَنْ تَنْفَرِدَ بالصَّغيرِ، وَمَعَ بَنَات، وعَصَبَة قَوْلان كإقْرَاره لعَاقٍّ مَعَ بارٍّ أَوْ لوارث مَعَ أَقْرَبَ وَأَبْعَدَ لا للْمُسَاوى بعَلَىَّ وَفي ذمَّتي وَعنْدى وَأَخَذْتُ منْكَ وَأَعْطَيْتَني كَذَا أَو اصْبَرْ عَلَىَّ به أَوْ وَهَبْتُهُ لَى أَوْ بعْتُهُ أَوْ وَفَّـيْتُهُ لَكَ أَوْ لَيْسَتْ لَى مَيْسَرَةٌ أَوْ نَعَم أَوْ بَلَى أَوْ أَجَلْ جَوابًا لألَيْسَ لِي عنْدَكَ كَـٰذَا لا بأُقرُّ أَوْ عَلَى َّ أَوْ عَلَى فُلان أَوْ منْ أَيّ ضَرْب تَأْخُذُهَا، ما أَبْعَدَكَ منْهَا أَوْ لَهُ عَلَىَّ أَلْفٌ إِن اسْتَحَلَّهَا أَوْ أَعَارَني كَذَا، أَوْ إِنْ حَلَفَ فِي غَيْرِ دَعْوَى، أَوْ إِنْ شَهِدَ فُلانٌ أَوْ إِنْ شَاءَ أَو اشْتَرَيْتُ مِنْهُ خَمْرًا بِأَلْفٍ، أَوْ عَبْدًا لَمْ أَقْبِضْهُ، أَوْ أَقْرَرْتُ بِهِ وَأَنَا صَبَىٌّ أَوْ مُبَرْسَمٌ ۚ إِنْ عُلِمَ تَقَدُّمُهُ لَهُ أَوْ أَقَرَ اعْتَذَارًا، أَوْ شُكْرًا أَوْ ذَمّا، وقُبلَ أَجَلُ مثله في بَيْعٍ لا قَرْضِ وَتَفْسِيرُ الأَلْفِ في أَلْفُ وَدَرْهَم، والشَّيْء وكَذَا وسُجِنَ لَهُ لا بَجِذْعٍ وَبَاب في لَهُ مِنْ هَذَه الدَّارِ أَوِ الْأَنْسِ، كَفَى عَلَى الأَصَحِّ وَلَزِمَ في مَال نصابٌ وبَضْعٌ أَوْ دَرَاهِمَ ثَلاثَةٌ وكَثيرةً، الأَرْضِ، كَفَى عَلَى الأَصَحِّ ولَزِمَ في مَال نصابٌ وبَضْعٌ أَوْ دَراهِمَ ثَلاثَةٌ وكَثيرةً، أَوْ لا كَثيرة ولا قليلة، أَرْبُعةٌ ودرهم المُتعَارفُ، وإلا فالشَّرْعي وقبل غشه ونَقْصه إنْ وصل والألف في من ثَمَن خَمْر ونَحْوه، أَوْ عَبْد ولَمْ أَقْبضه إِنْ نُور كَدَعُوى إِنْ وصل والمالف أَنْ رَبِي وأقام بَيِّنَةً، أَنَّهُ رَاباه بِأَلف إلا أَنْ يُقِيمها على إقْرار المُدَّعي أَنّه لَمْ يُعامله والسَّنْنَاء هُنَا كَغَيْره، وصح له الدّار والبيث لي أو الخاتم وفَصُّه لي إِنْ وصل وَإِنْ أَشْهَدَ في ذكر بمائة للمائتين ، وإنْ أَبْرأ شخصا مما له قبك أَوْ أَبْرأه بَرَع مُطُلَقًا حَتَّى مِنَ السَّرقة وحَدِّ القَذْف فلا مَنْ دَعُواه بِشَيَّة أَوْ مِنْ كلِّ حَقٍّ أَوْ أَبْرأه بَرِعَ مُطُلَقًا حَتَّى مِنَ السَّرقة وَحَدِّ القَذْف فلا مَنْ المَّهُ لَا الدَّيْن وَمَمَّا في ذمَّته فَبَالْعكس وعَمل بالْعُرْف وقوة القرَائن.

فصل: الاستلحاق: إقْرَارُ ذَكُر مُكلَّفَ أَنَّهُ أَبُ لَمَجْهُول نَسَبهُ إِنْ لَمْ يُكَذِّبُهُ عَقُلٌ لِصِغَرِه، أَوْ عَادَةٌ أَوْ شَرْعٌ، فَلَوْ كَانَ رَقّا أَوْ مَوْلَى لِمُكَذِّبِه لَمْ يُصَدّق لَكنّه يُلْحَقُ بِهَ فَيَحْرُمُ فَرْع كُلِّ عَلَى الآخر، وإِنْ مَلكَهُ عَتَقَ وَتَوَارَثَا فَإِنْ صَدّقَهُ أَوْ عُلَمَ يَلْحَقُ بِهَ فَيَحْرُمُ فَرْع كُلِّ عَلَى الآخر، وإِنْ مَلكَهُ عَتَق وَتَوَارَثَا فَإِنْ صَدّقَهُ أَوْ عُلَمَ تَقْديمُ مَلْكه لَهُ نَقضَ الْبَيْعَ وَرَجَع بِنَفَقَته كَالتَّمَنِ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ حِدْمَةٌ ولَوْ مَاتَ وَوَرِثَهُ إِنْ وَرَثَهُ ولَدٌ، وإِنْ بَاعَ أَمَةً فَولَدَت فَاسْتلْحَقَهُ لَحق ولا يُصَدَّقُ فيها إِن اتّهِم ورَجَع بَنَفَقته كَالتَّمَن كَأَن ادّعَى اسْتيلادَهَا بِسَابِق وإِن بَمَحَبَّة أَوْ وَجَاهَة أَوْ عَدَم تَمَن ولا يُرَدُّ الثَّمَن كَأَن ادَّعَى اسْتيلادَهَا بِسَابِق وَإِن اللهُمَ اللهُ قَرْارُهُ وَإِنْ لَمْ يَرِثُهُ إِنْ كَانَ وَارِثٌ وَإِلا ورث وَإِنْ لَمْ يَطُلُ الإقْرَارُ، وَإِنْ أَقَو تَرك عَدُلان بِثَالِث ثَبَتَ النَّسَبُ، وإلا ورث من حصَّة المُقرِّ ما نقصَهُ الإقرارُ فَلُو تَرك عَدُلان بِثَالِث ثَبَتَ النَّسَبُ، وإلا ورث من حصَّة المُقرِّ ما نقصَهُ الإقرارُ فَلُو تَرك عَدُلان بِثَالِث ثَبَتَ النَّسَبُ، وإلا ورث من عضة المُقرِّ ما نقصَهُ الإقرارُ فَلُو تَرك عَدُونَ أَمَّا وأَخًا فأقرَّت بأخ فَلَه منها السَّدُسُ.

باب: الْوَدِيعَةُ مَالٌ مُوكَّلُ عَلَى حِفْظِه تُضْمَنُ بِتَفْرِيطِ رَشِيدِ لا صَبِيٍّ وَسَفَيهِ وَإِنْ أَذَنَ أَهْلُهُ وَيَضْمَنُهَا غَيْرُ المَأْذُونِ فَى ذَمَّتِه إِنْ عَتَقَ، إِلَا أَنْ يُسْقِطَهَا عَنْهُ سَيِّدُهُ وَإِنْ أَذَنَ أَهْلُهُ وَيَضْمَنُ بِسُقُوطِ شَيْءٍ عَلَيهَا مِنْهُ لا إِن اَنْكَسَرَتْ فَى نَقْلِ مِثْلِهَا الْمُحْتَاجِ إِلَيْهِ قَبْلُهُ فَتُضْمَنُ بِسُقُوطِ شَيْءٍ عَلَيهَا مِنْهُ لا إِن اَنْكَسَرَتْ فَى نَقْلِ مِثْلِهَا الْمُحْتَاجِ إِلَيْهِ

وَبِخَلْطِهَا إِلا كَقَمْحِ بِمثْلُهِ، أَوْ دَرَاهِمَ بِدَنَانِيرَ للإِحْرَازِ وَالرِّفْقِ، ثُمَّ إِنْ تَلَفَ بَعْضُهُ فَبَيْنَكُمَا إِلا أَنْ يَتَمَيَّزَ وَبِانْتَفَاعِه بِهِا أَوْ سَفَرِه إِنْ وَجَدَ أَمِينًا، إِلا أَنْ تُـرَدَّ سَالَمَةً، وَالْقَوْلُ لَهُ فِي رَدِّهَا سَالِمَةً إِنْ أَقَرَّ بِالْفِعْلِ، إِلا أَنْ تَشْهَدَ عَلَيْهِ وَحَرُمَ سَلَفُ مُقَوَّم وَمُعْدم وكُـرهَ النَّقْدُ والمثليُّ كَالتِّجَارَة والرِّبْحُ لَه وَبَرئ إِنْ رَدَّ الْمِثْليُّ لِمَحلِّه وَصُـدِّقَ في رَدِّه إِنْ حَلَفَ إِلا بإذْن، أَوْ يَقُولَ إِن احْتَجْتَ فَخُذْ فَيَرُدُّها لربِّهَا كَلَمُقُوَّم وَضَمِنَ المَأْخُوذَ فَقَطْ وَبِقُفْلِ نَهَى عَنْهُ وَبِوَضْع في نُحَاسِ في أَمْرِهِ بِفَخَّارِ فَسُرِقَتُ لا إِنْ زَادَ قُفْ لا أَوْ أَمَرَ بِرَبْطِهَا بِكُمٍّ فَأَخَذَهَا بِيَده، أَوْ جَيْبِه وَبنسْيَانِهَا بِمَوْضِعِ إِيدَاعِهَا، وَبِدُخُـولِ حَمَّامٍ وَبِخُرُوجِهَا يَظنُّهَا لَهُ فَـتَلفَتْ، لا إنْ نَسيَهَا في كُمِّهُ أَوْ شَرَطَ عَلَيْهِ الضَّمَانَ وبإيدَاعهَا لَغَيْرِ زَوْجَة وَأَمَة اعْتيدَ إلا لعُذْر حَدَثَ كَسَفَر وَعَجَزَ عَن الرّدِّ ولا يُصدِّقُ في الْعُذْر إلا ببيِّنَة، وَعَلَيْه اسْتُرْجَاعُهَا إنْ نَوَى الإيَابَ وَبَإِرْسَالِهَا بِلِهِ إِذْنِ كَأَنِ ادَّعَى الإِذْنَ وَلَمْ يُثْبَتْهُ إِنْ حَلَفَ رَبُّهَا مَا أَذَنَ، وَإلا حَلَفَ وَبَرِئَ، وإلا غَرِمَ، ولا يَرْجِعُ عَلَى القَابِضِ إِنْ تَحَقَّقَ الإِذْنَ وَبِجَحْدِهَا ثُمَّ أَقَامَ بَيَّنَّةً عَلَى الرَّدِّ أَو الإِتْلاف وَأُخــذَتْ منْ تَركَــته إذَا لَمْ يُــوجَدْ وَلَمْ يُوص بهَــا إلا َ لعَشَرَة أَعْوَام إِنْ لَمْ تَكُنْ بَيِّنَةٌ، تُوَثِّقُ وَأَخَذَهَا بِكِتَابَة عَلَيْهَا أَنَّهَا لَهْ إِنْ ثَبَتَ أَنَّهَا خَطُّهُ أَوْ خَطُّ المَيِّت وَمَنْ تَركَة الرَّسُول إِذَا لَمْ يَصلْ لِبَلَد المُرْسَلِ إِلَيْه وَصُدِّقَ في التَّلَفِ وَالضَّيَاعِ كالرِّدِّ إِلا لِبَيِّنَةِ تُوثِّقُ، وَحَلَفَ المُتَّهَمُ وَلَو شَرَطَ نَفْيَهَا كَمَنْ حَقَّقَ عَلَيْهِ الدَّعْوَى فَإِنْ حَلَفَ بَرِئَ وَإِنْ نَكَـلَ حَلَفَ رَبُّهَا لا عَلَى الْوَارِث، وَلا وَارِثَ فِي الرِّدِّ على مالك، أَوْ عَلَى وَارِث ولا رَسُولٌ فِي اللَّفْعِ لمُنْكر إلا إنْ شَرَطَ الرَّسُولُ عَدَمَهَا وَبَقَوْله ضَاعَتْ قَبْلَ أَنْ تَلْـقَاني بَعْدَ امْتنَاعه منْ دَفْعهَا وَكَذَا بَعْدَهُ إِنْ مَنَعَ بِلا عُذْرٍ، لا إِنْ قَالَ لا أَدْرِى مَتَى تَلْفَتْ وَلَهُ أُجْرَةُ مَحَلِّهَا لا حفظُهَا إلا إنْ شَـرَطَ وَلَهُ الأخْـذُ مِنْهَـا عَلَى الأرْجَح إِنْ ظَلَـمَهُ بِـمِـثْلِهَـا إِنْ أَمِنَ الرِّذِيلَةَ وَالْعُقُوبَةَ، وَالتَّرْكُ أَسْلَمُ.

بِلْبُ: الْإِعَارَةُ: تَمْلِيكُ مَنْفَعَةٍ مُؤَقَّتَةٍ بِلا عِوضٍ، وَهِيَ مَنْدُوبَةٌ، واَلْعَارِيَةُ

المُعَارُ، وَرُكُنُهُا مُعِيرٌ وَهُوَ مَالكُ المَنْفَعة بِلا حَجْرٍ، وَإِنْ بِإِعَارَة أَوْ إِجَارَة، وَمُسْتَعَيرٌ، وَهُوَ مَنْ تَأَهَّلَ اللَّبَرُّعِ عَلَيْهِ لا مُسْلَمٌ أَوْ مُصْحَفٌ لَكَافِر، وَمُسْتَعَارٌ وَهُو مَنْفَعة مُبَاحَة مَعَ بَقَاء عَيْنه لا جَارِية لاسْتمْتَاع بَهَا، وَالْعَيْنُ وَالطَّعَامُ قَرْضٌ، وما يَعْلَبُ عَلَيْه، وَجَارَةٌ، وَضَمِنَ مَا يُغَابُ عَلَيْه، وَلَوْ شَرَطَهُ وَالْقَوْلُ لَهُ فَى التَّلَف أَو الضَيَاع وَلَوْ شَرَطَهُ وَالْقَوْلُ لَهُ فَى التَّلَف أَو الضَيَاع إلا لَقِرِينة كَذَبّهُ وحكف مَا فَرَّط وَفَى رَدِّ مَا لَمْ يَضْمَنه أَ إلا لَبيّنة مَقْصُودة وَفَعَلَ المَأْذُونَ وَمثْلَهُ لا أَضَرَّ، فَإِنْ زَادَ مَا تُعْطَبُ بِهِ وَعَطَبَتْ فَلَهُ قِيمَتُهَا أَوْ كَرَاؤُهُ، وَإِلا الْمَلْدُونَ وَمثْلَهُ لا أَضَرَّ، فَإِنْ زَادَ مَا تُعْطَبُ بِهِ وَعَطَبت فَلَهُ قِيمَتُها أَوْ كَرَاؤُهُ، وإلا فَلا وَإِنْ زَادَ مَا تُعْطَبُ بِه وَعَطَبت فَلَهُ قِيمَتُها أَوْ كَرَاؤُهُ، وإلا أَلَمُ اللّهُ وَإِلا فَلا وَإِنْ زَعَمَ أَنَّهُ مَرْسُلٌ لا سُتعارَة نَحْ و حَلَى قَلْهُ عَمْنَ الْمُوسَلُ إِنْ صَدَقَهُ السَّيِّدُ، وإلا عَلا عَلَى رَبِّها إِنْ عَتَقَ مَا لَمْ يُسْقِطُهُ السَّيِّدُ، وَإِنْ اعْتَرَف بَعْمَل أَوْ وَرَدَ عَلَى المُسْتَعِيرِ وَالعَلَفُ عَلَى رَبِّها .

بِلْبُ: الغَصْبُ: أَخْذُ مَال قَهْراً تَعَدِّيًا بِلا حِرابَة، وأُدِّب مُمَيِّزٌ كَمُ لَعْهِ عَلَى صَالِح وَضَمَنَ بِالاسْتِيلاء ولَوْ مَاتَ، أَوْ قُتلَ قصاصًا أَوْ لِعَدَاء كَجَاحِد وَدِيعَةً، وَآكُلُ عَلَم كَغَيْرِه، وأُعْدِمَ المُتَعَدِّى وَحَافِر بِئْر تَعَدِّيًّا وَمُكُره غَيْرَه عَلَى التَّلَف، وَقُدَّمَ المُبَاشِرُ وَفَاتِحُ حِرْز عَلَى حَيَوان أَوْ غَيْرِه، أَوْ رَقَيق خَوْفَ إِبَاقِه إِلا وَقُدَّمَ المُبَاشِرُ وَفَاتِحُ حِرْز عَلَى حَيَوان أَوْ غَيْرِه، أَوْ رَقَيق خَوْفَ إِبَاقِه إِلا بِمُصَاحَبة رَبِّه إِنْ أَمْكَنَة حَفْظُهُ لا كَطَيْر وَدَاللَّ لِصِّ وَنَحْوِه، مَثْلَ المَثْلَى وَلَوْ بِغَلاء وَصَبَر لو جُوده ولِبَلَده ولَوْ صَاحَبه الغَاصِبُ، ولَه أَخْذُ الثَّمَنِ إِنْ عَجَل، والمَنْعُ مِنْهُ للتَّوْتُقُ بِكَرَهْنِ وَفَاتَ بَتَغَيُّر ذَاتِه وَنَقْلِه وَدُخُول صَنْعَة فِيه كُنْقُرة صيغت، وطين مَنْهُ للتَّوثُقُ بِكَرَهْنِ وَفَاتَ بَتَغَيُّر ذَاتِه وَنَقْلِه وَدُخُول صَنْعَة فِيه كُنْقُرة صيغت، وطين تَخَمَّر وَإِنْ تَخَلَّلَ خَيِّر، وَقَيمَةُ المُقَوَّم ومَا أَلْحِقَ بِه كَغُزْل وَحُلِي وَكُليَ وَعَصِيرٍ مَنْهُ لَنْ بَنِي أَوْ غَرَسَ فِي أَخْذَه وَيَقَعْ قَيمة مَنْ الْمُقَوْم ومَا أَلْحِق بِه كَغُزْل وَحُليٍ وَانَية وَإِنْ جَلْد مَا مُنْهُ لِمَا مُؤْونًا فِيه، وَخُيْرَ رَبُّهُ إِنْ بَنَى أَوْ غَرَسَ فِي أَخْذَه وَدُفُع قَيمة نَقْطَة لَمْ يُدُبِعْ، أَوْ كُلُهَا مَأْذُونًا فِيه، وَخُيْرَ رَبُّهُ إِنْ بَنَى أَوْ غَرَسَ فِي أَخْذَه وُدَفُع قَيمة نَقْطَة لَمْ يَتَوْلُوا كُلُقَة لَمْ يَتَوْلُهُ إِنْ أَبَعَ مَا وَسُومَة أَوْ خَنَى أَوْضَ الْفَقَ لَمْ يَتَوْلُ وَمُنَا فَيه وَمُعَلِّى الْمُقُومُ وَلَا فَيه وَالْ فَعْرَسُ فَى أَجْذَه وَدُفُع قَيمة وَلَوْ عَرَسَ فَى أَجْنَا وَحُدًى أَلَاهُ لَمْ يَتَوْلُهُ وَلَى أَنْ فَلَه وَلَمْ وَلَوْ الْمَعَلَى الْمُعَلِّى وَلَوْ اللْقُولُ وَلَا الْمُ وَلَى الْمَعْ لَلْ وَاللَّه وَلَا وَلَهُ وَلَى الْعَلَى الْعَلَقُومُ وَلَا وَلَهُ وَلَا وَلَيْ وَلَى الْمُ وَلَى الْمَعْقَلِقُ لَا مُعَلَقُه وَلَا عَلَى الْعَلَا عَلَى الْعَلَاقُ لَا مُنْ الْعَلَاء وَلَا اللَّهُ لَلَا اللَّهُ لَهُ المُقَوْمُ الْعُلُومُ الْمُ الْعُلْلُ الْمُولِ اللْعَلَا الْمُ الْعُولُ الْعَلَا الْعُولُ الْعَلَا

الْغَاصِبُ بِقِيْمَتِهِ يَوْمَ الغَصْبِ رَجَعَ عَلَى الجَانِي بِقِيمَـتِهِ يَوْمَ الجِنَايَةِ، وَإِنْ أُتْبِعَ الجَـاني فَــأَخَـذَ أَقَلَّ رَجَعَ بالزَّائد عَلَـي الغَـاصب، وَلَهُ هَدْمُ بِنَاء عَلَـيْـه وَغَلَّهُ مُسْتَعْمَل، وَصَيْدُ عَبْد وجَارح بخلاف آلة كَشَبَكَةِ، فالْكِرَاءُ كَأَرْضٍ بُتِيَتْ وما أَنْفَقَ فَفِي الْغَلَّةِ، وَلَهُ تَضْمينُهُ إِنْ وَجَدَهُ فِي غَيْرِ مَـحَلِّه بَغَيْرِه أَوْ مَعَهُ وَاحَتَاجَ لكُلَّفَة وَإِلا أَخَذَهُ كَأَنْ هُزِلَتْ جَارِيَةٌ أَوْ خَصَاهُ فلمْ يَنْقُصْ، أَوْ نَقَصَ سُوقُها أَوْ سَافَرَ بها وَرَجَعَتْ بِحَالِهِا، أَوْ أَعَادَ مَصُوعًا لِحَالَتِه أَوْ كَسَرَهُ وَضَمَنَ النَّقْصَ وَلَغَيْر حَالَته فالْقِـيمَةُ كَتَـغَيُّرِ ذَاته وَإِنْ قَلَّ وَإِنْ سَـمَاوِيًّا وَلَهُ أَخْذُهُ وَأَرْشُ نَقْـصه لا إِنْ أَكَلَـهُ رَبُّهُ مُطْلَقًا وَمَلَكَهُ إِن اشْتَرَاهُ أَوْ وَرِثَهُ أَوْ غَرِمَ قيمَتَهُ لتَلَف أَوْ نَقْص، وَالْقَوْلُ لَهُ في تَلَفه وَنَقْصِه وَقَدْرِه وجنْســه بيَمينه إنْ أَشْبَهَ وَإِلا فَلرَبِّه به، فَإِنْ ظَهَــرَ كَذْبُهُ فَلرَبِّه الرُّجُوعُ وَالمُشْتَرِي منْهُ وَوَارِثُهُ وَمَـوهُوبُهُ إِنْ عَلَمُوا كَـهُوَ، وَإِلا فَـالْغَلَّةُ لِلْمُشْتَرِي، ولا يُضْمَنُ السَّماوِيُّ بِخلاف غَيْرِهِ لَكنْ يُبْدَأُ بالغَاصِب فَإِنْ تَعَذَّرَ فالمَوْهُوبُ، ولا رُجُوعَ لِغَارِمٍ عَلَى غَيْرِهِ، ولا يُجْمَعُ بَيْنَ قيمَة وَغَلَّة، والمُتَعَدِّى غَاصِبُ المَنْفَعَة، أَو الجَـاني عَلَى بَعْض أَوْ كُلِّ بـلا نيَّـة تَملُّك، ولا يُضْـمَنُ السَّـمَـاويُّ بَلُ غَلَّةُ المَنْفَعَة، وَلَوْ لَمْ يُسْتَعْمَلُ إلا الحُرَّ والْبُضْعَ فيه كَالْغَصب وَإِنْ تَعَدَّى المَسافَةَ مُسْتَعيرٌ أَوْ مُسْتَأْجِـرٌ، فَالْكرَاءُ إِنْ سَلَمَتْ وَإِلا خُيِّرَ فيـه وفي قيمَته وَوَقْـته كَزيادَة حَمْل تَعْطَبُ بِه وَعَطبَتْ وَإِلا فالكراءُ وإنْ فَاتَ المَ قُصُودُ كَقَطْع ذَنَب دَابَّة ذي هَيْبَةَ أَوْ أَذْنُهَا أَوْ طَيْلَ سَانِهِ وَلَبَنُ شَاةً وَبَقَرَةً هُوَ الْمَقْصُودُ أَوْ قَلْعُ عَيْنَى عَبْد أَوْ يَدَيْه أَوْ رَجْلُهُ فَلَهُ أَخْذُهُ وَنَقْصُهُ أَوْ قِيمَتُهُ، فَإِنْ لَمْ يَفُتُهُ فَنَقْصُهُ كَيَدَ عَبْد أَوْ عَيْنه وَرَفَا الثُّوْبَ مُطْلَقًا وَعَلَيْه أُجْرَةُ طَبيب.

فصلُ: إِنْ زَرَعَ مُتَعَدِّ الأَرْضَ فَقَدَرَ عَلَيْهِ، فَإِنْ لَمْ يَنْتَفِعْ بِالزَّرْعِ أُخِذَ بِلا شَيْءُ وَإِلا فَلَهُ قَلْعُهُ إِنْ لَمْ يَفُتْ وَقْتُ مَا يُرَادُ لَهْ، ولَهُ أَخْذُهُ بِقِيمَتِهِ مَقْلُوعًا وَإِلا فَكِراءً سَنَة كَأَنِ اسْتُحِقَّتْ مِنْ ذِي شُبْهَة أَوْ مَجْهُول قَبْلَ فَوَاتِ الإِبَّانِ، فَإِنْ حَرَثَ أَخَذَهَا المُسْتَحِقُّ وَدَفَعَ كِراء الْحَرْثِ وَإِنْ أَكْراها سَنِينَ فَلِلْمَالِكِ الْفَسْخُ بَعْدَ الْحَرْثِ، المَرْثِ،

وقيل له ادفَع أَجْرته إِنْ لَمْ يَزْرَعْ، فَإِنْ أَبَى قيلَ لِلْمَكْتَرِى ادْفَعْ كراء سَنَة، وإلا أَسُلَمَ الِلهُ شَيْء، وإِنْ زَرَعَ تَعَيَّنَ الْكرَاء إِنْ بَقَى الإبَّان، ولَه الإسْخَاء في المُسْتَقْبَلِ إِنْ عَرَفًا النَّسْبَة وإلا فالفَسْخُ ولا خيار للمُكثري، وَانْتَقَدَ إِنِ انْتَقَدَ المُسْتَقْبَلِ إِنْ عَرَفًا النَّسْبَة وإلا فالفَسْخُ ولا خيار للمُكثري أَوْ شَرَطَه وأَمِنَ هُو، وَالْغَفْلة لذى الشَّبْهَة أَو المَجْهُول للْحُكْم كوارث عَاصِب ومَوْهُوب ومَشْتر ولو منه إِنْ لَمْ يَعْلَمَا بِخلاف وَارِثُ طَراً عَلَيْه مُطْلَقًا، ومَوْهُوب ومَشْتر ولو مَنْه إِنْ لَمْ يَعْلَمَا بِخلاف وَارِثُ طَراً عَلَيْه فَيْ وَيَنِ أَوْ وَارِثُ طَلْقًا، وَوَارِثُ طَراً عَلَيْه فَوْ دَيْنِ أَوْ وَارِثُ إِلاَ لَمُسْتَحِقّة بِغَنْسَ فالنَقْضُ، وإِنْ بَنِي أَوْ غَرَسَ قيلَ للْمَالِكِ ادْفَعْ قيمتَهُ ولَدها الحُكْم إلا لمُسْتَحِقّة بِحَبْسِ فالنَقْضُ، ولمَن السَّحَق أَمَّ ولَد قيمتُها وقيمة ولكها المُحْمِ الله لمَسْتَحقة بَحَبْسِ فالنَقْضُ، ولمَن السَّتَحق أَمَّ ولَد قيمتُها وقيمة ولكها يوم المُحْمِ ولا شَيْء لَمُ الله ومن الدِيّة في الخَطْإ أَوْ بِمَا صَالَح بِه في الْعَمْد لا إِنْ عَلَى فَيْهِ وَلَا شَيْء لَمُ المُسْتَحِق مِنْ الدِيّة في الخَطْإ أَوْ بِمَا صَالَح بِه في الْعَمْد لا إِنْ المُسْتَحِقُ مِنْه بِالثَمْنِ عَلَى بَائِعِهِ إِلا أَنْ يَعْلَمَ صِحَة مِلْكِهِ.

بِلْبُ: الشَّفْعَةُ: اسْتحْقَاقُ شَرِيك أَخْذَ مَا عَاوَضَ بِه شَرِيكَهُ مَنْ عَقَارِ بِثَمَنه أَوْ قَيمَته بِصِيغَة فَللشَّرِيك أَوْ وَكِيله الأَخْذُ جَبْرًا وَلَوْ ذَمِّيّا أَوْ مُحَبَّساً لِيُحبِّسَ وَالْوَلِي يُمَعَوْرَه، وَالسَّلُطَانُ لِبَيْت الْمَالِ لا مَحبَّس عَلَيْه، أَوْ نَاظِرٍ وَلَوْ لِيُحبِّسَ إِلا أَنْ يَكُونَ لَهُ المَرْجِعُ وَجَارٍ وإِنْ مَلَكَ تَطَرُّقًا مِمَّنْ طَرَأَ مَلْكُهُ اللازِمُ اخْتيارًا بِمُعَاوضة يكُونَ لَهُ المَرْجِعُ وَجَارٍ وإِنْ مَلَكَ تَطَرُّقًا مِمَّنْ طَرَأَ مَلْكُهُ اللازِمُ اخْتيارًا بِمُعَاوضة لِعَقَارٍ ولَوْ مُنَاقِلا بِه أَو شَجَرًا أَوْ بِنَاءً بِأَرْضَ حُبِّسَ إِنَ انْقَسَمَ، وَقُضِيَ بِها في غَيْرِه بِمِثْلُ النَّمَن ولَوْ دَيْنًا بِذَمَّة بَائِعِه أَوْ قِيمَته يَوْمَ الْبَيْعِ أَوْ قِيمَة الشَّقْصِ في نَحْوِ نكَاحٍ وَكُلْعٍ وَصُلْحٍ عَمْد وَبِما يَخُصُّهُ إِنْ صَاحَب غَيرَهُ، ولَزَمَ المُشْتَرِي البَاقِي وَإِنْ قَلَّ وَخُلْعٍ وَصُلْحٍ عَمْد وَبَما يَخُصُّهُ إِنْ صَاحَب غَيرَهُ، ولَزَمَ المُشْتَرِي البَاقِي وَإِنْ قَلَّ بِأَجِله إِنْ أَيْسَر، أَوْ ضَمنه مُلَى ولَا عَجَلَ الثَّمَن إِلا أَنْ يَتَسَاوِيَا عَدَمًا، وبرَهْنه وَلَعْرَهُ مَا لَمْ تَيْبَسْ وَمَقْئُاةً وبَاذَنْجَان وَقَرْعَ وبَعْلُ ولَوْ بِيعَ مَعَ أَرْضِه، ولا عَرْصَة ومَمَرً وكَامِ وبَعْه وبَعْل ولَوْ بِيعَ مَعَ أَرْضِه، ولا عَرْصَة ومَمَرً وكراء، وتَبْعِه فَاسِد إِلا أَنْ يَفُوتَ وكراء، وكراء، وتَبْعِ فَاسِد إِلا أَنْ يَفُوتَ وكراء، وكراء وكراء، وكراء، وكراء، وكراء وكراء، وكراء وكراء، وكراء، وكراء، وكراء، وكراء، وكراء، وكراء، وكراء وكراء، وكرا

وسَقَطَتْ بِتَنَازُع هِمَا فِي سَبْقِ الملْكِ إلاَّ أَنْ يَحْلفَ أَحَدُهُمَا فَقَطْ، أَوْ قَاسَمَ أَو اشْتَرَى أَوْ سَاوَمُ أَو اسْتَأْجَرَ، أَوْ بَاعَ حُصَّتَهُ، أَوْ سَكَتَ بِهَدْم أَوْ بَنَاء وَلَوْ لإصْلاَحَ أَوْ سَنَة لا أَقَلَّ، ولَوْ كَـتَبَ شَهَـادَتَهُ عَلَى الأرْجَح كـأَنْ عَلْمَ فَعَـابَ إلا أَنْ يَظُنُّ الأوْبَةَ تَبْلَهَا فَعِيقَ وَصُدِّقَ إِنْ أَنْكَرَ الْعِلْمَ، لا إِنْ غَابَ قَبْلَ عِلْمه أَوْ لَمْ يَعْلَمْ أَوْ أَسْقَطَ لَكَذَب في الثَّـمَن وحَلَفَ أَوْ في المَبيع أَو المُـشْتَرِي أَو انْفرَاده أَوْ أَسْقَطَ وَصَبَىٌّ أَوْ أَبُّ بِلا نَظَرٍ، وطُولبَ بِالأخْذَ بَعْدَ اشْتَرَائِه لا قَبْلَهُ فَلا يَلْزَمُهُ الإسْقَاطُ، وَلَوْ عَلَّقَ وَاسْتَعْجَلَ إِنْ قَصَدَ تَرَوِّيًّا أَوْ نَظَرًا في المُشْتَرى إلا لبُعْده كَسَاعَة فَأَقَلَّ، وَهِيَ عَلَى حَسَبِ الْأَنْصِبَاء، فَيَتْرُكُ لِلْمُشْتَرِيَ حَصَّتَهُ وَمَلْكَهُ بِحُكْمٍ أَوْ دَفْع تَمَن أَوْ إشْهاد بالأخْذ، وَلَزَمَـهُ إِنْ قَالَ أَخَذْتُ وَعَرَفَ الثَّمَنَ، وَلَزَمَ المُشْـتَرِي تَسْليمَهُ إِنْ سَلَّمَ فَيُبَاعُ للثَّمَن فَإِنْ لَمْ يُسَلِّمْ، فَإِنْ عَجَّلَ الثَّمَنَ وَإِلا أَسْقَطَهَا الحَاكمُ، وَإِنْ قَالَ أَخَذَ أُجِّلَ ثَلاثًا للنَّقْد وَإِلا سَقَطَتْ وَقُدِّمَ الأخَصُّ وَهُوَ المُشَارِكُ في السَّهْم، وإنْ كأَخْتِ لأبِ مَعَ شَقِيقَة وَدَخَلَ عَلَى الأعَمِّ كَوَارِث عَلَى مُوصَّى لَهُمْ، ثُمَّ الْوَارِثُ مُطْلَقًا ثُمَّ الأجْنَبِيُّ وَأَخَذَ بِأَيِّ بَيْعِ شَاءَ، وَعُهْدَتُهُ عَلَى مَنْ أَخَذَ ببَيْعِه إلا إذَا حَضَرَ عَالِمًا بِالْبَيْعِ فَبِالآخِرِ، وَدَفَعَ الثَّمَنَ لَمَنْ أَخَذَ مِنْ يَدِهِ وَلَوْ أَقَلَّ، ثُمَّ يَرْجِعُ بِالزَّائد لَهُ عَلَى بَائِعِهِ كَمَا يُرَدُّ إِلَيْهِ مَا زَادَ إِنْ كَانَ أَكْثَرَ وَنُقضَ مَا بَعْدَهُ وَالْغَلَّةُ قَبْلَهَا لِلْمُشْتَرِي، وَتَحَتَّمَ عَفْدُ كِرَائِهِ عَلَى الأرْجَحِ، فالْكِرَاءُ لهُ ولا يُضْمَنُ نَقْصُهُ، وَإِن اخْتَلَفَا فِي الثَّمَنِ فَالْقَوْلُ للمُشْتَرِي بِيَمِينِ إِنْ أَشْبَهُ، وَإِلا فالشَّفِيعُ، فَإِنْ لَمْ يُشْبِهَا حَلَفًا وَرَدَّ إِلَى قيمَة وَسَط كَأَنْ نَكَلا مَعًا.

بلب: القسمةُ: تَعْيِنُ نَصِيبِ كلِّ شَرِيكِ في مُسْاعٍ ولَوْ باخْتصاصِ تَصَرُّف، وَهِي ثَلاثَةٌ: وَهِي اخْتصاصُ كُلِّ شَرِيكِ عَنْ شَرِيكِهِ بِمَنْفَعَة مُتَّحِد أَوْ مُعَدِّد في زَمَنِ، كَخَدْمَة عَبْد وَرُكُوبِ دَابَّة ولَوْ كَشَهْرٍ وَسُكْنَى دَار، وَزَرْعِ أَرْض مُتَعَدِّد في زَمَن، كَخَدْمَة عَبْد وَرُكُوبِ دَابَّة ولَوْ كَشَهْرٍ وَسُكْنَى دَار، وَزَرْعِ أَرْض وَلُوْ سَنِينَ، ولَزِمَت كالإِجَارَة لا غَلَّة وَإِنْ يَوْمًا، وَمُراضَاةٌ فكالْبَيْعُ اتَّحَدَ الجنسُ أَو اخْتَلَف، فَيَجُوزُ صُوفٌ عَلَى ظَهْرٍ إِنْ جُزَّ بِقُرْبٍ كَنِصْفِ شَهْرٍ، وأَخَذَ أَحَدُهُمَا أَوِ اخْتَلَف، فَيَجُوزُ صُوفٌ عَلَى ظَهْرٍ إِنْ جُزَّ بِقُرْبٍ كَنِصْفِ شَهْرٍ، وأَخَذَ أَحَدُهُمَا

عَرْضًا وآخَرُ دَيْنًا وَأَخْذُهُ قُطْنيَّةً وَالآخَرُ قَمْحًا وَخيَارُهُ كَالْبَيْعِ، وَأَخْذُ كُلِّ أَحَد مُزْدَوَجَـيْنِ، وَقُرْعَةٌ فَيُــفْرَدُ كُلُّ نَوْعٍ وَصَنْف كَدُورٍ وَأَقْـرِحَة، فَإِنْ لَمْ يُمْكَنْ قَسْـمُهُ بيعَ، وَيُقَسَّمُ الْعَقَارُ وَالمُقَوَّمُ بِالْقيمَّةِ، وَكَفَى قَاسَّمُ بِخلافً المُقَوِّم وَأَجْرُهُ بِالْعَدَد، وَكُرِهَ وَمُنعَ إِنْ رُزِقَ عَلَيْه في بَيْتِ المَالِ، وَأُفْرِدَ شَجَرُ كلِّ صِنْف إِنِ احْتُمِلَ إِلا إِذَا اخْتَلَطَتْ، أَوْ أَرْضًا تَفَرَّقَ شَجَـرُهَا فيُجْمَعُ كـالدَّورِ إِنْ تَقَارَبَتْ كَمِـيلِ وَتَسَاوَتْ رَغْبَةً، وَالأَقْرِحَةُ وَالحَوَائطُ كَذَلكَ، وَالْبَزُّ وَلَوْ كَـصُوفِ وَحَرِيرٍ مَخِيطٍ وَغَيْرِهِ بَعْدَ تَقْوِيم كُلِّ لا ذَات آلة مَعَ غَيْرِهَا كَبَعْلِ وَمُنعَ مَا فِيهِ فَسَادٌ كَيَاقُوتَةِ وَزَرْعِ وَتُمَرِ مُفْرَدًا أَوْ مَعَ أَصْلُه أَوْ قَتَّا أَوْ زَرْعًا أَوْ فيه تَرَاجُعٌ وَلَوْ قَلَّ، أَوْ لَبَنَّ في ضُرُوع إلا لِفَصْلِ بَيِّنٍ، ولا يُجْمَعُ بَيْنَ عَاصِبَيْنِ إلا مَعَ ذي فَرْضِ، فَلَهُمُ الْجَمْعُ أَوَّلا كَذَوى سَهُمٍ أَوْ وَرَثَةٍ مَعَ شَرِيْكِ، وَأُجْبِرَ لَهَا المُمْتَنِعُ إِنِ انْتَفَعَ كُلٌّ وَكَتَبَ الشُّركاءُ وَلُفَّ في كَشَمْع ثُمَّ رُمِيَ أَوْ كَتَبَ المَقْسُومُ وَأَعْطَى كلا وَلَزِمَ، وَمُنْعَ اشْتَرَاءُ مَا يَخْرُجُ وَنُظرَ فِي دَعْوَى جَـوْر أَوْ غَلَط، فَإِنْ تَفَاحَشَ أَوْ ثَبَتَ نُقَـضَتْ وَإِلا حَلَفَ المُنْكرُ كَالْمُرَاضَاة إِنْ أَدْخَلًا مُقَوِّمًا، وَأُجْبِرَ عَلَى الْبَيْعِ مَنْ أَبَاهُ فِيمَا لَا يَنْقَسِمُ مِنْ عَقَارِ وَغَيْرِه إِنْ نَقَصَتْ حَصَّةُ شَرِيكِه مُفْرَدَةً، ولا يَلْتَزِم النَّقْصَ وَلَمْ تُمْلَكُ مُفْرَدَةً، وَلَمْ يكن الْكُلُّ لِلْغَلَّة كَرَبْع غَلَّة وحانُوت ولا لِلتِّجارَةِ، وَقَسَمَ عَنِ المَحْجُورِ وَلِيُّهُ، وَعَنِ الْغَائِبِ وَكِيلُهُ أَوِ الْقَاضِي لا الأبُ وَذُو الشُّرْطَة، ولا كَأْخِ كَنْفَ صَغِيرًا بلا وصاية بخلاف مُلْتَقط.

بِابُّ: القراضُ: دَفْعُ مَالِك مالاً مِنْ نَقْد مَضْرُوب مُسلَّم مَعْلُوم لِمَنْ يَتَجِرُ بِهِ بِجُزْء مَعْلُوم مِنْ رِبْحِه قَلَّ أَوْ كَثُرَ لا بَعَرْض ولا تبر إلا أَنْ يَتَعامَلَ بِه فَقَطْ بِبَلَدِه كَفُلُوس ولا بِدَيْنِ وَرَهْنِ وَوَدِيعَة ، وَاسْتَمَرَّ دَيْنَا إِلاَ أَنْ يَقْبِضَ أَوْ يَحْضُر وَيُشْهِدَ كَفُلُوس ولا بِدَيْنِ وَرَهْنِ وَوَدِيعَة ، وَاسْتَمَرَّ دَيْنَا إِلاَ أَنْ يَقْبِضَ أَوْ يَحْضُر وَيُشْهِدَ عَلَى عَرْض عِنْدَهُ أَوْ بَعْدَ شرائه أَوْ صَرْف ، عَلَيْه ، وَإِنْ وَكَلَه عَلَى خَلاص دَيْنِ أَوْ بَيْع عَرْض عِنْدَه أَوْ بَعْدَ شرائه أَوْ صَرْف ، ثُمَّ يَعْمَلُ فَلَه أَجْرُ مَ شُله في تَولِيه وقراضُ مَثْله في رَبْحِه كَلَكَ شَرْكُ ولا عَادَةٌ أَو مُبُهَم أَوْ أَجَلٍ أَوْ ضَمَّنَ أَوِ اشْتَر بِدَيْنِ فَخَالَفَ أَوْ مَا يَقِلُ وُجُودُهُ كَاخْتِلافِهَا في

الرِّبْحِ بَعْدَ الْعَمَلِ وَادَّعَيَا مِا لا يُشْبِهُ، فَإِنْ أَشْبَهَا فَقَوْلُ الْعَـامِلِ، وفي فَاسد غَيْره أُجْرَةُ مثْله في الذِّمَّة ، كاشْترَاط يَده أَوْ مُشَـاوَرَته أَوْ أَمين عَلَيْه أَوْ كَخيَاطَة أَوْ خَرْز أَوْ تَعْيِين مَحَلٍّ أَوْ زَمَن أَوْ شَخْص لِلشِّرَاء، وَعَلَيْه كَالنَّشْرِ وَالطَّيِّ الخَفِيفَيْنِ، وَالأَجْرُ إِن اسْتَأْجَـرَ، وَإِن اشْتَرَى فَقَالَ اشْتَرَيْتُ فَأَعْطني فَـقَرْضٌ، بخلاف مَا لَمْ يُخْبِرْ فَيَجُوزُ كَادْفَعْ لِي فَقَدَ وَجَدْتُ رَخيصًا أَشْتَرِيهِ إِنْ لَمْ يُسَمِّ السِّلْعَةَ أَوِ الْبَائعَ وَجَعْلِ الرِّبْحِ لأَحَدِهِمَا أَوْ غَيْرِهِمَا وَضَمِنَهُ في الرِّبْحِ إِنْ لَمْ يَنْفِهِ وَلَمْ يُسَمِّ قراضًا وَخَلَطَهُ، وَإِنْ بِمَالِهِ وَهُوَ الصُّوَابُ إِنْ خَافَ بتَقْديم أَحَـدهمَا رُخْصًا وَسَفَرُهُ إِنْ لَمْ يَحْجُرُ عَلَيْه قَبْلَ شُغْله، أو اشْتراطُهُ أَنْ لا يَنْزِلَ وَادِيًا، أَوْ يَمْشِي بِلَيْلِ أَوْ بِبَحْرِ، أَوْ يَبْتَاعُ سِلْعَةً، وَضَمِنَ إِن خَالَفَ كَأَنْ عَمِلَ بِمَوْضِع جَوْر لَهُ، أَوْ بَعْدَ علْمه بِمَوْت رَبِّه، أَوْ شَارَكَ أَوْ بَاعَ بِدَيْن، أَوْ قَارَضَ بِلا إِذْن، وَالرِّبْحُ بَيْنَهُمَا ولا رَبْحَ للأوَّل، وَعَلَيْهِ الزِّيَادَةُ للثَّانِي إِنْ زَادَ، وَإِنْ نَهَاهُ عَنِ الْعَمَلِ قَبْلَهُ فَلَهُ وَعَلَيْه، وَإِنْ جَنَى كُلٌّ أَوْ أَجْنَبِيٌّ أَوْ أَخَذَ شَيْئًا فَالْبَاقِي رَأْسُ الْمَالِ لا يَجْبُرُهُ رَبْحٌ وَعَلَى الْجَانِي مَا جَنّي، ولا يَشْتَرى بنَسيــئَة وَإِنْ أَذِنَ رَبُّهُ، ولا بأَكْثَرَ منْ مَال الْقرَاض، فَــإِن اشْتَرَى فالرِّبْحُ لَهُ وَشَارَكَ بَقيَمَته وَجُبرَ خُـسْرُهُ وَمَا تَلَفَ، وَإِنْ قَبْلَ الْعَمَلِ بِالرِّبْحِ مَا لَمْ يَقْبِضْ ولِربَّهِ خَلَفَهُ وَأَنْفَقَ مِنْهُ إِنْ سَافَـرَ للتِّجَارَةِ مَا لَمْ يَبْنِ بِزَوْجَةٍ، وَاحْـتَمَلَ الْمَالَ ذَهَابًا وَإِيَابًا بِالْمَعْ رُوفِ لا لأهْلِ وَكَحَجٍّ، وَاسْتَخْدَمَ إِنْ تَأْهَّلَ، وَاكْتَسَى إِنْ طَالَ، وَوُزِّعَ إِنْ خَرَجَ لَحَاجَةً، وَلَوْ بَعْدَ تَزَوُّده وَاكْتَرَائه بِهَا، وَلَكُلِّ فَسْخُهُ قَبْلَ الْعَمَل، وَلَرَبِّه إِنْ تَزَوَّدَ وَلَمْ يَظُعَنْ وَإِلا فَلنُضُوضَه، ۚ وَإِنَّ ٱسْتَنَضَّةُ أَحَدُهُ مَا نَظَرِ الحَاكَمُ وَالعَامَلُ أَمينٌ، فَـالْقَوْلُ لَهُ فَى تَلَفه وَخُسَـره وَرَدِّه إِنْ قَبَضَهُ بِلا بَيِّنَة تُوثِّـقُ، أَوْ قَالَ قِراضٌ وَرَبُّهُ بِضَاعَةٌ بِأَجْرِ وَعَكْسَه، أَوْ قَالَ أَنْفَقْتُ مِنْ غَيْرِه وفي جُـزْءِ الرِّبْحِ وَإِنْ أَشْبَهَ، وَالْمَالُ بِيَدُه أَوْ وَدِيعَةً وَإِنْ عَنْدَ رَبِّه، وَلَرَبِّه إِن انْفَرَدَ بِالشَّبَه، أَوْ قَالَ قَرْضٌ في قراض أوْ وَديعَة، أوْ في جُـزْء قَبْلَ الْعَمَلِ مُطْلَقًا أَوْ لمُدَّعِي الصِّحَّة، وَمَنْ مَاتَ وَقِبَلُهُ قِـرَاضٌ أَوْ وَدِيعَةٌ أُخِذَ مِنْ تَـرِكَته إِنْ لَمْ يُوجَـدُ، وَحَاصٌ غُرُمَـاءَهُ، وَتَعَيَّنَ بِوَصِيَّةٍ، وَقُدِّمَ عَلَى الْغُرَمَاءِ في الصِّحَّةِ وَالْمَرَضِ، وَلَيْسَ لِعَامِلِ هَبَةٌ أَوْ تَوْلَيَةٌ.

بلبُ: المُسَاقَاةُ: عَقْدٌ عَلَى الْقيَامِ بِمُؤْنَةِ شَجَرٍ أَوْ نَبَاتٍ بِجُزْءٍ مِنْ غَلَّةٍ بِصِيغَةٍ سَاقَيْتُ أَوْ عَامَلْتُ فَـقَطْ، وَهِيَ لازِمَةُ يُسْتَحَقُّ الْثِّمَـارُ فيهَا بِالْظُّهُـورِ، وَشَرْطُ المَعْقُود عَلَيْهِ أَنْ لا يُخْلَفَ، وَأَنْ لا يَبْدُو صَلاحُهُ، وَكَوْنُ الشَّجَر ذَا ثَمَر لا كَقَ صَب وَقَرْط وَمَوْز ولا ما حَلَّ مَسِيعُـهُ، وَنَحْوُ وَدَىٌّ إِلا تَبَعًا، وَشَـرْطُ الجُزْء شُيُّ وعُهُ وَعَلْمُـهُ، وَإِلا فَسَـدَتْ كَشَرْط نَقْـض مَا في الحائط مـنْ نَحْو دَوَابٌّ أَوْ تَحْديد أَوْ زِيَادَة شَيْء لأحَدهما، أَوْ عَمَل شَيْء يَبْقَى بَعْدَ انْقضائها، كَحَفْر بنر وَإِنْشَاءِ شَجَرٍ، وَعَلَى الْعَاملِ جَميعُ مَا يَفْتَقرُ إِلَيْه عُرْفًا كَآبَار وَتَنْقَيَة وَدَوَابَّ وَأَجْرٍ، أَوْ خَلَّفَ مَا رَثَّ لا مَا مَاتَ أَوْ مَرضَ ممَّا كَانَ وَلا أُجْـرَتُهُ بَلْ عَلَى رَبِّه بخلاف نَفَقَـتهمْ وَكَـسْوَتهمْ، وَجَازَ شَــرْطُ مَا قَلَّ كإصْـلاح جدَار، وكَنْس عَــيْن، وَشَكِّ حَظِيرَةٍ، وَإِصْلاح ضَفَيرَة، وَمُسَاقَاة سنينَ مَا لَمْ تَكْثُـرْ جَدًّا بلا حَدٍّ وَلَمْ يَخْتَلف الجُزْءُ، فَإِنْ لَمْ يُؤَقَّتْ فَالْجِذَاذُ وَحُملَتْ عَلَى أَوَّل بَطْن، وَشَرْطُ الزَّرْع وَالقَصب وَالْبَصَلُ وَالْمَقْثَاةَ عَجْزُ رَبِّه وَخَوْفُ هَلاكه وَبُرُوزِه، وَدَخَلَ شَجَرٌ تَبْعَ زَرْعًا، وَجَازَ إِدْ خَالُ بَيَاضِ شَجَرِ أَوْ زَرْعَ إِنْ وَافَقَ الجُزْءَ وَبَذَرَهُ الْعَامِلُ وَقَلَّ، كَثُلُث بَعْدَ إِسْقَاط كُلْفَةِ الثَّمَرَةِ وَٱلْغَى لِلْعَامِلِ ۚ إِنْ سَكَتَا عَنْهُ أَو اشْتَرَطَهُ الْعَامِلُ، فَإِن اشْتَرَطَهُ رَبُّهُ فَسَدَ كاشْتِرَاطِ الْعَامِلِ مَا كَثُرَ، وَتُنفْسَخُ الفَاسِدَةُ قَبْلَ الْعَمَلِ مُطْلَقًا أَوْ في أَثْنَائه إِنْ وَجَبَتْ أُجْرَةُ المشْلِ بأَنْ خَرَجَا عَنْهَا، كَاشْتْرَاط زيَـادَة عَيْنِ أَوْ عَرْضِ وَإِلا مَضَتْ بِمُسَاقَـاةِ المِثْلِ كَمُسَاقَـاتِهِ مَعَ ثَمَرٍ أُطْعِمَ، أَوِ اشْتِرَاطِ عَـمَلِ رَبِّهِ مَعَهُ، أَوْ دَابَّةٍ أَوْ غُلامٍ وَهُوَ صَغِيرٌ ، أَوْ مَعَ بَيْعٍ أَوِ اخْتِلافِ الجُزْءِ في سِنِينَ ، أَوْ حَوَائِطَ في صَفْقَةٍ ، أَوْ يَكُفِيهِ مَـنُونَةَ آخَرَ، وَوَجَبَ بَعْدَ الْفَرَاغِ مُسَاقَاةُ المِثْلِ في هَذَا، أَوْ أُجْرَتُهُ في الأوَّل، وَالْقَوْلُ لَمُدَّعِى الصِّحَّة.

بلب؛ الإجارةُ: عَقْدُ مُعَاوَضَة عَلَى تَمْليك مَنْفَعَة بِعَوْضِ بِمَا يَدُلُّ، فَرُكْنُهَا عَاقَدٌ وَصِيغَةٌ وَأَجْرُ كَالْبَيْعِ وَمَنْفَعَة تَتَقَوَّمُ مَعْلُومَةً مَقْدُورًا عَلَى تَسْليمها غَيْرَ حَرَامٍ ولا مُتَعَيِّنَة لا نَحْوِ تُفَاحَة لِلشَّمِ، أَوْ دَنَانِيرَ لِلزِّينَةِ، ولا مُتَعَيِّنَة لا نَحْوِ تُفَاحَة لِلشَّمِ، أَوْ دَنَانِيرَ لِلزِّينَةِ، ولا اللهَ أَوْ جَارِيَة لِلْغَنَاءِ، أَوْ حَائِضٍ لِكَنْسِ مَسْجِدٍ، ولا لَركْعَتَى الْفَجْرِ، بِخِلافِ

الْكَفَايَة كَـفَتْ وَى لَمْ تَتَعَيَّنْ، وَعُـجِّلَ الأَجْرُ إِنْ شَرَطًا، أَو اعْـتيـدَ أَوْ عُيِّنَ أَوْ في مَضْمُونَة لَمْ يَشْرُعْ فيــهَا إلا لبُعْدِ المَسَافَة في غَيْرِ الإبَّانِ فَالْيَســيرُ وَإِلا فَمُيَاوَمَةٌ أَقْ بَعْدَ الْعَـمَلِ، وَفَسَـدَتْ إِنِ انْتَفَى عُرْفُ تَعْـجِيلِ المُعَيَّنِ وَلَوْ كَمَـعَ جُعْلِ لا بَيْع وَكَجِلد لسَـلاخ، وَنُخَالَة للطَّحَّان أَوْ جُـزْء ثَوْب، أَوْ جِلْد لِنَسَّاج، أَو دَبَّاغ، وَلَهُ أَجْرُ مِـثْلِهِ إِنْ عَمِلَ، أَوْ جُــزْء رَضيع، وَإِنْ مِنَ الآنَ، وَكَــاحْصُــدْهُ وادْرُسْهُ وَلَكَ نصْفُهُ، وَكِرَاءُ الأرْضِ بِطَعامِ أَوْ بِمَا أَنْبَتَنُّهُ إِلَّا كَخَشَبِ وَحَمْلُ شَيْءٍ لِبَلَد بِنصْفِهِ إلا أَنْ يَقْبِضَـهُ الآنَ، وكإنْ خطْتَهُ اليَوْمَ فَلَكَ كَــذا وإلا فَكَذا، أو اعْمَلْ علَى دابَّتى أوْ في حانوتي وَمَا تَحصُّلَ فلَكَ نصْفُهُ فَإِنْ عَملَ فَللْعَامل وَعَلَيْـه أُجْرَةُ مثْلهَا عَكْسُ اكْرِهَا وَلَكَ النِّصْفُ، بخلاف نَحْــو اخْتَطْهُ وَلَكَ نصْفُهُ فَجُــوِّزَ كإجَارَة دَابَّة لكَذَا عَلَى إِنِ اسْتَغْنَى فِيهَا حَاسَبَ إِنْ لَمْ يَنْقُدْ، وَإِيجَارُ مُؤَجَّرِ أُو اسْتُثْنَيَتْ مَنْفَعَتُهُ وَالنَّقْد فِيهِمَا إِنْ لَمْ يَتَغَيَّرُ غَالِبًا قَبْلَ تَسْلِيمِهِ وَعَلَى طَرْحِ نَجَاسَةٍ كَـمْيَتَةٍ، وَالقِـصَاصِ وَالأَدَبِ وَعَبْدِ خَــمْسَةَ عَشــرَ عَامًا، وَدَار نَحْوَ ثَلاثينَ وَأَرْض خَمْـسينَ، وَبَيْع دَار لِتُـقْبَضَ بَعْـدَ عَامٍ وَأَرْضِ بَعْـدَ عَشْـرِ وَحَيَـوَان بَعْدَ ثَلاثَة أَيَّام لا عَـشْر، وكُـرهَ المُتَوسِّطُ وكِرَاءُ دَابَّةِ لِتُقْبَضَ بَعْدَ شَهْرٍ إِنْ لَمْ يُشْتَرَطِ النَّقْدُ، وَتَحْدِيدُ صَنْعَةٍ كَخِيَاطَة بِعَمَلِ أَوْ زَمَنِ وَفَسَدَتْ إِنْ جَمَعَهما وَتَسَاوَيَا، وَإِيجَارُ مُرْضع وَغَسْل خرْقَة وَنَحْـوِهَا عَلَى أَبِيهِ إِلا لِـعُرْف وَلزَوْجـهَا فَـسْخُـهُ، إِنْ لَمْ يَأْذَنْ كَـأَهْلِ الطِّفْلِ إِنْ حَمَلَتْ وَلَهَا إِنْ مَاتَ أَبُوهُ وَلَمْ تَقْبضْ لَهَا أُجْرَةً وَلَمْ يَتْرُكُ مَالاً وَلَمْ يَتَطُّوعُ بها أَحَدُ ، ومُنعَ إِنْ أَذِنَ مَنْ وَطَئَ وَسَفَرِ بِهَا، وَكُرِهَ حُلِيٌّ وَإِيجَارُ مُسْتَـأَجِرِ دَابَّة لِمثْله وَلَوْ فَظًّا، وأُجْرَةٌ عَلَى تَعْلِيمٍ فِقْهِ وَفَـرَائِضَ كَبَيْعٍ كُــتُبِهِ وَعَــلَى قِرَاءَةٍ بِلَحْنِ ودُفٍّ وَمِعْزَفِ لِعُــرْسِ وَإِيجَارِ مُسْلِم لِكَافِرِ فَـيمَا يَحلُّ بلا إِهَانَة، وَعُيِّنَ مُــتَعَلِّمٌ وَرَضيعٌ وَدَارٌ وحانُوتٌ وَبِنَاءٌ عَلَى جدار، وَمَحْمَلُ وَمَسْكَنُ إِنْ لَمْ تُوصَفُ وَدَابَّةٌ إِلا المَضْمُ ونَهَ فَنَوْعٌ وَصِنْفٌ وذُكُورَةٌ أَوْ أُنُوتَةٌ، وَلِرَاعٍ رَعْيُ أُخْرَى إِنْ قَوِيَ وَلَوْ بِمُشَارِكِ إِنْ لَمْ يَشْتَرِطْ عَدَمَهُ، وَإِلَّا فَأَجْرُهُ لِمُسْتَأْجِرِ كَأَجِيرِ لِخِدْمَةِ أَجَّرَ نَفْسَهُ، ولا

يَلْزَمُهُ رَعْيُ الْوَلَد إلا لعُرْف وفي الْخَيْط وَنَقْشِ الرّحَى وآلة بنَاء، وَإِلا فَعَلَى رَبّه وَإِكَاف وَقَتَب وَنَحُوهما وَإِلا فَعَلَى رَبِّ الدَّابَّة والسَّيْر والمَنَازِل وَالمَعَالِيقِ والزَّاملة وَقَرْشِ المَحْمَلِ وَبَدَلِ الطَّعَامِ المَحْمُولِ، وَتَوْفِيرِهِ وَنَزْعٍ ثَوْبِ في نَحْوِ لَيْلِ وَهُوَ أَمينٌ فَلا ضَمَانَ وَلَوْ شُرطَ إِثْبَاتُهُ، أَوْ عَثُرَ بِدُهْنِ أَوْ غَيْـرِهِ أَوْ بِآنيَةِ فَانْكَسَرَتْ، أَو انْقَطَعَ الْحَبْلُ مَا لَمْ يَتعَدَّ، أَوْ يَغُرَّ بفعْل كَحَارِس وَلَوْ حَمَّاميًّا وَأَجِيرِ لِصَانع وَسَمْسَار خُيِّرَ ونُوتيٍّ غَرَقَتْ سَفَينَتُهُ بِفَعْلِ سَائِغ، وَإِلَّا ضَمِنَ كَرَاعٍ خَالَفَ مَرْعَى شَرُط، أَوْ أَنْزى بلا إِذْن أَوْ غَرَّ بفعل فَالْقيمةُ يَوْمَ التَّلَف أَوْ صانع في مَصْنوعِهِ لا غَيْرِهِ وَلَوْ مُحْتَاجًا لَهُ، وَإِنْ بِبَيِّنَةً أَوْ بِلا أَجْرِ إِنْ نَـصَبَ نَفْسَهُ وَغَابَ عَلَيْه فالْقـيمَةُ يَوْمَ دَفْعِهِ إِلا أَنْ يُرَى بَعْدَهُ فَبِآخِرِ رُؤْيَة وَلَوْ شَرَطَ نَفْيَهُ وَهُوَ مُفْسِدٌ فيه أَجْرُ المثل، إلا أَنْ تَقُومَ لَهُ بِيِّنَةٌ فَتَسْقُطُ الأجْرَةُ، أَوْ يُحْضِرُهُ عَلَى الصِّفَة وَصُدِّقَ إِن ادَّعَى ضَيَاعًا أَوْ خُوْفَ مَوْتِ فَنَحَرَ، أَو ادَّعَى مَنْحُورَهُ وَحَلَفَ وَفُسخَتْ بِتَعَذُّر مَا يُسْتُوْفَى منْهُ لا به ولَوْ بغَصْبِ أَوْ غَصْبِ مَنْفَعَة، أَوْ أَمْرِ ظَالِم بإغْلاق الْحَوانِيتِ، أَوْ حَمْلِ ظئرِ أَوْ مَرَضِ لا تَقْدِرُ مَعَهُ عَلَى رَضَاعٍ، وَمَرَض عَبْدِ أَوْ دَابَّةٍ، أَوْ هَرَبِهِ لِكَالْعَدُوِّ وَإِلا أَنْ يَرْجِعَ، أَوْ يَصِحَّ في المُدَّةِ قَـبْلَ الْفَسْخِ وَخُيِّرَ إِنْ تَبَـيَّنَ أَنَّهُ سَارَقَ أَوْ رَشَدَ صِّغيرٌ عَقَدَ عَلَيْه، أَوْ عَلَى سلْعَة وَليِّه إلا لظنِّ عَدَم بُلُوغِهِ وَبَقِيَ الْيَسِيرُ كَالْشَّهْرِ فَيَلْزَمُ فِي الْعَقْد عَلَيْه كَالْعَقْد عَلَى سَلَعه أَوْ سَلَع السَّفْيه وَلَوْ بَقِيَ سَنِينَ عَلَى الأرْجَح، وَللسَّفيه أَنْ يُؤَاجِرَ نَفْسَهُ لعَيْشه فَقَطْ، ولا كَلامَ لوَليِّه إلا أَنْ يُحَابيَ ولا لَهُ إِنْ رَشَدَ وَبِمَوْت مُسْتَحقٍّ وَقف أجَّرَ وَمَاتَ قَبْلَ تَقَضِّيهَا وَلَوْ نَاظرًا عَلَى الأصحِّ بخلافِ نَاظِرِ غَيْرِ مُسْتَحَقٍّ، وَجَازَ عَلَى أَنَّ يَرْكَ بِهَا فِي حَوائِجِه، أَوْ لَيَطْحَنَ عَلَيْهَا شَهْرًا مَثْلًا إِذَا كَانَ مَعْرُوفًا وَعَلَى حَمْلِ آدَمِيٌّ لَمْ يَرَهُ ولا يَلْزَمُهُ الفَادحُ بخلاف وَلَد وَلَدَتْهُ، وَحَمْلٌ بِرُؤْيَتَـهِ أَوْ كَيْلِهِ أَوْ وَزْنِهِ أَوْ عَـدَده إِنْ لَمْ يَتَفَاوَتْ، وَحَـملُ مثله أَوْ دُونَهُ والرِّضي بغَيْـر مُعَيِّنَة إنْ هَلَكَتْ إن اضْطُرَّ إنْ لَمْ يُنْـقَدْ وَدَارُ غَائبَة كَـالْبَيْعِ أو نِصْفِها، أَو نِصْفِ كَعَبْدِ وَمُشَاهَرَة ولا تَلْزَمُهُمَا إلا بِنَقَدْ فَقَدْرُهُ كَالْوَجيبَة بِشَهْرِ كَذَا

أَوْ هَذَا الشُّهْرِ أَوْ شَهُرًا أَوْ سَنَةً أَوْ إِلَى كَذَا وَعَـدَم بَيَانِ الابْتدَاء، وَحَمْل منْ حين الْعَقُد وَأَرْضِ مَأْمُونَة الرَّىِّ سنينَ كَثيـرةً، وَإِنْ بشْرَط النَّقْد وَغَيْرِهَا إِنْ لَمْ يَنْقُدْ وَإِنْ سَنَةً وَوَجَبَ فِي أَرْضِ النِّيلِ إِذَا رُؤيَتْ وَفِي غَيْرِهَا إِذَا تَمَّ الزِّرْعُ وَعَلَى أَنْ يحرُّثُهَا ثَلاثًا أَوْ يُزَبِّلَهَا إِنْ عَرَفَ، وبِشَرْطِ كَنْسِ مِـرْحَاضِ أَوْ مَـرَمَّةِ أَو تَطْيِـين منْ كراء وَجَبَ لا إِنْ لَمْ يَجِب، أَوْ مِنْ عِنْدِ المُكْتَرِي كَحَمِيمِ أَهْلِ ذِي الحَمَّامِ أَوْ نَوْرَتِهِمْ مُطْلَقًا أَوْ لَمْ يُعَيَّنْ فَي الأَرْضِ بِنَاءٌ، أَوْ غَرْسِ وَبَعْضُهُ أَضَرَّ ولا غُرَفٌ وَكَرَاءٌ وَكَيْلٌ وَإِنْ مُفُوَّضًا بِمُحَابَاةٍ، أَو بِعْرْضِ وَانْتَفَال مُكْتَر لَبَلَد، وَإِنْ سَاوَتْ إِلا بإذْن وَضَمَنَ إِنْ عَطِبَتْ كَأَنْ أَكْرَى لِغَيْرِ أَمِينٍ أَوْ لأَثْقَلَ، أَوْ زَادَ في المَسافَةِ وَلَوْ مِيْلاً أَوْ حَمْلاً تَعْطبُ به وَعَطبَتْ وَإِلا فَالْكرَاءُ، وَلَكَ فَسْخُ عَضُوضٍ أَو جَمُوحٍ أَو أَعْشَى أَوْ مَا دَبَرُهُ فَاحِشٌ، وَالسَّنَةُ في أَرْضِ النيلِ وَالمَطَرُ بِالْحَصَادِ وَالسَّقْيُ بِالشُّهُورِ وَلَزمَ الْكِرَاءُ بِالتَّمَكُّنِ، وَإِنْ فَسَدَ الزِّرْعُ لِجَائِحَةِ أَوْ غَرَق بَعْدَ الإِبَّانِ أَوْ لَمْ يَزْرَعُ لَعَدَم بَذْرِ أَوْ سَجْنِ، بِخِلافِ تَلَفِهِ بِآفَةِ الأرْضِ كَدُودِهَا أَوْ فَأْرِهَا أَو عَطَشٍ أَوْ غَرَقِ قَبْلَ الإِبَّانِ وَاسْتَمَرَّ، وَلَوْ عَطِشَ الْبَعْضُ أَوْ غَرِقَ فَلكُلِّ حُكْمُهُ، وَلَوْ جَرَّ السَّيْلُ حُبًّا أَوْ زَرْعًا لأرْضِ فَلِرَبِّهَا، وَلا يُجْبَرُ مُـوجِرٌ عَلَى إِصْلاحٍ مُـطْلَقًا، وَخَيِّـرَ السَّاكِنُ في مُضِرِّ، فَإِنْ بَقِيَ فَالكراءُ، وَالْقَوْلُ لِلأخيرِ أَنَّهُ أَوْصَلَ مَا أُرْسِلَ بِه، أَوْ أَنَّهُ اسْتَصْنَعَ أَوْ أَنَّهُ عَلَى الصِّفَة أَشْبَهَ لا في رَدِّه وَهُوَ ممَّا يُغَـابُ عَلَيْه، وَالأصح أَانَّ كِرَاءَ السُّفُنِ بِالْبَلاغِ إِلا أَنْ يُتِمَّ الْعَمَلَ غَيْرُهُ فَللأوَّل بِحَسَب كرائه كَمُشارَطَة طبيب عَلَى الْبُرءِ، وَمُعَلِّم عَلَى حِفْظِ قُرآنِ، وَحَافِرِ بِئْرِ عَلَى اسْتِخْرَاجِ المَاءِ، وَإِنْ فَرَّطَ بَعْدَ الْبَلاغِ في إِخْرَاجِ مَا فِيهَا فَتَلِفَ فالْكِرَاءُ كَأَنْ أُخْرِجَ في الأَثْنَاء لغَيْر علَّة، وَجَازَ إِنْ خِيفَ الْغَرَقُ طَرْحُ مَا بِهِ النَّجَاةُ غَيْرَ آدَمِيٍّ، وَبُدئَ بِمَا ثَقُلَ أَوْ عَظُمَ جِرْهُ لَهُ وَوُزِّعَ عَلَى مَالِ التِّجَارَةِ فَقَطْ طُرِحَ أَوْ لا بِقِيمَتِهِ يَوْمَ التَّلَف، وَالْقَوْلُ للْمَطْرُوحِ مَتَاعُهُ فيمَا يُشْبهُ.

فصلُ: الجَعَالَةُ: الْتِزَامُ أَهْلِ الإجَارَةِ عِوَضًا عُلِمَ لِتَحْصِيلِ أَمْرٍ يَسْتَحِقُّهُ

السَّامِعُ بِالتَّمَامِ إِلاَ أَنْ يُتِمَّ غَيْرُهُ فَبِسْبَةِ الثَّانِي وَرُكْنُهُ كَالإِجَارَةِ وَشَرْطُهَا عَدَمُ شَرْطَ النَّقُدُ وَتَعْيِينُ الزَّمَنِ إِلاَ بِشَرْطِ التَّرْكِ مَتَى شَاءَ، وَلَكِلَيْهِمَا الْفَسْخُ وَلَزِمَتِ الجَاعِلَ فَقَطْ بِالشُّرُوع، وَلَمَنْ لَمْ يَسْمَعْ جَعْلُ مِثْلَهِ إِنِ اعْتَادَهُ وَلَرَبِّهِ تَرْكُهُ لَهُ وَإِلاَ فَالنَّفَقَةُ، وَكُلِّ مَا جَازَ فِيهِ الْجُعْلُ جَازَتْ فِيهِ الْإِجَارَةُ ولا عَكْسَ، وفي الْفَاسِدَة جَعْلُ المثل إلا بجُعَلَ مُطْلَقِ فَأَجْرَتُهُ.

بِهُ وَلُوِ انْدُرَسَتْ إِلاَ لِإِحْيَاء مَوَاتُ الأَرْضِ مَا سَلَمَ مِنَ اخْتَصَاصِ بِإِحْيَاء وَمَلَكُهَا بِهِ وَلُوِ انْدَرَسَتْ إِلاَ لِإِحْيَاء مِنْ غَيْرِه بَعْدَ طُول أَوْ بِحَرِيمٍ عَمَّارَة وَمُحْتَطَب وَمَرْعَى لِبَلَد، وَمَا يَضِيقُ عَلَى وَارِد، وَيَخْرُ بِمَاء لِبَعْر وَمَا فِيه مَصْلَحَةٌ لِشَجَرة، وَمُطَّرَحُ تُرَاب، ومَصَبُ مِيزَاب لِدَار، ولا تَخْتَصُ مَحْفُوفَةٌ بِأَمْلاك بِحَرِيم، ولِكُلِّ وَمُطَرِّحُ تُرَاب، ومَصَب بغيْره أَوْ بِالاَنقطاع الإمام، ولا يَقْطَعُ مَعْمُورَ الْعَنْوَة مَلْكًا، أَوْ الاَنتفاعُ مَا لَمٌ يَضُر بغيْره أَوْ بِالاَنقطاع الإمام، ولا يَقْطع مَعْمُور الْعَنْوَة مَلْكًا، أَوْ بِحَمَاهُ مُحْتَاجًا إِلَيْه قَلَّ مَنْ بَلَد عُفِى لَكَغَرُو، والإحياء بتفجير مَاء وبإزالته، وببناء وعَرْس وتَحْريك أَرْض وقَطْع شَجَر، وكَسْر حَجَرها مَعَ تَسْويَتها لا بتَحْويط وَرَعْي كلاٍ، وَحَفْر بئر مَاشِية إِلا أَنْ يُبيّنَ الملكيّة، وافْتَ قَرَ إِنْ قَرُب لإِذْن وَإِلاً فَللإمَام إِمْضَاؤُهُ، وَجَعْلُهُ مُتَعَدِيلًا بِخلاف الْبَعِيد، وَلَوْ ذَمِيّا بغيْر جَزِيرة الْعَرَب. ويَعْرب فَلَامَام إِمْضَاؤُهُ، وَجَعْلُهُ مُتَعَدِيلًا بِخلاف الْبَعِيد، وَلَوْ ذَمِيّا بغَيْر جَزِيرة الْعَرْب.

بلب: الوَقْفُ: وَهُوَ جَعْلُ مَنْفَعة مَمْلُوك وَلَوْ بِأُجْرَة أَوْ عَلَّتِه لِمُسْتَحَقِّ بِصِيغة مُدَّة مَا يَرَاهُ المُحَبِّسُ لِ مَنْدُوبٌ، فَأَرْكَانُهُ أَرْبَعَةٌ: وَاقَفْ وَهُوَ الْمَالِكُ لِلذَّاتَ أَوْ لَمَنْفَعة إِنْ كَانَ أَهْلاً لِلتَّبَرُّع، وَمَوْقُوفٌ وَهُو مَا مُلك وَلوْ حَيَوانًا أَوْ طَعَامًا أَوْ عَيْنًا لَمَنْفَعة إِنْ كَانَ أَهْلاً لِلتَّبَرُّع، وَمَوْقُوفٌ وَهُو الأَهْلُ كَرباط وَقَنْطَرَة وَمَنْ سَيُولِدُ وَلَوْ ذَمِّيّا أَوْ لَمْ لَلسَّلُفَ، ومَوْقُوفٌ عَلَيْه وهُو الأَهْلُ كَرباط وَقَنْطَرَة وَمَنْ سَيُولِدُ وَلَوْ ذَمِّيّا أَوْ لَمْ تَظْهَرْ قُرْبَةٌ، وَصِيغَةٌ بِوَقَفْتُ أَوْ حَبَّسْتُ أَوْ سَبَّلْتُ كَتَصَدَّقْتُ إِن اقْتَرَنَ بِقَيْد أَوْ جَهَة لا تَنْفَطِعُ وَلَوْ لِمَجْهُ ول حُصر وَنَابَ عَنْهَا التَّخْلِية بِكَالْمَسْجِدَ، ولا يُشْتَرطُ فيه التَّغْيِينُ الأَهْلِ، التَّغْيِينُ ولا التَابِيدُ، ولا تَشْعِينُ الأَهْلِ، المَعْيَنَ الأَهْلِ، وَحُملَ في عَالِب وَإِلا فَالْفُقَرَاءُ، ولا قُبُولُ مُسْتَحَقِّه إِلاَ المُعَيَّنَ الأَهْلِ، المَعْيَنَ الأَهْلِ، فَإِنْ رُدَّ فَلِلْفُقَرَاء وَبَطلَ بِمَانِع قَبْلَ حَوْزِهِ أَوْ بَعْدَ عَوْده لَهُ قَبْلَ عَامٍ ولَهُ غُلَّةُ كَذَارٍ فَإِلَا فَالْفُقَرَاء أَوْ بَعْدَ عَوْده لَهُ قَبْلَ عَامٍ ولَه غُلَّة كَذَارٍ فَاللَّهُ وَلَا أَوْلُ لَمُعْرَاء وَبَطلَ بَعْلُ عَوْدُه لَهُ قَبْلَ عَوْدٍ لَه قَبْلَ عَامٍ ولَه غُلَّة كَذَارٍ فَا لَوْلُ مُنْ رُدًّ فَلِلْفُقَرَاء وَبَطلَ بَعْلَ عَوْدٍ لَه قَبْلَ عَامٍ ولَه عُلَة كَذَارٍ فَاللَّهُ وَلَا قُرْبُولُ اللَّه وَلَا قَالُه كَذَارٍ الْعَلْه فَالَو اللَّه وَلَا قَالَوْلُولُ اللْفَقَرَاء وَلَا قَالُولُ الْمَالَ الْمُعَلِّقُ وَلَا اللَّهُ وَلَا قَالُولُ اللَّه وَلَوْ الْمُ عَلَق الْمُنْ عَالَتُ اللَّه الْمُعْتَرَاهِ الْقَلْمُ وَاللَّه وَلَا قَلْكُ وَلَو الْمُعَلِّ فَلَ الْمُعَلِّ عَنْهَا لَا عَلْهُ لَا عَلْمَ وَلَا قُلْهُ وَلَا قُلْهُ اللْمُ لَا عَلَقَهُ كَلَا وَلَا قُلْمُ الْمُ الْمُ الْمُعْتَلِقُ الْمُعْلَى الْمُعْلَى الْمُولِ الْمُعْلِى الْمُعْلَى الْمُعْلَقُولُ الْمُؤْلِ الْمُعْلَى الْمُعْلِلَ الْمُعْلَى الْمُعَلِي الْمُعْلَى الْمُعْلَى الْمُؤْلَة وَلَلْمُ الْمُؤْلِ الْمُلْمُ الْمُ الْمُ لَا الْمُؤْلِ الْمُل

بخلاف نَحْو كُتُب وَسلاح إذا صرَفَهُ في مَصرفه إلا لمَحْجُوره إنْ أَشْهَدَ عَلَى الوَقْف وَصَـرَفَ لَهُ الْغَـلَّةَ وَلَمْ يكُن المَـوْقُـوفُ دَارَ سُكْنَـاهُ إِلا أَنْ يَسْكُنَ الأقَلَّ وَيُكُرَى لَهُ الأَكْثَرُ، وَإِنْ سَكَنَ النِّصْفُ بَطَلَ فَقَطْ، وَعَلَى وَارِث بِمَرَض مَوْته وَإِلا فَمنَ الثُّلُث إلا مُعَقِّبًا خَرَجَ منْ ثُلُّتُه فكَميرات كَثَـلاتَة أَوْلاد وأَرْبَعَة أَوْلاد أَوْلاد وَتَرَكَ زَوْجَةً وَأُمَّا فَيَدْخُلان فيمَا للأوْلاد وَأَرْبَعَةُ أَسْبَاعِه لوَلَد الْوَٰلَد وَقُفُ، وَانْتُقضَ الْقَسْمُ بِحُدُوثِ وَلَد كَمَوْتِه لا بِمَوْتِ إِحْدَاهُمَا، وَعَلَى مَعْصِية كَكَنيسَة وَحَرْبيٍّ، أَوْ عَلَى نَفْسه وَلَوْ بشَريك إلا أَنْ يَحُوزَهُ الشَّريكُ قَبْلَ المانع، أَوْ عَلَى أَنَّ النَّظَرَ لَهُ أَوْ جَهِلَ سَبْقَهُ لدَيْن إِنْ كَانَ عَلَى مَحْجُوره، أَوْ لَمْ يُخْلَ بَينَ النَّاس وَبَيْنَ كَمَسْجد قَبْلُهُ، وَمَنْ كَـافر لكَمَـسْجد، وَمَــدْرَسَة، وَكُره عَلَى بَنيــه دُونَ بَنَاته عَلَى الأصَحّ وَاتَّبِعَ شَرْطُهُ ۚ إِنْ جَازَ كَتَخْصِيصِ مَذْهَبِ أَوْ نَاظِرِ أَوْ تَبْدِيَة فُلان بكَذَا، وَإِن احْتَاجَ مَنْ حُبِسَ عَلَيْهِ بَاعَ، أَوْ إِنْ تَسَوَّرَ عَلَيْهِ ظَالمٌ رَجَعَ لَهُ أَوْ لوارثه، أَوْ لفُلان ملْكًا وَإِن انْقَطَعَ مُؤَيَّدٌ رَجَعَ حُبُسًا لأَقْرَب فُـقَرَاء عَصَبَة المُحبِّس، وَلامْـرَأَة لَوْ كَانَتْ ذَكَرًا عَصَّبَتْ يَسْتَوى فيه الذَّكَرُ وَالأَنْثَى لا كَبنت بنت، فَإِنْ ضَاقَ عَن الْكفَايَة قُدِّمَ الأَقْرَبُ مِنَ الإِنَاثِ وَإِنْ وَقَفَ عَلَى مُعَيَّنِينَ وَبَعْدَهُمْ للْفُقَرَاء فَنَصِيبُ كُلِّ مَنْ مَاتَ للْفُقَرَاء وَإِنْ لَمْ يُؤَبَّدْ، فَإِنْ قَيَّدَ بِحَيَاتِهِمْ أَوْ حَيَاة فُلان أَوْ بِأَجَل فَللْبَاقي، ثُم يَرْجِعُ مِلْكًا وَإِلا فَمَرْجِعُ الإِحْبَاسِ، وفي كَقَنْطَرَةِ لَمْ يُرْجَ عَوْدُهَا في مِثْلُهَا وَإِلا وُقفَ لَهَا وَبُدئَ بإصْلاحه وَالنَّـ فَقَةُ عَلَيْه منْ غَلَّته وَإِنْ شَـرَطَ خِلافَهُ وَأُخْرِجَ سَـاكِنُ مَوْقُوفٌ عَلَيْه للسُّكْنَى إِنْ لَمْ يَصْلُحْ لتُكْرَى لَهُ، وأَنْفَقَ عَلَى كَفَرَسِ لِغَزُو مِنْ بَيْتِ المال، وَ إِلا بِيعَ وَعُوِّضَ بِهِ سِلاحٌ وَبِيعَ مَا لا يُنْتَفَعُ بِهِ مِنْ غَيْرِ عَقَارٍ وَجُعِلَ في مثلهِ أَوْ شقْصه كَأَنْ أَتْلَفَ وَلَوْ عَقَارًا، وَبِيعَ فَضْلُ الذَّكُورِ وَمَا كَبِرَ مِنَ الإِنَاثِ في إِنَاثِ لا عَقَارٍ وَإِنْ خَرِبَ وَلَوْ بِغَيْرِهِ، إِلا لِتَوْسِيعِ مَـسْجِدِ أَوْ مَقْبَرَة أَوْ طَرِيق وَلَوْ جَبْرًا، أَوْ أُمرُوا بِجَعْلِ ثَمَنه في غَـيْرِه ولا جَبْرَ، وَتَنَاوَلُ الذُّرِّيَّةُ الحَافِدَ كَـولَد فُلان وَفُلانَة، أَو الذَّكُ مِ وَالإِنَاثِ وَأُولادهم أَوْ أَوْلادى وأَوْلادهم بخلف ولدى وَوَلَد ولدى وأوْلادى وأوْلاد أوْلادى وَبَنَى وَبَنَى بَنِى كَنَسْلَى وَعَقَبِى، والإِخْوَةُ الأَنْثَى، وَرَجَالُ إِخْوَتَى وَنَسَاؤُهُمُ الصَّغِيرَ وَبَنِى أَبِى إِخْوَتَهُ الذُّكُورِ وَأَوْلادَهُمْ، وَآلِى وَأَهْلَى العَصَبَةَ وَمَنْ لَوْ رُجِّلَتْ عَصَبَتْ، وأَقَارِبِى أَقَارِبَ جَهَنَيْهِ مُطْلَقًا وإِنْ ذَمَّيَينِ، ومَوَالِيهِ كُلُّ مَنْ أَوْ لاصِلْهِ أَوْ لفَرْعِهِ ولاؤُهُ وَلَوْ بالجر لا الأعْلَوْنَ إِلا لَقَرِينَة، وقَوْمُهُ عَصَبَتَهُ مَنْ أَوْ للْوَاقِفَ، وَالصَّغِيرَ وَالصَّغِيرَ، والسَّابُ والحَدَّثُ مِنْهُ للأربَعِينَ، والمُقَلِقُ والصَّغِيرَ، والسَّابُ والحَدَّثُ مِنْهُ للأربَعِينَ، والمُقْلِقُ والصَّغَينَ والسَّغِينَ، والسَّابُ والحَدَّثُ مِنْهُ للأربَعِينَ، والسَّتَيْنَ إِنْ كَانَ عَلَى مُعَيَّنِ وإلا فَكَالأَرْبَعَة ولَمَنْ مَرْجِعُهَا لَهُ كَالْعَشْرِ وَلَضَرُورَةِ وَالسَّتَيْنِ إِنْ كَانَ عَلَى مُعَيَّنِ وإلا فَكَالأَرْبَعَة ولَمَنْ مَرْجِعُهَا لَهُ كَالْعَشْرِ وَلَضَرُورَةِ وَالسَّتَيْنِ إِنْ كَانَ عَلَى مُعَيَّنِ وإلا فَكَالأَرْبَعَة ولَمَنْ مَرْجِعُهَا لَهُ كَالْعَشْرِ وَلَضَرُورَةِ وَالسَّتَيْنِ إِنْ كَانَ عَلَى مُعَيَّنِ وإلا فَكَالأَرْبَعَة ولَمَنْ مَرْجِعُهَا لَهُ كَالْعَشْرِ وَلَضَرُورَة إلَّالَّ وَلَى السَّنَةُ وَلُورَةُ المِثْلِ، ولا يُقْسَمُ إلا إللَّ مَنْ عَلَى مَعْتَى مُولَتَ أَوْ طُرُو مُسْتَحَقً، وَفُعَلَ أَهُلَ الحَاجَة وَالْعِيَالِ فَي عَلَّهُ وَلُولَ اسَتَعْنَى إلا لَسَرْطُ وَسَقَرِ بَعِيد، وَإِنْ بَنَى مُحَبَّسٌ عَلَيْهِ أَوْ غَرَسَ، فَإِنْ مَاتَ وَلَمْ يُبَيْنُ فَوْقُفُّ.

بلب: الهبة: تمليكُ مَنْ لَهُ التَّبرُّعُ ذَاتًا تُنْقَلُ شَرْعًا بِلا عَوْضِ لأَهْلِ بِصِيغَة أَوْ مَا يَدُلُ وَلَيْوَابِ الآخرة صَدْقَةً وَإِنْ مَجْهُولةً أَوْ كَلْبًا وآبِقًا وَدَيْنًا وَهُوَ إِبْرَاءٌ إِنْ وُهُبَ مَا يَدُلُ وَلَا فَكَرَهْنِهُ يَتَعَيْنُ فِيهِ الْإِشْهَادُ، وَبَطَلَتْ بِمَانِعٍ قَبْلَ الْحَوْزِ مِنْ إِمَنْ هُوَ عَلَيْه، وَإِلا فَكَرَهْنِهُ يَتَعَيَّنُ فِيهِ الْإِشْهَادُ، وَبَطَلَت بِمَانِعٍ قَبْلَ الْحَوْزِ مِنْ إِحَاطَة دَيْنِ أَوْ جَنُونِ أَوْ مَرضِ اتَّصَلا بِمَوْتِه أَوْ مَوْتِ وَإِنْ قَبْلَ إِيصَالَهَا إِن السَّعَصْحَبَهَا أَوْ أَرْسَلَهَا كَمَوْتِ المُرْسَلِ إِلَيْهِ المُعَيَّنِ إِنْ لَمْ يَشْهَدُ أَنَّهَا لَهُ وَإِلا فَلا، وَبِهِبَة لثَانِ وَحَازَ أَوْ تَدْبِيرٍ أَو اسْتِيلاء ولا قيمة لا ببيع قبل علم المَوْهُوب لَهُ وَإِلا فَلا، وَبَهِبَة لثَانِ وَحَازَ أَوْ تَدْبِيرِ أَو اسْتِيلاء ولا قيمة لا ببيع قبل علم المَوْهُوب لَهُ وَإِلا فَلا، فَلَهُ الشَّمَنُ ، ولا تُقْبَلُ دَعْوَى مُودِعٍ وَهُ إِلا أَنْ يَهِبَ الْأَجْرَة قَبْلَ عَلْمُ والله وَصَحَ القَبُولُ إِنْ قَبَضَ لَيْ يَتَعِيرٍ وَمُودَعٍ وَلَوْ لَيْ يَعْلَمُوا، لا غَاصِب وَمُرْتَهُنِ وَمُسْتَأَجِرٍ إِلا أَنْ يَهَبَ الأَجْرَة قَبْلَ قَبْلَ قَبْلَ قَبْلَ قَبْلَ قَبْلَ قَبْلَ وَمُودَعٍ وَلَوْ رَجَعَتْ لُواهِبِهَا بَعَدْ قَبْلَ سَنَةً بإِيجَارِ أَوْ إِرْفَاقٍ، وحَوزُ وَاهِبِ لِمَحْجُورِهِ إِنْ أَشْهَدَ رَجَعَتْ لُواهِبِهَا بَعَدْ قَبْلَ سَنَةً بإِيجَارٍ أَوْ إِرْفَاقٍ، وحَوزُ وَاهِبِ لِمَحْجُورِهِ إِنْ أَشْهَدَ

إلا ما لا يُعْرَفُ بِعَيْنِه أَوْ دَارَ سُكُنَاهُ إِلا أَنْ يَسْكُنَ أَقَلَهَا ويكُرَى لَهُ الأَكْثرُ وَإِنْ سَكَنَ النَّصْفَ بَطَلَ فَقَطْ وَالأَكْثرُ بَطَلَ الْجَمِيعُ، وَجَازَ للأب اعْتِصارُهَا مِنْ وَلَدَه مُطْلَقًا كُمُّ وَهَبَتْ ذَا أَبِ مَا لَمْ يَتَيَتَّمْ إِلا فِيمَا أُرِيدَ بِهِ الآخِرَةُ كَصَدَقَة مَا لَمْ يَشْتَرِطُهُ إِنْ لَمْ تَغُتْ لا بِحَوالَّة سُوق وَلَمْ يُنْكَحَ أَوْ يُدايَنُ لَهَا أَوْ يَمْرَضُ كُواهِب إِلا أَنْ يَهَبَ كَمَ هذه الأحْوال أَوْ يَزُول المَرضُ، وكُره تَمَلُّكُ صَدَقَة بِغَيْر إِرْثُ ورَكُوبُها وَانْتَفَاعٌ بِعَلَتَهَا، ويَنْفَقُ عَلَى والد افْتَقَرَ مِنْهَا، ولَهُ تَقْوِيمُ جَارِية أَوْ عَبْد لَمَحْجُورِهِ وَانْتَفَاعٌ بِعَلَتَهَا، ويَنْفَقُ عَلَى والد افْتَقَرَ مَنْهَا، ولَوْمَ بِتَعْيِينه، وصَدُقِقَ الْواهبُ فَي وَالْوالدَيْنِ للضَّرُورَةِ ويُسْتَقْصَى، وَجَازَ شَرْطُ الثَّوَاب ولَزِمَ بِتَعْيِينه، وصَدُقِقَ الْواهبُ فَي قَصْدُه بِيمِينِ إِنْ لَمْ يَشْهَدْ عُرْفٌ بِضَدِّه فَى غَيْرِ المَسْكُوكَ إِلا الزَّوْجَيْنِ وَالْوالدَيْنِ وَالْوالدَيْنِ وَالْوالدَيْنِ وَالْوَالدَيْنِ وَالْوَالدَيْنِ وَالْوَالدَيْنِ وَالْوَلَهُ مَوْنَة ، ولَزَمَ وَاهبَهَا لا الْمَوهُوبِ لَهُ الْقِيمَةُ إِلا بِفَوْت بزِيْد أَوْ وَلَوْلاً لِ الشَّرُطُ أَوْ قَرِينَة ، ولَزَمَ وَاهبَها لا الْمَوهُوبِ لَهُ الْقِيمَةُ إِلا بِفَوْت بزِيْد أَوْ وَلَاللَّوه وَالْمَا لَوْ وَلَامَا لَمُ مُولِك مَا يُقْمَى عَنْهُ بِعَيْر عَوضَى عَنْهُ بِعَيْمِ إِلَا لَكُوبَ الْمَالِ مُولِولَ اللْمُعْمِ الْولَ وَلَوْلَ المُعْرَود وَاللّهُ الْمُعْمَر أَوْ وَرَقُونَ لَالْمُعُمْ وَاللّهُ وَلَاكُ مَا وَوَلَ كَالْهِبَة .

للْحفْظ، وَالرَّقيقُ كالحُرِّ وَقَبْلَ السَّنَة في رَقَبَته، وَلَهُ أَكْلُ مَا يَفْسُدُ وَلَوْ بِقَرْيَة، ولا ضَمَانَ كَغَيْرِه إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ ثَمَنٌ وَأَكْلُ شَاة بِفَيْفَاءَ فَإِنْ حَمَلَهَا حَيَّةً عُرِّفَتْ، وَبَقَرَة بِمَحَلِّ خَوْف عَسُرَ سَوْقُهُـمَا، وَبَأَمْن تُركَتْ كَإِبل مُطْلَقًا، فَإِنْ أُخذَتْ عُرِّفَت ثُمَّ تُركَت بمَحَلِّهَا، ولَهُ كراء دابَّة لعَلَفها كراء مأمونًا وركُوبها لمَوْضعه وإلا ضَمن وَعَلَّتُهَـاً لا نَسْلُهَا، وَوَجَبَ لَقُطُ طَفْل كَفَـايَةً وَنَفَقَتُه عَلَـى مُلْتَقطه إنْ لَمْ يُعْطَ مِنَ الْفَيء إلا أَنْ يَكُونَ لَهُ مَالٌ مِنْ كَهِبَة أَوْ يُوجَدَ مَعَـهُ أَوْ مَدْفُونًا تَحْتَهُ إِنْ كَـانَ مَعَهُ رُقْعَةٌ، وَرَجَعَ عَلَى أَبِيهِ إِنْ طَرَحَهُ عَمْدًا، وَالْقَوْلُ لَهُ أَنَّهُ لَمْ يُنْفَقْ حُسْبَةً بيَمين وَهُوَ حُرٌّ، وَوَلاؤُهُ للمسلمينَ، وَحُكمَ بإسلامه في بَلَد المسلمينَ كَأَنْ لَمْ يكُنْ فيهَا إلا بَيْتٌ إِن الْتَقَطَهُ مُسْلَمٌ وَإِلا فَكَافَرٌ كَأَنْ وُجِدَ فِي قَرْيَة شُرْك، وَإِن الْتَقَطَهُ مُسْلَمٌ ولا يُلْحَقُ بِمُلْتَقِط ولا غَيْرِه إلا ببَيِّنَة أَوْ وَجْه، وَنُزعَ مَحْكُومٌ بإسْلامه منْ كَافر، وَنُدبَ أَخْذُ آبِق لمَنْ عَــرَفَ رَبَّهُ وَإِلا كُرِهَ، وَلَرَبَّهُ عــتقُهُ وَهَبَــتُهُ لغَيْــر ثَوَاب، وَضَمَنَهُ إِنْ أَرْسَلَهُ إِلا لَخَوْف منهُ، أَو اسْتَأْجَرَهُ فيمَا يَعْطبُ فيه لا إِنْ أَبَقَ منهُ أَوْ تَلَفَ بلا تَفْريط، وَإِنْ نَوَى تَـمَلُّكَهُ قَبْلَ السَّنَة فَغَاصِبٌ وَاسْتَحَقَّهُ سَيِّدُهُ بِشَاهَد وَيَمين، وَأَخَـٰذَهُ إِن ادَّعَاهُ وَصَـٰدَّقَهُ الْـعَبْـدُ، وَإِنْ جَاءَ بِكتَـابِ قَـاضٍ، أَنَّهُ ثَبَتَ عنْدى أَنَّ صَاحبَ كتَابِي هذَا أَبَقَ لَهُ عَبِدٌ صِفَتُهُ كَذَا دُفعَ إِلَيْهِ إِنْ طَابَقَ.

بَابُ: شَرْطُ القَضَاء عَدَالَةٌ وَذُكُورَةٌ وَفَطْنَةٌ وَفَعْهُ وَلَوْ مُقَلِّدًا، وزيدَ للإمَامِ الأعْظَمِ قُرشِيٌ فَحكمَ بِقُولِ مُقلِّده، وَوَجَبَ عَزْلُ أَعْمَى وَأَصَمَّ وَأَبْكَمَ وَنَفَذَ كُمُهُ، وَتَعَيَّنَ عَلَى مُنْفَرِد بِشُرُوطِه أَوْ خَائِف فَتْنَة أَوْ ضَيَاعٍ حَقِّ إِنْ لَمْ حُكْمُهُ، وَتَعَيَّنَ عَلَى مُنْفَرِد بِشُرُوطِه أَوْ خَائِف فَتْنَة أَوْ ضَيَاعٍ حَقِّ إِنْ لَمْ يَتُولَ، وَحَرُمَ أَخْذُ مَال مِنْ أَحَد الْخَصْمَيْنِ وَقَبُولُ هَدَيَّة، وَنُدبَ غَنِي وَرعٌ نَزِه عَلَي مَي وَرعٌ نَزِه وَلَي مَعِه وَالمُصاحبين، عَلَيمٌ نسيبٌ بِلا دَيْنٍ وَحَدً وَزَائِد فَى الدَّهَاء وَمَنْعُ الرَّاكِبِينَ مَعَه وَالمُصاحبين، وَتَخْفِيفُ الأعْوَانِ وَاتِّخَاذُ مَنْ يُخْبِرُهُ بِمَا يُقَالُ فِيه أَوْ فَى شُهُوده، وَتَأْدِيبُ مَنْ وَتَخْفِيفُ الأعْوَانِ وَاتِّخَاذُ مَنْ يُخْبِره بِمَا يُقَالُ فِيه أَوْ فَى شُهُوده، وَتَأْدِيبُ مَنْ الله المَّاوَرَتُهُمْ، ولَه أَنْ أَسَاءَ إِلَيْه بِمَجْلِسه إلا فَى نَحْوِ اتَّقَ الله، وإحْضَارُ العُلَمَاء أَوْ مُشَاوَرَتُهُمْ، ولَه أَنْ يَسْتَخُلِفَ إِنِ اتَسَعَ عَمَلُهُ بِجِهَةً بَعُدَتْ مَنْ عَلِمَ مَا اسْتَخْلَفَ فِيهِ أَوْ أَذِنَ لَهُ، ولا يَسَتَخْلِفَ إِنِ اتَسَعَ عَمَلُهُ بِجِهَةً بَعُدَتْ مَنْ عَلِمَ مَا اسْتَخْلَفَ فِيهِ أَوْ أَذِنَ لَهُ، ولا يَسْتَخُلِفَ إِنِ اتَسَعَ عَمَلُهُ بِجِهَةً بَعُدَتْ مَنْ عَلِمَ مَا اسْتَخْلَفَ فِيهِ أَوْ أُونَ لَهُ، ولا

يَنْعَزِلُ بِمَوْتِه ولا غَيْرِه بِمَوْت مَنْ أَوْلاهُ، ولا تُـقْبَلُ شَهَادَتُهُ أَنَّهُ قَضَى بِكَذَا، وَجَازَ تَحْكِيمُ عَـدل غَيْر خَـصْم وجاهل في مال، وَجُـرْح لا حَدٍّ وَقَـتْل وَلعَان وَوَلاء وَنَسَب وَطَلَاقِ وَفَسْخ وَعَتْقِ وَرُشْد وَسَفَه وَأَمْرِ غَائبٍ وَحَبْسِ وَعَـقْد، فَإِنْ حَكَمَ صَوَابًا مَضَى، وأَدَب وَخَفيف تَعْزِير بمَسْجد لا حَدٌّ وَاتِّخَاذ صَاحب وَبَوَّاب وَعَزْلِ لِمَصْلَحَة وَبَرَّأَهُ إِلا عَن ظُلْم وَتُولْلِيَة وَلَوْ لَغَيْــر وَلايَته وَرَتَّبَ كَاتَبًا وَمُــزَكيًا وَشُهُودًا عُـدُولاً شَرْطًا، وَالتَّرْجُمَانُ كالشَّاهد وَكَفَى إِنْ رَتَّبَ الْوَاحدَ، وَبَدَأً أَوَّلَ ولايَته بالْكَشْف عَن الشُّهُود فالمَسْجُونينَ فَأُولْيَاء الأيْتَام وَمَالهم، ونَادَى بمَنْع مُعَامَلَة يَتيم، وَسَفَيه وَبَرَفْع أَمْرِهِمَا لَهُ ثُمَّ في الْخُصُوم فَيَبْدَأُ بِالأَهَمِّ كالمُسَافِر، وَمَا يَخْشَى فَوَاتَهُ فَالأَسْبَقُ وَإِلا أَقْرِعَ، وَيَنْبَغَى أَنْ يُفْرِدَ يَوْمًا أَوْ وَقْتًا للنِّسَاء كَالمُفْتى وَالمُدَرِّسِ، وَلا يَحْكُمُ مَعَ ما يُدْهِشُ وَمَضَى، وَلْيُسَوِّ بَيْنَ الْخَصْمَيْنِ وَإِنْ مُسْلَمًا وَكَافِرًا، وَعُـزِّرَ شَاهِدُ الزُّورِ في المَلإِ بندَاء لا بحَلْق لحْيَة وَتَسْخيم وَجْه، وَمَنْ أَساءَ عَلَى خَصْمه أَوْ مُفْت أَوْ شَاهد لا بشَهدْت بباطل ولا بكذَبْت لخصمه، وأَمَرَ مُدَّعيًا تَجَرَّدَ عَنْ أَصْل، أَوْ مَعْهُود بِالْكَلامِ، وَإِلا فَالْجَالِبُ وَإِلا أَقْرَعَ فَيَدَّعِي بِمَعْلُومٍ مُحَقَّق مِنْ مَال أَوْ غَيْرِه، وَبَيَّنَ فِي الْمَالِ السَّبَبَ، وَإِلا سَأَلَهُ الْحَاكمُ عَنْهُ وَإِلا لَمْ تُسْمَعْ دَعْواَهُ كَأَظُنُّ إِلا أَنْ يَنْسَى السَّبَبَ أَو يَتَّهمَ المُدَّعَى عَلَيْه ثُمَّ مُدَّعًى عَلَيْهِ تَرَجَّحَ قَوْلُهُ بِمَ فَهُومٍ أَوْ أَصْلِ بِالْجَوَابِ، فَإِنْ أَقَرَّ فَلَهُ الاستشهادُ عَلَيْه، وَإِنْ أَنْكَرَ قَالَ أَلَكَ بَيِّنَةٌ؟، فَإِنْ نَفَاهَا فَلَهُ اسْتَحْلافُهُ وَإِنْ لَمْ تَثْبُتْ خُلْطَةٌ، فَإِنْ حَلَفَ فَلا بيِّنَــةَ إلا لعُذْر كَنسْيَــان وَعَدَم عِلْم كَأَنْ حَلَفَ لِـرَدِّ شَاهِد فَوَجَــدَ ثَانِيًا، وَإِنْ أَقَامَهَا أُعْذِرَ إِلَى المَطْلُوبِ بَأَبْقَيْتُ لَكَ حُجَّةً إِلا شَاهِدُ الإِقْرَارِ بِالْمَجْلس، وَمَنْ يُخْشَى منْهُ وَمُزِكَّى السِّرِّ، وَالمُبْرَزُ بغَيْر عَدَاوَة أَوْ قَرَابَة، فَإِنْ قَالَ نَعَمْ أَنْظَرَهُ لَهَا بالاجْتهاد ثُمَّ حكم كَنَفيها وعَجَّزه وسَجَّله إلا في دَم وَعِتْق وَطَلاق وَحبْسِ ونَسَب، وَإِنْ لَمْ يُجِبْ حُسِسَ وَضُرِبَ ثُمَّ حُكمَ بلا يَمِين، وَإِنْ أَنْكَرَ المُعَامَلَةَ فَأْقـيمَتْ عَلَيْـه البَيِّنــَةُ لَمْ تُقْبَلُ بَيِّـنَةٌ بِالْقَضَاءِ بِخِـلافِ لا حَقَّ لَكَ عَلَىَّ، وَكُلَّ

دَعْوَى لا تَشْبُتُ إلا بعَدْلُيْن فَلا يَمينَ بـمُجَرّدها كَنكاح، وَإلا تَوَجَّهَتْ في غَيْر نكَاح، ولا يَحْكُمُ لمَنْ لا يَشْهَدُ لَهُ إلا بالإقْرار اخْتياراً وأَمَرَ ذَوى الْفَضْل وَالرَّحَمَ بِالصُّلْحِ، فَإِنْ خَـشَىَ تَفَاقُمَ الأَمْرِ وَجَبَ، وَنُبُذَ حُكْمُ جَـائر وَجَاهِل لَمْ يُشَاوِرْ، وَإِلا تَعَقَّبَ وَمَضَى الصَّوَابَ، وَلا يَتَعَـقَّبُ حُكْمَ الْعَدْل الْعَـالم وَرَفَعَ الْخلافَ لا أُحلُّ حَـرَامًا إلا مَـا خَالَفَ إجْمَـاعًا أَوْ نَصَّـا أَوْ جَلَىَّ قَيَـاس أَوْ شَذَّ مَــَدْرَكُهُ فَــَيْنَقُضُ وَيَبَيَّنُ السَّـبَبُ، وَنَقَلْتُ المَلْكَ وَفَـسَخْتُ هَذَا الْعَـقْدَ أَوْ قَــرَّتُهُ ونَحْوُهَا حُكْمٌ، لا أُجِيزَهُ أَوْ أُفْتِي وَلا يَتَعَدَّى لمُماثِل بَلْ إِنْ تَجَدَّدَ، فَالاجْتِهَادُ كَأَنْ حَكَمَ فِي نَازِلَة بِمُجَرَّد الْفَسْخِ كَفَسْخِ برَّضْعِ كَبِيرِ أَوْ عَقْد نكاح بعدّة كَغَيْرِهَا في المُسْتَقْبَل، وَلا يَسْتَندُ لعلْمه إلا في الْعَدَالَة وَالْجَرْح كَالشُّهْرَة بِذَلكَ أَوْ إِقْرَار الْخُصْم بِالْعَدَالَة، وَقَرِيبُ الْغَيْبَة كَالْحَاضِر وَالْبَعِيدُ جِدًا يُقْضَى عَلَيْه بِيَمِين الْقَضَاء كَالْمَيِّت، وَالْيَتِيم أَو الْفُقَرَاء وَالْعَشَرَةِ أَوِ الْيَوْمَانِ مَعَ الْخَوْفِ كَذَلكَ في غَيْرٍ اسْتَحْقَاقَ الْعَقَارِ وَسَمَّى لَهُ الشُّهُودَ إِذَا قَدَمَ، وَإِلَّا نَقَضَ وَحُكُمَ بِغَائِبِ يَتَمَيَّزُ بِالصِّفَة وَلَوْ عَقَارًا فالدَّعْوَى حَيْثُ المُدَّعَى عَلَيْه عَلَى الأرْجَح ومُكِّنَ مُدَّع لِغَائب بلا تَوْكيل إنْ خيفَ ضَيَاعُ المَّال ولا حُكْمَ لَهُ بغَيْر ولايَته.

بِلْبُ: شُرُوطُ الشَّهَادَةِ الْعَدَالَةُ، وَالْعَدْلُ الْحُرُّ الْمُسْلَمُ الْبَالِغُ الْعَاقِلُ بِلا فَسْقُ وَحَجْرٍ وَبَدْعَةَ كَقَدَرِى ذُو المُرُوءَة بِتَرْك غَيْرِ لائق مِنْ لَعِب بِكَحَمَامٍ وَشَطْرَنْجَ وَسَمَاعِ غَنَاء وَسَفَاهَة وَصَغِير خَسَّة وَإِنْ أَعْمَى فَى الْقَوْل أَوْ أَصَمَّ فَى الْفَعْلِ وَسَمَاعِ غَنَاء وَسَفَاهَة وَصَغِير خَسَّة وَإِنْ أَعْمَى فَى الْقَوْل أَوْ أَصَمَّ فَى الْفَعْلِ وَشَرْطُهُ أَنْ يَكُون فَطنًا جَازِمًا بِمَا أَدَّى غَيْرَ مَتَّهَمٍ فِيهَا بِوَجْه، فَلا شَهَادَة لَمُغَفَّلِ إِلا فِيمَا لا يُلْبَسُ ولا لَمُتَأْكِد الْقُرْب كَوَالد وَإِنْ عَلَا وَوَلَد وَإِنْ سَفَلَ، وَرَوْجِهِمَا فِيمَا لا يُلْبَسُ ولا لَمُتَأَكِّد الْقُرْب كَوَالد وَإِنْ عَلَى وَلَد وَإِنْ سَفَلَ، وَرَوْجِهِمَا بِخَلاف أَخِ، ومَوْلَى ومُلاطف إِنْ بَرَّزَ، وَلَمْ يكُنْ في عياله كَأْجِير وَشَرِيك في بخلاف أَخِ، ومَوْلَى ومُلاطف إِنْ بَرَّزَ، وَلَمْ يكُنْ في عياله كَأْجِير وَشَرِيك في غَيْرها وَزَائِد وَمُنقِص، وَذَاكر بَعْدَ شَكَّ أَوْ نِسْيَان، وَبِخلافها لأَحَد أَبُويْه أَوْ ولَديْه إِنْ مَرْقَ مَ يُلُونُ مَوْلًا إِنْ حَرَصَ عَلَى ابْنَه ولا إِنْ حَرَصَ عَلَى ابْنَه ولا إِنْ حَرَق عَلَى ابْنَه ولا إِنْ حَرَق عَلَى ابْنَه ولا إِنْ حَرَق عَلَى إِزَالَة نَقْصٍ فِيمَا رُدًّ فِيهِ لِفِسْقِ أَوْ صِبًا أَوْ رَقَّ أَوْ عَلَى الْتَأْسَى كَشَهَادَة ولَلا عَلَى إِزَالَة نَقْصٍ فِيمَا رُدً فِيهِ لِفِسْقٍ أَوْ صِبًا أَوْ رَقَ أَوْ عَلَى الْتَأْسَى كَشَهَادَة ولَلا وَلَا لَا اللهُ الْمَالَة وَلَكِ

الزِّنَا فيه أَوْ مَنْ حُـدَّ فيمَا حُدَّ فيه أَوْ حَرَصَ عَلَى القَّبُول كَـأَنْ شَهِدَ وَحَلَفَ، أَوْ عَلَى الأداء كَأَنْ رَفَعَ في مَحْض حَقِّ الآدَميِّ، أَمَا في حَقِّ الله فَـتَجبُ الْمُبادَرَةُ بالإمْكَان إن اسْـتُديمَ التَّـحْريمُ كَـعتْق وَطَلاق وَوَقْف وَرَضَـاع والأخيرُ كـالزُّنَا، بخلاف حـرْص عَلَى تَحَمَّل كَالْمُـخْتَفى، ولا إن اسْـتُبْعـدَتْ كَبَدَوىِّ لحَـضَرىًّ بخلاف إنْ سَمعَهُ، ولا إنْ جَرَّ بهَا نَفْعًا كَشَهَادَته بعتْق مَنْ يُتَّهَمْ في وَلائه أَوْ بمَال لمَديْنه، ولا إنْ دَفَعَ بهَا كَشَهَادَة بَعْض العَاقلَة بفسْق شُهُود الْقَتْل أَوْ مَدين مُعْسر لربِّه وَلا إِنْ شَهِدَ بِاسْتَحْقَاق وَقَالَ أَنَا بِعْتُهُ لَهُ، ولا إِنْ حَدَثَ فَسْقٌ بَعْدَ الأَدَاء وَقَبْلَ الْحُكْمِ، بِخِلافِ حَدُوثِ عَدَاوَة أَو احْتَـمَال جَرٍّ أَوْ دَفْع وَشَهَادَة كُلِّ للآخر وَالْقَافِلَةِ بَعْضُهُمْ لِبَعْضِ في حِرَابَة ولا إنْ شَهدَ لنَفْسه بكَثير وَشَهدَ لغَيْره بوَصيَّة وَإِلا قُبِلَ لَهُمَا، ولا إِنْ تَعَصَّبَ ولا لِمُمَاطل وَحَالف بطَلاق أَوْ عتَاق ولا بالْتفَات ٠ فى صَلاةٍ أَوْ تَأْخِيرِهَا عَنْ وَقْتِهَا أَوْ عَــدَم إِحْكَام وُضُوء أَوْ زَكَاة لِمَنْ لَزِمَتْهُ وَقُدحَ في المُتَوَسِّطِ بِكُلِّ قَادِح وفي المُبْرَز بِعَدَاوَة أَوْ قَرَابَة أَوْ إِجْرَاء نَفَقَة وَإِنْ منْ دُونه وَكَذَا بِغَيْرِهَا عَلَى الأرْجَحِ وَإِنَّمَا يُزكَّى مُبْرِزٌ مَعْرُوفٌ عَارِفٌ فَطَنٌ لا يُخْدَعُ مُعْتَمدٌ عَلَى عِشْرَة مَنْ أَهْلِ سُوقه أَوْ مَحلَّته إلا لعُذْر، وَمَنْ مُتَعَدِّد وَإِنْ لَمْ يَعْرِفُ الاسْمَ بَأَشْهَدُ أَنَّهُ عَـدُلٌ رَضًى، وَوَجَبَتْ إِنْ بَطَلَ حَقٌّ أَوْ ثَبَتَ بَاطِلٌ كَـالتَّجْـريح وَهُوَ مُقَدَّمٌ، وَجَازَ شَهَادَةُ الصِّبْيَـان بَعْضِهِمْ عَلَى بَعْضِ في جَرْحٍ وَقَتْلِ فَقَطْ، وَالشَّاهِدُ حُرٌّ مُسْلَمٌ ذَكَرٌ مُتَعَدِّدٌ لَمْ يَشْتَـهِرْ بِالْكَذَبِ غَيْرَ عَدُوٍّ لا قَريبٍ، وَلا اخْتلافَ بَيْنَهُمْ وَفُرْقَــَةٌ إِلاَ أَنْ يَشْهَــدَ عَلَيْهِمْ قَــبْلَهَا وَلَمْ يَحْـضُرْ كَــبيــرٌ ولا يَقْدَحُ رُجُــوعُهُمْ ولا تَجْرِيحُهُـمْ إلا بـكَشْرَة كَـذب، وَللزِّنَا وَاللِّوَاط أَرْبُعَةُ إن اتَّحَدَ كَيْـفيَّةً وَرُؤيًا وأَدَاءً بأنَّهُ أَوْلَجَ الذَّكَرَ في الْفَرْجِ كَالمرْوَد في المُكْحَلَة، وَجَازَ لَهُمْ نَظَرُ الْعَوْرَة وَفُرِّقُوا عنْدَ الأَدَاء، وَسَأَلَ كُلا بانْفراده وَمَا لَيْسَ بِمَال ولا آيل لَهُ، كَعَنْق وَوَلاء ورَجْعَة وَرِدَّةِ، وَإِحْصَــانِ وَكِتَــابَةِ وَتَوْكِيــلِ بِغَيْــرِ مَالِ عَــدْلانِ، وَإِلا فَعَدَلُ وَامْــرَأْتَانِ، أَوْ أَحَدُهُمَا مَعَ يَمِينِ كَـبَيْعِ وَأَجَلِ وَخِيَارِ وَشُفْعَـةِ وَإِجَارَة وَجُرْح خَطَإٍ أَوْ مَال أَوْ أَدَاء

كتَابَة، وَإِيصَاء بتَـصَرُّف فيه، وَنكَاح بَعْدَ مَوْتِ أَوْ سَبْقـيَّتِه أَوْ مَوْتِ ولا زَوْجَةَ ولا مُدَبَّرَ وَنَحْوَهُ كَـتَقَدُّم دَيْنِ عِتْـقًا وقِصاصٍ في جُرْحٍ، وَتَبَـتَ المَالُ دُونَ الحَدِّ في سَرِقَة وَحراَبَة، وَلَمَا لا يَظْهَرُ للرِّجَالِ امْرأَتَانِ كَعَيْبٍ فَرْجٍ، وَاسْتِهْلالٍ وَحَيضٍ وَولادَة، وَتَبَتَ النَّسَبُ وَالإِرْثُ لَهُ وَعَلَيْه بلا يَمين، وَجَـازَتْ عَلَى خَطِّ المُقِرِّ بِلا يَمين، وَعَلَــى خَطِّ شَاهِد مَاتَ أَوْ غَــائب بَعُدَ وَإِنْ بغَـيْر مَال فــيهمَــا إِنْ عَرَفْــتَهُ كَالْمُعَيَّنِ، وَأَنَّهُ كَانَ يَعْرِفُ مُشْهِدَهُ وَتَحمَّلَهَا عَدْلاً لا عَلَى خَطِّ نَفْسه حَتَّى يَتَذكَّرَهَا وَأَدَّى بِلا نَفْعٍ، ولا عَلَى مَنْ لا يَعْرِفُ نَسَبَهُ إلا عَلَى شَخْصِه، وَسَجَّلَ مَنْ زَعَمَ أَنَّهُ فُلانُ ابْنُ فُلان، ولا عَلَى مُنْتَفِية لتَتَعَيَّنَ للأَدَاء، وَبسَمَاع فَشَا عَن ثقات وَغَيْرِهِمْ بِمِلْكِ لِحَائِرِ بِلَمْ نَزَلُ نَسْمَعُ مِمَّنْ ذَكَرَ أَنَّهُ لَهُ، وَقُدِّمَتْ بَيِّنَةُ الْبَتِّ إِلاّ أَنْ تَشْهَدَ بَيِّنَةُ السَّمَاعِ بِنَقْلِ الملْكِ مِنْ كَأْبِي القَائِمِ، وَبِمَوْتِ غَائِبٍ بَعُدَ أَوْ طَالَ زَمَنُ سَمَاعه، أَوْ بِوَقْف إِنْ طَالَ الزَّمَنُ بلا ريبة وَشَهدَ عَدْلان وَحَلَفَ كَتَـوْليَة وَتَعْدِيلِ وَإِسْلام وَرُشْدِ وَنِكَاحٍ وَضِدِّهَا، وَضَرَرِ زَوْجٍ وَهَبَةٍ وَوَصِيَّةٍ وَنَحْوِهَا، وَالتَّحَمُّلُ إِنِ افْتَقَرَ إِلَيْهِ فَــرْضُ كِفَايَةٍ، وَتَعَيَّنَ الأَدَاءُ مِنْ كِبَرِ يدَيْنِ، وَعَلَى ثَالِثِ إِنْ لَمْ يَجْتَزْ بِهِمَا، وَإِنِ انْتَفَعَ فَجُرْحٌ إِلا رُكُوبُهُ لِعُسْرِ مَشْيِهِ وِلا دَابَّةَ لَهُ لا أَرْبَعَة، وَلَهُ الانْتَفَاعُ حِينَئذُ وَلَوْ بِنَفَقَةً، وَحَلَفَ عَـبْدٌ وَسَفيهٌ مَعَ شَاهده لا صَبَى ۗ وَوَلَيَّهُ، وَحَلَفَ المَطْلُوبُ لِيَتْرُكَ بِيَدِهِ وَأُسْجِلَ لِيَحْلِفَ إِذَا بَلَغَ، فَإِنْ نَكَلَ أَخَذَهُ الصَّبَى ، وَإِنْ نَكَلَ بَعْدَ بُلُوغِه فَـلا شَيْءَ لَهُ، وَحَلَفَ وَارثُهُ إِنْ مَاتَ قَبْلَهُ، وَجَازَ نَقْلُهَا إِنْ قَـالَ أَشْهَدُ عَلَى شَهَادَتى، أَوْ سَمِعَهُ يُؤَدِّيهَا عِنْدَ حَاكِم وَغَابَ الأصْلُ وَهُوَ رَجُل بِمكانِ لا يَلْزَمُ الأَدَاءُ مِنْهُ أَوْ مَاتَ أَوْ مَرضَ وَلَمْ يَطْرَ فَسْقُ أَوْ عَدَاوَةٌ بِخلاف جُنَّ وَلَمْ يُكَذِّبهُ أَصْلُهُ قَبْلَ الحُكْمِ وَإِلا مَضَى ولا غُرْمَ، وَنُقلَ عَنْ كُلِّ اثْنَان لَيْسَ أَحَدُهُمَا أَصْلاً، وفي الزِّنَا أَرْبَعَةٌ عَنْ كُلِّ أَو اثْنَانِ عَنْ كُلِّ اثْنَينِ، وتَلْفيقُ نَاقِلِ أَصْلِ وتَزْكيَةُ نَاقل أَصْلِهِ، وَنَقْلُ امْرَأَتَيْنِ مَعَ رَجُلِ فِيمَا يَشْهَدَانِ فِيهِ، وَبَطَلَتْ إِنْ رَجَعَ قَبْلَ الْحُكْم الا بَعْدَهُ، وَغَرِمَ المَالَ وَالدِّيَّةَ وَنُقِضَ إِنْ ظَهَرَ كَذِّبُهُمْ قَبْلَ الاسْتِيْفَاءِ كَحَيَاةٍ مَنْ شَهِدُوا

بِقَتْله، أَوْ جَلِّه قَبْلَ الزِّنَا وَإِلا غَرِمُوا، وَلا يُشَارِكُهُمْ شَاهِدُ الإحْصَانِ وَأُدِّبَا في كَقَــٰذْف وَلا يُقْبَــلُ رُجُوعُهُــمَا عَــن الرُّجُوع، وإنْ عَلَمَ الحَــاكمُ بكَذبهمْ وَحَكَمَ فَ القَصَـاصُ كُـوَلَيِّ الدُّم وَإِنْ رَجَـعًا عَنْ طَلاق فَـلا غُـرْمَ إِنْ دَخَلَ وَإِلا فَنصْفُ الصَّدَاق كَرُجُوعهما عَنْ دُخُول ثَابِتَة الطَّلاق، وَاخْتَصَّ به الرَّاجِعَان عَن الدُّخُول عَن الرَّاجِعَيْن عَنْ طَلاق وَعَنْ عَتْق غَرِمَا قَـيمَتَهُ يَوْمَ الْحُكْمِ وَوَلاؤُهُ لَهُ، فَإِنْ كَانَ لأَجَل فَمَنْفَعَـتُهُ لَهُمَا إِلَيْهُ إِلاّ أَنْ يَسْتَــوْفَيَاهَا قَبِلَهُ، وَعَنْ مائَة لزَيْد وَعَــمْرو قَالاً بَلْ هِيَ لزَيْد اقْتَسَمَاهَا وَغَرِمَ للْمَدين خَـمْسينَ فَقَطْ، وَإِنْ رَجَعَ أَحَدُهُمَا غَرَمَ النِّصْفَ كَرَجُل مَعَ نسَاء، وَعَلَيْهِنَّ وَإِنْ كَثُرْنَ النِّصْفُ وَإِلا أَنْ يَبْقَى منْهُنَّ اثْنَتَان، فَإِنْ بَقَيَتْ وَاحدَةٌ فَالـرُّبْعُ وَهُوَ مَعَهُنَّ في كَرَضَاع كَامْرَأَة، وَإِنْ رَجَعَ عَنْ بَعْض مَا شَـهدَ به غَـرِمَ نِصْفَـهُ، وَإِنْ رَجَعَ مَنْ يَســتَقَلُّ الــحُكْمُ بِدُونِهِ فَلا غُــرْمَ، فَــإِنْ رَجَعَ غَيْــرُهُ فَالجَميعُ، وَللْمَقْضِي عَلَيْه مُطَالَبَتُ هُمَا بالدَّفُع للْمَقْضَىِّ لَهُ، وَللْمَقْضَىِّ لَهُ المُطَالَبَةُ إِذَا تَعَذَّرَ مِنْ المَ قَضِيِّ عَلَيْه، وإنْ تَعَارَضَ بَيِّنَتَانِ وأَمْكَنَ الْجَمْعُ جُمِعَ، وإلا رُجِّحَ بِبَيَانِ السَّبَبِ كَنَسْجِ وَنَتَاجٍ، أَوْ بِتَارِيخِ أَوْ تَقَدُّمه أَوْ مَزيد عَـدَالَة لا عَدَد وَبِشَاهِدَيْنِ عَلَى شَاهِدٍ وَيَمِينٍ أَوِ امْرَأْتَيْنِ وَبِيَـدَ إِنْ لَمْ تُرَجَّحْ بَيِّنَةٌ مُقَابَلَةٌ فَيَحْلفُ وَبِالمِلْكِ عَلَى الحَوْرِ، وَبِنَقْلِ عَنْ أَصْلِ مُسْتَصْحِبَة وَاعْتُمدَتْ بَيِّنَةُ الملْك عَلَى التَّصَرُّف وحَوْز طَالَ كَعَشَرَة أَشْهُرٍ، وَعَدَم مُنَازِع مَعَ نَسْبَتِه إِلَيْهِ وَقَالَتْ وَلَمْ تَخْرُجْ عَنْ مِلْكِهِ فِي عِلْمِنَا، وَإِنْ شَهِدَتْ بِإِقْـرَارِ مِنْ أَحَدِهِمَا اسْـتُصْـحبَ، وَإِنْ تَعَذَّرَ تَرْجِيحٌ وَهُوَ بِيَدِ أَحَدِهِمَا سَقَطَتَا وَبَقَى بِيدً حَائزه أَوْ لَمَنْ يُقَدُّ لَهُ بَه منْهُمَا، وَمَنْ قَدَرَ عَلَى حَقِّه فَلَهُ أَخْذُهُ إِنْ أَمنَ فَتْنَةً وَرَذيلَةً وَكَانَ غَيْرَ عُقُوبَة، وَيُجيبُ الرَّقيقُ عَن الْعُقُوبَةِ وَسَيِّدُهُ عَنِ الأرْشِ، وَإِنْ قَالَ أَبْرِأَنِي مُوكَلِّكَ الغَائبُ أَنْظِرَ إِنْ قَرْبَتْ، وَمَن اسْتَمْ هَلَ لَدَفْع بَيِّنَة أَوْ لِحِسَابِ وَنَحْوه، أَوْ لإِقَامَة ثَان أُمْهِلَ بالاجْتهاد بكَفيل بالمَال وَالْـيَمين في كلِّ حَقِّ بالله الَّـذي لا إله إلا هُوَ وَلَوْ كتَابيّــا، وَغُلِّظَتْ في رُبُع دِينَارِ بِالقِيَامِ، وَبِالجَامِعِ وَبِمِنْبَرِهِ عَلَيْكُمْ فَقَطْ لا بِالاسْتَقْبَال كَالْكَنيسَة وَالْبَيْعَة،

وَخَرَجَتَ الْمُخَدَّرَةُ لَهَا إِلاَ الَّتِي لا تَخْرُجُ، وَاعْتَمَدُ الْبَاتُ عَلَى ظَنَّ قَوِى الْوَ قَرِينة كَخَطِّ أَيْهِ، وَيَمِينِ الطَّالِب إِنَّ لِى فَى ذَمَّتِه كَذَا أَوْ لَقَدْ فَعَلَ كَذَا، وَالمَطْلُوبُ مَا لَهُ عِنْدَى كَذَا وَلاَ شَيْءَ مَنْهُ، وَنَفِى السَّبَ وَغَيْرُهُ إِنْ عَيَّنَ، فَإِنْ قَضَى نَوَى يَجِبُ قَضَاؤُهُ الآنَ، وَحَلَفَ فَى الْعُشَّ عَلَى نَفْى الْعلْم وَفَى النَّقْصِ بَتّا، وَإِنْ نَكَلَ فَى مَال اسْتَحَقَّةُ الطَّالِبُ بِه وَبِالْيَمِينِ إِنْ حَقَّقَ وَإِلاَ فَبِمُجَرَّدَه، وَلَيْبِينِ الحَاكِمُ حُكْمَةُ ولا يُمْكَنُ مَنْهَا إِنْ نَكَلَ، ثُمَّ ادَّعَى حَاضِرٌ سَاكَتُ بِلا مَانِع عَشْرَ سنينَ لَمْ تُسمَع دَعُوهُ ولا بَيْنَةً كَشَرِيك أَجْبَى حَاضٍ سَاكَتُ بِلا مَانِع عَشْرَ سنينَ لَمْ تُسمَع مُعُوهُ ولا بَيْنَةً كَشَرِيك أَجْبَى حَانِ فَيها إِنْ هَدَمَ أَوْ بَنَى، وَفَى الْقَرِيب وَنَحُوهِ مَعْوَاهُ ولا بَيّنَةٌ كَشَرِيك أَجْبَى حَانَ فَيها إِنْ هَدَمَ أَوْ بَنَى، وَفَى الْقَرِيب وَنَحُوه مَعْلَقًا مَا زَادَ عَلَى أَرْبَعِينَ سَنَةً إِلا الأَبُ وَابُنُهُ فِيمَا تُهْلَكُ فِيهِ الْبَيّنَاتُ، وَيَنْقَطَعُ الْعَلَامُ وَعَيْرُ أَوْ الْعَقَارِ فَى القَرِيبِ الزِيادَةُ عَلَى عَشْرٍ، وَفَى الأَجْنَبِي مَا رَادَ عَلَى الْمَنِي الْ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الْمَالُونُ وَلَا الْمَالُولُ الْمُ اللّهُ الْمَالُولُ الْمَالُولُ مَضَى ولا كَلامَ لَهُ ، وَلَهُ أَخُذُ ثَمَنِ الْمَبِيعُ إِنْ لَمْ يَطُلُ كَسَانَةً .

باب في الجناية: إِنْ أَتْلَفَ مُكلَّفٌ غَيْرُ حَرْبِيٍّ وِلا زَائِدُ حُرِيَّة، أَوْ إسلام حِينَ الْقَتْلِ مَعْصُومًا للتَّلَف بإيه مَان أَوْ أَمَان فَالْقَوَدُ، وَإِنْ قَالَ إِنْ قَتَلْتَني أَبْرَأَتُكَ، وَكُيْس لِلْولِيِّ عَفَوْ عَلَى الدِّية إِلا بَرِضَا الجاني ولا قَودَ إِلا بَإِذْن الحَاكِم وَإِلا أَدْبَ، وَلا دَية إِنْ عَفَا وَأُطلِق إِلا أَنْ تَظْهَرَ إِرَادَتُهَا فَيَحْلِفُ وَيَبْقَى عَلَى حَقّه إِن أَدُّبَ، ولا دية إِنْ عَفَا وَأُطلِق إِلا أَنْ تَظْهَرَ إِرَادَتُهَا فَيَحْلِفُ وَيَبْقَى عَلَى حَقّه إِن أَمْنَة الْحَظَا، فَإِنْ أَرْضَاهُ ولَي الثّاني فَلَه إِنْ تَعَمَّدَ ضَرْبًا لَمْ يَجُزْ وَإِنْ قَطَع الْقَاطِع وَدَية الخَطَا، فَإِنْ أَرْضَاهُ ولَي الثّاني فَلَه إِنْ تَعَمَّدَ ضَرْبًا لَمْ يَجُزْ وَإِنْ فَقَتَلَهُ، أَوْ مَنْ يُحْسَنهُ عَدَاوةً وَإِلا فَديةً، مَاتَ مَغْمُورًا، وكَطَرْح غَيْرِ مُحْسَنِ عَوْمٍ مُطْلَقًا، أَوْ مَنْ يُحْسَنهُ عَدَاوةً وَإِلا فَديةً، مَاتَ مَغْمُورًا، وكَطَرْح غَيْرِ مُحْسَنِ عَوْمٍ مُطْلَقًا، أَوْ مَنْ يُحْسَنهُ عَدَاوةً وَإِلا فَديةً، وَالله فالديّة، وكالإكْرَاه وتَقْديم مَسْمُ وم عَالمًا، ورَمْية حَيَّة عَلَيْه وَإِشَارَتِه بِسِلاحٍ فَهَرَبَ وَطَلَبَهُ لِعَدَاوة، وَإِنْ سَقَطَ فَبِقَسَامَة وَإِلْا فالدِيَّة، وكالإكْرَاه وتَقْديم مَسْمُ وم عالمًا، ورَمْية حَيَّة عَلَيْه وَإِشَارَتِه بِسِلاحٍ فَهَرَبَ وَطَلَبَهُ لِعَدَاوة، وَإِنْ سَقَطَ فَبِقَسَامَة وَإِشَارَتِه وَرَشَة وَإِشَارَتِه وَتَقَدِيم مَسْمَوم عَالمًا،

فَقَطْ فَخَطَأ ، وكالإمْسَاك للْقَتْل وَلَوْلاهُ ما قَــدَرَ الْقَاتِلُ وَإِلا فالمُبَاشِرُ فَقَطْ، وَيُقْتَلُ الأَدْنَى بالأعْلَى كَحُرٍّ كِتَابِيٌّ بِعَبْدِ مُسْلِم لا الْعَكْس، وَالْجَمْعُ بِوَاحِد إِنْ تَعَمَّدُوا والضَّرْبُ وَلَمْ تَتَـمَيَّز الضَّرَبَاتُ، وَإِلا قُـدِّمَ الأقْوَى إِنْ عُلمَ أَوْ تَمَالئُـوا، وَالذَّكَرُ بالأنْثى، وَالصَّحيحُ بالْمَريضِ وَالْكَاملُ بالنَّاقصِ عُضْـواً أَوْ حاسَّةً، وَالمُتَسَبِّبُ مَعَ المُبَاشر، وأَبُ أَوْ مُعَلِّمٌ أَمَرَ صَبِيّا وَسَيِّدٌ أَمَرَ عَبْدَهُ وَشَرِيكُ صَبِيٍّ إِنْ تَمَالاً لا شَرِيكُ مُخْطِئٍ وَمَجْنُونِ، وَمَــا دُونَ النَّفْسِ كَجُرْحِ كالنَّفْسِ فِعْلا وَفَاعِــلاً وَمَفْعُولاً إلا نَاقصًا، كَعَبْد جَنَّى عَلَى طَرَف كَامل كَحُرًّ فلا قصاص، وإنْ تَعَدَّدَ مُبَاشرٌ بلا تَمَالُؤ وَتَمَيَّزَتُ، فَمنْ كلِّ بقَدْر مَا فَعَلَ، وَٱقْتُصَّ مِنْ مُوضِحَة، وَهِيَ مَا أَوْضَحَت عَظْمَ الرَّأْسِ أَوِ الجَبْهَةِ أَوِ الخَـدَّيْنِ وَإِنْ كَإِبْرَةٍ، وَمِمَّا قَبْلَهَا منْ دَامِيـة وَحَارِصَة مَا شُقَّت الجلْد وَسَمْحَاق كَشَطَتْهُ، وبَاضعَة شَقَّت اللَّحْمَ وَمُتَلاحمَة غَـاصَتْ فيه بِتَعَـدُّدِ وَمِلْطأَةِ قَرُّبَتْ لِلْعَظْمِ، وَمِنْ جِرَاحِ الجَـسَدِ وَإِنْ مُنَقِّلَة بِالمساحَـة إن اتَّحَدَ المَحَلُّ، وَمنْ طَبيب زَادَ عَـمْدًا وَإِلا فَالْعَقْلُ كَعَيْنِ أَعْمَى وَلـسان أَبْكَمَ، وَمَا بَعْدَ مَوْضِحَة من مُنَقِّلة مَا يُنْقَلُ بِه فَرَاشُ الْعَظْمِ للدَّوَاء وآمَّة أَفْضَت لأمِّ الدِّمَاغ، وكلا مِنْ لَطْمَة وَضَرْبَة لم تَجْرَحْ، وَلحْية وَشَقْر عَيْن وَحَاجب وَعَمْدُهَا كَالْخَطَإ إلا فى الأدَب، بخــلاف ضَــرْبَة بسَــوْط، ولا إنْ عَظُمَ الْــخَطَرُ في غَــيْــرهَا كَـعَظْم الصَّدْرِ، وَرَضِّ الأَنشَيْنِ وَإِنْ جَرَحَهُ فَذَهَبَ نَحْوُ بَصَر أَوْ شُلَّتْ يَدُهُ اقْتُصَّ منهُ فَإِنّ حَصَلَ مِثْلُهُ أَوْ زَادَ، وَإِلا فَالْعَقْلُ كَأَنْ ضَرَبَهُ فَذَهَب إلا أَنْ يُمْكنَ الإِذْهَابُ بلا ضَرْب وَإِنْ قَطَعَ عُضْوًا قَـاطعٌ بسَمَـاوَىٌّ أَوْ سَرقَـة أَوْ قَصَـاص لَغَيْـره فَلا شَيْءَ للْمَجْنَىِّ عَلَيْه، ويُؤْخَذُ عُضُو ٌ قَويٌ بضَعيف، وَإِنْ فَقَأَ سَالِمٌ عَيْنَ أَعَوَرَ فَلَهُ الْقَوَدُ أَوْ أَخْذُ دِيَة كَامِلَة مِنْ مَاله، وَإِنْ فَقَأَ أَعْوَرُ مِنْ سَالِم مُمَاثَلَتَهُ فَلَهُ الْقصاص أَوْ ديّةُ مَا تَرَكَ، وَغَـيْرِهَا فَنصْفُ ديَة فَـقَطْ في ماله وَإِنْ فَقَـأَهُمَا فالْـقَوَدُ، وَنصْفُ الدِّيّة وَالاسْتِيـفَاءُ للْغَاصب عَلَى تَرْتيب الْوَلاء إلا الْجَدَّ وَالإِخْوَةَ فَـسيَّان وَحَلَفَ الثَّلُثَ إِنْ وَرَثَهُ وَانْتَظَرَ غَائبٌ قَرُبُتْ غَيْبَتُهُ لا بَعيدٌ وَمُطَبَقٌ وَصَبِيٌّ لَمْ يَتَوَقَّف الثُّبُوتُ عَلَيْه، وَلِلنِّسَاءِ إِنْ وَرِثْنَ وَلَمْ يُسَاوِهِنَّ عَـاصِبٌ وَكُنَّ عَصَـبَةً لَوْ كُنَّ ذُكُـورًا، وَالْوارثُ

كَمُورَتُه، وَأُخِّرَ لِعُذْر كَبَرْد كَعَـقْل الْخَطَإ وَأَحَد حَدَّيْن لَمْ يَقْدرْ عَلَيْهِمَا، وقُدِّم الأَشَدُّ إِنْ لَمْ يَخَـفْ منْهُ وَسَقَطَ إِنْ عَفَـا رَجُلٌ في دَرَجَة الْبَـاقي وَالْبنْتُ أَحَقُّ منْ أُخْت في عَـ فُو وَضدِّه، وَإِنْ عَـفَتْ وَاحدَةٌ منْ كَـبَنَات نَظَرَ الْحَاكِمُ وَفي رجَال وَنسَاء آلمْ يَسْقُطُ إلا بهما أَوْ ببَعْض منْ كُلِّ وَمَهْمَا عَفَى الْبَعْضُ فَلَمَنْ بَقَى نَصيبُهُ منْ ديَة عَمْـد كَإِرْثُه وَلَوْ قَسْطًا وَإِرْثُهُ كَالْـمَال، وجازَ صُلْحُهُ فَى الْعَـمْد بِأَقَلَّ أَوْ أَكْثُرُ، وَالْخَطَأُ كَبَيْعِ الدَّينِ، وَقُتلَ بمَا قَتَلَ وَلَوْ نَارًا إلا بخَمْر وَلُواط وَسحْر وَمَا يَطُولُ فَيُفرِّقُ وَيُحْنَقُ وَيُحْجَرُ وَيُضْرَبُ بِالْعِصِيِّ لِلْمَوْتِ وَمُكِّنَ مُسْتَحِقٌ مِنَ السَّيْف، وَانْدَرَجَ طَرَفٌ إِنْ تَعَمَّدَهُ وَإِنْ لغَيْرِه إِنْ لَمْ يَقْصِدْ مثْلَه، وَديَةُ الْحُرِّ المُسْلَمُ فِي الْخَطَإِ عَلَى الْبَادِي مُخْمِسَةٌ بِنْتُ مَـخَاضٍ وَوَلَدُ لَبُونَ وَحِقَّهُ وَجَذَعَةٌ، وَرُبِّعَتْ في عَمْد بِحَذْف ابْنِ اللَّبُون وَثُلِّثَتْ في الأصْلِ وَلَوْ مَجُوسِيًّا في عَمْد لَمْ يُقْتَلُ بِهِ بِثَلاثِينَ حَقَّةً وَثَلاثِينَ جَذَعَةً وَأَربْعِينَ خَلْفَةً بِلا حَدِّ سنٍّ كَجُرْح الْعَمْد، وَعَلَى الشَّامِيِّ وَالمصريِّ وَالْمَغْ ربيِّ أَلْفُ دينَارٍ، وَعَلَى الْعرَاقِيِّ اثْنَا عَـشَرَ أَلْفَ درْهُم إلا في المُثْلَّثَة فَيُزَادُ بنسْبَة مَا بَيْنَ ديَة الْخَطَإ عَلَى تَأْجِيلِهَا، وَالمُثَلَّثَةُ حَالَّةُ، وَالْكَتَابِيُّ وَلَوْ مُعَاهِدًا نصْفُهُ، وَالْمَجُوسِيُّ وَالمُرْتَدُّ ثُلُثُ خُمْسٍ وَأُنْثَى كُلِّ نصْفُهُ، وَفَى الرَّقيق قيمَتُهُ وَإِنْ زَادَتْ، وَفَى الجَنين وَإِنْ عَلَقَةً عُشْرُ أُمِّه وَلَوْ أَمَةً أَوْ جَنَى أَبُ ' نَقْدًا مُعَجُّلًا أَوْ غُرَّةٌ عَبْدٌ أَوْ وَلَيَدةٌ تُسَاوِى الْعُشْرَ إِنِ انْـفَصَلَ عَنْهَا مَيِّتًا وَهِيَ حَيَّةٌ، فَإِنْ مَاتَتْ قَـبْلَ انْفصَاله فَلا شَيْءَ فيه، وَإِن اسْتَهَلَّ فَـالدِّيَّةُ إِن اقْتَسَمُوا وَإِنْ مَاتَ عَاجِـلاً، وَإِنْ تَعَمَّدَهُ بِضَرْبِ بَطْنِ أَوْ ظَهْـرِ فَالْقِصَاصُ بِهَـا وَتَعَدَّدَ الْوَاجِبُ بِتَعَدَّدِهِ وَورِثَ على الفَرَائِضِ، وفي جُرْحٍ لا قِصَـاصَ فِيهِ حُكُومَةٌ إِذَا بَرِئَ كَجَنِينِ الْبَهِيمَةَ إِلاَ الْجَائِفَةَ وِالْآمَّةِ المُخْ تَصَّةَ بِالرَّأْسِ فَثُلُثُ دِيَة والموضحَةَ فَنصْفُ عُشْر، وَالمُنقِّلَةَ فَعُشْرٌ وَنصْفُهُ وَإِنْ بشَيْنِ فيهنَّ، وَالْقيمَةُ للْعَـبْدِ كالدِّيَّةِ، وَتَعَدَّدَ الْوَاجِبُ بِجَائِفَة نَـفَذَتْ كَتَعَدُّدَ مُـوضَحَة وَمُنْقَلَةً وآمَّة إنْ لَمْ يَتَّـصلْ، وفي إذْهَابِ الْعَقْلِ أَوْ كُلِّ حاسَّة أو النَّطْقِ أو الصَّوْت أوْ قُوَّة الْجماع أوْ نَسْله دِيَةٌ كَتَجْذِيمِه أَوْ تَبْرِيصه أَوْ تَسْويده أَوْ قَيَامه أَوْ جُلُوسه ومارن الأنف وَالْحَشَفَةِ وفي بَعْضهَا بِحِسَابِها مِنْهُمَا

لا منْ أَصْله وَالأَنْشَيْن وَشَفَرَى المَرْأَة إنْ بَدا الْعَظْمُ وَتَدْيَيْـهَا أَوْ حَلَمَتَيْهَمَا إنْ أَبْطَلَ اللَّبَنَ أَوْ عَيْنِ الأعْـور، بخلاف كُلِّ زَوْج فَفي أَحَدهمَا نصْـفُهَا وَفيـهمَا الدِّيَّةُ إلا الأَذْنَين فَحُكُومَةٌ، وَٱلْيَد الشَّلاء وَأَلْيَة المرَّأة وَسَنٌّ مُضْطَرِبَة جدًّا وَعَسِيبٍ حَشَفَةٍ، وَحَاجِبِ وَهُدبِ وَظُفْرِ، وفي عَمْده القـصَاصُ، وَإَفْضَاءٌ ولا يَنْدَرجُ تَحْتُ مَـهْر بِخِلافِ الْبَكَارَةِ إِلا بِإِصْبَعِهِ، وَفِي كلِّ إِصْبَع عُشْرُهَا، وَالأَنْمُلَة ثُلُثُهُ إِلا الإِبْهَامَ فَنصفٌ، وفي كُلِّ سِنِّ نصفُ الْعُشْرِ بقَلْع أَوِ اسْودَاد أَوْ بحُـمْرَة أَوْ صُفْرَة إِنْ كَانَا فَى العُرْف كالسُّواد وَتَعَدَّدَتْ بتَعَدُّد الْجنَايَاتِ إلا المَنْفَعَةَ بمَحَلِّهَا، وَسَاوَت الْمَرْأَةُ الرَّجُلَ لثُلُث ديته فَتُرَدُّ لَديتها إن اتَّحَدَ الْفعْلُ وَلَـوْ حُكْمًا مُطْلَقًا كـالمَحَلِّ في الأصابع فَقَطْ، ونُجِّمت ديَّةُ الحُرِّ الخَطَإ بلا اعْتراف عَلَى الجاني، وعَاقلته إنْ بَلَغَتْ ثُلُثَ ديَة المُجْنَى أَو الْجَاني، وَإِلا فَعَلَيْه فَقَطْ حالَّةً كَعَمْد، وَديَةٌ غُلظَتْ إلا ما لا يُقْتَصَّ منهُ لإِتْلافه فَعَلَيْهَا، وَهيَ أَهْلُ ديوانه، وَعَصَبَتُهُ وَمَوَاليه وَبَيْتُ المَال، وَبَدَأَ بِالدِّيوَانِ إِنْ أُعْطُوا فالْعَصَـبَةُ فَالمَوَالِي الأعْلَوْنَ، فالأسْفَلُونَ فَـبَيْتُ المَال إنْ كَانَ الجَانِي مُسْلَمًا، وَإِلا فالذِّمِّيُّ ذَوُو دينه، وَالصُّلْحِيُّ أَهْلُ صُلْحِه وَضُرُبَ عَلَى كلِّ ما لا يَضُـرُّ، وَعُقلَ عَنْ صَبيٍّ وَمَجْنُون وَامْـرَأَة وَفَقيرِ وَغَـارِم، وَلا يَعْقِلُونَ، وَالْعَبْرَةُ وَقْتَ الضَّـرْب، لا إنْ قَدمَ غَائبٌ أَوْ أَيْسَرَ فَقيــرٌ أَوْ بَلَغَ صَبَىٌّ، ولا يَسْقُطُ بِعُسْرِ أَوْ مَوْتٍ وَحَلَّتْ بِهِ وَلا دُخُولَ لِبَدَوِيِّ مَعَ حَضَرِيٍّ، وَلا شَاميٌّ مَعَ كَمصْريٍّ الْكَامِلَةِ فِي ثَلَاثِ سِنِينَ مِنْ يَوْمِ الْحُكْمِ تَحِلُّ بِأُواخِرِهَا، وَالثُّلُثُ فِي سَنَة وَالثُّلُّثَان في سَنَتَيْنِ كَالنِّصْفِ، وَثَلاثَةُ الأرْبَاعِ وَحَدُّهَا الَّذِي لا يَضُمُّ إِلَيْه مَا بَعْدَهُ سَبْعمَائَة، وَعَلَى القَاتِلِ المُسْلِمِ وَإِنْ صَبِيًّا أَوْ مَجْنُونًا أَوْ شَرِيكًا إِذَا قَتَلَ مثْلَهُ مَعْصُومًا خَطَأ عَتْقُ رَقَبَة ، وَلَـعَجْزِهَا شَهْرَان كَالظِّهَـار ، وَنُدبَتْ في جَنين وَرَقيق وَعَـبْد وَذمِّي ، وَعَلَيْهِ مُطْلَقًا جَلْدُ مِائَةِ وَحَبْسُ سَنَة وَإِنْ بِقَتْلِ مَجُوسِيٌّ أَوْ عَبْدِه، وَسَبَبُ القَسَامَة قَتْلُ الحُرِّ المُسْلِم بِلَوْثِ كَشَاهِدَيْنِ عَلَى قَوْلِ حُرٍّ مُسْلِم بَالِغ قَتَلَنِي أَوْ جَرَجَنِي أَوْ ضَرَبَنى فُلانٌ أَوْ دَمِي عِنْدَهُ عَــمْدًا أَوْ خَطَأ وَلَوْ مَسْخُــوطًا لِعَدْل أَو ابْنًا لأبيه، وَإِنْ

أَطْلَقَ بَيَّنُوا، وَبَطَلَتْ إِنْ قَالُوا لا نَعْلَمُ أَو اخْتَلَفُوا أَوْ عَلَى مُعَايَنَة الضَّرْب أو الجُرِح، وتَأَخُّر المَوْت يَقْسمُ لمَنْ ضَرَبَهُ مَاتَ أَوْ إِنَّمَا مَاتَ منهُ أَوْ عَدْلٌ بذلك مُطْلَقًا يَقْسمُ لَقَدْ جَرَحَهُ وَمَاتَ منهُ، أَوْ بِإِقْرَارِ الْمَقْتُولِ لَعَمْد أَوْ خَطَإٍ يُقْسمُونَ لَقَدْ قَتَلَهُ أَوْ بِرُؤْيَتِه يَتَشَحَّطُ فَي دَمَه، وَالْمُتَّهَمُ قُرِبُهُ عَلَيْه أَثْرُهُ، وَلَيْسَ منه وجُودهُ بقَرْية قَوْم أَوْ دَارِهِمْ، وَإِن انْفَصَلَتْ بُغَاثٌ عَنْ قَتْلَى، وَلَمْ يُعَلَم القَاتِلُ فَالقَسَامَةُ وَالقَوَدُ بتَدْميَة أَوْ شَاهِد، وَإِنْ تَأُوَّلُوا فَهَدَرٌ كَزَاحِفَة عَلَى دَافْعَة وَهِيَ خَمْسُونَ يَمينًا مُتُواليَّةً بَتًا، وإنْ منْ أَعْمَى أَوْ غَائب، وَجُبرَت اليَمينُ فَقَطْ عَلَى أَكْثُر كَسْرِهَا، وإلا فَعَلَى الْجميع يَحْلُفُهَا في الْخَطَإ مَنْ يَرِثُ وَإِنْ وَاحِدًا أَوِ امْرَأَةً، وَلَا يَأْخُـذُ أَحَدًا إِلا بَعْـدَهَا ثُمَّ حَلَفَ حصَّتُهُ، ولا يَحْلفُ في العَـمْد أَقَلُّ منْ رَجُلَيْـن عَصبَـةً، ولَوْ مَوْلَى، وَلَا يُقْسَمُ فيه إلا فيه إلا عَلَى وَاحد يُعَيِّنُ لَهَا، وَلَلْوَلَىِّ الاسْتَعَانَةُ بعَاصِبه وَإِنْ أَجْنَبِيًّا وَوُزِّعَتْ وَكَفَى اثْنَان طَاعَا منْ أَكْثُرَ غَيْرَ نَاكلَيْن وَنُكُولُ المعَيَّن لا يُعْتَبَرُ بخلاف غَيْرِه فَـتُرَدُّ عَلَى المُدَّعَىَ عَلَيْهِمْ فَيَحْلفُ كُلُّ خَـمْسينَ، وَمَنْ نَكَلَ حُبسَ حَتَّى يَحْلُفَ وَإِنْ أَقَامَ شَاهِدًا عَلَى جُرْحِ أَوْ قَـتْلِ كَافِرِ أَوْ عَبْدِ أَو جَنينِ حَلَفَ وَاحِدَةً وَأَخَذَ الْعَقْلَ، فَإِنْ نَكُلَ بَرِئَ الجاني إِنْ حَلَفَ، وَإِلا غَرَمَ إِلا الجَارِحَ عَمْلًا فَيحِسَ

باب؛ الباغية؛ فرْقة أبت طاعة الإمام الحق في غير معصية بمعالبة ولو تأولًا فلك قتالهم وقتلهم وقتلهم وأنذروا، وحرم إثلاف مالهم ورفع رءوسهم برماح، واستعين عكيهم بمالهم إن احتيج ثم رد كغيرو، وإن أمنوا تُركوا ولا يُذفّف عكى جريحهم، وكره لرجل قتل أبيه وورثه، ولا يضمن متأول مالا ولا نفسا ومضى حكم قاضيه، ورد ذمّي معه لذمّته والمعاند ضامن، والذمّي معه ناقض للعهد، والممرأة إن قاتكت بسكاح قتكت حال الفتال فقط.

بِلْبُ الرِّدَّةُ: كُفْرُ مُسْلِمٍ بِصَرِيحٍ أَوْ قَلُولٍ يَقْتَضِيهِ أَوْ فِعْلِ يَتَضَمَّنُهُ: كَإِلْقَاءَ

مُصْحَف بِقَذَر، وَشَدِّ زُنَّار مَعَ دُخُول كَنيسَة، وَسحْر، وَقَوْل بقدَم العَالَم أَوْ بَقَائه أَوْ شَكٍّ فيه، أَوْ بَتَنَاسُخ الأرواح، أَوْ أَنْكَرَ مُجْمَعًا عَلَيْه ممَّا عُلمَ بكتَابِ أَوْ سُنَّة، أَوْ جَوَّزَ اكْتَسَابَ النُّبُوُّة، أَوَّ سَبَّ نَبيًّا، أَوْ عَرَّضَ أَوْ أَلْحَقَ بِه نَقْصًا وَإِنْ ببكنه، أَوْ وُفُورِ عَلْمِهِ أَوْ زُهْدِهِ وَفُصِّلَتْ الشَّهَادَةُ فيه يُسْتَـتَابُ ثَلاثَةَ أَيَّامٍ منْ يَوْمِ الْحُكم بلا جُوع وَعَطَشِ وَمُعَاقَبَةٍ، فَإِنْ تَابَ وَإِلا قُتلَ وَمَالُهُ فَيْءٌ إِلا الرَّقيقَ فَلسَيِّده، وَأُخِّرَت المُرْضِعُ لوُجُود مُرْضِع وَذَاتُ رَوْج أَوْ سَيِّد لحَيْضَة، وَقُتلَ الزِّنْديقُ بلا تَوْبَة إلا أَنْ يَجِيءَ تَائِبًا وَمَالُهُ إِنْ تَابَ لَوَارِثُه كَالسَّابِّ، ولا يُعْذَرُ بِجَهْلِ أَوْ سُكْرِ أَوْ تَهَوُّر أَوْ غَـيْظ، أَوْ بقَـوْله أَرَدْتُ كَـذَا إلا أَنْ يُسْلمَ الْكَافـرُ، وَسَبُّ الله كَـذَلكَ، وفي اسْتَتَابَة المُسْلَم خلافٌ، وأَسْقَطَتْ صَلاة وَصَوْمًا وَزَكَاةً وَطَهَارَةً وَحَجَّا تَقَدَّمَ وَنَذْرًا وَيَمينًا بِالله أَوْ بعثْق أَوْ ظَهَارِ أَوْ طَلاق وَإِحْصَـان وَوَصيَّة لا طَلاقًا، وَإِحْلالُ مُحَلِّل بخلاف حلِّ المَرْأَة، وَأُقرَّ كَافرٌ انْتَقَلَ لكُفْر آخَرَ وَقُبلَ عُذْرُ مَنْ أَسْلَمَ وَقَالَ أَسْلَمْتُ عَنْ ضِيقٍ إِنْ ظَهَـرَ، وأُدِّبَ مَنْ تَشَهَّدَ وَلَمْ يَقَفْ عَلَى الدَّعَـائِم، وَسَاحرٌ ذِمِّيٌّ إِنْ لَمْ يُدْخِلْ ضَرَرًا عَلَى مُسْلم، وَشُدِّدَ عَلَى مَنْ سَبٌّ مَنْ لَمْ يُجْمَعْ عَلى نُبُوَّتِهِ، أَوْ صَحابِيًّا أَوْ أَحَدًا مِنْ ذُرِّيَّتِهِ عَلِيْكُمْ إِنْ عَلِمَهُ كَأَنِ انْتَسَبَ لَهُ، أَوْ قَالَ كُلٌّ صَاحِب كَذَا قَرْنَانٌ وَلَوْ كَانَ نَبِيًّا، أَوْ شَهِدَ عَلَيْه عَدْلٌ أَوْ لَفيفٌ بسَبٍّ، أَوْ قَالَ لَقيتُ في مَرَضِي هذا مَا لَوْ قَتَلْتُ أَبَّا بِكُرْ مَا اسْتَوْجَبْتُهُ.

بلبُ: الزِّنَا: إِيَلاجُ مُسْلَمٍ مُكلَّف حَشَفَةً في فَرْج آدَمِيٍّ مُطْيِقٍ عَمْدًا بِلا شُبْهَة وَإِنْ دُبُرًا أَوْ مَيْتًا غَيْرَ زَوْجٍ، أَوْ مُسْتَأْجَرَةً لوَطْء أَوْ مَمْلُوكَة تُعْتَقُ عَلَيْه، أَوْ مَرْهُونَة أَوْ ذَات مَغْنَم، أَوْ حَرْبِيَّة أَوْ مَبْتُوتَة وَإِنْ بِعِدَّة، أَوْ خَامِسَة أَوْ مُحَرَّمَة صَهْرِ بِنكاح، أَوْ مُطلَّقَة قَبْلَ الْبَنَاء أَوْ مُعْتَقَة، أَوْ مَكَنَتُ مَـمْلُوكها بِلا عَقْد لا إِنْ عَقَدَ أَوْ وَطَئَ مُعْتَدَةً مَنْهُ أَوْ مُضَرِّمَة أَوْ مُحَرَّمَة لعارِض مُعْتَدَةً مَنْهُ أَوْ مِنْ غَيْرِه وَهِي مَمْلُوكَته أَوْ زَوْجَتُه أَوْ مُشْتَرَكَة أَوْ مُحَرَّمَة لعارِض أَو غَيْرُ مُطيقة أَوْ حَلِيلَة أَوْ مَمْلُوكَة لا تُعْتَقُ أَوْ بِنْتًا بِعَقْد أَوْ أَخْتًا عَلَى أَخْتِها أَوْ

بَهِيْمَةً، وأُدِّبَ كَمُسَاحِقَة وأَمَة مُحلَّلة وقُوِّمَتْ عَلَيْهِ وإِنْ أَبَيَا بِخلافِ المُكْرَهَةِ، وَبَابُ يِخلافِ المُكْرَهَةِ، وَثَبَتَ بِإِقْرَارِهِ إِنْ لَمْ يَرْجَعُ مُطلَّقًا، أَوْ يَهْرَبُ وإِنْ فَى أَثْنَائِهِ، وَبِالْبَيِّنَةِ أَوْ بِحَمْلِ غَيْرِ مُتَزَوِّجَةً، وَذَات سَيِّد مُقِرِّ بِهِ وَلا يُقْبَلُ دَعْوَاها الغَصْبَ بِلا قَرِينَة، فَيرْجَمُ المُحْصَنُ بِحَجَارَة مُعْتَدلَة حَتَّى يَمُوت، واللائطُ مُطلَقًا وإِنْ عَبْدَيْنِ وكَافريْنِ، ويُجْلَدُ الْبِكْرُ الْحُرُّ مَائَةً وتُشَطَّرُ للرِّقِّ وَإِنْ قَلَّ، أَوْ تَزَوَّجَ، وتَحَصَّنُ كُلُّ دُونَ ويَاجِهِ بِالعِتْقِ وَالْوَطْء بَعْدَه كَإِسْلام الرَّوْج، وغُرِّبَ الذَّكِرُ الْحُرُّ فَقَطْ، فَيُسْجَنُ عَامًا كَفَدَكُ وَخَيْبَرَ مِنَ المَدِينَة، وَجَازَ لِلسَّيِّدِ إِقَامَتُهُ إِنْ لَمْ يَتَزَوَّجْ بِغَيْرِ مِلْكِهِ وَتَبَتَ عَلْمُ عَنْدُو فَا عَلَى المَدينَة، وَجَازَ لِلسَّيِّدِ إِقَامَتُهُ إِنْ لَمْ يَتَزَوَّجْ بِغَيْرِ مِلْكِهِ وَتَبَتَ

بَلْهُ: الْقَذْفُ: رَمْى مُكَلَّف وَلَوْ كَافِرًا حُرَّا مُسْلِمًا بِنَفْى نَسَب عَنْ أَب أَوْ جَدًّ أَوْ بِنَا إِنْ كُلِّفَ وَعَلَّ عَنْهُ ذَا آلَة أَوْ إِطَاقَة الوَطْء بِمَا يَدُلُّ عُرْفًا وَلَوْ تَعْرِيضًا كَأَنا مَعْرُوفُ النَّسَب، أَوْ لَسْتُ بِزَانٌ، وَأَنَا عَ فَيفُ الْفَرْج وَكَ قَحْبَة وصُبيَّة وَعَلْق وَمُخَنَّث، يُجْلَدُ ثَمَانِينَ جَلْدَةً، وَالرَّقِيقُ نِصْفَهُمَا، وَإِنْ كُررَ لواحد أَوْ جَماعة إلا بعُدَةً، وَإِلْ قَدَفَ فَى أَثْنَائِهِ ابْتَدَأً لَهُمَا إلا أَنْ يَبْقَى الْيَسِيرُ فَيكُمُلُ الأَوَّلُ، وَأُدِّبَ فَى عَدْدُهُ، وَإِنْ قَدَفَ فَى أَثْنَائِهِ ابْتَدَأً لَهُمَا إلا أَنْ يَبْقَى الْيَسِيرُ فَيكُمُلُ الأَوَّلُ، وَأُدِّبَ فَى الْعَلْمُ وَإِنْ قَدَالُ لامْرَأَة زَنَيْت فَاجِر وَحِمَار وَابْنِ النَّصْرَانِي أَو ابْنِ الْكَلْب وَأَنَا عَفِيفٌ، وَإِنْ قَالَ لامْرَأَة زَنَيْت فَاكُ حُدَّتُ لِلْقَذْف وَالزَّنَا، ولَهُ القيامُ بِه وَإِنْ عَلَمَهُ مَنْ نَفْسِه كَوَارِتُه، وَإِنْ قَدْف بَعْدَ المَوْت وَلِلاَبْعَد مَعَ وُجُودِ الأَقْرَب، ولَهُ الْعَفُو أُ إِنْ لَمْ يَطَلِع الإَمَامُ، أَو لَالاً أَنْ يُرِيدَ السَّرُ، ولَيْسَ لَهُ حَدُّ والدَيْه.

بلبُ: السَّرِقَةُ: أَخْذُ مُكلَّف نُصابًا فَأَكْثَرَ مَنْ مَال مُحْتَرَم لِغَيْرِه بِلا شُبْهَة قَوِيَتْ فَفِيه بإخْرَاجِه مِنْ حِرْز غَيْرِمَ أُذُون فِيه وإنْ لَمْ يَخْرُجْ هُوَ بِقَصْد وَاحد، أَوْ حُرَّا لا يُمَيِّزُ لَصِغَرٍ أَوْ جُنُونَ فَتُطْعُ يَدُهُ الْيُمْنَى إلا لِشكل أَوْ نَقْصِ أَكْثَرِ الأَصَّابِع، فَرِجْلُهُ يُمَيِّزُ لَصِغَرِ أَوْ جُنُونَ فَتُقْطَعُ يَدُهُ الْيُمْنَى إلا لِشكل أَوْ نَقْصِ أَكْثَرِ الأَصَّابِع، فَرِجْلُهُ الْيُسْرَى فَيدُهُ فَرِجْلُهُ مُ مُّ عُزِّرَ وَحُبِس، وَالنِّصَابُ رُبُعُ دِينَارٍ أَوْ ثَلاَتَةُ دَرَاهِمَ خَالِصَةً أَوْ مَا يُسَاوِيهِمَا بالبَلَد شَرْعًا وَإِنْ كمَاء، أَوْ جَارِحٍ لِتَعْلِيمَه، أَوْ سَبُع لِجِلْدِهِ خَالِصَةً أَوْ مَا يُسَاوِيهِمَا بالبَلَد شَرْعًا وَإِنْ كمَاء، أَوْ جَارِحٍ لِتَعْلِيمَه، أَوْ سَبُع لِجِلْدِه

بَعْدَ ذَبْحه، أَوْ جِلْدِ مَيْتَة إِنْ زَادَهُ الدَّبْغُ نصَابًا، أَوْ شَارَكَهُ غَيْرُ مُكَلَّف لا وَالدُّ، فَلا قَطْعَ لغَيْر مُكَلَّف، وَلا في أَقَلَّ منْ نصاب ولا غَيْر مُحْتَرَم، كَخَمْرِ وآلَة لَهْوِ إلا أَنْ تُسَاوِيَهُ بَعْدَ كَسْرِهَا، ولا كَلْبًا مُطْلَقًا كَأْضْحِيَة ذُبِحَتْ، ولا في ملْكه كَمْرِهُون كَانَ ملْكَهُ قَـبْلَ إِخْرَاجِه، وَلا إِنْ قَوِيَتِ الشُّبْهَةُ كَوَالد، وَجَـدٍّ وَإِنْ لأمِّ، بخلاف بَيْتِ المَالِ وَالغَنِيمَةِ وَمَالِ الشَّرِكَةِ إِنْ حُجِبَ عَنْهُ وَسَرَقَ فَوْقَ حقه نصَابًا، وَلا إِن اخْتَلَسَ أَوْ كَابَرَ أَوْ هَرَبَ بَعْدَ أَخَذه في الحرز، والحرز ما لا يُعَدُّ الْواضعُ فيه مُضيعًا عُرْفًا وَلَو ابْتَلَعَ فيه مَا لا يَفْسُدُ، أَوْ أَشَارَ إِلَى حَيَوَان بَكَعَلَف، فَخَرَجَ كَخَبَاءِ أَوْ حَانُوتِ وَفَنَائِهِمَا، وَكُلِّ مَـوْضِعِ اتُّخِذَ مَنْزِلا وَمَحْمَلِ وَظَهْرِ دَابَّةٍ وَجَرِينِ وَسَاحَة دَار، وَقَبْر لكَفَن وَسَـ فينَة وَمَسـجد لنَحْو حُـصْره وَلَوْ بإزَالَتهَا، وَخَان للأَثْقَال، وَقَطَار وَنَحْوه، وَمَطْمَر قَرُب، وَمَـوْقف دَابَّة لبَيْع أَوْ لغَيْره وَنَحْوه، وَمَا حُجرَ فِيهِ أَحَدُ الزُّوْجَيْنِ عَنِ الآخَـرِ كَكُلِّ شَيْء بِحَضْرَة حَافِظه، وَحَمَّام إِنْ دَخَلَ للسَّرِقَةِ أَوْ نَقَبَ أَوْ تَسَوَّرَ أَوْ بحارس لَمْ يَأْذَنْ لَهُ في تَقْليب، وَصُدِّقَ مُدَّعي الخَطَإ إِنْ أَشْبَهَ لا إِنْ أَخَذَ دَابَّةً بِبَابٍ مَسْجِد أَوْ سُوق أَوْ ثَوْبًا بَعْضُهُ بِالطَّرِيقِ، وكلا إِنْ أَذِنَ لَهُ فِي دُخُولِهِ أَوْ نَقْلِهِ وَلَمْ يُخْرِجْهُ، أَوْ مَا عَلَى صَبِيٍّ أَوْ مَعَهُ بِلا حَافظ، ولا عَلَى دَاخِلِ تَنَاوِلَ مِنْهُ الخَارِجُ، وَإِنِ الْتَقَيَا وَسُطَ النَّقْبِ أَوْ رَبَطَهُ فَجَذَبَهُ الخَارِجُ قُطعا، وَلا عَلَى مَنْ سَرَقَ منْ ذى الإِذْنِ الْعَامِّ إلا ممَّا حُجرَ منْهُ فَبإِخْرَاجِهِ عَنْهُ، ولا في سَرِقَةِ ثَمَرٍ بَأَصْلِهِ إِلا بَعَلَقِ فَقَـوْلان، وَتَبَتَتْ ببَيِّنَة أَوْ بإقْرَار طَوْعًا وَإِلا فَلا، ولَوْ أَخْرَجَ السَّرِقَةَ أَوِ الْقَتِيلَ إِلَّا ذَا التُّهمَة، وَقُبل رُجُوعُهُ وَلَوْ بِلَا شُبْهَة كَزَان وَشَارب وَمُحَارِبِ إِلا فِي المَالِ، وَإِنْ شَهِدَ رَجُلٌ أَو امْرَأَتَان وَحَلَفَ أَوْ هُمَا فَالْغُرْمُ بلا قَطْعِ كِأَنْ رَدَّ المُـتَّهَمُ الْيَمـينَ فَحَلَفَهَـا الطَّالبُ، وَإِنْ أَقَرَّ رَقـيقٌ فَالْعَكْسُ وَوَجَبَ الْغُرْمُ إِنْ لَمْ يَقْطَع مُطْلَقًا أَوْ قَطَعَ وَأَيْسَرَ إِلَيْهِ مِنْ يَوْمِ الأَخْذِ، وَسَـقَطَ الحَدَّ إِنْ سَقَطَ الْعُضْو بَعْدَهَا لا بِتَوْبَةِ وَعَدَالَة وَلَوْ طَالَ الزَّمَنُ، وَتَدَاخلَت الْحُدُودُ إِن اتَّحَدَتْ كَحَدِّ شُرْبِ وَقَذْف وَانْدَرَجَتْ في الْقَتْل إلا حَدَّ الْفرْيَة. بابُ: المُحارِبُ: قَاطِعُ الطَّرِيقِ لِمَنْعِ سُلُوكَ أَوْ آخِدُ مَال مُحْتَرَم عَلَى وَجُهُ يَتَعَذَّرُ مَعَهُ الْغُوتُ أَوْ مُذْهِبُ عَقْل، وَلَوِ انْفَرَد بِبلد كَمَسْقِى نَحْوَ سَكُران لِذَلك وَمُخَادِعٌ مُمَيِّزٌ لأَخْد مَا مَعَهُ بِتَعَذَّر غَوْث، وَدَاخلٌ رُقَاق، أَوْ دَار لَيْ لا أَوْ نَهَارًا لأَخْد مَال بِقِتَال فَيُقَاتَلُ بَعْد المُنَاشَدَة إِنْ أَمْكَنَ فَيُقْتَلُ، وَتَعَيَّنَ قَتْلُهُ، إِنْ قَتَلَ وَلَوْ كَافِرًا وَرَقِيقًا إِلّا أَنْ يَجِيءَ تَائِبًا فَالْقَصَاصُ وَإِلا فَل لإَمَامٍ قَتْلُهُ وَلَهُ صَلَّبُهُ فَ قَتْلُهُ، وَقَطْعُ يَمِينه وَرَجْله اليُسْرَى، وَنُفِى الذَّكَرُ الحُرُّ كَالْزِنَا، وَضُرِبَ اجْتهَادًا، وَدُفْعَ مَا وَقَطْعُ يَمِينه وَرَجْله اليسْرَى، وَنُفِى الذَّكَرُ الحُرُّ كَالْزِنَا، وَضُرِبَ اجْتهَادًا، وَدُفْعَ مَا وَيَشْعُمْ لِمُنْ الرُّفْقة، ولا يُؤَمَّنُ إِنْ سَأَلَهُ، وَيَشْعُمُ للإَمَامِ قَلْهُ الإِمَامِ طَائِعًا أَوْ بِتَرْكِ وَيَشْعُمُ المَدُّ عَلَى الْمُعْرَابَ الْمُعْرَابَ الْعَالَ أَوْ بِتَرْكِ وَيَشْقُطُ بِإِنْيَانِهِ الإِمَامِ طَائِعًا أَوْ بِتَرْكِ مَا هُو عَلَيْهِ مَا هُو عَلَيْه .

بابُّ: يُجْلَدُ المُسلمُ الْمُكلَّفُ بِشُرْبِ مَا يُسْكرُ جنسُهُ مُخْتَارًا بلا عُـذْر وَضَرُورَة وَإِنْ قَلَّ، أَوْ جَهلَ وُجُوبَ الحَدِّ ثَمَـانِينَ بَعْدَ صَحْوِهِ، وَتُشَطَّرُ بِالرِّقِّ إِنْ أَقَرَّ أَوْ شَهِدَ عَـدُلان بشُرْب أَوْ شَمِّ أَوْ أَحَدُهمَا بوَاحد والثَّاني بالآخر أَوْ بتَقَاييه، وَجَازَ لإِسَاغَة غُصَّة إِنْ حَافَ وَلَمْ يَجِدْ غَيْرَهُ، وَالْحُدُودُ كُلَّهَا بِسَوْط لَيِّن بلا رَأْسَيْن، وَضَرْب مُتَوَسِّط قَاعدًا بلا رَبْط إلا لعُذْر وَلا شَدِّيد بِظَهْرِه وَكَتْفَيْه، وَجُرِّدَ الرَّجُلُ ممَّا سوَى الْعَوْرَة، وَالمَرْأَةُ ممَّا يَقي الضَّرْبَ، وَنُدبَ جَعْلُهَا في كَـقُفَّة بتُرَاب، وَعَذَّرَ الحَاكمُ لَمَ عُصية الله تَعَالَى أَوْ لَحَقِّ آدَميٌّ حَبْسًا وَلَوْمًا، وَبِالْقيَام منَ المَجْلس، وَنَزْع الْعُمَامَة وَضَرْبًا بُسَوْط وَغَيْرِه وَإِنْ زَادَ عَلَى الحَدِّ أَوْ أَتَى عَلَى النَّفْسِ إِنْ ظُنَّ السَّلامَـةُ وَإِلا ضَمِنَ كَتَأْجِيجِ نَارِ بِريحِ عَاصِفٍ، وَكَسُـقُوط جِدَارِ مَالَ وَأَنْذَرَ صَاحِبُهُ وَأَمْكُنَ تَدَارُكُهُ، أَوْ عَـضَّهُ فَسَلَّ يَدَهُ فَقَلَعَ أَسْنَانَهُ قَصْدًا، أَوْ نَظرَ لَهُ منْ كُوَّة فَقَصَدَ عَيْنَهُ وَإِلا فَلا، وَمَا أَتْلَفَتْهُ الْبَهَائِمُ لَيْلاً فَعَلَى رَبِّهَا، وإنْ زادَ عَلَى قيمَتها، وَقُوِّمَ إِنْ لَمْ يَبْدُ صَلاحُهُ عَلَى الرَّجَاء وَالخَوْف، لا نَهَارًا إِنْ سَرَجَتْ ببُعْد المَزَارع ولَمْ يكُن مَعَهَا رَاع، وإلا فَعَلَى الرَّاعي.

بِلْبُ: الْعَثْقُ: خُلُوصُ الرَّقَبَة منَ الرِّقِّ بصيغَة، وَهُوَ مَنْدُوبٌ مُرَغَّبٌ فيه، وَأَرْكَانُهُ ثَلاثَةٌ: المُعْتِقُ وَشَرْطُهُ التَّكْليفُ، وَالرُّشْدُ وَلَزَمَ غَيْرَ مَحْجُوز لا مَريضًا وَزَوْجَةً فيمًا زَادَ عَلَى ثُلُثه، وَمَدينًا أَحَاطَ دَيْنُهُ فَلغَريمه رَدُّهُ أَوْ بَعْضه إلا أَنْ يَعْلَمَ أَوْ يَطُولَ أَوْ يَسْتَفْيُـدَ مَالاً وَإِنْ قَبْلَ نُفُوذَ الْبَيْعِ وَرَقِيقٌ لَمْ يَتَـعَلَّقُ بِهِ حَقٌّ لازِمٌ، وَصيغَةٌ بِعَتَـقْتُ وَفَكَكُنْتُ وَحَرَّرْتُ بِلا قَرِينَـة مَدْحِ أَوْ غَيْرِه، وَبِكَـوَهَبْتُ لَكَ نَفْسَكَ أَوْ لا ملْكَ أَوْ لا سَبِيلَ لي عَلَيْكَ إلا لجَوَاب، وَبَكَاسْـقني وَاذْهَبْ إِنْ نَوَاهُ بِهِ وَهُوَ في خُصُوصِهِ وَعُمُومِهِ، وفي مَـنْع وَطْءِ أَو لِبَيْع في صِيغَـةِ الحِنْثِ، وَعِتْقِ بَعْضِ أَوْ عُضْوِ وَنَحْوِهِ، وَتَمْليكه للْعَبْد، وَجَوَابُهُ كالـطَّلاق إلا لأجَل أَوْ إحْدَاكمَـا فَلَهُ الاخْتِيَارُ، أَوْ إِنْ حَمَلَتْ فَلَهُ وَطْؤُهَا فِي كُلِّ طُهْرٍ مَرَّةً، وَإِنْ قَالَ إِنْ دَخَلْتُمَا فَدَخَلَتْ وَاحِدَةٌ فلا شَيْء عَـلَيْه فيهما، وَعَتَقَ بنَفْس الملْك أَصْلُهُ وَفَرْعُهُ وَإِخْوَتُهُ مُطْلَقًا لا ابْنُ أَخِ وَعَمِّ إِلا بِشرَاءِ أَوْ إِرْثِ وعَلَيْهِ دَيْنٌ فَيُسَبَاعُ وَبِالحُكْمِ إِنْ تَعَمَّدَ مِثْلُهُ بِرَقيقهِ أَوْ رَقِيقِ مَحْجُورِهِ غَيْرِ مَحْجُورِ وَذِمِّيِّ بِمثْله، كَقَطْع ظُفْر أَوْ سنٍّ أَوْ قَطْع بَعْض أُذُنِ أَوْ جَسَدٍ أَوْ خَرْمٍ أَنْفٍ أَوْ وَسْمٍ بِنَارٍ أَوْ بِوَجْهِ وَلَوْ بِغَيْرِهَا جَمِيعِهِ إِنْ أُعْتِقَ جُزْءٌ وَالْبَاقِي لَهُ كَأَنْ بَقِيَ لِغَيْرِهِ بِقيمَتِهِ يَوْمَهُ إِنْ دَفَعَهَا وَكَانَ مُسْلِمًا أَوِ الْعَبْدِ وَأَيْسَرَ بِهَا أَوْ بِبَعْضِهَا، وَفَضَلَتْ عَنْ مَتْرُوكِ المُفْلِسِ وَعِتْقِه لا بِإِرْثِ وَٱبْتَداً الْعَتْقُ لا إِنْ كَانَ حُرّا لِبَعْضٍ وَقَوَّمَ كَامِـلاً بِمَالِهِ بَعْدَ امْتِنَاعِ شَرِيكِهِ مِن الْعِتْقِ إِنْ أَعْتَـقَهُ بِغَيْر إذْنه وَمَلَكَاهُ مَعًا، وَنُقضَ لَهُ بَيْعٌ وَتَدْبيـرٌ وَكَتَابَةٌ وَتَأْجِيلٌ، لا هَبَةٌ وَصَـدَقَةٌ، وَإِن ادَّعَى عَيْنَهُ فَلَهُ تَحْليفُهُ.

باب: نُدبَ التَّدْبِيرُ، وأَرْكَانُهُ كَالْعِتْقِ، وَهُوَ تَعْلِيقُ مُكَلَّف رَشيد وَإِنْ زَوْجَةً فَى زَائِدِ النُّلُثِ عِتْقَ رَقِيقِهِ عَلَى مَوْتِهِ لُزُومًا بِدَبَّرْتُ وَأَنْتَ مُدَّبَرٌ أَوْ حُرُّ عَنْ دُبُرِ مِنْ اللَّهِ النُّلُثُ عِتْقَ مَوْتِي فَوَصِيَّةٌ لا تَلْزَمُ مِنْ اللَّهِ اللَّهُ مُوثِي فَوَصِيَّةٌ لا تَلْزَمُ إِنْ مَنْ مَرْضَى أَوْ سَفَرِى هَذَا أَوْ أَنْتَ حُرُّ بَعْدَ مَوْتِي فَوَصِيَّةٌ لا تَلْزَمُ إِنْ لَمْ يَرُدَّهُ أَوْ يُعَلِّقُهُ وَتَنَاوَلَ حَمْلَهَا كُولَد مُدَبَّرٍ مِنْ أَمَتِه إِنْ حَمَلَتْ بَعْدَهُ وَصَارَتُ إِنْ لَمْ يَرُدَّهُ أَوْ يُعَلِّقُهُ وَتَنَاوَلَ حَمْلَهَا كُولَد مُدَبَّرٍ مِنْ أَمَتِه إِنْ حَمَلَتْ بَعْدَهُ وَصَارَت

أُمَّ ولَكَيْهِ إِنْ عَتَقَ، ولِلسَّيِّد نَنْ عُ مَالِه إِنْ لَمْ يَمْرضْ، ورَهْنه، وكتَابَته، وَوَطْؤُهَا لا إِخْرَاجُهُ لِغَيْرِ حُرِيَّة، وَفُسِخَ بَيْعُهُ إِنَّ لَمْ يُعْتَقُ كالمُكَاتَب، وَعُتِقَ المَدَبَّرُ بَعْدَ مَوْتِ سَيِّده مِنْ ثُلُثِهِ وَقُوَّمَ بِمَالِه، فَإِنْ لَمْ يَحْمِلِ التُّلُثُ إِلا بَعْضَهُ عُتِقَ مِنْهُ وَتُركَ لَهُ مَالُهُ وَبَطَلَ بِقَتْلِ سَيِّده عَمْدًا، وَبَاسْتِغْرَاقِ الدَّيْنِ لَهُ وَللتَّرِكَةِ وَبَعْضُهُ بِمُجَاوَزَةِ الثَّلُث، وَبَطْلَ بِقَتْل سَيِّده عَمْدًا، وَبَاسْتِغْرَاقِ الدَّيْنِ لَهُ وَللتَّرِكَةِ وَبَعْضُهُ بِمُجَاوَزَةِ الثَّلْث، وَلَهُ حُكْمُ الرِّقِ، وَإِنْ مَاتَ سَيِّدُهُ حَتَّى يُعْتَقَ فِيمَا وُجِدَ وَقْتَ التَّقُويم، ولِلْغَرِيمِ وَلَهُ حُكْمُ الرِّقِ، وَإِنْ مَاتَ سَيِّدُهُ حَتَّى يُعْتَقَ فِيمَا وُجِدَ وَقْتَ التَّقُويم، ولِلْغَرِيمِ وَلَهُ فَى حَيَاتِه إِنْ أَحَاطَ دَيْنٌ سَبَقَهُ.

بِلْبُ: نُدِبَ مَكَاتَبَةُ أَهْلِ التَّبَرُّع، وَهِيَ عِتْقٌ عَلَى مَالِ مُؤَجَّل مِنَ الْعَبْدِ مَوْقُوفٌ عَلَى أَدَائه، وَأَرْكَانُهَا أَرْبَعَةٌ: مَالكٌ، وَلُولَى مَحْجُور مُكَاتَبَةُ رَقيقه بالمَصْلَحَة، وَرَقيقٌ وَإِنْ أَمَةً وَصَغيرًا بلا مَال وَكَسْب، ولا يُجْبَرُ الرَّقيقُ عَلَيْـها إلا غَائبًا أَدْخَلَهُ حَاضِرٌ مَعَهُ، وَصِيغَةٌ بِكَاتَبْتُ وَنَحْوِه وعَوَضٌ وَلَوْ بِغَرَر كَآبِقِ وَجَنِينِ وَعَبْدِ فُلانِ، لا بِمَا تَحمَّلَ بِهِ، وَجَوْهُو لَمْ يُوصَفْ، وَكَخَـمْرٍ، وَرَجَعَ لِمُكَاتَبَة المثْل، وَنُجِّمَ وَجَازَ فَسْخُ مَا عَلَيْهِ فَى مُؤَخَّرِ وَذَهَب عَنْ وَرِق وَعَكْسِهِ، وَبَيْعُ طَعَام قَبْلَ قَبْضِهِ، وَضَعْ وتَعَجَّلْ، وَبِيعَ نَجْمٌ عُلمَتْ نَسْبُتُهُ، وَجُزْءٌ كَالْجَميع، فَإِنْ وَفَى فَالْوَلاءُ للأوَّل وَإِلا رُقَّ للْمُشْتَرِي، وَمُكَاتَبَةُ جَمَاعَة لمَالك في عَقْد وَوُزِّعَتْ عَلَى قُوَّتُهم عَلَى الأَدَاء يَوْمَ الْعَقْد وَهُمْ حُمَلاء مُطْلَقًا، وَإِنْ زَمِنَ بَعْضُهُمْ فَيُؤْخَذُ مِنَ الملي الْجَمِيعُ، وَيَرْجِعُ عَلَى غَيْرِ زَوْجِ وَمَنْ يَعْتِقُ عَلَيْهِ ولا يَسْقُطُ عَنْهُمْ شَيْء بمَوْت بَعْضِ أَوْ عَجْزِهِ، وَلَهُ تَصَرُّفٌ بِمَا لا يُؤَدِّي لِعَجْزِهِ كَبَيْعٍ وَشِراءِ وَمُشاركة وَمُقَارَضة وَمُكَاتَبَةٍ بِالنَّظَرِ وَسَفَرٍ، لا يَحِلُّ فِيهِ نَجْمٌ، وَإِقْرَارٌ فِي ذِمَّة لا عِنْقِ وَصَدَقَة وَهبَة إلا التَّافِهَ، وَتَزَوَّج وَسَـفَرِ بَعْدُ إِلا بِإِذْنِ وَكَفَّرَ بِالصَّـوْم، وَلَهُ تَعْجِيزُ نَفْسـه، إِنْ وَافَقَهُ السَّيِّدُ وَلَمْ يَظْهَرْ لَهُ مَالٌ فَيَرِقَّ بِلا حُكْم، وَلَوْ ظَهَرَ لَهُ مَالٌ كَأَنْ عَجَزَ عَنْ شَيْء أَوْ غَابَ عِنْدَ الحُلُولِ بِلا إِذْنِ ولا مَالَ لَهُ وَفَسَخَ الْحَاكِمُ وَتُلُوِّمَ لِمَنْ يَرْجُوهُ، وَفُسِخَتُ إِنْ مَاتَ وَإِنْ عَنْ مال إلا لولد أَوْ غَيْرِهِ دَخلَ مَعَهُ بِشُرْطِ أَوْ غَيْرِهِ فَتُؤَدّى

حَالَةً، وَيَرِثُهُ مَنْ مَعَهُ فَقَطْ إِنْ عَتَقَ عَلَيْه، فَإِنْ لَمْ يَتْرُكُ وَفَاءً وَقَوِى مَنْ مَعَهُ عَلَى السَّعْى سَعَى وَتَرَكَ مَتْرُوكَهُ إِنْ أَمِنَ وَقَوِى، وإلا فَلأُمِّ ولَده كَذَلك، والْقَوْلُ للسَّيِّد في نَفْي الْكَتَابَة والأَدَاء إِلا الْقَدْرَ وَالأَجَلَ وَالْجِنْسَ فَكَالْبَيْع، وإِنْ أَعِينَ للسَّيِّد في نَفْي الْكَتَابَة والأَدَاء إلا الْقَدْرَ وَالأَجَلَ والْجِنْسَ فَكَالْبَيْع، وإِنْ أَعِينَ بَشَيْء، فَإِنْ لَمْ تُقْصَد الصَّدَقَةُ عَلَيْه رَجَعَ عَلَيْه بِالْفَضْلَة إِنْ عَتَقَ وَعَلَى السَيِّد بِمَا قَبَضَهُ إِنْ عَجَزَ، وإلا فَلا، وإِنْ قَالَ أَنْتَ حُرُّ عَلَى أَنَّ عَلَيْكَ أَلْفًا أَوْ وَعَلَيْكَ لَزِمَ الْعَتْقُ وَالْمَالُ وَخُيِّرَ الْعَبْدُ في الالْتِزَامِ والرَّدِّ في حُرِّ عَلَى أَنْ تَدْفَعَ أَوْ تُؤَدِّى أَوْ إِنْ قَالَ أَنْتَ حُرِّ عَلَى أَنْ تَدْفَعَ أَوْ تُؤَدِّى أَوْ إِنْ قَالَ أَنْتَ حُرِّ عَلَى أَنْ تَدْفَعَ أَوْ تُؤَدِّى أَوْ إِنْ أَلْعَبْدُ في الالْتِزَامِ والرَّدِّ في حُرِّ عَلَى أَنْ تَدْفَعَ أَوْ تُؤَدِّى أَوْ إِنْ قَالَ أَيْتِهُ وَالرَّدِ في حُرِّ عَلَى أَنْ تَدْفَعَ أَوْ تُؤَدِّى أَوْ إِنْ قَالَ أَنْتَ وَنَحْوَهُ.

بِلْبُ: أَمُّ الْوَلَد: هي الْحُرُّ حَمْلُهَا منْ وَطْء مَالكهَا، وَتُعْتَقُ منْ رَأْس مَاله إنْ أَقَرَّ بِوَطْنُهَا وَوُجِدَ الْوَلَدُ أَوْ ثَبَتَ إِلْقَاءُ عَلَقَة فَفَوْقَ، وَلَوْ بِامْرَأَتَيْن، لا إِنْ أَنْكَرَ أَو اسْتَبْرَأَهَا بِحَيْضَة وَوَلَدَتْ لستَّة أَشْهُر فَأَكْثَرَ وَإِلا لَحقَ كادِّعَائِهَا سَقْطًا رَأَيْنَ أَثَرَهُ، أَوِ اشْتَرَى زَوْجَتَهُ حَامِلاً لا بِولَد سَبَقَ أَوْ حَمْلِ مِنْ وَطْء شُبْهَة إلا أَمَة مُكَاتَبه، وأَمَةَ وَلَدَهَ أَوِ المُشْتَرَكَةِ أَوِ المُحَلِّلَةِ، وَلا يَرُدُّهُ دَيْنٌ سَبَقَ، وَلا يَنْدَفعُ عَنْهُ بعَزْلَ أَوْ وَطْء بِدُبُر أَوْ بَيْنَ فَخذَيْن إِنْ أَنَزَلَ، ولَهُ قَليلُ خدْمَة فيها، وكَثيرُهَا في ولَدها منْ غَيْـرِهَا وَعُتِقَ مَـعَهَا، وَانْتِـزَاعُ مَالِهَا إِنْ لَمْ يَمْـرَضْ وَرَدُّ بَيْعِـهَا، وَإِنْ وَلَدَتْ منَ المُشْتَرى ولَحقَ الْولَدُ به، وعَتْقُهَا ومُصيبتُ هَا منْ بَائعها، واستمتاعٌ بها كالمُدبَّرة بخلاف مُكَاتَبَة وَمُبُعَّضَة، وَإِنْ قَالَ في مَرَضه وَلَدَتْ منِّى، وَلا وَلَدَ لَهَا صُدُّقَ إِنْ وَرَثَهُ وَلَدٌ، وَإِلا فَلا كَأَنْ أَقَـرَّ أَنَّهُ أُعْتَقَ في صحَّته، وَإِنْ وَطَئَ شَـريكٌ فَحَمَلُتْ أَوْ أَذَنَ لَهُ فَيِهِ الآخَرُ قُوِّمَتْ عَلَيْهِ إِنْ أَيْسَرَ، وَإِلا خُيِّرَ فِي اتَّبَاعِهِ بِالْقيمَة يَوْمَ الْحَمْلِ أَوْ بَيْع نَصيب شَـريكه لذَلكَ وَتَبعَهُ بمَـا بَقيَ وَبقيمَة الْوَلَد، وَحَـرُمَتْ عَلَيْه إن ارْتَدَّ حَتَّى يُسْلمَ كَأَن ارْتَدَّتْ وَلا يَجُوزُ كَتَابَتُهَا، فَإِنْ أَدَّتْ عُتَقَتْ.

بابُ: الْوَلَاءُ: لُحْمَةٌ كَلُحْمَةِ النَّـسَبِ لا يُبَاعُ ولا يُوهَبُ، وَهُوَ لِمَنْ أَعْتَقَ وَلَوْ حُكْمًا كَعِتْقِ غَيْرٍ عَنْـهُ، وَإِنْ بِلا إِذْنِ وَجَرِّ الأوْلادِ إِلا وَلَدَ أُنْثَى لَهُ نَسَبٌ مِنْ

حُرِّ أَوْ وَلَدًا مَسَّهُ رِقٌ لِغَيْرِهِ وَالمُعْتَقُ وَإِنْ سَفَلَ وَرَجَعَ لَمُعْتَقِ الأَبِ مِنْ مُعْتَقِ الجَدِّ أَوِ الأَمِّ وَلا تَرِثُ بِهِ أُنْثَى إِلا أَنْ تُبَاشِرَهُ أَوْ يَجُرَّهُ لَهَا بِولادَة أَوْ بِعِتْقَ وَقُدِّمَ عَاصِبُ النَّسَبِ فالمُعْتَقُ فَعَصَبَتُهُ فَمُعْتَقُ المُعْتَقِ فَعَصَبَتُهُ كالصَّلَاة وَإِنْ شَهِدَ عَدْلٌ بالْولاء أَو اثْنَانِ بِأَنَّا لَمْ نَزَلْ نَسْمَعُ أَنَّهُ مَوْلاهُ أَوِ ابْنُ عَمِّهِ لَمْ يَثْبُتُ لَكِنَّهُ يَحْلِفُ وَيَأْخُذُ المَالَ بَعْدَ الاسْتَينَاء.

بلب: الْوَصيَّةُ مَنْدُوبَةٌ، وَرُكنُهَا: مُوص وَهُوَ الْحُرُّ المَالكُ المُميِّزُ وَإِنْ سَفِيهًا وَصَغِيرًا أَوْ كَافِرًا، وَمُوصِي به وَهُو مَا مُلكَ أَو اسْتُحقُّ كُولايَة في قَرْيَة غَيْر زَائد عَلَى ثُلُثُه، وَمُـوصًى لَهُ، وَهُوَ مَا صَحَّ تَمَلُّكُهُ وَإِنْ كَـمَسْجـد، وَصُـرفَ في مَصَالحه، أَوْ مَنْ سَيَكُونُ إِن اسْتَهَلَّ، ووُزِّعَ عَلَى الْعَـدَد إِلا لنَصٌّ أَوْ مَيِّت عُلْمَ بِمَـوْتِهِ وَصُرُفَ فَى دَيْنِهِ، وَإِلا فَلُوَارِثُـه وَذَمِّى وَقَبُّـولُ المُعَـيَّن كَزَيْد شَـرْطٌ، ولا يَحْتَاجُ رَقِيقٌ لإذْن فيه كَإِيصَائه بعَنْقه وَقُوِّمَ بِغَلَّة حَصَلَتْ بَعْدَ الْمَوْت، وصيغَةٌ وَلَوْ بِإِشَارَةٍ، وَبَطَلَتْ برِدَّةِ، وَمَعْـصِيَةٍ، وَلوَارِث كَغَيْرِه بـزَائد الثُّلُث يَوْمَ التَّنْفيذ، وَإِنْ أُجيزَ فَعَطيَّة منْهُمْ وَبرُجُوع فسيهَا، وإنْ بمَرَض بقَوْل أَوْ عَنْق وَإِيلاد وَتَخْليص حَبِّ زَرْعِ وَنَسْجِ غَزْلِ وَصَوْغِ مَعْدِنِ وَذَبْحِ حَيَوَانِ وَتَفْصِيلِ شُقَّة كَأَنْ قَالَ إِنْ مُتُّ منْ مَرَضِي أَوْ سَفَرِي هَذَا، وَلَمْ يَمُتْ إِلا أَنْ يَكْتُبُهَا، وأَخْرَجَهُ وَلَمْ يَسْتَرَدَّهُ فَإِنْ رَدَّهُ بَطَلَتْ كَالمُـطَلَّقَة، لا بهَدْم الدَّار وَلا برَهْنه، وَبَتَـزْويج رَقيقِ وَتَعْليــمه وَوَطَئَ أَوْ بَاعَهُ وَرَجَعَ لَهُ وَأُوْصَى بِثُلُث مَالِهِ فَبَاعَـهُ وَاسْتَخْلَصَ غَيْرَهُ، وَلا إِنْ جَصَّصَ الدَّارَ أَوْ صَبَغَ الثَّوْبَ وَأَخَذَهُ بزيَادَته، وَإِنْ أَوْصَى لَهُ بوَصيّة بَعْدَ أُخْرَى فالْوَصيّتَان إلا منْ نَوْع، وَإِحْدَاهُمَا أَكْثَرُ، وَإِنْ تَقَدَّمَ في الأنْصِبَاء كَأَنْ غَابَ بكتَاب، وَإِنْ أَوْصَى لوارث أوْ غَيْره فَتَغَيَّرَ الحَالُ المُعْتَبَرُ المَالُ، ولَدوْ لَمْ يَعْلَم المُوصى، ودَخَلَ الْفَقْـيرُ فِي المسْكينِ وَعَكْسُـهُ وفي الأقَارِبِ وَالأهْلِ وَالأرْحَامِ أَقَـارِبُهُ لأمِّهِ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَقَارِبُ لأب وَالْوَارِثُ كَغَـيْرِهِ، بِخِلافِ أَقَارِبِهِ هُوَ وَأُوثِرَ المُحْـتَاجُ الأَبْعَدُ

إلا لبَيَان، وَالْحَمْلُ في الْحَارِيَة إنْ لَمْ يَسْتَشْنه، وَلا يَلْزَمُ تَعْمِيمٌ نَحْوَ الْغُزَاة، وَاجْتَهَدَ، وَإِنْ أَوْصَى لَعَبْده بثُلُتُه عَتَقَ إِنْ حَمَلَهُ وَأَخَذَ بَاقِيهُ إِنْ زَادَ، وَإِلا قُوِّمَ في مَالِهِ، فَإِنْ حَمَلَهُ وَإِلا خَرَجَ مِنْهُ مَحْمَلُهُ وَلَزِمَ إِجَازَةُ الْوَارِث بِمَرَضِ لَمْ يَصحَّ بَعْدَهُ إلا لتَبَيُّن عُذْر، وَمَنْهُ إِنْ كَانَ مِثْلُهُ يَجْهَلُ وَحَلَفَ، وَإِنْ أَوْصَى بنَصيب ابنه أَوْ بمثله فَجَــميعُ نَصيــبه وَقُدِّرَ زَائدًا في اجْـعلُوهُ أَو أَلْحقُوهُ أَوْ نَزِّلُوهُ مَنْزِلَتَــهُ، وَالأظْهَرُ أَنَّ ضعْفَهُ مثلاهُ وَبنصيب أَحَد الْوَرَثَة فَبجُزْء منْ عَدَد رُءُوسهمْ وَبجُزْء أَوْ سَهْم فَبسَهْم منْ فَريضَته، وَهِيَ وَمُدَبَّرٌ بِمَرَض فيـمَا عُلمَ لا فيمَا أَقَـرَّ بِهِ فَبَطَلَ، أَوْ أَوْصَى به لوَارِث، وَالأَظْهَرُ الدُّخُـولُ فيـمَا شُهـرَ تَلَفُهُ فَظَهـرَت السَّلامَـةُ كالآبق، وَنُدبَ كِتَابَتُهَا وَبَدًا بِتَسْمِيَة وَثَنَاء وَتَشَهُّد، وأَشْهَدَ، وَلَهُمُ الشَّهَادَةُ وَإِنْ لَمْ يَقْرَأُهَا وَلَمْ يَفْتَحِ الْكَتَابَ، وَتَنْفُـذُ وَلَوْ كَانَتْ عَنْدَهُ لَوْ ثَبَتَ أَنَّ عَــقَدَهَا خَطُّهُ أَوْ قَــرأَهَا وَلَمْ يُشْهِدْ أَوْ يَقُلْ أَنْفذُوهَا لَمْ تَنْفُذْ، وَإِنْ قَالَ كَتَبْتُهَا عَنْدَ فُلانِ أَوْ وَصَّيْتُهُ بِتُلْثِي فَصَدَّقُوهُ صُدِّقَ إِنْ لَم ْ يَقُل لابْني، وَوَصِيي فَقَط ْ يَعُمُّ، وَعَلَى ّ كَذَا خُصَّ به كَحَتَّى يَـ قُدَمَ فُلانٌ أَوْ تَتَزَوَّجَ وَإِنَّمَا يُوَصَّى عَلَى المَحْجُـور عَلَيْه أَبٌ رَشيدٌ أَوْ وصيُّهُ إلا الأمَّ إنْ قَلَّ المَالُ وَوَرِثَ عَنْهَا ولا وَلَيَّ لَهُ مُسْلَمًا رَشيدًا عَدْلاً وَإِن امْرَأَةً وَأَعْمَى وَعَـبْدًا بِإِذْنِ سَيِّدِهِ، وَعُزِلَ بِطُرُوِّ فِسْقِ ولا يَبِيعُ عَبْدًا يُحْسنُ الْقيَامَ بالصِّغَارِ ولا التَّركةَ إلا بِحَضْرَةَ الْكَبِيرِ وَلَا يَقْسِمُ عَلَى غَـائِبِ بِلا حَاكِمِ وَلاَثْنَيْنِ حَمْلٌ عَلَى التَّعَاوُنِ، وَإِنْ مَاتَ أَحَدُهُمَا أَو اخْتَلَفا فَالحَاكمُ وَلَيْسَ لأحَدهمَا إيصَاءٌ بلا إذْن، ولا لَهُمَا قَسْمُ المَال وَإِلا ضَمنًا، وَللْوَصيِّ اقْتضاءُ الدَّيْن وَتَأْخيرُهُ لنظر وَالنَّفَقَةُ عَلَيْه بالْمَعْرُوف كَخَنْتُه وَعُـرْسُه وَعَبْدُه، وَدَفْعُ نَفَقَةً لَهُ قَلَّتْ، وَإِخْـرَاجُ فطْرَتُه وَزَكَاتُه، وَدَفْعُ مَاله قِرَاضًا وَإِيضَاعًا، ولا يُعْمَلُ به وَلا يَشْـتَرى منَ التَّركَة، وَتَعَقَّبَ بالنَّظَرِ إلا مَا قَلَّ وَانْتَهَتْ فيه الرَّغَبَاتُ، وَالْقَوْلُ لَهُ في النَّفَقَة وَقَدْرِهَا إِنْ أَشْبَهَ بِيَمِينِ، لا في تَارِيخ المَوْتِ ولا في الدَّفْع بَعْدَ الرُّشْد إلا لبَيِّنة.

بابُ: فِي الْفَوَاتِضِ: يُبْدُأُ مِنْ تَرِكة الْمَيِّت أَدَاءُ حَقِّ تَعَلَّقَ بِعَيْنِ كَمَرْهُون وَجَانَ فَمُؤَنَ تَجْهِيزِه بِالْمَعْرُوف، فَقَضَاء دَيْنِه فَوَصَايَاهُ، ثُمَّ الْبَاقِي لوَارثه وَالْوَارثُ مِنَ الرِّجَالِ عَشَرَةٌ: الأبْنُ وَابْنُهُ وَإِنْ سَفَلَ، وَالأَبُ وَالجَدُّ للأب وَإِنْ عَلا، وَالأخُ وَٱبْنه، وَٱلْعَمُّ وَٱبْنُهُ، وَٱلزَّوْجُ وَذُو الْوَلاء، وَكُلُّهُم عَصَبَـةٌ إلا الزَّوْجَ وَالأَخَ للأُمِّ، وَمَنَ النِّسَاء سَبْعٌ: الْبِنْتُ وَبَنْتُ الابْن وَالأُمُّ وَالجَدَّةُ مُطْلَقًا، وَالأَخْتُ مُطْلَقًا، وَالزَّوْجَةُ وَذَاتُ الْوَلاء، وَكُلُّهُنَّ ذَوَاتُ فَرْضِ إِلَّا الأَحْيِرَةَ، وَالْفُرُوضُ ستَّةٌ: النَّصْفُ وَالرُّبُعُ وَالثُّمُنُ وَالثُّلُثَانِ وَالثُّلُثُ وَالسُّدُسُ، وَالنِّصْفُ لخَمْسَة: الزَّوْج عند عَدَم الفَرْع الْوَارِث، وَالْبِنْت إَذَا انْفَرَدَتْ وَبِنْت الابْن إِنْ لَمْ يكُنْ بِنْتٌ، وَالأخْت شَقيقَةً أَوْ لأب إِنْ لَمْ تَكُنْ شَقيقَةٌ، وَعَصَّبَ كُلا أَخْ يُسَاوِيهَا، وَالجدُّ الأخْتَ، وَهِيَ مَعَ الأُوَّلَيْنِ عَصَبَةٌ ، وَالرَّبُعُ للزَّوْجِ لفَرْع يَرِثُ، وَللزَّوْجَة أَو الزَّوْجَات لفَقْده وَالثُّمُنُ لَهُنَّ لُوحُوده، وَالثُّلُثَانِ لأَرْبَعَة: لذَوَاتِ النِّصْفِ إِنْ تَعَدَّدْنَ، وَالثُّلُثُ للأمّ إِنْ لَمْ يَكُنْ وَلَدٌ وَلا وَلَدُ ابْنِ وَلا اثنَانِ فَأَكْشُرُ مِنَ الإِخْوَةِ أَوِ الأَخَوَاتِ مُطْلَقًا، وَلُولَدَيْهَا فَأَكْثَرَ، وَلَهَا تُلُثُ الْبَاقِي فِي زَوْجِ أَوْ زَوْجَة وَأَبُوَيْن، وَالسُّدُسُ لسَبْعَة للأمِّ إِنْ وُجِدَ مَنْ ذُكرَ، وَلَـ وَلَد الأمِّ إَذَا انْفَرَدَ، وَلَبنْت الابْن مَعَ الْبنْت، وَالأخْت للأب مَعَ الأخْت الشَّقيقَة، وأَب وَجَدٍّ مَعَ فَرْع وارث، والجَدَّةُ مُطْلَقًا إِنْ لَمْ تُدل بذكَر غَيْر الأب، وَالْعَاصِبُ مَنْ وَرَثَ المَالَ أَوْ الْبَاقِي بَعْدَ الْفَرْضِ وَهُوَ الابْنُ فَابْنُهُ، وَعَصَّبَ كُلُّ أُختَهُ فالأبُ فـالجَدُّ وَالإِخْوَةُ الأشقَّاءُ ثُمَّ للأب، وَعَصَّبَ كُلُّ منْهُمَا أُخْتَهُ الَّتِي فِي دَرَجَته، فَللذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الأَنْثَيَيْن، فَابْنُ كُلِّ فَالعَمُّ الشَّقيق، فَللاب، فَأَبْنَاؤُهُمَا فَعَمُّ الجَدِّ، فَابْنُهُ يُقَدَّمُ الأَقْرَبُ فِالأَقْرَبُ، وَإِنْ غَيْرَ شَقيق، وَمَعَ التَّسَاوي مُطْلَقًا فَذُو الْوَلاء فَبَيْتُ المَال، وَلا يُرَدُّ وَلا يُدْفَعُ لذَوى الأرْحَام، وَعَلَى الرَّدِّ فَيُرَدُّ عَلَى كُلِّ ذِي سَهُم بِقَـدْرِ مَا ورِثَ إِلا الزَّوْجُ وَالزَّوْجَةُ، فَإِن انْفَرَدَ أَخَذَ الْجَمِيعَ، وَيَرِثُ بِفَرْضِ وَعُصَـوبَةِ الأبُ أَوِ الجَدُّ مَعَ بِنْتِ أَوْ بِنْتِ ابْنِ فَأَكْثَرَ

كَابْنِ عَمِّ هُوَ أَخُ لأمٍّ وَوَرِى ذُو فَرْضَيْنِ بِالأَقْوَى وَهِيَ مَا لا تَسْقُطُ أَوْ مَا تَحْجُبُ الأَخْرَى كَأْخِ أَوْ عَمٍّ هُوَ مُعْتَقٌ. الأَخْرَى كَأْخِ أَوْ عَمٍّ هُوَ مُعْتَقٌ.

فصلُ: للْجَدِّ مَعَ الأَخْوَة أَوْ مَعَ الأَخُواَتِ الأَشقَّاء أَوْ لأَبِ الأَفْضَلُ مِنَ التُّلُثِ وَالثَّلَثُ إِنْ زَادُوا، وَعَدَّ الشَّقِيقُ أَوِ المُقَاسَمَةُ، فَيُعقاسِمُ إِذَا كَانُوا أَقَلَّ مِنْ مَ شُلَيْهِ وَالثَّلُثُ إِنْ زَادُوا، وَعَدَّ الشَّقِيقُ عَلَيْهِ إِخُوةَ الأَب، ثُمَّ رَجَعَ عَلَيْهِمْ كَالشَّقِيقَةَ بِمَالَهَا لَوْ لَمْ يَكُنْ جَدُّ، ولَهُ مَعَ ذَى عَلَيْهِمْ مَعَهُما السَّدُسُ أَوْ ثُلُثُ الْبَاقِي أَوِ المُقَاسَمَةُ، وَلا يُفْرَضُ لأَخْت مَعَهُ إلا في الأَكْدَريَّة: زَوْجٌ وَأُمُّ وَجَدُّ وَأَخْتُ شَقِيقَةٌ أَوْ لأَب فَيُفْرَضُ لَهَا النِّصْفُ وَلَهُ السَّدُسُ ثُمَّ يَقَاسِمُهُما ولَوْ كَانَ بَدلَهَا أَخٌ وَمَعَهُ إِخْوة لأَمِّ سَقَطَ.

فصل: الأصول سبعة! اثنان وأربعة وتمانية وثلاثة وستة والنام من شمانية، والثلث من ثمانية، والثلث من وعشرون، فالنصف من اثنين، والربع من أربعة، والثمن من ثمانية، والثلث من تكاتب من الثني عسر، والثمن من الشهر من سبتة، والربع والثلث أو السدس من اثني عسر، والثمن والسلدس من أربعة وعشرين، وما لا فرض فيها فأصلها عدد رءوس عصبتها، وللذكر ضعفا الأنثى، وإن زادت الفروض على أصلها عالت، وهو زيادة في وللذكر ضعفا الأنشى، وإن زادت الفروض على أصلها عالت، وهو زيادة في السبهام ونقص في الأنصباء، والمعاتل من الأصول ثلاثة السبعة كزوج وأختين، وكثمن ذكر مع إخوة لأم وكثمن ذكر مع إخوة لأم وكثمن ذكر مع إخوة لأم وكثمن وكلم المنبرة عشر والمربعة عشر والمربعة والمحسنة والمعشر والمنتان والمنبرة والمنتون والمنتان وهي المنبرية.

فَصلُ: لا يُحْدِجَبُ الأبوان والزَّوْجَان والْولَدُ، بَلْ ابْنُ الابْنِ بِابْنِ وكل أَسْفَلَ بِأَعْلا، وَالجَدُّ بِالابْنِ، والأَخُ مُطْلَقًا بابْنِ وَابْنه وَبالأب، وللأمِّ بالجَد وَابْنُ الأَخِ وَإِنْ لأَبُويُنِ بَأْخٍ وَإِنْ لأَب، وَالعَمُّ وَابْنُهُ بالأَخِ وَابْنه، وَالأَبْعَدُ مِنَ الْجِهَيَتُنِ الأَخْ وَإِنْ لأَبِ، وَالعَمُّ وَابْنُهُ بالأَخْ وَابْنه، وَالأَبْعَدُ مِنَ الْجِهَيَتُنِ بالأَخْ وَابْنه، وَالأَبْعَدُ مِنَ الْجِهَيَتُنِ بالأَخْ وَابْنه، وَالأَبْعَدُ مِنَ الْجِهَيَتُنِ بالأَقْرَبِ، وَمَا لأَبُ مِنْهُمَا بِمَا للأَبُويَيْنِ وَالجَدَّةُ مُطْلَقًا بالأَمِّ، ولأَب بأب،

والْبُعْدَى مِنْ جِهة بِقُرْبَاها، وَبُعْدَى لأب بِقُرْبَى لأمِّ وَإِلا اشْتَرَكَا، وَلا تَرِثُ مَنْ أَدْلُتُ بِذَكَرِ سِوَى الأب، وَبَنَاتُ ابْنِ بِالْبِنِ أَوْ بِبِنْتَيْنِ أَو ابْنِ ابْنِ أَعْلا وإلا عَصَّبَهُنَ، وأَخْتُ أَوْ أَحَواتٌ لأب بِأُخْتَيْنِ لأبَويْنِ، وَعَاصِب بِاسْتَغْرَاقِ ذَوِى عَصَّبَهُنَ، وَأَخْتُ أَوْ أَحَواتٌ لأب بِأُخْتَيْنِ لأبَويْنِ، وَعَاصِب بِاسْتَغْرَاقِ ذَوِى الفَرُوضِ، وَابْنُ الأخ لغَيْرِ أُمِّ كَأْبِيه إلا أَنَّهُ لا يَرُدُ الأم للسُّدُسَ ولا يَرِثُ مَعَ الجَدِّ وَلا يُعَصِّبُ أَخْتَهُ، وَيَسْقُطُ فَى المُشْتَركة، وَالْعَمُّ لغَيْرِ أُمِّ كَأْخِ كَذَلك، وكذَا باقى وكلا يُعصِّبُ أَخْتَهُ، ويَشْقُلُ فَى المُشْتَركة، وَالْعَمُّ لغَيْرِ أُمِّ كَأْخِ كَذَلك، وكذَا باقى عَصَبة النَّسَب، ويُقدَّمُ مَا يُسْتَفَادُ مَنْهُ حَجْبِ النَّقْصِ، فَلَو اجْتُمَعَ الذُّكُورُ فالْوارِثُ أَبِّ وَابْنٌ وَزَوْجَةٌ، وَالْمَاثُ فَبِنْت وَبِنْتُ لابْنِ وأُمُّ وأَخْتُ لابُويْنِ وزَوْجَةٌ، ولُو إجْتَمَعَا فَأَبُوان وَابْنٌ وَبَوْنَ وَرُوجَةٌ، ولَوْ وَبْنَت وأَحَدُ الزَّوْجَيْن

فصل: في جُمْلَة كَافِية مِنْ فَنِّ الْحسابِ يَحْتَاجُ لَهَا الْفَرْضِيُّ وَغَيْرُهُ: اعْلَمْ أَنَّ الْعَدَدَ قَسْمَانِ أَصْلَيُّ وَفَرْعِيُّ، فَالأَصْلَيُّ آحَادُ مِنْ وَاحِد إِلَى تَسْعَة، وَعَشَرَاتٌ أَلُوفٌ مِنْ عَشَرَة إِلَى تَسْعَمائَة، وَالْفَرْعِي مَا فِيهِ أُلُوفٌ مِنْ عَشَرَة إِلَى تَسْعِينَ، وَمِئَاتُ مِنْ مائَة إِلَى تَسْعَمائَة، وَالْفَرْعِي مَا فِيهِ أُلُوفُ كَاحَادِ أُلُوفُ مِنْ أَلْفُ إِلَى تَسْعَة آلافَ أَلُو مَنْ مَنَاتُ أَلُوفَ مِنْ عَشَرَة آلافَ إلَى تَسْعَمائَة أَلُوف مِنْ عَشَرَة آلافَ إلَى عَيْرِ تَسْعِينَ أَلْفًا، ثُمَّ مَنَاتُ أَلُوفَ مِنْ مَاتَةً أَلْفُ إِلَى تَسْعَمائَة أَلْفُ وَهَكَذَا إلى عَيْرِ نَهْا يَسْعَيْنَ أَلُوفَ مِنْ مَائَةً إلَى مَنْ مَنْ مَائَةً أَلْفُ وَهَكَذَا إلى عَيْرِ نَهُ وَهُو مَا كَانَ مِنْ نَوْعٍ وَاحِد أَصَلَى أَوْ فَرْعِيً الْعَلْدَةُ وَكَأَرْبُعِمائَة وَكَخَمْ سَة آلاف، وَمُركّب وَهُو مَا كَانَ مِنْ نَوْعٍ وَاحِد أَصَلَى أَوْ أَكْتُو كَمْ كَانَ مِنْ نَوْعٍ وَاحِد أَصَلَى أَوْ أَكْتُو كَالَةً وَكَخَمْ سَة آلاف، وَمُركّب وَهُو مَا كَانَ مِنْ نَوْعٍ وَاحِد أَصَلَى أَوْ أَكُنُ الْفَرْدَى مَنْ مَوْدَ مَا كَانَ مِنْ نَوْعٍ وَاحِد أَصَلَى أَوْ أَكْتُو كَانَيْنَ وَعَشْرِينَ، وَكَثَمْ سَة آلاف، وَمُركّب وَهُو مَا كَانَ مِنْ نَوْعٍ وَاحِد أَصَلَى أَوْ أَكُمْ وَهُو مَا كَانَ مَنْ نَوْعٍ وَاحِد أَصَلَى أَوْ أَكُمْ لَكُولُ مُعْمَالًا مَائَة وَكَخَمْ سَة وَلَلاثَيْنَ.

فصل: في الْعَدَد الآخرِ مِنَ الآحَادِ، فَضَرْبُ الثَّلاثَة في حَمْسَة تَكْرِيرُ الثَّلاثَة حَمْسَ مَرَّات، أو الْخَدَمْ الْآلاثَة عَلَى الْتَقْدِيرَيْنِ حَمْسَة عَشَرَ وَهُو مَرَّات، أو الْخَدْمُ مُوْد في مُوْد في مُركَّب، وَمُررَّبُ في مُركَّب، وَمُررَّب في مُركَّب، وَمُررَّب في مُركَّب، كُلُها تَرْجعُ إِلَى ضَرْبِ المُفْرد في المُفْرد كما يَأْتِي، فَضَرْبُ المُفْرد في المُفْرد في المُفْرد في المُفْرد في المُفْرد في المُفْرد كما يَأْتِي، فَضَرْبُ المُفْرد في المُؤرد في المُفْرد في المُفْرد في المُفْرد في المُفْرد في المُفْرد في المُفرد في المُؤرد في الم

مِنْ كُلِّ نَوْعٍ مُنْحَصِرٌ في خَـمِّس وَأَرْبَعينَ صُورَةً، الأصْلُ فيهَـا ضَرْبُ الآحَاد في الآحَاد وَحَفْظُهَا وَكَثْرَةُ اسْتَحْضَارِهَا مُسَهِّلٌ للْضَّرْب، وَضَرْبُ الأعْدَاد الأصْليَّة بَعْضُهَا في بَعْض مُنْحَصرٌ في ستَّة أَنْوَاع: ضَرْبُ الآحَاد في الآحَاد، وَضَرَّبُهَا في الْعَشَرَات وَفَى المئَات، وَضَرْبُ الْعَشَـرَات في الْعَشَرَات وَفي المــئَات وَضَرْبُ المِئَاتِ فِي المِئَاتِ وَالْحَاصِلُ مِنْ ضَرْبِ الآحَادِ فِي الآحَادِ آحَادٌ، وفي الْعَشَرات عَشَرَاتٌ، وفي المئات مئاتٌ، وَمنْ ضَـرْب الْعَشَرَات في الْعَشَرَات مئاتٌ، وَفي المئات أُلُوفٌ، وَمنَ المئات في المئات عَـشَرَاتُ أُلُوف، وأَصْلُهَا الآحَادُ في الآحَاد، لأنَّ الحَاصلَ منْ ضَرْبِ الْوَاحِد في وَاحِدُ وَاحِدٌ وَفِي الاثْنَيْنِ اثْنَانِ وَفِي الثَّلاثَة ثَلاثَةٌ وَهَكَذَا إِلَى التِّسْعَة تسْعَةٌ، فَضَرْبُ الْوَاحِد في كُلِّ عَدَد لا أَثَرَ لَهُ إذَ الْحَاصِلُ هُوَ ذَلِكَ الْعَدَدُ نَفْسُهُ، وَالْحَاصِلُ مِنْ ضَرْبِ اثْنَيْنِ فِي اثْنَيْنِ أَرْبَعَةُ، وَفِي ثَلاثَة ستَّةٌ، وَفَى أَرْبَعَة ثَمَانيَةٌ، وَفَـى خَمْسَة عَـشَرَةٌ، وَفَى ستَّة اثْنَا عَـشَرَ، وَفَى سَبْعَةَ أَرْبُعَةَ عَشَرَ، وَفَى ثَمَانيَة ستَّةَ عَشَرَ، وَفَى تسْعَة ثَمَانيَةَ عَشَرَ، وَالْحَاصِلُ مِنْ ضَرْبِ الثَّلائَة في ثَلاثَة تسْعَةً وَفي أَرْبَعَة اثْنَا عَشَرَ، وَفي خَمْسَة خَمْسَةَ عَشَرَ، وَفَى سَنَّةَ ثَمَانِيَةً عَـشَرَ، وَفَى سَبْعَة أَحَدُ وَعَشْرُونَ، وَفَى ثَمَـانِيَة أَرْبُعَةٌ وَعَشْرُونَ، وَفَى تَسْعَةَ سَبْعَةٌ وَعَشْرُونَ، وَمَنْ ضَرْبِ الأَرْبَعَة في أَرْبَعَة سَتَّةَ عَشْرَ، وَفي خَمْسَة عَشْرُونَ، وَفَى سَتَّةً أَرْبُعَةٌ وَعَشْرُونَ، وَفَى سَبْعَةَ ثَمَانَيَةٌ وَعَشْرُونَ، وَفَى ثَمَانيَة اثْنَان وَ تَلاثُونَ وَفِي تَسْعَة سَتَّةٌ وَتَلاثُونَ، وَمَنْ ضَرْبِ الْخَـمْسَةَ فِي الْخَـمْسَة خَمْسٌ وَعَشْرُونَ وَفِي السِّتَّة ثَلاثُونَ وَفِي السَّبْعَة خَـمْسَةٌ وَثَلاثُونَ وَفِي الثَّمَانِيَة أَرْبُعُون وفي التِّسْعَة خَـمْسَةٌ وَأَرْبَعُونَ، وَمَنْ ضَرَّبِ السِّتَّة في السِّـتَّة ستَّةٌ وَثَلاثُونَ، وفي السُّبْعَـة اثْنَان وأَرْبَعُـونَ، وَفِي الثَّمَـانيَـة ثَمَانيَـةٌ وَأَرْبَعُونَ، وَفِي التَّسْعَة أَرْبَعَـةٌ وَخَمْـسُونَ، وَمَنْ ضَرَّبِ السَّبْعَة في السَّبْعَـة تسْعَةٌ وَأَرْبَعُــونَ، وَفي الثَّمَانيَة ســتَّةٌ وَخَمْسُونَ، وَفِي التِّسْعَةِ ثَلاثَةٌ وَسِـتُّونَ، وَمَنْ ضَرْبِ الثَّمَـانِيَة في الثَّمَانِـيَة أَرْبَعَةٌ

وَسَتُّونَ، وَفِي التِّسْعَة اثْنَان وَسَبْعُونَ، وَمَنْ ضَرْبِ التِّسْعَة فِي التِّسْعَة أَحَدٌ وَتَمَانُونَ وَإِذَا ضَرَبْتَ آحَادًا في نَوْع مُفْرَد منْ غَيرْهمَا فَرُدَّ ذَلكَ النَّوْعَ إِلَى عدّة عُتُوده فَيَـرْجِعُ إِلَى الآحَادِ ثُمَّ اضْرِبِ الآحَـادَ في الآحَادِ وَخُذْ لكُلِّ وَاحــد منَ الْخَارِجِ أَقَلَّ عُقُود ذَلِكَ النَّوْع فَمَا حَصَلَ فَهُو المَطْلُوبُ، فَإِنْ كَانَ ذَلِكَ النَّوْعُ عَشَرات فَكُلُّ وَاحِد مِنَ الْحَـاصِلَ عَشَرَةٌ، وَإِنْ كَانَ مِـئَاتٍ فَكُلُّ وَاحِد مِنَ الْحَـاصِلِ مَائَةٌ وَإِنْ كَانَ أُلُــوِقًا فَكُلُّ وَاحــد أَلْفٌ وَهَكَذَا، مَثَــلاً إِذَا ضَرَبْتَ ثَلاثَةً في أَرْبَعــينَ رُدَّ الأرْبَعِينَ إِلَى عدَّة عُقُـودهَا أَرْبَعَةً وَاضْرِبْهَا في الثَّلاثَة حَصَـلَ اثْنَا عَشَرَ كُلُّ وَاحد منْهَا عَشَرَةٌ هِيَ مَائَةٌ وَعَشْرُونَ، وَإِذَا ضَرَبْتَ أَرْبَعَةً في خَمْسمائَة فَاضْرِبْ الأرْبَعَةُ في خَمْسَة عدّةً عقُود الْمئَات حَصَلَ عشْرُونَ مائةً هيَ أَلْفَان، وَإِذَا ضَرَبْتَ خَمْسَةً في ستَّة آلاف فَاضْرِب الْخَمْسَةَ في ستَّة عُقُـود الألف يَحْصُلُ ثَلاثُونَ أَلْفًا، وَإِذَا ضَرَبْتَ غَيْرَ الآحَاد في غَيْرِهَا فَاضْرِبْ عدّةً عُقُود أَحَدهمَا في عَدّة عُقُود الآخرَ فَمَا بِلَغَ فَابْسِطْهُ مِنْ نَوْع أَحَد المَضرُوبَيْن ثُمّ ابْسُطْ حَاصلَ الْبَسْط منْ نَوْع المَضْرُوبِ الآخَرِ يَحْصُلِ المَطْلُوبُ، فَإِذَا ضَرَبْتَ عَشْرِينَ في ثَلاثينَ فَعَدَّةُ عُقُود الْعشْرِيْنَ اثْنَانِ وَالثَّـلاثَيْنَ ثَلاثَةٌ وَاثْنَانِ فِي ثَلاثَة تَبْلُغُ سَتَّةً ابْسُطْهَا عَشَـرَات بسِّتينَ ثُمَّ ابْسُطْ السِّتِّينَ الْحَاصِلَةَ عَشَرَات يَحْصُلْ ستَّمَائَة وَهَكَذَا، وَالأَسْهَلُ أَنْ تَقُولَ: إِذَا ضَرَبْتَ العَشَرَاتِ فِي العَشَرَاتِ فَرُدَّهُمَا مِنْ كِلا الْجَانبَيْنِ إِلَى الآحَادِ ثُمّ اضْرِبِ الآحَادِ فِي الآحَادِ فَمَا حَصَلَ فَخُذْ لَكُلِّ وَاحدِ مَائَةً وَلَكُلِّ عَـشَرَة أَلْفًا، فَفِي المِثَالِ المُتَقَدِّمِ تَضْرِبُ اثْنينِ في ثَلاثَة يَبْلُغُ ستَّةً لكُلِّ وَاحد منْهَا مائَة بستِّمَـائَة، وَإِذَا ضَرَبْتَ خَمْسـينَ في خَمْسينَ تَضْرِبُ خَـمْسَةً في خَمْـسَة يَحْصُلُ خَمْسَةٌ وَعَشْرُونَ يَكُونُ الْجَوَابُ أَلْفَيْنِ وَخَمْسَمَائَة وَأَمَّا ضَرَّبُ العَشَرَاتِ في الْمِنَاتِ فَرُدَّهُمَا إِلَى الآحَادِثُمِّ اضربِ الآحَادَ في الآحَادِ فَمَا حَصَلَ فَخُذْ لَكُلِّ وَاحِدِ أَلْفًا مَثَلًا إِذَا ضَرَبْتَ فِي ثَلاثَمائَة فَاضْرِبْ ثَلاثَةً يَحْصُلُ تَسْعَةٌ بِتَسْعَة آلاف،

وَإِذَا ضَرَبْتَ سَتِّيْنَ في سَتِّمائَة فاضْرِبْ سَنَّةً في سَنَّة تَبْلُغْ ســـَّةً وَثَلاثينَ فَهي سَنَّةٌ وَثَلاثُونَ أَلْفًا وَهَكَذَا، وَأَمَّا ضَرْبُ العَشَرَات في الألُوف فَرُدَّهُ مَا إِلَى الآحَاد ثُمّ اضْرِبِ الآحَادَ في الآحَاد فَمَا حَصَلَ فَلكُــلِّ وَاحد عَشَرَةُ آلاف ولكُلِّ عَشَرَة مائتُهُ أَلْف، مَثَلاً إِذَا ضَرَبْتَ عَشْرِينَ في أَلْفَيْن فَاضْرِبْ اثْنَيْن في اثْنَيْنِ بِأَرْبَعَةِ تَكُونَ أَرْبُعَيْنَ أَلْفًا، وَإِذَا ضَرَبْتَ ثَلاثينَ في خَمْسَـة آلاف فَاضْرِبْ ثَلاثَة في خمسة تَبْلُغُ خَمْسَةَ عَشَرَ فَذَلكَ مائةُ أَلْف وَخَمْسُونَ أَلْفًا وأَمَّا ضَرْبُ الْمئَات في المتَّات فَرُدَّهُمَا إِلَى الآحَاد، ثُمَّ اضْرِبِ الآحَاد في الآحَـاد فَمَا بَلَغَ فَلكُلِّ وَإِحد عَـشَرَةُ آلافِ وَلِكُلِّ عَشَرَة مائة أَلْف، وإذا ضَرَبْتَ مَائتَيْن في ثَلاثَمَائَة فَاضْرِب اثْنَيْن في ثَلاثَة بستَّة بستِّن أَلْفًا، وإذا ضرببت ثلاثمائة في أربعهائة فاضرب ثلاثةً في أربعة تَبْلُغ اثْنَا عَشَرَ، وَذَلكَ مائَةٌ وَعشْرُونَ أَنْفًا، وأَمَّا إذَا ضَرَبْتَ الْمئَات في الألُوف فَرُدَّهُمَا إلى الآحَاد ثُمَّ اضرب الآحاد في الآحاد فَمَا بَلَغَ فخُلْ لكُلِّ وَاحد مائة أَلْفِ وَلِكُلِّ عَشَرَةِ أَلْفَ أَلْفِ مَـثَلاً، إِذَا ضَرَبْتَ مَائَتَيْنِ فَى أَلْفَـيْنِ فَاضْرِبِ الاثْنَيْن في اثْنَيْن بأَرْبَعَة وَذَلكَ أَرْبَعُمائَة أَلْف، وَإِذَا ضَرَبْتَ أَرْبَعَمائَة في سِتَة آلاف فَاضْرِبْ أَرْبَعَةً في ستَّة بأَرْبَعَة وَعشْريْنَ، وَذَلكَ أَلْفُ أَلْفُ وَأَرْبَعُ مَائة أَلْف، وأَمَّا ضَرْبُ الألوف في الألُوفَ فَرُدَّهُمَا إِلَى الآحَاد ثُمَّ اضرب الآحَاد في الآحَاد فَمَا بَلَغَ فَخُــٰذْ لَكُلِّ وَاحِدَ أَلْفَ أَلْف، وَلَكُلِّ عَشَـرَة عَشَرَةَ آلاف أَلْف، فَـَإِذَا ضَرَبْتَ خَمْسَةَ آلافٍ في مِثْلِهَا فَاضْرِبْ خَمْسَةً فِي خَمْسَةِ تَكُونُ خَمْسَةً وَعَشْرِيْنَ، وَذَلكَ عِشْرُونَ أَلْفَ أَلْف، وَخَمْسَةُ آلاف أَلْـف، وأَمَّا إِذَا أَرَدْتَ ضَرّْبَ مُفْرَد مُركَّب منْ نَوْعَيْنِ أَوْ أَكْتُرَ فَاضْرِبِ المُفْرِدِ فَى كُلِّ نَوْعٍ مِنْ مُفْرِدَاتِ المُرْكَّبِ وَاجْمَع مَا يَحْصُلُ فَهُوَ المَطْلُوبُ، فَلَوْ ضَرَبْتَ خَمْسَةً في ثَمَانيَةَ عَـشَرَ فالثمانيةُ عَشَر مُركَّبَةٌ منْ عَشَرَة وَتُمَانيَة فَاضْرِب الْخَمْسَةَ في العَشَرَة يَحْصُلُ خَمسُونَ ثُمَّ في الثَّمَانيَة يَحْصُلُ أَرْبَعُونَ، وَحَاصِلُ مَجْمُوعِهِمَا تَسْعُونَ هُوَ المَطْلُوبُ، وَإِذَا أَرَدْتَ ضَرْبَ التَّمَانيَة في خَمْسَة وَعشرينَ فَاضْربْهَا في الْخَمْسَة بَأَرْبَعِيْنَ ثُمَّ في الْعشرينَ بمائة وَستِّينَ، وَمَجْمُوعُهُمَا مائتَان، وإذا ضَرَبْتَهَا في مائة وَخَمْسَة وعشرينَ فَاضْربْهَا في المائة ثُمَّ في الْخَمْسَة ثُمَّ في الْعشرينَ يَحْصُلُ أَلْفٌ، وَإِذَا أَرَدْتَ ضَرْبَ مُركَّب فَى مُركَّب فَاضْرِبْ كُلَّ نَوْع مِنْ أَنْوَاعِ أَحَـدهما فِي كُلِّ نَوْعٍ مِنَ الآخَـر وَاجْمَع الْحَوَاصِلَ فَهُوَ المَطْلُوبُ فَضَرْبُ اثْنَا عَشَرَ في مثلها كُلٌّ مُركَّبٌ من اثْنَيْن وعَشَرَة فَاضْرِبْ الاتَّيْنْ في الاثْنَيْن بأربْعَة ثُمَّ في الْعَشَرَة بعيشْرينَ ثُمَّ الْعَشَرَة في الْعَشَرَة بمائة تُمَّ الاثْنَيْن بعشرينَ، المَجْمُوعُ مائةٌ وَأَرْبَعَةٌ وَأَرْبَعُونَ، وَضَرَبُهَا في خَمْسَة وَعِشْرِيْنَ أَنْ تَضْرِبَ الاثْنَيْنِ فِي الْخَمْسَةَ ثُمَّ فِي الْعِشْرِينَ ثُمَّ الْعَشْرَةَ فِي الْخَمْسَة ثُمَّ في الْعِشْرِينَ، وَمَجْمُوعُ الْحَوَاصِلِ الأَرْبَعَة ثَلاثُمائَة، وَلَوْ ضَرَبْتَ خَمْسَةً وَتُمَانِينَ فِي مَائَة وَخَمْسَة وَعَشْرِينَ كَلَلكَ فَمَجْمُوعُ الْحَواصِل السِّتَة عَشَرَةُ آلاف وَسَتُّمائَة وَخَمْسَةٌ وَعَشْرُونَ، وَهُنَا وُجُوهٌ كَـ ثَيْرَةٌ في الضَرْبِ مُخْتَصَرَةٌ: منْهَا أَنَّ كُلُّ عَدَد يُضْرَبُ في عَقْد مُفْرَد يَبْسُطُ مثلَ ذَلكَ الْعَقْد، فَإِذَا أَرَدْتَ ضَرْبَ مائة وَخَمْسَة وَثَلاثَيِنَ فَى عَشَـرَة فَابْسُطْهَـا عَشَرَات بأَنْ تَجْـعَلَ كُلَّ وَاحد عَشَـرَةً يَحْصُلُ أَلْفٌ وَثَلاثُمائَة وَخَمْسُونَ، وَإِنْ ضَرَبْتَهُمَا في مَائَة فَابْسُطْهَا مِثَـات تَبْلُغْ ثَلاثَةَ عَشَرَ أَلْفًا وَخَمْسَمائَة، أَوْ في أَلْف فابْسُطُهَا أُلُوفًا تَبْلُغُ مائَةَ أَلْف وَخَمْسَةً وَثَلاثينَ أَلْفًا.

فصلُ: في شيء من القسمة: وهي تفصيل المقسوم إلى أجْزاء مُتساوية مثل عَدَد آحاد المقسوم عليه، والْغَرض منها معْرِفة ما يَخُصُّ الْواحد، اعْلَمْ أَنْ نَسْبة الْواحد إلى المقسوم عليه كنسبة خارج القسمة إلى المقسوم، فإذا نسبت الْواحد إلى المقسوم عليه، وأخذت من المقسوم بيلك النسبة كان المأخود هو الْخارج الممطلوب سواء كان المقسوم عميه أحثر من المقسوم عليه أو أقل ، فإذا قسمت عشرة الممطلوب سواء كان المقسوم أحثر من المقسوم عليه أو أقل ، فإذا قسمت عشرة على خمسة فانسب الواحد للْخمسة تجده خمساً فخد خمس الْعَشرة تجده أخمساً فخد خمس الْعَشرة تجده فخمساً فخد المعشرة تجده أخمساً فخد المعشرة تجده فخمساً فخد المعشرة تحده عشراً فخد المعشرة تحده أن المعشرة تحده المعشرة المعشرة تحده المعشرة تحده المعشرة تحده المعشرة المعسرة المعسرة المعسرة المعشرة المعشرة

عُشْرَ الْخَمْسَةِ فَالْخَارِجُ نِصْفٌ، وَلَوْ قِيلَ اقْسَمْ ثَلَاثِينَ عَلَى خَمْسَةِ فَخُذْ خُمْسَ الثَّلاثيْنِ فَهُـوَ ستَّةٌ، وَإِنْ عَكَسَتْ فَانْسُبِ الْوَاحِدَ إِلَى الثَّلاثينَ تَجِـدُهُ ثُلُثَ العُشْرِ فَخُذْ ثُلُثَ عُشْرِ الْخَمْسَة فَهُوَ سُـدُسٌ، فَاسْتَعْملْ هَذه الطَّريقَة حَيْثُ تَيَسَّرَتْ وَإِلا فَغَيْرَهَا مِنَ ذَلِكَ إِذَا أَرَدْتَ قَسْمَةَ عَلَد عَلَى أَقَلَّ مِنْهُ فَأَسْقِطْ مِثْلَ الْمُقْسُومِ عَلَيْهِ مَرَّةً فَأَكْثُ رَ إِلَى أَنْ يَفْنَى المَقْسُومُ أَوْ يَفْضُلَ مِنْهُ أَقَلَ مِنَ المَقْسُومِ عَلَيْهِ، فَعَدَدُ مَرَّات الإسْقَاطِ هُوَ خَارِجُ الْقَسْمَةِ إِنْ فَنِيَ المَـقْسُومُ، وَإِنْ فَضَلَ مِنْهُ شَيْءٌ فَانْسَبْهُ إِلَى المَ قُسُومِ عَكَيْهِ، وَاجْمِعِ الحَسْرَ الْحَاصِلَ إِلَى عَدَد مَرَّاتِ الإسْقَاط يَحْصِل المَطْلُوبُ، فَإِنْ قيلَ اقْسمْ أَرْبُعَةً عَلَى اثْنَيْنِ فَأَسْقطْهُ مَا مِنَ الأَرْبَعَة فَفي المَرَّة الثَّانيَة تَفْنَى الأرْبَعَةُ فَالْخَارِجُ النِّصْفُ اثْنَان، وإنْ قيلَ اقْسمْ عَشَرَةً عَلَيْهَا فَفِي المَرَّة الْخَامِسَة تَفْنَى الْعَشَرَةُ فَالْخَارِجُ خَمْ سَةٌ، وَإِذَا قِيلَ اقْسَمْ عَشَرَةً عَلَى ثَلاثَة فأَسْقط الثَّلاثَةَ منْهَا تَفْنَى في ثَالَث مَرَّة فَالْخَارِجُ ثَلاثَةٌ يَفْضُلُ وَاحدٌ انْسبْـهُ إِلَى الثَّلاثَة يَكُونُ ثُلُثًا فَالْخَارِجُ ثَلاثَةٌ وَثُلُثٌ، وَلَوْ قَسَمَتْ مائَةً عَلَى عَشْرِينَ لَفَنيَت المائَةُ بِالْعِشْرِيْنَ فِي الْمَرَّةِ الْخَامِسَةِ فالخَارِجُ خَمْسَةٌ، وَلَوْ كَانَ المَقْسُومُ مِائَةً وَعَشْرَةً، لَفَضَلْتِ الْعَشَرَةُ بَعْدَ المَرَّةِ الْخَامِسَةِ نِسْبَتُهَا إِلَى الْعِشْرِينَ نِصْفٌ فَالْخَارِجُ خَمْسَةٌ وَنَصْفُ ، وَلَوْ كَانَ الْمَقْسُومُ وَالمَقْسُومُ عَلَيْه عَقْدَيْن فالأسْهَلُ أَنْ تَقْسمَ عَدَّةَ عُقُود الْمَقْسُومِ عَلَى عِدَّةِ عُقُودِ المَقْسُومِ عَلَيْهِ سَوَاءٌ كَانَ الْعَدَدُ مَقْسُومًا عَلَى أَقَلَّ منهُ أَوْ أَكْثَـرَ يَحْصُلُ المَطْلُوبُ مَنْ نَوْعِ وَاحِدٍ، فلَوْ قَـيْلَ اقْسَمْ ثَمَانِينَ عَلَى عـشْرِينَ أَوْ ثَمَانِمائَة عَلَى مِائَتَيْنِ أَوْ ثمانِيَةَ آلاف عَلَى أَلْفَيْنِ فَعِدَّةُ عُقُود المَقْسُوم ثَمَانيَةٌ في الثَّلائَةِ، وَعِدَّةُ عُـقُودِ المَقْسُومِ عَلَيْـهِ اثْنَانِ فَاقْسِمِ الثَّمَانِيَـةَ عَلَى اثْنَيْنِ فالمَطْلُوبُ أَرْبَعَةٌ في الْكُلِّ، وَلَوْ عُكِسَ السُّـوَالُ فِيهَا فَاقْـسِمْ الاثْنَيْنِ عَلَى الثَّمَانِيَـةِ فالخَارِجُ رُبُعٌ، وَقَسْمَةُ ثَمَانينَ عَلَى ثَلاثينَ الخَارِجُ اثْنَانِ وَثُلُثٌ، وَعَكْسُهُ ثَلاثَةُ أَثْمَان.

فصل: الْكُسُورُ قسمان: طبيعيَّةٌ، وَهِي تسعَةٌ: النَّصْفُ وَالثُّلُثُ وَالرُّبُعُ إِلَى

الْعُشْرِ، وَغَيْرُ طَبِيعِيَّة وَهِي مَا عَدَاهَا، وَالكَسْرُ إِمَّا مُنْطَقٌ وَهُوَ ما يُعْبَّرُ عَنْهُ إِلّا بِلَفْظِ الْجُرْئِيَّةِ لَفْظِ الْجُرْئِيَّةِ وَهُوَ الطَّبِيعِيُّ، وَإِمَّا أَصَمُ وَهُو مَا لا يُعَبَّرُ عَنْهُ إِلا بِلَفْظِ الْجُرْئِيَّة كَجُرُء مِنْ أَحَدَ عَشَرَ، وكَلُّ منْهُمَا إِمَا مُفْرَدٌ أَوْ مُكَرَّدٌ أَوْ مُضَافٌ أَوْ مَعْطُوفٌ، فَالمُفْرَد عَشَرَةٌ الطَبيعيَّة، وَالْجُزْءُ وَالْمُكَرَّرُ مَا تَعَدد مِنَ الْمُفْرد كَثلاثة أَرْباعِ وَكَجُزْأَيْنِ مِنْ أَحَدَ عَشَرَة والمُضَافُ مَا تَركب بالإضافَة مِن اسْمَيْنِ أَوْ أَكْثَر كَنَا اللهَ عُشْر وَكَجُزْء مِنْ اللهَ عَشْر جُزْء مِنْ اللهَ عَشَر جُزْء مِنْ اللهَ عَشر جُزْء مِنْ اللهَ عَشر جُزْء مِنْ اللهَ عَشر جُزْء مِنْ اللهَ عَشر وَكَبُع جُزْء مِنْ اللهَ وَكَثَلاثة عَشر جُزْء مِنْ اللهَ وَكُبُع مِنْ اللهُ وَكَثَلاثة وَكَثَلاثة أَحْمَاسٍ وَجُزْء مِنْ اللهَ عَشُو وَكَجُزْء مِنْ أَحَدَ عَشرَ وَجُزْء مِنْ اللهَ عَشَر وَكَجُزْء مِنْ أَحَدَ عَشرَ وَجُزْء مِنْ اللهَ عَشَر وَكَجُزْء مِنْ أَحَدَ عَشَر وَجُزْء مِنْ اللهَ عَشَر وَكَجُزْء مِنْ المَعْمُونُ مَا عُطِفَ بَعْضَى بَعِض كَنَصْف وَرَبُع مِنْ اللهَ عَشَر وَكَجُزْء مِنْ اللهَ عَشَر وَكَجُزْء مِنْ اللهَ عَشَر وَكَجُزْء مِنْ أَحَدَ عَشَر وَجُزْء مِنْ اللهَ عَشَر وَكَجُزْء مِنْ اللهُ اللهُ وَكُونَا المُفْرَدَة تُسَمَّى بَسِيطة وَغَيْرُهَا مُركبة .

فصلِّ: في مَعْرِفَةِ مَخْرَجِ الْكَسْرِ: وَيُسَمَّى مَقَامًا أَيضًا، وَهُوَ عَبَارَة عَنْ أَقَلِّ عَدَد يَصِحُ مِنْهُ الْكَسْرُ المَفْرُوضُ، فَمَخْرَجُ النَّصْف اثْنَان لأنَّهُ أَقَلُّ عَدَد لَهُ نصْفٌ صَحِيحٌ، وَمَ قَامُ كُلِّ كَسْرِ مُفْرَدِ غَيْرِ النِّصْف سَميَّهُ، فَمَقَامُ الثَّلُث ثَلاَثَةٌ وَالرَّبُع أَرْبَعَةٌ وَهَكَذَا، وَمَقَامُ جُزْء مِنْ أَحَدَ عَشَرَ جُزْءًا هُوَ أَحَدَ عَشَرَ، وَمَقَامُ المُكَرَّر هُوَ مَقَامُ مُفْرَدِهِ فَمَقَامُ الثُّلُثُيْنِ ثلاثةٌ وثَلاثَةُ أَتْسَاعِ تَسْعَةً، وَمَقَامُ خَمْسَةِ أَجْزَاءِ مِنْ ثَلاثَةَ عَشَرَ هُوَ الثَّلاثَةَ عَـشَرَ، وَمَقَامُ المُضَاف مَا يَخْرُجُ مِنْ ضَرَّب مَـقَام المُضَاف في مَقَام المُضَاف إلَيْه إنْ كَانَ مُضَافًا مِنَ اسْمَيْن، فَمَقَامُ خُمْسِ الْخُمْسِ خَمْسَةٌ وَعَشْرُونَ الْحَاصَلَةُ مِنْ ضَرْبِ خَمْسَة في خَمْسَة، وَإِنْ كَانَ مِنْ أَكْثَرَ مِنَ اثْنَيْنِ فَهُوْ مَا يَحْصُلُ مِنْ ضَرْبِ مَقَامات الأسماء المُتَضَايفَة بَعْضُهَا في بَعْض فَمَقَامُ ثُلُث خُمُسِ السُّبْعِ مِئَةٌ وَخَمْسَةٌ، حَاصِلَةٌ مِنْ ضَرْبِ ثَلاثَة في خَمسة وَالْحَاصِل في السَّبْعَة، وأمَّا مَخْرَجُ المَعْطُوف فَهُ وَ أَقَلَّ عَدَد يَنْقَسمُ عَلَى كُلٍّ منْ مَقَامَى المُتَعَاطِفَيْنِ أَوْ مَقَامَاتِ المُتَعَاطِفَاتِ، فَمَقَامُ النِّصْف وَالثُّمُن ثَمَانيَةٌ لتَدَاخُل مَقَامَى المُتَعَاطِفَيْنِ، وَمَقَامُ الرَّبُعِ وَالسُّدُسِ اثْنَا عَشَرَ لِتَوَافْقِهِمَا بِالنِّصْفِ، وَمَخْرَجُ الثُلُثِ وَالْخُمُسِ خَمْسَةَ عَشَرَ للتَّبَايُنِ، وَمَقَامُ النِّصْفِ والثَّلُثِ والرَّبُعِ اثْنَا عَشَرَ.

فصل: وبَسْطُ الْكَسْرِ عبَارَةٌ عَنْ مقدارِ الْكَسْرِ المَفْرُوضِ مِنْ مَقَامِه، فَإِذَا الْكَسْرِ الْمَفْرُو وَاحِدٌ أَبَدًا، فَبَسْطُ الْمَفْرِد وَاحِدٌ أَبَدًا، فَبَسْطُ المَفْرَد وَاحِدٌ أَبَدًا، فَبَسْطُ المُكرَّر عِدَّةُ النِّصْفُ وَالْعُشْرِ وَاحِدٌ، وبَسْطُ المُكرَّر عِدَّةُ النِّصْفُ وَالْعُشْرِ وَاحِدٌ، وبَسْطُ المُكرَّر عِدَّةً تكرُارِهِ أَبَدًا، فَبَسْطُ التَّلُثَيْنِ اثْنَانِ لاَنَّهُمَا ثُلُثُنَا مَقَامِهِمَا، وَبَسْطُ المُضَاف وَاحِدٌ إِنْ كَانَ مُضَافَةُ وَبَسْطُ خَمْسَة أَجْزَاء مِنْ ثَلائَة عَشرَ خَمْسَةٌ، وبَسْطُ المُضاف وَاحِدٌ لِنْ كَانَ مُضَافَةُ مُفْرِدًا وَعِدَّةُ تكرُارِه إِنْ كَانَ مُكرَّرًا، فَبَسْطُ نصف النَّمُنِ وَاحِدٌ لأَنَّهُ نصف ثُمُن مَقَامِه، وبَسْطُ رَبِّع جُزْء مِنْ ثَلاثَة عَشرَ جُزْءًا مِنْ وَاحِدٌ وَاحِدٌ، وبَسْطُ ثَلاثَة أَرْبُاعِ مَقَامِه، وبَسْطُ رَبِّع جُزْء مِنْ ثَلاثَة عَشرَ جُزْءًا مِنْ وَاحِدٌ وَاحِدٌ، وبَسْطُ ثَلاثَة أَرْبُاعِ الْخُمُس ثَلاثَةٌ، وبَسْطُ المُعْطُوفُ فَبِحَسَبِه، فَبَسْطُ النِّصْف وَالثَّمُن خَمْسَةٌ لأَنَّهُ عَدَدُ المُضَاف فِيهِمَا، وأَمَّا المَعْطُوفُ فَبِحَسَبِه، فَبَسْطُ النِّصْف وَالثَّمُن خَمْسَةٌ لأَنَّهُ مَنَ مَقَامَهُما مَتَدَاخِلان فَيَكْتَفِي بِأَكْبِرِهِمَا، ونصْف لَمُ أَرْبُعة أَرْبُعَة أَحْمَا مُتَدَاخِلان فَيَكْتَفي بِأَكْبِرِهِمَا، ونصْفَهُ أَرْبُعة وَمُومُوعُهُمَا عَشرَةٌ لأَنَّ مَقامَةُ لأَنَّ مَقَامَهُمَا خَمْسَةٌ ، وبَسْطُ الثُّلُث والسُّبُع عَشرَةٌ لأَنَّ لأَنْ مَقَامَهُمَا أَحَدُ وعَشْرُونَ وَتُلْتُهُ سَبْعَةٌ وَسُبُعُهُ ثَلاثَةٌ ومَجْمُوعُهُمَا عَشَرَةٌ.

فصلُ: في ضَرْبِ مَا فيه كَسْرٌ: تَقَدَّمَ أَنَّ ضَرْبَ الصَّحِيحِ في الصَّحِيحِ تَضْعِيفُ الآخرِ، وأَمَّا ضَرْبُ الْكُسُورِ فَهُو تَبْعِيضٌ، لأنَّ ضَرْبُ الْكَسْرِ في كُلِّ مَقْدَارِ هُو عَلَى مَعْنَى إِسْقَاط لَفْظَة في وَإِضَافَة الْكَسْرِ إِلَى ذَلِكَ المقْدَارِ فَإِذَا قِيلَ اضْرِبُ نِصْفًا في عَشَرَة، فَكَأَنَّهُ قِيلَ كَمْ نِصْفُ الْعَشَرَة؟ وَالْجَوابُ حَمْسَةٌ، وَإِذَا قِيلَ اضْرِبْ ثَلاثَة أَخْماس في ثَلاثِينَ فَخُذْ ثَلاثَة أَخْماس الثَّلاثِينَ تَجِدْهَا ثَمانِية عَشرَ، فَكَأَنَّهُ قِيلَ اضْرِبْ خُمُسًا وَسَدُسًا وَسَدُسًا وَسَدُسًا وَسَدُسًا فَسَدُسًا فَسَدُسَهُ الْحَمْسُ السَّبْعَة وَهُو وَاحِدٌ، وَخُمُسان وَسُدُسُهَا وَاحِدٌ وَسَدُسٌ، فَلَوْ عَسَرَ أَخْذُ الْكَسْرِ مِنَ الْعَدَدِ الصَّحِيح، فَى بَسْطِ الْكَسْرِ، وَاقْسِمِ الْحَاصِلَ عَلَى مَخْرَجِه يَحْصُلِ الْمَطْرُبُ ، فَفِى السَمِّالِ المُتَقَدِّمِ اضْرِبِ السَّبْعَة في أَحَدَ عَشَرَ بَسْطِ الْكَسْرِ، وَاقْسِمِ الْصَاطِ عَلَى مَخْرَجِه يَحْصُلِ المَطْلُوبُ، فَفِى السَمِثَالِ المُتَقَدِّمِ اضْرِبِ السَّبْعَة في أَحَدَ عَشَرَ بَسُطِ الْكَسْرِ، وَاقْسِمِ الْصَاطِ عَلَى مَخْرَجِه يَحْصُلِ المَطْلُوبُ، فَفِى السَمِثَالِ المُتَقَدِّمِ اضْوبِ السَّبْعَة في أَحَدَ عَشَرَ بَسُطِ الْكَسْرِ، وَالْسَبْعَة في أَحَدَ عَشَرَ بَسُطِ الْكَسْرِ، وَالْسَبْعَة في أَحَدَ عَشَرَ بَسُطِ الْكَسْرِ، وَاقْسِمِ الْمَاسِمُ في أَحَدَ عَشَرَ بَسُطِ الْكَسْرِ، وَالْسَمْ في أَحَدَ عَشَرَ بَسُطِ الْكَسْرِ،

وَاقْسِمِ الْحَاصِلَ، وَهُوَ سَبْعَةٌ وَسَبْعُـونَ عَلَى مَخْرَجِه وَهُوَ ثَلاثُونَ يَحْصُلُ مَا ذُكرَ اثنان وَخُمُسَان وَسُدُسٌ، ولَوْ قيلَ اضرب أَحَد عَشَرَ في الخُمس والسُّدس فَاضْرِبْهَا فِي بَسْطِه وَاقْسِم الْحَاصِلَ عَلَى المُخْرَجِ يَحْصُلُ أَرْبَعَةٌ وَثُلُثُ عُشْرٍ، وَإِذَا كَانَ بَيْنَ الصَّحِيحِ وَمُحْرَجِ الْكَسْرِ اشْتِرَاكُ فِي جُنْءِ أَوْ أَجْزَاءٍ، فِالأَخْصَرُ أَنْ تَضْرِبَ بَسْطَ الْكَسْرِ في وَفْقِ الصَّحيح، وتَقْسمَ الْحَاصلَ عَلَى وَفْق مَخْرَج الْكَسْرِ، فَإِذَا ضَرَبْتَ ثُلُثًا وَرَبُعًا في ثَمَانيَة فَبَيْنَ الثَّمَانيَة وَالــمَخْرَج وَهُوَ اثْنَا عَشَرَ مُواَفَقَةٌ بِالرُّبْعِ، فَرُدَّ كُلا منْهُمَا إِلَى رُبُعِه، وَاضْرِبْ في الْبَسْط وَهُو سَبْعَةٌ في اثْنين وَاقْسِمِ الْحَـاصِلَ عَلَى ثَلاثَة وَفْقَ المَـخْرَجِ يَحْصُـلُ أَرْبَعَةٌ وَتُلْثَانٍ، وَلَـوْ ضَرَبْتَ صَحيحًا في صَحيح وكَسْر، فَاضْرب الصَّحيحَ في الصَّحيح ثُمَّ في الْكَسْر وَاجْمَعِ الحَاصِلَيْنِ، فَإِذَا ضَرَبْتَ أَرْبَعَةً فِي خَمْسَة وَتُلُثِ فَاضْرِبِ الأَرْبَعَةَ فِي الْخَمْ سَةَ ثُمَّ فِي الثَّلُث، فِالمَجْمُ وعُ أَحَدٌ وَعَشْرُونَ وَثُلُثٌ، وَإِذَا أَرَدْتَ ضَرَّبَ الْكَسْرِ فَقَطْ، أَوْ الْكَسْرِ وَالصَّحِيحِ في الْكَسْرِ فَقَطْ أَوْ فيه وفي الصَّحيح فَابْسُطْ كلَّ وَاحد منَ المَضْرُوبَيْن سَواءٌ كَانَ كَـسْرًا مُجَرَّدًا أَوْ مَعَ صَحيح، وَاضْربْ بَسطَ كُلِّ جانب منْهُمَا في بَسْط الآخَر وَمَخْرَجهُ في مَخْرَجَه وَٱقْسَمْ مُسَطَّحَ الْبَسْطَيْن أَيْ مَضْرُوبَهِما عَلَى بَسْط المَخْرَجَيْن يحْصُل المَطْلُوبُ، فَإِذَا ضَرَبْتَ نصفًا في نصف فَمَقَامُ كُلِّ منْهُمَا اثْنَان وَبَسْطُهُ وَاحدٌ، فَاقْسمْ مُسَطَّحَ بَسْطَيْهِ مَا وَهُو وَاحدٌ عَلَى مُسَطَّح مَـ قَامَيْ هِمَا وَهُوَ أَرْبَعَةٌ يَحْصُلُ رَبُعٌ، وَلَوْ ضَرَبْتَ ثُلُثَيْنِ فِي ثَلاثَةِ أَرْبَاع، فَمْخَرْجُ الأوَّل ثَلاثَةٌ وَبَسْطُهُ اثْنَان، وَمَخْرَجُ الثَّاني أَرْبَعَةٌ وَبَسْطُهُ ثَلاثَةٌ فَاقْسمْ ستَّةً مُسَطَّحَ الْبَسْطَيْنِ عَلَى اثْنَى عَـشَرَ مُـسَطَّحِ المَقَـامَيْنِ يَخْرُجْ نِصْفُ، وَلَوْ أَرَدْتَ ضَـرْبَ وَاحد وَخُـمُس في وَاحد وَتُـلُث، فَاقْـسمْ مُسَطَّحَ الْـبَسْطَيْنِ وَهُوَ أَرْبَعَـةٌ وَعَشْرُونَ عَلَى خَمْ سَةَ عَشَرَ مُسَطَّحِ المَقَامَيْنِ يَخْـرُجْ وَاحِدٌ وَثَلاثَةُ أَخْمَاسٍ، وَلَوْ ضَرَبْتَ اثْنَيْنِ وَنَصْفًا فَى ثَلَاثَةِ وَتُلُثِ، فَمَخْرَجُ الأَوَّلِ اثْنَانِ وَبَسْطُهُ خَمْسَةُ وَمَخْرَجُ

الثَّانِي ثَلاثَةٌ وَبَسْطُهُ عَشَرَةٌ فَاقْسِمِ الحَاصِلَ وَهُوَ خَمْسُونَ عَلَى مَضْرُوبِ الاثْنَيْنِ فِي ثَلاثَة فَالحَاصِلُ ثَمَانيَةٌ وَثُلُثٌ.

فصل: إذا فُرض عَددان فَإِمَّا أَنْ يكُونَ بَيْنَهُمَا التَّسَاوي كَخَمْسَة وَحَمْسَة وَهُمَا المُتَ مَاثلان، أَو التَّفَاضُلُ، فَإِنْ كَانَ الْقَليلُ جُزْءًا واحدًا منَ الْكَثير كالاثْنَيْن وَالأَرْبَعَةِ، وَكَالثَّلاثَة وَالْخَمْسَة عَشَرَ فَمُتَدَاخِلان، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ جُزْءًا وَاحدًا منْهُ، فَإِنْ كَانَ بَيْنَهُمَا مُوافَقَةٌ في جُزْء أَوْ أَكْثَرَ فَمُتَوافقان كَأَرْبَعَة وَستَّة، فَإِنَّ لكُلِّ منهُمَا نصْفًا صَحيحًا وكَثَمَانيَة وَاثْنَى عَشَرَ فَإِنَّ لَكُلِّ منْهُمَا نصْفًا صَحيحًا وَرَبُّعًا، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بَيْنَهُمَا مُوافَقَةٌ فَمُتَبَايِنَان، وَالْوَاحِدُ يُبَايِنُ كُلَّ عَدَد وَالْأَعْدَادُ الأوائلُ كُلُّهَا مُتَبَايِنَةٌ، وَالْعَدَدُ الأَوَّلُ مَا لا يَفْنِيه إلا الْوَاحِدُ كَالاثْنَيْنِ وَالثَلاثَة وَالْخَمْسَة وَالسَّبْعَة وَالأَحَدَ عَـشَرَ وَالثَّلائَةَ عَـشَرَ وَنَحْوها، وَالأرْبَعَـةُ الأولُ تُسَمَّى أَوَائلَ مُنطَقَـة وَمَا عَدَاهَا أَوَائِلُ أَصَمُّ، فَلَوْ أُلْسِت النِّسْبَةُ بَيْنَ الْعَدَدين، فَأَسْقط الأصْغَرَ منَ الأكبر مَرَّةً بَعْدَ أُخْرَى، فَإِنْ فَنيَ الأَكْبَرُ فَمُتَدَاخِلان، وَإِنْ بَقيَ منَ الأَكْبَرِ وَاحدٌ فَمُتَبَاينَان كَثَلاثَة وَسَبْعَة أَوْ عَشَرَة، وَإِنْ بَقيَ أَكْثَرُ مِنْ وَاحد فَأَسْقطهُ مِنَ الأَصْغَر مَرَّةً فَأَكْثَرَ، فَإِنْ فَنيَ بِهِ الأَصْغُرُ فَمُتَوافقان كَعَشَرَة وَخَمْسَة عَشَرَ وكَعشرين وأَرْبُعَة وتَمانينَ، وَإِلا فَإِنْ بَقَىَ مَنْهُ وَاحِدٌ فَمُتَبَايِنَان كَخَمْسَة وَتَسْعَة، وَكَثَلاثينَ وَسَبْعَة، وَإِنْ بَقَى أَكْثُرُ فَاطْرَحْهُ منْ بَقيَّة الأَكْبَرِ، فَإِنْ فَنيَتْ به فَمُتَوَافقَان كَعشْرِينَ وَخَمْسَة وَسَبْعِينَ أَوْ بَقيَ منْهُمَا وَاحدٌ فَمُتَبَايِنَان أَوْ أَكْثَرُ فَاطْرَحْهُ منْ بَقيَّة الأصْغَر وَهكَذَا تُسَلِّطُ بَقيَّةَ كُلِّ عَدَد عَلَى الْعَدَد الَّذي طَرَحْتُهُ به، فَإِنْ بَقي وَاحدٌ فَمُتَبَايِنَان، أَوْ لا يَبْقَى شَيْءٌ فَمُتَوَافقان بمَا للْعَدَد الأخير المُفنى لكُلِّ منْهُمَا منَ الأجْزَاء، وَاعْلَمْ أَنَّ كُلَّ مُتَمَاثلَيْن مُتَوافقان بما لأحدهما من الأجْزاء وكذا كلُّ مُتداخلين مُتَوافقان بما لأصغرهما، وَلَكُنْ لا يُطْلَقُ عَلَيْهِمَا مُتَوَافِقَانِ اصْطِلاحًا، لأنَّ المُتَوَافِقَيْنِ هُمَا مُشْتَرَكَانِ لَيْسَا مُتَمَاثلَيْن وَلا مُتَدَاخِلَيْنِ، وَالمُعْتَبَرُ مِنْ أَجْزَاء المُواَفَقَة إِذَا تَعَدَّدَتْ أَقَلُّهَا طَلَبًا للاخْتصار.

فصلُ: إِن انْقَسَمَت السِّهَام عَلَى الْورَثَة كَزَوْجة وَثَلاثَة إِخْوة، أَوْ تَمَاثَلَتْ مَعَ الرُّءُوسِ كَثَلاثَة بَنِينَ، أَوْ تَدَاخَلَتْ كَزَوْجة وَالْمُّ وَأُخُويْنِ فَظَاهِرٌ، وَإِلا رُدَّ كَلُّ صَنْف انْكَسَرَت عَلَيْه سِهَامُهُ إِلَى وَفْقه كَزَوْجة وسَتَّة إِخْوة لِغَيْرِ أُمِّ، وَإِلا اَضْرِبهُ في أَصْل المَسْأَلَة كَبِنْت وَثَلاثَة إِخْوة لِغَيْرِ أُمِّ، وَقَابِلْ بيْنَ الصِّنْفَيْنِ فَخُذْ أَحَد المُتَمَاثلين وَأَكْثر المُتَدَاخِلَيْن وَحَاصل ضَرْب أَحَدهما في وَفْق الآخر إِنْ تَوافَقا، وفي كُلّه إِنْ تَبَاينا، ثُمَّ بَيْنَهُ وَبَيْن قَالِتْ كَذَلِك، ثُمَّ اضْرِبه في أَصْل المَسْأَلة بِعَوْلِها.

فصلُ: إنْ مَاتَ وَارِثٌ قَبْلَ الْقَسْمَة وَوَرَثَهُ الْبَاقُونَ كَثَلَاثَة بَنينَ مَاتَ أَحَدُهُمْ وكَشَلاثَة إخْوَة وَأَرْبُع أَخَـوَات أَشقَّاءَ مَـاتَ أَخٌ فَآخَـرُ فَأُخْتٌ فَـأُخْرَى، أَوْ بَعْضٌ كَثَلاثَة بَنيْنَ وَزَوْج لَيْسَ أَبَاهُمْ فَكَالْعَدَم وَإِلا صَحِّح الأُوْلَى ثُمَّ الثَّانِيَةَ، فَإِن انْقَسَمَ نَصِيبُ الثَّاني عَلَى وَرَثَته كَابْن وَبنْت مَاتَ عَنْهَـا وَعَنْ عَاصِب صَحَّتًا، وَإِلا فَوَفِّقُ بَيْنَ نَصيبه وَمَا صَحَّتْ منه مَسْأَلَتُه ، وَاضْربْ وَفقَ الثَّانية في الأوْلَى إنْ تَوَافَـقا كَابْنَيْن وَبِنْتَيْن مِاتَ أَحَدُهُمَا عَنْ زَوْجَة وَبِنْتِ وَثَلاثَة بَنِي ابْـنِ فَتَضْـرِبُ نِصْفَ فَريضَته أَرْبَعَةً في الأولَى ستَّةٌ بأَرْبَعَة وَعشْرِيْنَ، فَمَنْ لَهُ شَيْءٌ منَ الأولَى ضُربَ لَهُ فِي وَفْقِ الثَّانِيَةِ، وَمَنْ لَهُ شَيْءٌ مِنَ الثَّانِيَةِ فَفِي وَفْقِ سِهَامِ الثَّانِي، وَإِنْ لَمْ يَتُواَفَقًا ضَرَبْتَ مَا صَحَّتْ منهُ مَسْأَلَتُهُ فيمَا صَحَّتْ منهُ الأولَى كَمَوْتِ أَحَدِهِمَا عَن ابْن وَبنت، فَالأولَى منْ ستَّة، وَالثَّانيَةُ منْ ثَلاثَة، وَللثَّاني منَ الأولَى سَهْمَان يُبَايِنَان فَريضَــتَهُ، فَتَضْربُ ثَلاثَةً في ستَّة سهام الأولَى، فَمَنْ لَهُ شَيْءٌ منَ الأولَى أَخَذَهُ مَضْرُوبًا في الثَّانيَة، وَمَنْ لَـهُ شَيْءٌ منَ الثَّانيَـة أَخَذَهُ مَضْرُوبًا في سَـهَام

فَصلُ: إِنْ أَقَرَّ أَحَدُ الْوَرَثَةِ فَقَطْ بِوَارِثِ فَللْمُقَرِّ لَهُ مَا نَقَصَهُ الإِقْرَارُ تَعْمَلُ فَرِيضَةَ الإِقْرَارِ ثُمَّ انْظُرْ مَا بَيْنَهُمَا مِنْ تَدَاخُلٍ وَتَبَايُنٍ وَتَوَافُقٍ فَرِيضَةَ الإِقْرَارِ ثُمَّ انْظُرْ مَا بَيْنَهُمَا مِنْ تَدَاخُلٍ وَتَبَايُنٍ وَتَوَافُقٍ

وَتَمَاثُل كَشَقيقَتَيْن وَعَاصِب أَقَرَّتْ وَاحدَةٌ يشَقيقَة أَوْ بشَقيق وَكَابْنَتَيْن وَابْن أَقَرَّ بابْن وَكَأْمِّ وَعَمِّ وَأُخْت لأب أَقَرَّتْ بشَقيـقَة، وَإِنْ أَقَرَّ ابْنُ ببنْت وَبنْت ابْن فالإنْكَارُ مِنْ ثَلاثَة وَإِقْرَارٌ مَنْ أَرْبَعَة وَإِقْرَارُهَا مِنْ خَمْسَة تُضْرَبُ في الأرْبَعَة بعشْرينَ، وَهيَ في ثَلاث بستِّيْنَ يَرُدُّ الابْنُ عَشَرَةً وَهِي تَعَانيَة، ولا يَرثُ رَقِيقٌ، وللسَّيِّد المُبعَّضِ جَميعُ مَاله، ولا يُورَثُ إلا المُكَاتبُ علَى مَا مَرَّ، وَلا قَاتلٌ عَمْدًا وَإِنْ مَعَ شبْهَة كَمُخْطئ منَ اللِّيَّة وَوَرثَ الْوَلاءَ، وَلا مُخَالفٌ في دين كَمُسْلم مَعَ غَيْره، وكَيَهُوديٌّ مَعَ نَصْرانيٌّ وَعَيْرهمَا ملَّةً، وَحُكمَ بَيْنَهُمْ بحُكْم الإسلام إنْ تَرافَعُوا إِلَيْنَا، وَلا مَنْ جُهلَ تَأْخَّرُ مَوْته، وَوُقفَ الْقَسْمُ لِلْحَمْل، وَمَالُ المَفْقُود للْحُكْم بمَوْته، وَللْخُنْثَى المُشْكل نصف نصيبَى ذكر وأَنْثَى، تُصَحِّحُ المسْأَلَةَ عَلَى التَّقْديرَيْنِ أَوِ التَّـقْديرَات، ثُمَّ تَضْرِبُ الْوَفْقَ أَوِ الْكُلَّ أَوْ أَحَدَ المُتَمَـاثلَيْن أَوْ أَكْبَرَ المُتَدَاخِلَيْنِ فِيهَا، ثُمَّ تَقْسمُ عَلَى التَّذْكِيرِ وَالتَّأْنِيثِ، فَمَا حَصَلَ لكُلِّ فَخُذْ لَهُ في الحَالَتَيْنِ النِّصْفُ، وَفَى أَرْبَعَــة الرُّبُعَ، وَفَى ثَمَانِيَة النَّمُنَ كَذَكَر وَخُنْثَى، فَــالتَّذْكيرُ منَ اثْنَيْن، وَالتَّأْنيثُ منْ ثَلاثَة، تُضْرَبُ في الاثْنَيْن، ثُمَّ حَالَتَي الخُنْثَى لَهُ في الذُّكُورَة ستَّـةٌ، وفي الأنُوثَة أَرْبَعَةٌ فَنصْفُهَا خَـمسَةٌ، وَكَخُنْثَيَيْن وَعَـاصب، فَأَرْبَعَةُ أَحْوَال تَبْلُغُ أَرْبَعًا وَعَشْرِينَ لَكُلِّ أَحَدَ عَشَرَ وَلَلْعَاصِبِ اثْنَان، وَكَـثَلاثَة خُنَاثَى فَتَمَانيَةُ أَحْوَال فَتَذْكيرُهُمْ منْ ثَلاثَة كَتَأْنيثهم، وَتَذْكيرُ أَحَدهمْ منْ أَرْبَعَة، وَتَذْكيرُ اثَنيْنِ مَنْ خَمْسَة، فَتَضْرِبُ الثَّـلائَةَ في الأرْبَعَة، ثُمَّ في الْخَمْسَة بستِّينَ، ثُمَّ لكُلِّ ثُمُنُ مَا بِيَدِه تَسْعَةَ عَشَـرَ وَسُدُسٌ، وَللْعَاصِبِ اثْنَان وَنصْفٌ، وَلَوْ قَامَتْ به عَلامَةُ الإِنَاثِ أَو الرِّجَالِ اتَّضَحَ الحَالُ، وَزَالَ الإِشْكَالُ، وَالْحَمْدُ للله عَلَى كُلِّ حَالٍ.

بَابُ في جُمَل مِنْ مَسَائِلَ شَتِي وَخَاتَمَةُ حَسَنَةُ

شُكْرُ اللهِ تَعَالَى وَاجِبٌ شَرْعًا، وَهُوَ صَرْفُ المُكَلَّفِ كُلِّ نِعْمَة لِمَا خُلَقَتْ لَهُ وَلَوْ مُبَاحًا ضَرُورِيّا كَالأَكُّلِ وَالْجِمَاعِ، فَلَيْسَ فَاعِلُ المُبَاحِ كَافِراً للنَّعْمَة، فَإِنْ نَوَى بِهِ خَيْرًا فَطَاعَةٌ بِالنِّيَّة، وَحَمْدُهُ تَعَلَى يُنْبِئُ عَنْ كَوْنِهِ المُنْعِمَ اعْتَقَادًا أَوْ إِقْرَارًا بِهِ خَيْرًا فَطَاعَةٌ بِالنِّيَّة، وَحَمْدُهُ تَعَلَى يُنْبِئُ عَنْ كَوْنِهِ المُنْعِمِ اعْتَقَادًا أَوْ إِقْرَارًا بِهِ خَيْرًا فَطَاعَةٌ بِالنِّيَةِ، وَحَمْدُهُ تَعَلَى مِنْ بِاللسَانِ، أَوْ عَمَلاً بِالجَوَارِحِ، فَالحَامِدُ أَعْمَ ، فَأَهْلُ الشَّكُو صَفُوةُ اللهِ تعَالَى مِنْ عَبْده وَهُمُ المُقَرَّبُونَ.

ويَجِبُ الأَمْرُ بِالمَعْرُوفِ والنَّهُى عَنِ المُنْكَرِ إِنْ أَفَادَ، وَكَفُّ الجَوارِحِ عَنِ الْمُنْكَرِ إِنْ أَفَادَ، وَكَفُّ الجَوارِحِ عَنِ الْعَوْرَةِ إِلا لِضَرُورَةِ فَبِقَدْرِهَا، وَالْقَلْبُ عَنِ الْفَوَاحِشِ: كَالْحِقْدِ وَالْحَسَدِ وَالْكِبْرِ وَظَنِّ السُّوءِ، وَالْتَوْبَةُ مِنْ ذَلِكَ وَهِيَ النَّدَمُ، وَالْعَزْمُ عَلَى عَدَمَ الْعَوْدِ وَتَجْدِيدُهَا لِكُلِّ مَا اقْتَرَفَ، وَالْخَوْفُ مِنَ اللهِ تَعَالَى وَالرَّجَاءُ فِيهِ، وَصِلَةُ الرَّحِم، وَبِرُّ الْوَالِدَيْنِ وَالدُّعَاءُ لَهُمَا، وَمُوالاةُ المُسْلَمِينَ وَالنَّصِيحَةُ لَهُمْ.

وَحَرُمُ أَذَاهُمْ، وكَذَا أَهْلُ الذِّمَّةِ فَى نَفْسٍ أَوْ مَال أَوْ عَرْضٍ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ، إِلا مَا أَمَرَ بِهِ الشَّرْعُ مِنْ حَدِّ أَوْ تَعْزِيرِ لِمُخَالَفَةٍ أَمْرِ اللَّهِ، وَالتَّلَذُّذَ بِسَمَاعٍ أَجْنَبِيَّة، أَوْ أَمْرَدَ أَوْ بِالنَّظَرِ إِلَيْهِمَا، أَوْ بِسَمَاعٌ المَلاهِي إِلا مَا تَقَدَّمَ فَي النِّكَاحِ أَوْ بِالْغَنَاءِ المُشْتَمَلِ عَلَى مُحَرَّم، وَاللَّهْوِ وَاللَّعبِ إِلا مَا مَرَّ في المُسَابَقَة، وَقَوْلُ الزُّورِ وَالْبَاطِلِ المُشْتَمَلِ عَلَى مُحَرَّم، وَاللَّهْوِ وَاللَّعبِ إِلا مَا مَرَّ في المُسَابَقَة، وَقَوْلُ الزُّورِ وَالْبَاطِلِ وَالْكَذَبِ إِلا لِفَحْرُم، وَاللَّهْوِ وَاللَّعبِ إِلا مَا مَرَّ في المُسَابَقَة، وَقَوْلُ الزُّورِ وَالْبَاطِلِ وَالْكَذَبِ إِلا لِفَحْرُم، وَاللَّهْ وَاللَّعبِ إِلا مَا مَرَّ في المُسَابَقة، وَقَوْلُ الزُّورِ وَالْبَاطِلِ وَالْكَذَبِ إِلا لِفَحْرُم، وَاللَّهْ وَاللَّعبِ إِلا مَا مَرَّ في المُسَابِقة، وَقَوْلُ الزُّورِ وَالْبَاطِلِ وَالْكَذَبِ إِلا لِفَحْدِ أَلْكَ لِعَمْ مَنْ وَالْكَبُومِ فَى مَسْجِدٍ أَوْ وَالسَّلَامُ يُخْرِجُ مِنْهُ، وَلا يَنْبَعِي تَرْكُ كَلامِهِ بَعْدَ ذَلِكَ، وَأَكُلُ كَثُومٍ فَى مَسْجِدٍ أَوْ دُولُكَ، وَأَكُلُ كُثُومٍ فَى مَسْجِدٍ أَوْ دُولُكَ، وَأَكُلُ كُثُومٍ فَى مَسْجِدٍ أَوْ دُخُولُهُ لأَكْلُه، وَحُضُورُهُ مَجَامِعَ المُسْلِمِينَ.

وَيَنْبَغِى لَلْعَبْدِ أَنْ يُحِبَّ لَأَخِيهِ الْمُؤْمِنِ كَمَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ وَهُوَ عَلَامَةُ كَمَالِ الإيمَانِ، وَأَنْ يَعْفُو عَمَّنْ ظَلَمَهُ، وَيَصِلَ مَنْ قَطَعَهُ، وَيُعْظِى مَنْ حَرَمَهُ، وأَنْ يُكْرِمَ جَارَهُ وَضَيْفَهُ، وَلَيُعْظِى مَنْ عَلْمَهُ، وَلَيُعْظِى مَنْ حَرَمَهُ، وأَنْ يُكْرِمَ جَارَهُ وَضَيْفَهُ، ولَيُحْسِنْ إِلَى نَفْسِهِ بِمَا يَقِيسِهَا مِنْ مُوبِقَاتِ الآخِرَةِ وَالدُّنْيَا، مُتَجَافِيًا

عَنْ عَيُـوبِ غَيْـرِهِ، نَاظِرًا لِعُيُـوبِ نَفْسِهِ، مُـحَاسِبًا لَهَا عَلَيْـهَا، رَاجِـيًا مِنَ اللهِ غُفْرَانَهَا، خَائفًا مَنْ سَطْوَة الله تَعَالَى.

فصل: سأن الآكل وشارب تسمية ، ونُدب تناول باليُمني كحمد بعد الفراغ ، وَكَعْقُ الأصابع مِمّا تَعَلَق بها ، وَغَسْلُها بِكَاشْنَان ، وَتَخْلِيلُ مَا بِالأَسْنَان مِمّا تَعَلَق ، وَتَخْلِيلُ الْفَمْ ، وَتَجْفيفُ المَعْدة ، وَالأَكْلُ مِمّا يَليك إلا نَحْو فَاكهة ، وَأَنْ لا يَأْخُذُ لُقْمَةً إلا بَعْد بَلْع مَا فِيه وَبِمَا عَدَا الْخَنْصَر ، وَنَيّة حَسَنَة كَاقَامَة الْبِنْية ، وَتَنْعِيم المَضْغ ، وَمَص المَاء ، وَإِبَانَة الْقَدر ، ثُمّ عَوْد مُسميًا حامدًا ثلاثًا ، ومُناولَة مَنْ على المَضْغ ، وَمَص المَاء ، وَإِبَانَة الْقَدر ، ثُمّ عَوْد مُسميًا حامدًا ثلاثًا ، ومَناولَة مَنْ على المَصْف ، ومَص المَاء ، وكر و عبُّه والنّفخ في الطّعام والشّراب كالْكتاب ، والتنّفُس في الإناء ، والتنّفُس ألله بالنّب الله بالسّري ، والانتكاء والافتراش ، ومن رأس الشّريد ، وعَسْل أليد بالطّعام كالنّب الداخل أو مار على عَيْره السّلام عَليْه بِأَنْ يَقُولَ : السّلام عَلَيْكُم ، وَوَجَبُ الرّاد بِمِثْلِ مَا قَالَ كِفَايَة فِيهِما ، ونُدب للرّاد الرّيادة الزيّادة وسَيْح وَالمُولَة والمُصافَحة لا المُعَانِقة ، وتَقْبِيلُ اليد إلا لمَن تُرْجَى بَركته مَن والد وشيْخ وصالح ، والاسْتِهُ ذَانُ واجِب إذا أراد دُخُولَ بيت يَقُولُ : سَلام عَلَيْكُمْ أَأَدْخُلُ؟

وَنُدَب عَيادَةُ المَريض، وَمنْهُ الأرْمَدُ وَالدُّعَاءُ لَهُ، وَطَلَبُ الدَّعَاءِ مِنْهُ، وَقِصَرُ الجُلُوسَ عنْدُهُ، ولا يَتَطَلَّعُ لمَا في الْبَيْت وَلا يُقَنِّطُهُ.

ثَلاثًا، فَإِنْ أَذِنَ لَهُ وَإِلا رَجَعَ.

وَنُدَبَ لَلْعَاطِسِ حَمْدُ الله وَتَشْمِيتُهُ بَيْرْحَمُكَ اللهُ إِنْ سَمِعَهُ، وَتَذْكِيرٌ إِنْ نَسِيَ، وَوَجَبَ رَدُّهُ بَيَغْفَرُ اللهُ لَنَا وَلَكُمْ، أَوْ يَهْدِيكُمُ اللهُ وَيُصْلِحُ بَالَكُمُ.

وَنُدِبَ لِلْمُتَ عَائِبِ وَضِعُ يَدِهِ عَلَى فِيهِ وَلا يعوى كَالْكُلْبِ، وَنُدِبَ كَثْرَةُ الاسْتَغْفَارِ وَالدُّعَاءُ وَالتَّعَوُّذُ فَى جَمِيعِ الأَحْوَالِ، وَأَحْسَنُهُ مَا وَرَدَ فَى الْكِتَابِ وَالسَّنَّةُ ولا سِيَّما عِنْدَ النَّوْمِ وَالمَوْتِ.

وَيَجُوزُ الرُّقَى بِأَسْمَاءِ اللهِ تَعَالَى وبِالْقُرُانِ، وَقَدْ وَرَدَ وَالتَّمِيمَةُ بِشَيْءٍ مِنْ ذلكَ، وَالتَّدَاوِي ظَاهِرًا وَبَاطِنًا بِمَا عُلْمَ نَفْعُهُ فِي الطِّبِّ.

وَالْحِجَامَةُ وَالْفَصَٰدُ وَالْكَىُّ إِنِ احْتِيجَ لَهُ، وَجَازَ قَتْلُ كُلِّ مُؤْذٍ مِنْ فَأَرٍ وَغَيْرِهِ، وَكُرهَ حَرْقُ الْقَمْلِ وَالْبَرْغُوثِ وَنَحْوهما بالنَّارِ.

وَالرُّوْيَا الصَّالَحَةُ جُزْءٌ مِنْ سِتَّةَ وَأَرْبَعِينَ جُزْءًا مِنَ النَّبُوَّةِ، وَيَنْبغي أَنْ يَقُصَّهَا عَلَى عَالِمٍ صَالِحٍ مُحِبِّ، ولا ينْبغي تَعْبِيرُهَا لغَيْرِ عَارِف بِها، وَمَنْ رَأَى مَا يكْرَهُ فَلْيَتْفُلْ عَنْ يَسَارِهِ ثَلَاثًا وَلْيَقُل: اللَّهُمَّ إِنِّى أَعُـوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ مَا رَأَيْتُ، وَلْيَتَحَوَّلْ عَلَى شَقِّهِ الآخر، ولا يَنْبغي قَصُّها.



فَاتَمَةُ: كُلُّ كَائِنَة فَى الوجُودِ فَهِى بِقُدْرَةِ اللهِ تَعَالَى وَإِرَادَتِهِ عَلَى وَفْقِ عِلْمِهِ الْقَدِيمِ، ولا تَأْثِيرَ لِشَيْء فِى شَيْء ولا فَاعِلَ غَيْرُ اللهِ تَعَالَى، وكُلُّ بَرَكَة فَى السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ فَهِى مَنْ بَركَاتُ نَبِينَا مُحَمَّد عِلِي اللهِ تَعَالَى وَبِرُسُله وَشُرْعِه اللهِ عَلَى الإطلاق، ونُورُهُ أَصْلُ الأَنْوَارِ، والْعلْمُ بالله تَعَالَى وَبِرُسُله وَشُرْعِه اللهِ عَلَى الإطلاق، وأَوْرَهُ أَصْلُ الأَنْوَارِ، والْعلْمُ بالله تَعَالَى وبرسُله وشرعِه أَفْضَلُ الأَعْمَال، وأَقْرَبُ الْعُلَمَاء إِلَى الله تَعَالَى وأُولاهُمْ بِهِ أَكْمَرُهُمْ لَهُ خَشْيَةً وَفَيما عِنْدَهُ رَغْبَةً، الْواقفُ عَلَى حُدُودِ الله تَعَالَى مِنَ الأَوَامِرِ وَالنَّوَاهِى المُراقِبُ لَهُ فَى جَمِيع أَحْواله ﴿إِنَّ أَكُرْمَكُمْ عَنْدَ الله أَتَقَاكُمْ ﴾.

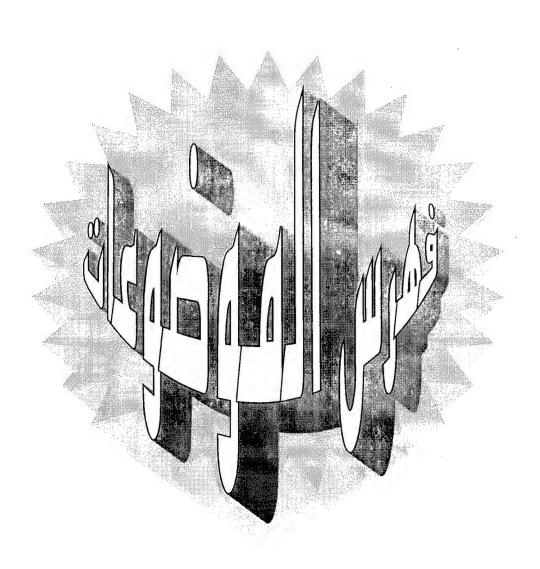
وَاعْلَمْ أَنَّ الدُّنْيَا دَارُ مَـمَرًّ، لا دَارُ قَرَارٍ، وَأَنَّ مَرَدَّنَا إِلَى اللهِ، وأَنَّ المُـسْرِفِينَ هُمْ أَصْحَابُ النَّارِ، فَيَنْبَغِي لِلْعَاقِلِ أَنْ يَتَجَافَى عَنْ دَارِ الْغُرُورِ بِتَرْكِ الشَّهَوَاتِ وَالْفُتُدُورِ، وَيَقْتَصِرَ عَلَى الضَّرُورَاتِ، تَارِكًا لِفُـضُولِ المُبَـاحَاتِ، شَاكـرًا ذَاكرًا صَابِرًا مُسَلِّمًا لله تَعَالَى أَمْرَهُ ﴿وَمَن يَتَّق اللهَ يَجْعَل لَّهُ مَخْرَجًا * وَيَرْزُقُهُ مَنْ حَيْثُ لا يَحْتَسبُ وَمَن يَتُوكَّلْ عَلَى الله فَهُو حَسْبُهُ ﴾ وَالنِّيَّةُ الحَسنَةُ رُوحُ الْعَملِ، ولَربُّمَا قَلَبَتِ الْمَعْصِيَةَ طَاعَةً، وَكَثْرَةُ ذَكْرِ الله تَعَالَى مُوجِبَةٌ لنُورِ الْبَصِيرَة، وَأَفْضَلُهُ: لا إلهَ إِلا اللهُ، فَعَلَى الْعَاقِلِ الإكْثَارُ مَنْ ذِكْرِهَا، حَتَّى تَمْـتَزِجَ بِدَمِهِ وَلَحْمِهِ، فَيَتَنَوَّعُ مِنْ مُجْمَلِ نُورِهَا عِنْدَ امْتِزَاجِهَا بِالرُّوحِ وَالْبَدَنِ جَمِيعُ أَنْوَاعِ الأَذْكَارِ الظَّاهِرِيَّة وَالْبَاطنيَّة الَّتِي مِنْهَا الـتَّفَكُّرُ في دَقَائِقِ الحِكَمِ المُنْتِجَةِ لِدَقَائِقِ الأسْرَارِ وَمِنْهَا التَّفَكُّرُ في دَقَائِقِ الْكِتَابِ والسُّنَّة ، المُوصِّلُ لمَعْرِفَة الأحْكَام الشَّرْعيَّة ، وَمَنْهَا مُرَاقَبَةُ الله عند كُلِّ شَيْءٍ حَتَّى لا يَسْتَطِيعُ يَفْعَلُ المَنْهِي عَنْهُ، وَمِنْهَا طُمَـأْنِينَةُ الْقَلْبِ بِكُلِّ مَا وَقَعَ في الْعَالَم مِنْ غَيْرِ انْزِعَاج ولا اعْتـراض، فَيَتمُّ لَهُ التَّسْلِيمُ لِلْعَلِيمِ الحكيم، وَمِنْهَا وُفُورُ مَحَبُّ ةِ اللهِ تَعَالَى حَتَّى تَمِيلَ إِلَى عَالَمِ الْغَيْبِ وَالْقُدُسِ أَكْتُرَ مِنْ مَيْلُهَا إِلَى عَالَمِ الشَّهَادَةِ وَالحِسِّ، فَنَشْتَاقُ إِلَى لِقَاءِ بَارِئِهَا أَكْثِرَ مِنَ اشْتِيَاقِهَا لأمُّهَا وأبيها،

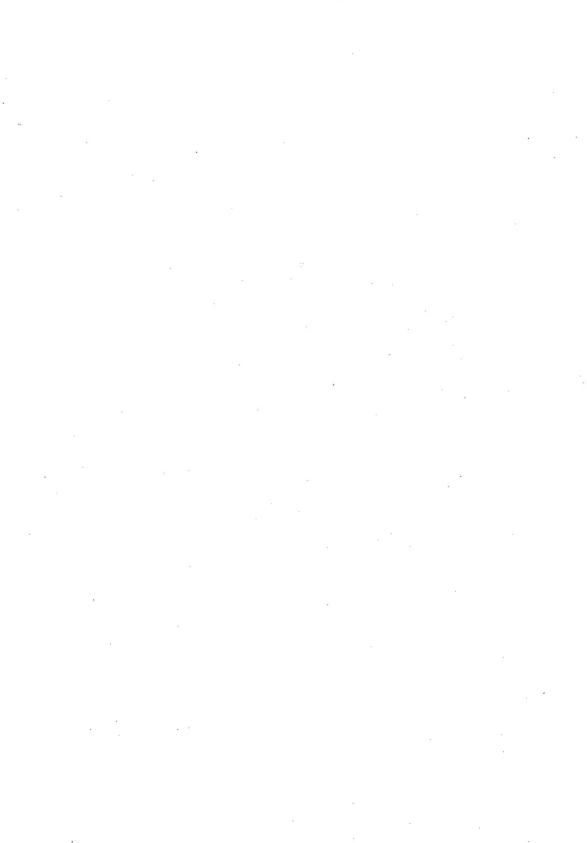
فَإِذَا تَمَّ أَجَلُهَا جَازَاهَا رَبُّهَا بِالْقَبُولِ وَحُسْنِ الخِتَامِ، وَهَيَّأَ لَهَا دَارَ السَّلامِ، وَنَادَاهَا رَبُّهَا: ﴿ يَأَيُّنُّهَا النَّفْسُ المُطْمَئِنَّةُ * ارْجعي إلَى ربِّك رَاضِيَةً مَرْضِيَّةً * فَادْخُلِي في عبَادى * وَادْخُلَى جَنَّتَى ﴿ دَارَ السَّلامِ بِسَلامٍ ﴿ دَعْوَاهُمْ فِيهَا سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَتَحيَّتُهُمْ فيهَا سَلامٌ وآخر دعواهم أن الْحَمْدُ لله رَبِّ الْعَالَمينَ .

وأَسَأَلُ اللهَ تَعَالَى أَنْ يَنْفَعَ بِهِ كَمَا نَفَعَ بِأَصْلِهِ كُلَّ مَنْ قَرَأَهُ أَوْ شَرَحَهُ أَوْ حَصَّلَهُ، أَوْ سَعَى في شَيْء مِنْهُ إِنَّه جَوَّادٌ كَرِيمٌ رَءُوفٌ رَحِيمٌ.

وَصَلَّىَ اللهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّد، وَعَلَى جَمِيعِ الأنْبِيَاءِ وَالْمُرْسَلِينَ، وَعَلَى آلِهِمْ وَصَحْبِهِمْ أَجْمَعِينَ، وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا كَثِيرًا، وَالْحَمْدُ للهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

Banker & Carles Barrer Banker Control





فهرس مومنوعات تتاب أقرب المسالك

الصفحة	الموضـــوع
٥	خطبة الكتاب
٥	باب الطهارة
١٣	باب الصلاة
	باب الزكاة
77	باب فيمن يجب عليه صوم رمضان
	باب الاعتكاف
49	باب في فرائض الحج
	باب الذكاة
	باب المباح ما عملت فيه الذكاة
٥٠	بابا اليمين تعليق مسلم قربة
	باب الجهاد
٥٨	باب في النكاح
٧٦	باب الظهار
VV	.1.11
٧٨	باب العدة
۸۲	باب في تحريم الرضاع
٨٢	باب تجب نفقة الزوجة الخ
٨٥	14 1
٩٨	باب السلم
١	باب القرضب
١	باب الرهن
1.1	باب الفلس
۱ . ٤	باب في سبب الحجر
١٠٦	باب الصلح
١٠٧	ياب الحوالة
	باب الضمان
	باب الشركة

الصفحة	الموض وع الله المرابع
·	باب الوكالة
117	باب الوديعة
111	باب الإعارة
118	باب الغصب
117	باب الشفعة
111	ىاب القراض
17.	باب المسافاة
17.	باب القسمة باب القراض باب المسافاة باب الإجارة
178	بات احياء المدات
17.8	باب الرجاره باب إحياء الموات
177	* tr
177	ياب اللقطة
۱۲۸	باب الهبه باب اللقطة
١٣.	
174	باب في الجناية
١٣٨	i al II de la companya de la company
177	باب الردة باب الزنا باب الزنا باب القذف
179	ب الرقة المانية
18.	وب الرق
18.	باب السرقة
184	باب المحارب
157	بې يېغند المستيم يسرب ته يساتر
187	ب ب عنی ۱۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰۰
188	باب ندب التدبير
180	باب ندب مكاتبه اهل التبرع
180	باب أم الولد
, , , ,	باب الولاء

· · ·	
الصفحة	الموضـــوع
187	باب الوصية
	باب في الفرائض
	باب في جمل من مسائل شتى
	خاتمة حسنة
179	فهرس الموضوعات

مركز الأهل للكمبيوتر

ت: ۲۰۱۲۰۲۹

القاهرة - ج. م. ع